

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة اليرموك

كلية الآداب

قسم اللغة العربية وآدابها

الإمام الشوكاني نحويًا  
من خلال تفسيره فتح القدير  
Al-Shawkani as a Grammarian  
Through his Fathul Qadeer

إعداد الطالب

ماجد شتيوي دخيل الله القريرات

2005200018

إشراف الأستاذ الدكتور

حنا جميل حداد

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في اللغة والنحو

2009/2008م

إعداد الطالب

ماجد شتيوي دخيل الله القريرات  
2005200018

ماجستير اللغة العربية و آدابها، جامعة آل البيت 2003م

بكالوريوس معتم مجال لغة عربية، جامعة اليرموك 1997م

إشراف الأستاذ الدكتور

حنا جميل حداد

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في اللغة والنحو

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ / / 2009

لجنة المناقشة : توقيعات أعضاء اللجنة

أ.د. حنا جميل حداد ..... مشرفاً ورئيساً

ب.أ.د. محمد حسن عواد ..... عضواً

ج.أ.د. سمير شريف استيتيه ..... عضواً

د.أ.د. يحيى عطية عبابنة ..... عضواً

هـ.أ.د. رسلان أحمد بني ياسين ..... عضواً

إلى روح والدي الطاهرة التي استقيت

منها الروح العالية حيّة و ميتة

....

إلى والدي الحبيب ...

إلى أخي و قررة عيني المحامي خالد...

إلى زوجتي الغالية....

أهدي هذا البحث

## شكر وتقدير

أتوجه بعظيم الشكر والتقدير إلى  
أستاذي المشرف على هذا البحث الدكتور  
حنا جميل حداد الذي لم يبخل عليّ بوقته  
وفكره وجهده ومكتبته 000

كما أتوجه بالشكر والعرفان إلى  
أعضاء لجنة المناقشة الذين تفضلوا  
بقبول مناقشة هذا البحث 000

# الفهرس

الصفحة	الموضوع
ج	الإهداء
د	شكر وتقدير
هـ	الفهرس
ط	المخلص بالعربية
1	المقدمة
3	التمهيد
7	الإمام الشوكاني
20	الفصل الأول: الفكر النحوي عند الشوكاني
21	المبحث الأول: مذهبه النحوي
34	المبحث الثاني: مصادر ثقافته النحوية واللغوية
40	المبحث الثالث: أصول النحو عند الشوكاني
43	المطلب الأول: السماع
64	المطلب الثاني: القياس
79	المطلب الثالث: الإجماع
85	المطلب الرابع: الاستصحاب
89	الفصل الثاني: الآراء النحوية والصرفية في فتح القدير
92	المبحث الأول: الآراء التي تابع فيها علماء العربية
93	المطلب الأول: الآراء التي تابع فيها جمهور البصريين
93	الفرع الأول: القضايا النحوية
94	أولاً- المرفوعات
94	أ- المبتدأ مرفوع بالابتداء
96	ب- الواقع بعد (لولا) مرفوع بالابتداء
99	ثانياً- المنصوبات
99	أ- لا يقع الماضي حالاً إلا بتقدير (قد)
102	ب- المنصوب في باب كان خبر لها
105	ج- جواز تقديم خبر (ليس) عليها

107	ثالثا - المجرورات
107	إضافة الشيء إلى نفسه
110	رابعا - التوابع
110	العطف على اسم ( إن ) بالرفع قبل تمام خبرها
113	العطف على الضمير المرفوع
116	خامسا - في عمل الأداة
116	(إن) المخففة لإعمالها وإهمالها
119	الفرع الثاني : القضايا الصرفية
120	أولا - في الاشتقاق
120	أ - اشتقاق (اسم )
122	ب - اشتقاق لفظ (الناس )
124	ثانيا - في الوزن الصرفي
124	وزن ( هين )
124	ثالثا - في الأداة
124	أ - وقوع ( إن ) الشرطية بمعنى ( إذ )
126	ب - الضمير في ( إياك ) وأخواتها
127	ج - نعم و بئس فعلا لا اسمان
130	المطلب الثاني : الآراء التي تابع فيها جمهور الكوفيين
130	الفرع الأول : العطف على الضمير المجرور
133	الفرع الثاني : مجيء ( إلا ) بمعنى الواو
134	المبحث الثاني : الآراء التي خالف فيها علماء العربية
135	المطلب الأول : مخالفته سيبويه
135	الفرع الأول : الممنوع من الصرف
137	الفرع الثاني : معنى اللام الواقعة بعد الإرادة
140	المطلب الثاني : مخالفته الكسائي
140	الفرع الأول : توجيه ( سبحان )
144	الفرع الثاني : الكاف في ( أرأيتم )
148	المطلب الثالث : مخالفته الفراء
148	الفرع الأول : ضمير الشأن

150	الفرع الثاني : مفرد الأفعال
152	المطلب الرابع : مخالفته الألف الأوسط
152	الفرع الأول : معنى ( من )
155	الفرع الثاني : الواو الواقعة بعد همزة الاستفهام
157	المطلب الخامس : مخالفته المبرد
157	الفرع الأول : وصف ( اللهم )
158	الفرع الثاني : الكاف اسما
161	المطلب السادس : مخالفته الزمخشري
161	الفرع الأول : توجيهه مقام (إبراهيم )
163	الفرع الثاني : موقع المصدر المؤول ( أن اعبدوا )
166	الفصل الثالث : القراءات في فتح القدير
167	توطئة
174	المبحث الأول : موقف الإمام الشوكاني من القراءات
174	المطلب الأول : موقفه من القراءات المتواترة
176	المطلب الثاني : عدم نسبة القراءة
177	المطلب الثالث : توجيهه للقراءات وعرض آراء النحاة
179	المطلب الرابع : ربط التوجيه النحوي للقراءة بالمعنى
181	المبحث الثاني : مذهبه في الاختيار
182	المطلب الأول : الأسس التي استند إليها الإمام الشوكاني في اختياراته
182	الفرع الأول : قوة الإعراب والمعنى
183	الفرع الثاني : رد القراءة المخالفة للنحو وعدم القياس على ضرورة الشعر
184	الفرع الثالث : تضعيف القراءة المخالفة للقياس
186	المبحث الثالث : التوجيهات النحوية والصرفية للقراءات في (فتح القدير)
186	المطلب الأول : التوجيهات النحوية
186	الفرع الأول : المرفوعات
186	أولاً - الفاعل
187	ثانياً - نائب الفاعل
189	ثالثاً - المبتدأ والخبر
191	رابعاً - ما أصله المبتدأ والخبر

197	الفرع الثاني : المنصوبات
197	أولاً: المفعول المطلق
202	ثانياً: المنادى
204	ثالثاً : الاختصاص
206	رابعاً : الاشتغال
208	خامساً : المفعول له
210	سادساً : المفعول فيه
213	سابعاً : الحال
216	الفرع الثالث : المجرورات
216	أولاً - المجرور بحرف جر
218	ثانياً - المجرور بالإضافة
223	الفرع الرابع : التوابع
223	أولاً - النعت
225	ثانياً - العطف
227	المطلب الثاني : التوجيهات الصرفية
227	الفرع الأول : في المصدر
228	الفرع الثاني : في المشتق
229	الفرع الثالث : في الإعلال
231	الفرع الرابع : في الإدغام
233	الخاتمة
236	فهرست الآيات
255	فهرست الشعر
258	فهرست الرجز
259	المراجع
260	التلخيص باللغة الإنجليزية



بسم الله الرحمن الرحيم

## الملخص باللغة العربية

يتكون هذا البحث من مقدمة و تمهيد و ثلاثة فصول و خاتمة ، عرض الباحث في المقدمة أهداف الدراسة و المنهج الذي سيسلكه الباحث لتحقيق هذه الأهداف، كما تكلم فيها على فصول البحث و أقسامه ، و أما التمهيد فقد عرض فيه لحياء الإمام الشوكاني و ما يتصل بذلك من بيان لشيوخه و تلاميذه و مؤلفاته.

وتناول الفصل الأول الفكر النحوي عند الإمام الشوكاني ، و ما يتصل بذلك من بيان لمذهبه النحوي ، و مصادر ثقافته، و أصول النحو عنده، كالسماع و الإجماع و القياس و الاستصحاب، جاعلا ذلك في ثلاثة مباحث .

ويعرض الفصل الثاني إلى الآراء النحوية و الصرفية في (فتح القدير)، و قد جعله الباحث في مبحثين : الأول تناول فيه الآراء النحوية و الصرفية التي تابع فيها الإمام الشوكاني علماء العربية، و الثاني تحدث فيه عن الآراء التي خالف فيها علماء العربية.

و في الفصل الثالث تناول الباحث القراءات القرآنية في فتح القدير جاعلا إياها في ثلاثة مباحث ، المبحث الأول عرض فيه لموقف الإمام الشوكاني من القراءات، و في المبحث الثاني عرض لمذهب الشوكاني في الاختيار، و أما المبحث الثالث فقد عرض لتوجيه القراءات نحويًا و صرفيًا.

ثم خلاص الباحث إلى الخاتمة، و فيها عرض لنتائج البحث و التوصيات، يليها ثبت

بمصادر البحث و مراجعه، ثم ملخص البحث باللغة الإنجليزية.

## المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبيه الأمين وبعد؛ فقد استند علماء التفسير عامة إلى علوم اللغة لتجلية المعاني الواردة في كتاب الله العزيز، وبيان الأحكام الشرعية وتقريرها.

غير أن مناهج المفسرين لم تكن على سمت واحد فيما يتعلق بتوظيف علم النحو في الكشف عن وجوه المعاني التي تحملها الآيات الكريمة .

لقد كان لتقافة المفسر واتجاهه الفكري أثر في المنهج الذي يتبناه في معالجة الآيات وتفسيرها، فمنهم من اتجه اتجاه لغويا صرفاء، كأبي جيان في البحر المحيط ، ومنهم من جعل تبيان العقائد وكشفها غاية الأولى كالرازي مثلا، وفريق آخر نظر إلى اللغة كأداة يستعين بها في تبيان المعاني والأحكام بوصفها علما من علوم الآلة، فلم يهمل الجانب اللغوي كل الإهمال، ولم يغرق في عرض مسائل النحو والصرف فينصرف عن الغاية التي ينبغي أن يحققها التفسير .

والشوكاني واحد من العلماء الذين اتخذوا منهاجا وسطا ، فلم يغرق في عرض مسائل اللغة والنحو على حساب الجوانب الأخرى المتعلقة بتفسير الآيات ، كما أنه لم يغفل ما تدعو الضرورة إليه للكشف عن معاني الآيات وما تضمنته من أحكام .

وتكمن أهمية هذا الموضوع في أنه يكشف عن الفكر النحوي لشخصية كان لها أثر كبير

في خدمة الدين الإسلامي بما تركته من مؤلفات غنيت بها المكتبة الإسلامية والعربية ، كما

أنه يستمد أهميته من أهمية كتاب ( فتح القدير ) موضوع الدراسة الذي تناول أي القران

الكريم بالشرح والتبيين ، فضلا عن تقديمه صورة لتوظيف المادة النحوية والصرفية في خدمة المعاني وتبيينها في كتاب الله العزيز .

و لعل غزارة المادة النحوية التي اشتمل عليها هذا السفر العظيم، و توظيفها في توجيه المعنى من الأسباب التي دعت الباحث إلى اختيار هذا الموضوع، فضلا عن اتصال هذه الدراسة بكتاب الله الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه و لا من خلفه.

وقد سعت هذه الدراسة إلى الكشف عن الفكر النحوي عند الإمام الشوكاني في تفسيره الموسوم بـ ( فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير ) ، كما بينت موقف الإمام الشوكاني من قضايا النحو والصرف وكيفية توظيفه لها في اختيار المعنى الذي يغلب على ظنه أنه الصواب .

و تحقيقا لتلك الغاية فقد سلك الباحث سبيل المنهج الوصفي التحليلي في عرض القضايا النحوية والصرفية ومناقشتها وتحليلها ، ومعرفة موقف الشوكاني منها. و قد اقتضت طبيعة هذا الموضوع تقسيمه إلى تمهيد وثلاثة فصول وخاتمة .

أما التمهيد ففيه ملخص لحياة الإمام الشوكاني ونسبه وشيوخه وتلاميذه ومؤلفاته ، ومذهبه العقدي ، كما عرّف فيه بكتاب ( فتح القدير ) موضوع الدراسة ، وأما الفصل الأول فتضمن الفكر النحوي عند الإمام الشوكاني، وناقش الفصل الثاني القضايا النحوية والصرفية في ( فتح القدير ) ، وخصص الفصل الثالث للقراءات القرآنية وكيفية توجيه الإمام الشوكاني لها

، وتضمنت الخاتمة خلاصة الدراسة والتوصيات ، يليها ثبت المصادر و المراجع.

و ما قدمته في هذه الدراسة هو جهد المقل غير أنني بذلت فيه ما بذلت وفق الوسع و الطاقة، فإن كنت قد أصبت فبفضل الله و حوله و طوله، و إن كانت الأخرى فهي الدليل على

افتقار المخلوق الضعيف إلى خالقه الغني القوي المدبر.

ظهر في ظل الحضارة الإسلامية الكثير من العلماء الذين خدموا الإنسانية، وقدموا الكثير لها؛ فبقيت أسماؤهم عالقة في الذهن تتناقلها الأجيال جيلا بعد جيل، مستفيدة من الثروة العلمية التي خلفها هؤلاء العلماء. ومن هؤلاء العلماء الذين سجل التاريخ أسماءهم، وحفظت لنا المكتبة العربية عددا من مؤلفاتهم، الإمام محمد بن علي الشوكاني الذي سيخصه هذا البحث بوقفة قصيرة عن حياته وعلمه.

وليست هذه الدراسة هي الدراسة الأولى التي تتناول الإمام الشوكاني، بل ثمة العديد من الدراسات التي عُنيت به، وكانت كل دراسة تضيء جانبا من جوانب الفكر عنده، وتختص بعلم من العلوم التي أبدع فيها.

وتحقيقا للفائدة فقد ارتأى الباحث أن يقدم ثبوتا بأبرز الكتب والدراسات التي عُنيت بالإمام

الشوكاني مرتبة هجائيا، وفق أسماء مؤلفيها:

(١) إبراهيم إبراهيم هلال، الإمام الشوكاني والاجتهاد والتقليد، دار النهضة العربية،

القاهرة، ١٩٧٩.

(٢) إبراهيم توفيق الديب، الشوكاني مفسرا، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية أصول

الدين، الأزهر، ١٩٧٧ م.

(١) ذكر هذه الرسالة وقدم ملخصا حول مضمونها د. الشرجي: عبد الغني قاسم، في كتابه: الإمام

الشوكاني حياته وفكره، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٨٨، ص ٢٨. وهذا الكتاب في الأصل

رسالة دكتوراه للشرجي بعنوان ( الآراء التربوية عند الإمام الشوكاني ) قدمت في جامعة

صنعاء، ١٩٨٨.

٣) أحمد بن عبد الله المقرئ، الإمام الشوكاني وإيراده للقراءات، رسالة ماجستير غير

منشورة، الجامعة الإسلامية، القرآن الكريم، القراءات، ١٤٠٥ هـ.

٤) أحمد محمد العلمي، "الإمام الشوكاني محدثاً"، رسالة ماجستير منشورة، دار ابن

حزم، بيروت، ط١، ٢٠٠٤ م.

٥) حسين العمري، الإمام الشوكاني رائد عصره دراسة في فقهه وفكره، دار الفكر -

دمشق، ودار الفكر المعاصر - بيروت، ١٩٩٠ م.

٦) حليلة بوكروتشة، معالم تجديد المنهج الفقهي (أنموذج الشوكاني)، ١٩٩٨ م.

٧) خالد بن إبراهيم بن عبد الله الدبيان، له رسالة ماجستير غير منشورة بعنوان: "قضايا

العقيدة عند الإمام الشوكاني"، جامعة الملك سعود، ١٤١٢ هـ.

٨) زياد علي "من ليبيا" له رسالة دكتوراه منشورة بعنوان: "الفكر السياسي والقانوني

عند محمد بن علي الشوكاني"، دار النسيم، بيروت، ١٩٩٩ م.

٩) سمير حسين، له رسالة دكتوراه بعنوان: "الشوكاني ومنهجه في الفقه الإسلامي من خلال

كتابه السيل الجرار".

١٠) شعبان محمد إسماعيل، الإمام الشوكاني ومنهجه في أصول الفقه، دار الثقافة، الدوحة،

١٩٨٩ م.

١١) صالح بن عبد الله الظبياني، له رسالة دكتوراه بعنوان: "اختيارات الإمام الشوكاني

الفقهية من خلال كتابيه نيل الأوطار والسيل الجرار"، المعهد العالي للقضاء، السعودية،

١٤١١ هـ.

١٢) عبد السلام مصطفى أبوالمعاطي، الإمام الشوكاني وجهوده في الحديث، رسالة دكتوراه

غير منشورة، كلية أصول الدين، جامعة الأزهر، ١٩٧٩ م.

١٣) عبد الغني الشرجي، الإمام الشوكاني حياته وفكره، رسالة دكتوراه منشورة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٨٨ م.

١٤) عبد الله نومسوك، منهج الإمام الشوكاني في العقيدة. وهي في الأصل رسالة علمية قدمت لنيل درجة الدكتوراه، أشرف عليها د/ علي بن محمد ناصر فقيهي، ونوقشت بتاريخ: ١٤١٢/١٢/٢٩.

١٥) محمد حسن الغماري، الإمام الشوكاني مفسراً، رسالة دكتوراه منشورة، دار الشروق، جدة، المملكة العربية السعودية، ١٩٨١ م.

هذه جملة من الدراسات التي استطاع الباحث إحصاءها، ولا يزعم أن هذه هي كل الدراسات التي تناولت الإمام الشوكاني، إنما هذا ما أذاه اجتهاده إليه، فإن كان ثمة غير ما ذكر - وربما يكون - فالكمال كل الكمال لله وحده لا شريك له.

ولم تختص أية دراسة من الدراسات السابقة في الجانب النحوي أو الصرفي عند الإمام الشوكاني، إنما هي دراسات عنيت بالجوانب الفقهيّة والعقدية والتربويّة؛ فجاءت هذه الرسالة لتعالج قضايا النحو والصرف في تفسيره (فتح القدير).

اسمه ونسبه:

هو محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني، ولد نهار يوم الاثنين الثامن والعشرين من شهر ذي القعدة سنة ثلاث وسبعين ومائة وألف في محلة يقال لها (هجرة شوكان) من بلاد اليمن<sup>١</sup>.

نشأته العلمية وشيوخه:

نشأ الإمام الشوكاني نشأة علمية؛ إذ تربى في أسرة يمانية قحطانية ذات علم وأدب وزعامة، فقد كان أبوه عالما ومفتيا وقاضيا ومدرسا في صنعاء، وكان جده المعروف بالدعّام من زعماء اليمن ورؤسائه، فضلا عن ذلك فإن هجرة شوكان مسقط رأس الإمام معروفة بكثرة علمائها، وصلاحهم وتقواهم، يقول الشوكاني في ترجمته لوالده عن هذه القرية: " وهذه الهجرة معمورة بأهل الفضل والصلاح والدين من قديم الزمان، لا يخلو وجود عالم منهم في كل

(١) الشوكاني: محمد بن علي، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن التاسع، دار المعرفة، بيروت، د. ت، ٢١٤/٢. وتُنظر ترجمته في: الجعدي: عمر بن علي بن سمرة، طبقات فقهاء اليمن، تحقق: فؤاد سيد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٢، ١٩٨١م، ص ٢٢، و القنوجي: أبو الطيب محمد صديق حسن، أجد العلوم، تحقق: عبد الجبار زكار، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٧٨، ٣/ ٢٠١، والكتاني: محمد بن جعفر، الرسالة المستنطرة، تحقق: محمد الزمزمي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط ٤، ١٩٨٦، ص ١١٤، وزيارة: محمد بن محمد اليمني، نيل الوطر من تراجم رجال اليمن في القرن الثالث عشر من هجرة سيد البشر، تحقق الشيخين عادل عبد الموجود وعلي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١٩٩٨م، ٢/ ٣٤٤، والكتاني: عبد الحي بن عبد الكبير، فهرس الفهارس، تحقق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ٢، ١٩٨٢م، ٢/ ١٠٨٢، والبغدادي: إسماعيل باشا، هدية العارفين، مكتبة المثنى، بغداد، ١٩٥١م، ص ٣٦٥، وإيضاح المكنون، (د.ت) ١/ ١١، ١٥، ٢٠، ٥٨، والزركلي: خير الدين بن محمود بن محمد، الأعلام، دار العلم للملايين، بيروت، ط ٩، ١٩٩٠م، ٦/ ٢٩٨، ود. كحالة: عمر رضا معجم المؤلفين، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٩٩٣م، ١١/ ٥٣، ود. الشرجي، الشوكاني حياته وفكره، ص ٢٥.

زمن، ولكنه يكون تارة في بعض البطون، وتارة في بطن أخرى... وكان فيهم إذ ذاك علماء وفضلاء يعرفون في سائر البلاد الخولانية بالقضاة<sup>١</sup>.

وقد أفاد من علماء عصره، وتلمذ على أيدي بعضهم. وقد ذكر أنه: "حفظ الأزهار للإمام المهدي، ومختصر الفرائض للعصيفري، والملحة للحريري، والكافية والشافية لابن الحاجب، والتهديب للتقازاني، والتلخيص للقرويني، والغاية لابن الإمام، وبعض مختصر المنتهى لابن الحاجب، ومنظومة الجزري، ومنظومة الجزار في العروض، وآداب البحث للعضدي، ورسالة الوضع له أيضا. وكان حفظه لهذه المختصرات قبل الشروع في الطلب وبعضها بعد ذلك"<sup>٢</sup>.

وكان الإمام محبا لقراءة كتب التاريخ والأدب كثير العكوف عليها والاشتغال بها، إلى جانب حفظه للقرآن الكريم وما يتصل به من علوم<sup>٣</sup>. وقد ذكر الإمام الشوكاني مروياته في كتابه (إتحاف الأكابر بإسناد الدفاتر)<sup>٤</sup> بقوله: "وقد جمعت في هذا المختصر كل ما يثبت لي روايته بإسناد متصل بمصنفه، سواء أكان من كتب الأئمة من آل البيت - رضي الله عنهم -، أم من كتب غيرهم من سائر الطوائف الإسلامية - رحمهم الله - في جميع فنون العلم، وصارت الأسانيد المتصلة لمعاهد العلوم كالإسوار لمعاصم المعارف، يرويها الأكابر عن

١) الشوكاني، البدر الطالع، ٤٨١/١.

٢) الشوكاني، البدر الطالع، ٢١٥/٢ - ٢٢٥.

٣) ينظر: سركيس: يوسف إبان، معجم المطبوعات العربية، مطبعة سركيس، متصر، ١٣٤٦ هـ،

١١٦٠/٢.

٤) طبع في الهند، سنة ١٩١٠، ثم أعيد طبعه في دار ابن حزم في بيروت، بتحقيق خليل السبيعي، عام

١٤٢٠هـ.



الأكابر، ويحفظونها في صدورهم، لا في صدور الدفاتر<sup>١</sup>. وقد أحصى الدكتور عبد الغني الشرجي مرويات الإمام بالإجازة فوجدها تقارب ثلاثة وتسعين وثلاثمائة مؤلف في مختلف العلوم ومذاهب الإسلام<sup>٢</sup>.

وقد تتلمذ الشوكاني على أيدي كثير من العلماء، لعل أشهرهم:<sup>٣</sup>

- ١- والده: علي بن محمد بن عبدالله بن الحسن الشوكاني المتوفى سنة ١٢١١هـ.
- ٢- أحمد بن عامر الحدائي (١١٢٧ - ١١٩٧هـ).
- ٣- أحمد بن محمد الحرازي (١١٥٨ - ١٢٢٧هـ).
- ٤- إسماعيل بن الحسن المهدي بن أحمد (١١٢٠ - ١٢٠٦هـ).
- ٥- الحسن بن إسماعيل المغربي (١١٤٠ - ١٢٠٨هـ).
- ٦- صديق علي المزجاني الحنفي (١١٥٠ - ١٢٠٩هـ).
- ٧- عبد الرحمن بن حسن الأكوغ (١١٣٥ - ١٢٠٧هـ).
- ٨- عبد الرحمن بن قاسم المداني (١١٢١ - ١٢١١هـ).
- ٩- عبد القادر بن أحمد شرف الدين الكوكباني (١١٣٥هـ - ١٢٠٧هـ).
- ١٠- عبد الله بن إسماعيل النهمي (١١٥٠ - ١٢٢٨هـ).

(١) الشوكاني: محمد بن علي، إتحاف الأكابر بإسناد الدفاتر، تحقق: خليل السبيعي، دار ابن حزم، بيروت، ١٤٢٠هـ، ص ٥٦.

(٢) د. الشرجي، الإمام الشوكاني حياته وفكره، ص ١٦٣.

(٣) ينظر: الشوكاني، البدر الطالع ١/٥٤، ٢١٠، ١٩٥، ١٤٥، ٣٧٨، ٣٨٤، ٤٥٨، و قطر الولي - على حديث الولي، تحقق د إبراهيم هلال، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ١٩٧٦م، ص ١٤، ٤٢ (مقدمة المحقق)، وفتح القدير، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، تحقق: عبد الرزاق المهدي، ١٩٩٨م، (مقدمة المحقق) ص ٢٣، وزيارة، نيل الوطر، ١/٣١٥، ٣١٦، ٤٥٧، ٢٨/٢، ٤٣، ٥٤، ٩٢، ٩٤، ١٣٦، ١٩٤، ١٩٩، ٢٢٤، ٤٥٦، ٤٧٨.

١١- عبد الله بن الحسن بن علي بن الحسن بن علي ( ١١٦٥ - ١٢١٠هـ ).

١٢- علي بن إبراهيم بن أحمد بن عامر ( ١١٤٠ - ١٢٠٧هـ ).

١٣- علي بن هادي عرهب ( ١١٦٤ - ١٢٣٦هـ ).

١٤- القاسم بن يحيى الخولاني ( ١١٦٢ - ١٢٠٩هـ ).

١٥- هادي بن حسن القارني ( ١١٦٤ - ١٢٤٧هـ ).

١٦- يحيى بن محمد الحوثي ( ١١٦٠ - ١٢٤٧هـ ).

١٧- يوسف بن محمد بن علاء الدين المزجاجي ( ١١٤٠ - ١٢١٣هـ ).

وقد تأثر بفكر عدد من العلماء في مشارق الأرض ومغاربها، ممن كانوا في زمانه أو المتقدمين عليه، كالعلامة محمد بن إبراهيم الوزير ( ت ١١٨٢هـ )، والعلامة محمد بن إسماعيل الأمير ( ت ١١٨٢هـ )، والعلامة الحسن بن مهدي المقبل ( ت ١١٠٨هـ )، والحسين أحمد الجلال ( ت ٨٠٤هـ )، والإمام الظاهري ابن حزم الأندلسي ( ت ٤٥٦هـ )، وشيخ الإسلام ابن تيمية ( ت ٧٢٨هـ ).

إن أسرة الشوكاني التي تبجل العلم والبيئة العلمية التي شبَّ فيها، كان لهما الأثر الكبير في نبوغه، وتبحره في كثير من العلوم الشرعية واللغوية آنذاك وغيرها، حتى وصفه بعض من ترجم له بقوله: "مفسر محدث، فقيه أصولي، مؤرخ، أديب نحوي، منطقي متكلم حكيم، صارت تصانيفه في البلاد في حياته وانتفع الناس بها بعد وفاته"؛ وقد طارت شهرة

الشوكاني في الآفاق، وأمه الطالبون من كل حذب وصوب، وصار إماماً لا يشق له غبار.

وقال أحد تلاميذه عن علمه وشهرته: "وبلغت به المعارف إلى أن أذعن له كل طالب للمعلم

عارف، فصار رأساً في الانتقاد، وعينا يستضيء بها النقاد، مجلياً، أم مقامه الأساتذة، علماً خافقاً في المحافل، أخبارياً، فقيها يعرف الحجة، شاعراً، ناقدًا<sup>١</sup>.

وقد انماز الإمام عن عاصره من العلماء بميزات لم تتحصل لغيره، منها سعة الاطلاع وكثرة تلاميذه ومؤلفاته، يشهد له قول عبد الرحمن الأهدل: "إن المذكور (أي الشوكاني) من أخص الآخذين عن شيخنا الإمام عبد القادر، وقد منح الله هذا الإمام ثلاثة أمور لا أعلم أنها في هذا الزمن الأخير جمعت لغيره: الأول سعة التبحر في العلوم على اختلاف أجناسها وأنواعها، الثاني: كثرة التلاميذ المحققين أولي الأفهام الخارقة... الثالث: سعة التأليف المحررة، ثم عدد معظمها..."<sup>٢</sup>. هذه شهادة واحد من أقرانه، وترب من أترابه جمعتهما حلقة شيخهما الإمام عبد القادر.

#### تلاميذه:

إن المعرفة الموسوعية، والعلم الغزير الذي انتهى إلى الإمام الشوكاني، وما تحصل له بالنقل والعقل كل ذلك جعل للإمام الكثير من الطلبة الذين لازموا، وأخذوا عنه، وقد ذكر عبد الغني الشرجي اثنين وتسعين تلميذاً للإمام<sup>٣</sup>، ومن هؤلاء التلاميذ:

١- أحمد بن حسين الوزان الصنعاني<sup>٤</sup> (١١٨٦ - ١٢٣٨ هـ).

(١) من كتاب (درر نوح الحور العين) لجحّاف في ترجمته للشوكاني، حقق هذه الترجمة الدكتور العمري: حسين بن عبد الله، ونشرها في كتابه: الإمام الشوكاني رائد عصره، دار الفكر المعاصر، بيروت، ١٩٩٠، ط١، ص ٤٢٣.

(٢) الكتاني، فهرس الفهارس، ٢ / ١٠٨٧.

(٣) د. الشرجي، الإمام الشوكاني حياته وفكره، ص ٢٣٨ - ٢٦٥.

(٤) ينظر: الشوكاني، قطر الولي (مقدمة المحقق) ص ٤٢ وما بعد، ود. الغماري: محمد حسن، الإمام

الشوكاني مفسراً، دار الشروق، جدة، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٩٨١ م، ص (٧١-٨٤).

(٥) ينظر: الشوكاني، البدر الطالع، ١/٥٣.

٢- أحمد بن محمد بن حسين بن حسين بن علي بن حسن ابن الإمام المتوكل على الله

إسماعيل بن القاسم<sup>١</sup>. ( ١١٥٠ - ١٢٢٣ هـ ) .

٣- علي بن أحمد هاجر الصنعاني<sup>٢</sup> ( ١١٨٠ - ١٢٣٥ هـ ) .

٤- محمد بن أحمد السوداني<sup>٣</sup> ( ١١٧٨ - ١٢٣٦ )

٥- محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد مشحم الصعدي<sup>٤</sup> ( ١١٨١ - ١٢٢٣ هـ ) .

### مناقبه وصفاته الخلقية:

كان الإمام دمث الأخلاق، لين الجانب، نقي السريرة، عذب المنطق، ذكياً المعيا، عفيف الإزار، مترفعاً عن الشبهات، قنوعاً راضياً بالقليل، مبسوط اليد، رحيماً بالضعفاء؛ مما دفع بعضاً من تلاميذه، إلى تصنيف مؤلفات في فضائله وصفاته، كالعلامة إبراهيم بن عبدالله الحوثي، والعلامة محمد بن محمد الديلمي، والقاضي العلامة محمد بن حسن الشجني الذماري، الذي ألف في مناقب الإمام كتاباً سماه: "التقصار في جيد زمن علامة الأمصار"<sup>٥</sup>.

(١) ينظر: السابق، ١/١١٣.

(٢) ينظر: السابق، ١/٤٢٦.

(٣) ينظر: السابق، ٢/١٠٢.

(٤) ينظر: السابق، ٢/١٠٣.

(٥) القنوجي، أبجد العلوم، ٣ / ٢٠٦ - ٢٠٧.

وقد كانت معيشة الإمام عندما كان تلميذا يسيرة جدا؛ إذ كان يعتمد على ما يوفره له والده من مال، غير أنه بعد أن تولى القضاء أصبح ميسور الحال، وافر المال، يعيش عيشنا رغدا.

وكان " الشوكاني " باراً بشيوخه وتلاميذه، ذكرا فضائلهم، سائرا لعيوبهم، يبسر على المعسر، ويعين المظلوم منهم، ويمد يده لهم بالعون والمساعدة<sup>١</sup>.

#### مؤلفاته:

لم يترك الإمام علما من علوم الدين إلا وتعلق منه بسبب؛ وبلغ به الغاية من التوليف فيه، فكثرت تصانيفه، وتشعبت مسالكها في فنون شتى. وقد أحصى الباحث اليمني عبد الغني قاسم الشرجي مؤلفات الإمام، فوجدها ثمانية وسبعين ومائتي مؤلف بين مطبوع ومخطوط<sup>٢</sup> وسأكتفي هنا بذكر أهمها مقتصرًا على المطبوع منها:

١. " إتحاف الأكابر بإسناد الدفاتر " : طبعة حيدر آباد ١٣٢٨.
٢. " إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول " : طبعة السعادة، سنة ١٣٢٧ هـ، والطبعة المنيرية، سنة ١٣٤٧ هـ، وطبعة البابي الحلبي، سنة ١٣٥٦ هـ، وطبعة دار السلام بمصر بعناية الدكتور شعبان محمد إسماعيل، سنة ١٤١٨ هـ دار المعرفة، بيروت<sup>٣</sup>.

٣. أدب الطلب ومنتهى الأرب، مركز الدراسات اليمنية، صنعاء، ١٤٠٠ هـ.

- (١) ينظر: د. العمري، الإمام الشوكاني رائد عصره، ص ٣١.
- (٢) ينظر: د. الشرجي، الإمام الشوكاني حياته وفكره، ص ١٩٤.
- (٣) ينظر : د. نومسوك: عبد الله ، منهج الإمام الشوكاني في العقيدة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢،

٤. " البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع " : طبعة دار المعرفة، بيروت، لبنان (د. ت).  
٥. " تحفة الذاكرين بعدة الحصن الحصين من كلام سيد المرسلين: طبعة دار الكتب العلمية،  
بيروت (د. ت).

٦. " الدراري المضيئة في شرح الدرر البهية " : طبعة مصر الحرة، سنة ١٣٤٧ هـ،  
وطبعة مكتبة التراث الإسلامي، القاهرة (د. ت).

٧. " الدرر البهية " - متن في الفقه -، طبعة مصر الحرة ١٣٤٧ هـ،

٨. " السئل الجزائري المتدقق على حدائق الأزهار " : طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، بعناية  
محمود إبراهيم زايد، ١٤٠٥ هـ.

٩. " در السحابة في مناقب القرابة والصحابة، طبعة دار الفكر، دمشق بعناية الدكتور حسين  
العمرى، ١٩٨٥ م.

١٠. " ديوان الشوكاني ( أسلاك الجوهر ) " : طبعة دار الفكر، ط ٢، دمشق، بعناية حسين  
العمرى، ١٩٨٦ م

١١. " ذكريات الشوكاني " : طبعة دار العودة، بيروت، ١٤٠٣ هـ.

١٢. " فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من التفسير " : طبعة دار الكتب المصرية،  
القاهرة، ١٣٤٨ هـ، وطبعة دار الكتاب العربي، بعناية الدكتور عبد الرحمن عميرة،  
بيروت، ١٩٩٤ م. وطبعة دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، بعناية عبد الرزاق المهدي،  
١٩٩٨ م.

١٣. " الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة " : طبعة الهند، ١٣٠٢ هـ، وطبعة

السنة المحمدية، ١٣٨٠ هـ، وطبعة دار الكتب العلمية، بيروت، بعناية عبد الرحمن  
المعطي، وعبد الوهاب عبد اللطيف (د. ت).

١٤. قطر الولي على حديث الولي، طبعة دار إحياء التراث العربي، بيروت، بعناية

الدكتور إبراهيم إبراهيم هلال، ١٩٦٩م. وطبعة دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠١.

١٥. "نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار": طبعة البابي الحلبي، ١٣٤٧ هـ، والطبعة

العثمانية، ١٣٥٧ هـ، ومكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، بعناية عبد الرؤوف سعد

ومصطفى محمد الهواري، (د. ت) ١.

#### مذهبه وعقيدته:

نشأ الإمام الشوكاني - رحمه الله - في اليمن التي يشيع فيها المذهب الزيدي، وتلمذ على

أيدي نخبة من علماء الزيدية، غير أنه تخلى عن مذهبهم، وانتقد منهج العقدي، ونقض كتاب

الأزهار الذي يعول عليه الزيدية، في كتابه: (السييل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار) ٢،

وخالف عقيدتهم في غير مسألة ٣، ونبذ التقليد، ودعا إلى الاجتهاد، والأخذ بالدليل على

طريقة السلف الصالح؛ لذلك تراه يقول: "كل قول لا دليل عليه ليس هو من العلم في شيء، بل

من الجهل المحض" ٤.

ويؤكد الشوكاني أن عقيدة السلف الصالح هي العقيدة الحق، في غير مؤلف من مؤلفاته،

ولا سيما كتاباه: (التحفي في مذاهب السلف) و(كشف الشبهات عن المشتبهات).

(١) ينظر: د. الشرجي، الإمام الشوكاني حياته وفكره، ص ١٩٤-٢٠٣، ود. نومسوك: عبد الله - منهج

الإمام الشوكاني في العقيدة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٩٩٤ م، ١/١٠١-١٠٧.

(٢) طبع في دار الكتب العلمية سنة ١٩٨٥م، بتحقيق محمود إبراهيم زايد.

(٣) ينظر: د. نومسك، منهج الإمام الشوكاني في العقيدة، ١/ ١٢٢ وما بعدها.

(٤) الشوكاني: محمد بن علي، فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، تحقق: د عبد

الرحمن عميرة، دار الوفاء، مصر، ١٩٩٤، ٤٧٦/٢.

ويؤيد الدكتور محمد الذهبي التزام الإمام بعقيدة السلف بقوله: "وعقيدة الشوكاني عقيدة السلف، من حمل صفات الله تعالى الواردة في القرآن والسنة على ظاهرها من غير تأويل ولا تحريف"<sup>١</sup>.

ويبدو أن الشوكاني في أواخر حياته قد عاد إلى عقيدة الزيدية.

وفاته:

في ليلة الأربعاء لثلاث بقين من جمادى الآخرة سنة خمسين ومائتين وألف للهجرة - قولا واحدا - توقف ذلك القلب النابض الذي بزّ أقرانه علما وإذعانا للحق، يشهد لذلك أحد تلاميذه؛ إذ يقول: "وعلى الجملة فما رأى مثل نفسه، ولا رأى من رأى مثله علما وقياماً بالحق، بقوة جنان وسلطة لسان"<sup>٢</sup>.

فتح القدير:

رأى الإمام الشوكاني أن التفاسير التي كانت شائعة في عصره - على كثرتها - قد سلك بها أصحابها مسلكين متباعدين؛ الأول وقد اقتصر أصحابه على مجرد النقل المحض من غير إعمال فكر في متون هذه النقول، وأما الثاني فقد وجه أصحابه عنايتهم إلى اللغة، وما تحتمله ألفاظها وقواعدها، من غير ما عناية بالرواية وأسانيدها، فإن أتوا بشيء منها - كما يقول الإمام - أتوا به من غير تدقيق وإمعان نظر. ولما لم يكن النقل بمغني فتبلا عن العقل ارتأى الإمام الشوكاني - رحمه الله - أن يصنف تفسيراً لكتاب الله العزيز يجمع بين النقل والعقل،

(١) د. الذهبي: محمد حسين، التفسير والمفسرون، دار الكتب الحديثة، ط ٢، ١٣٩٦هـ، ٤٧١/٢.

(٢) القنوجي، أجد العلوم، ٣ / ٢٠٤.



فكان تفسيره: ( فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير ). يقول في تقديمه : " وبهذا تعرف أنه لا بد من الجمع بين الأمرين، وعدم الإقتصار على مسلك أحد الفريقين، وهذا هو المقصد الذي وطّنتُ نفسي عليه، والمسلك الذي عزمت على سلوكه - إن شاء الله - مع تعرضي للترجيح بين التفسير المتعارضة مهما أمكن واتضح لي وجهه، وأخذني من بيان المعنى العربي والإعرابي والبياني بأوفر نصيب، والحرص على إيراد ما ثبت من التفسير عن رسول الله ﷺ أو الصحابة أو التابعين أو تابعيهم، أو الأئمة المعترين. وقد أذكر ما في إسناده ضعف إما لكون<sup>١</sup> في المقام ما يقويه أو ( كذا )<sup>٢</sup> لموافقته للمعنى العربي... "٣.

وقد عني الإمام باللغة عنايته بالجوانب الأخرى، وأفاد من كل ما سبقوه من علماء العربية والتفسير؛ يقول الدكتور حسين العمري: " إن قيمة عمل المؤلف جاءت من تنوع المصادر التي استعان بها وكثرتها وغنى مادتها... "٤.

وقد تباينت مواقفهم ممن نقل عنهم من علماء العربية، فتراه مؤيدا حيناً ومعارضاً أحيانا أخرى، بل إنه ليعارض كبار النحويين، ويعرض عن آرائهم أحيانا كثيرة إذا لم تكن موافقة

(١) فصل - رحمه الله - بين المضاف والمضاف إليه بشبه الجملة ( وهو قوله: في المقام ) المتعلقة بمصدر كان التامة ، وهو خلاف الأصل، وإن كان الفصل بشبه الجملة مغفراً فيه، ولا يجوز أن نجعل ( في المقام ) متعلقاً بـ ( يقويه ) ؛ لأن ( ما ) الموصولة لا يعمل ما بعدها فيما قبلها.. ولا يجوز أيضاً أن نجعل ( الكون ) ناقصاً ونعلق شبه الجملة بخبره ؛ لأن سياق المعنى يقتضي الكون التام. ( الباحث ).

(٢) قال الرضي: " ( إمّا ) تقتضي سبق ( إمّا ) " ( شرح الكافية: ٣٤٩/٢ ).

(٣) الشوكاني، فتح القدير، ١ / ٥٨.

(٤) د. العمري ، الإمام الشوكاني رائد عصره، ص ٣٦٩.

لما يغلب على ظنه أنه الحق، دون النظر إلى مكانة صاحب الرأي، متخذاً المعنى معياراً مُهماً في توجيه الإعراب.

وقد لقي تفسيره قبولا، وأثنى عليه غير واحد من أهل العلم والفضل، يقول القنوجي: " ف جاء الله - سبحانه - بقاضي القضاة محمد بن علي الشوكاني اليميني - رحمه الله - ووفقه لتفسير كتابه العزيز - على طريقة الصحابة والتابعين، وحذا حذوهم، وميز بين الأقوال الصحيحة والآراء السقيمة، وفسر بالأخبار المرفوعة والآثار المأثورة، وحل المعضلات، وكشف القناع عن وجوه المشكلات إعراباً وقراءة، فجزاه الله عنا خير الجزاء " <sup>١</sup>.

ويقول الدكتور محمد الذهبي: " يعتبر هذا التفسير أصلاً من أصول التفسير، ومرجعاً مهماً من مراجعه، لأنه جمع بين التفسير بالدراية، والتفسير بالرواية، فأجاد في باب الدراية، وتوسّع في باب الرواية... وقد رجعت إلى هذا التفسير وقرأت فيه كثيراً، فوجدته يذكر الآيات، ثم يفسرها تفسيراً معقولاً ومقبولاً... ويحتكم إلى اللغة كثيراً، ويختار من آراء أئمة النحو كالمبرد وأبي عبيدة والفرّاء، ويتعرض أحياناً للقراءات السبع... " <sup>٢</sup>

ويعد الكتاب من روائع كتب التفسير ومن أصولها الجامعة، بل يعدّ مرجعاً أساسياً في بابهِ؛

ذلك لأنه اشتمل على التفسير بالرواية الذي يعتمد على مصادر التفسير المأثور الأربعة:

- تفسير القرآن بالقرآن
- تفسير القرآن بالسنة
- تفسير القرآن بأقوال الصحابة

(١) القنوجي، أبجد العلوم ٢ / ١٣٣.

(٢) د. الذهبي، التفسير والمفسرون، ٢ / ٤٧١.

## • تفسير القرآن بأقوال التابعين

ولم يخل هذا التفسير من التفسير بالرأي، وهو تفسير القرآن الكريم بالاجتهاد بعد معرفة المفسر باللغة العربية ووقوفه على أسباب النزول وعلمه بالناسخ والمنسوخ، والعام والخاص، وغير ذلك من العلوم التي ينبغي للمفسر أن يلم بها. ولا غرابة في ذلك؛ فالإمام الشوكاني من كبار الفقهاء المجتهدين الذين دعوا إلى الاجتهاد ونبذ التقليد.

وقد صرح الإمام الشوكاني أنه لخص في تفسيره هذا ما ورد من آثار في ( الدر المنثور ) للسيوطي، قائلا: " واعلم أن تفسير السيوطي المسمى بالدر المنثور قد اشتمل على غالب ما في تفاسير السلف من التفاسير المرفوعة إلى النبي ﷺ وتفسير الصحابة ومن بعدهم وما فاتته إلا القليل النادر وقد اشتمل هذا التفسير على جميع ما تدعو إليه الحاجة منه مما يُنقى بالتفسير مع اختصار لما تكرر لفظا واتحد معنى بقولي ومثله أو نحوه "١.

ولم يكتف الإمام بالنقل عن السيوطي، بل أضاف على تفسيره الكثير من ثقافته وفكره مستفيدا ممن سبقه من علماء التفسير عارضا للأراء معلقا عليها حيناً ومعقبا أحيانا أخرى، وربما ذكر الأقوال في المسألة، ثم رجح بعضها على بعض. يقول: " وضممت إلى ذلك فوائد لم يشتمل عليها وجدتها في غيره من تفاسير علماء الرواية أو من الفوائد التي لاحت لي من صحيح أو تحسين أو تضعيف أو تعقب أو جمع أو ترجيح "٢

(١) الشوكاني، فتح القدير ٥٨/١.

(٢) الشوكاني، فتح القدير ٥٨/١.

ولعل المأخذ الرئيس الذي أخذ على هذا التفسير قبوله لبعض الروايات الضعيفة، على الرغم

من أنه علم من أعلام الحديث<sup>١</sup>.

وإذا كان هذا هو المأخذ الذي أخذ على الشوكاني فإن محاسن تفسيره قد طغت على ذلك.

وقد شرع الإمام الشوكاني في تفسيره في عام ثلاثة وعشرين ومئتين وألف من الهجرة النبوية، وقد اكتملت لديه آلات العلم ومقتضياته، وفرغ منه في الثامن والعشرين من شهر رجب عام تسعة وعشرين ومئتين وألف للهجرة<sup>٢</sup>.

ومما ينبغي التنبيه عليه أن الإمام الشوكاني أثبت الآيات في تفسيره وفق حرف قالون عن نافع<sup>٣</sup>، غير أن الباحث أثبتها في البحث وفق حرف حفص عن عاصم، كما هي مثبتة في التفسير المطبوع.

وقد حقق الكتاب السيد عبد الرزاق المهدي عام ١٩٩١، ثم حققه الدكتور عبد الرحمن عميرة

عام ١٩٩٤م.

- (١) ينظر: د. الذهبي، التفسير والمفسرون، ٢/ ٤٧٢، ود. العمري، الإمام الشوكاني رائد عصره، ص ٣٧.
- (٢) ينظر: الشوكاني، فتح القدير، ٥/ ٥٣٣، والأكوع: إسماعيل بن علي، أئمة العلم المجتهدون في اليمن، دار البشير، الأردن، ط ١، ٢٠٠٢م، ص ٢٧٧.
- (٣) ينظر: الغماري، الإمام الشوكاني مفسراً، ص ٣١٩.

## الفصل الأول

### الفكر النحوي عند الشوكاني

© Arabic Digital Library Yarmouk University

يتناول هذا الفصل ثلاثة مباحث: يدور المبحث الأول حول مذهب الإمام الشوكاني النحوي، وأما المبحث الثاني فسيعالج فيه الباحث مصادر ثقافته النحوية واللغوية، ثم سيقف في المبحث الثالث عند أصول النحو عند الشوكاني وقد جعله الباحث في أربعة مطالب: المطالب الأول تناول فيه قضية السماع عند النحويين عامة ثم عند الشوكاني خاصة، وفي المطالب الثاني تناول قضية القياس بصورة عامة، ثم القياس عند الشوكاني، وفي المطالب الثالث تحدث الباحث عن الإجماع وعناية الشوكاني به واستناده إليه في الحجاج، وفي المطالب الرابع تحدث عن الاستصحاب: مفهومه، وكونه حجة عند النحويين، وموقف الشوكاني منه.

#### المبحث الأول: مذهب النحوي:

على الرغم من ميل الإمام الشوكاني إلى المذهب البصري، وتوجيه كثير من المسائل وفق ما قاله البصريون إلا أنه لم يلتزم بمذهب نحوي معين بل كان يختار المذهب الذي يوافق ميله، والمعنى الذي يغلب على ظنه أنه الصواب، ومن ذلك:

ما اختاره من أن الاستثناء في قوله تعالى { **إِلَّا إِبْلِيسَ** } [البقرة: ٣٤] استثناء متصل؛ لأن إبليس - وفق ما ذهب إليه جمهور المفسرين - من الملائكة؛ إذ قال: "وقوله: { **إِلَّا إِبْلِيسَ** } استثناء متصل؛ لأنه كان من الملائكة على ما قاله الجمهور، وقال شهر بن حوشب وبعض الأصوليين: كان من الجن الذين كانوا في الأرض، فيكون الاستثناء على هذا منقطعاً، واستدلوا على هذا بقوله تعالى: { **لَا يَخْشَوْنَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ** } [التحریم: ٦]، وبقوله تعالى: { **إِلَّا إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ الْجِنِّ** } [الكهف: ٥٠]، والجن غير الملائكة، وأجاب الأولون بأنه لا يمتنع أن يخرج إبليس عن جملة الملائكة؛ لما سبق في

علم الله من شقائه عدلا منه { لَمَّا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ } [ الأنبياء: ٢٣ ]، وليس في خلقه من نار ولا تركيب الشهوة فيه حين غضب عليه ما يدفع أنه من الملائكة، وأيضا على تسليم ذلك لا يمتنع أن يكون الاستثناء متصلا، تغليا للملائكة الذين هم ألوف مؤلفة على إبليس الذي هو فرد واحد بين أظهرهم<sup>١</sup>.

فقد اختار أن يكون الاستثناء متصلا ليس اتباعا لمذهب نحوي بعينه، بل لأن المعنى يؤيد ذلك.

ومنه قوله: " والضمير في ( مثله ) من قوله تعالى: { فَأَتُوا بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِّن دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ } [ البقرة: ٢٣ ] عائد على القرآن عند جمهور أهل العلم وقيل: عائد على التوراة والإنجيل لأن المعنى: فاتوا بسورة من كتاب مثله فإنها تصدق ما فيه وقيل: يعود على النبي ﷺ والمعنى من بشر مثل محمد: أي لا يكتب ولا يقرأ<sup>٢</sup>.

فقد جعل عود الضمير على ( القرآن ) متابعا للجمهور فيما حملوا عليه الآية.

وتجويزه التضمين في الفعل - وهو مذهب بصري - لأن المعنى يقتضي ذلك، وذلك في قوله: " { وَاسْتَبَقَا الْبَابَ } [ يوسف: ٢٥ ] أي تسابقا إليه، فحذف حرف الجر وأوصل الفعل بالمفعول، أو ضمن الفعل معنى فعل آخر يتعدى بنفسه كـ ( ابتدرا الباب )<sup>٣</sup>، على أنه قد جعله آخر التوجيهات التي يمكن أن تحمل عليها الآية في مواطن أخرى؛ ربما لأن

(١) الشوكاني، فتح القدير ١/١٢٦.

(٢) الشوكاني، فتح القدير ١/١١٠.

(٣) الشوكاني، فتح القدير ٣/٢٠.

المعنى لا يؤيده، كقوله: " قوله { فَأَرْسَلْنَا فِيهِمْ رَسُولًا } [ المؤمنون: ٣٢ ] عدى فعل الإرسال بـ ( في ) مع أنه يتعدى بـ ( إلى ) للدلالة على أن هذا الرسول المرسل إليهم نشأ فيهم بين أظهرهم، يعرفون مكانه ومولده، ليكون سكنهم إلى قوله أكثر من سكنهم إلى من يأتيهم من غير مكانهم، وقيل وجه التعدية للفعل المذكور بـ ( في ) أنه ضمن معنى القول: أي قلنا لهم على لسان الرسول<sup>١</sup>

وربما اختار رأي الكوفيين؛ لأنه الأقرب للمعنى المراد، كقوله: " وقوله: { رَبِّمَا يَوْمَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ } [ الحجر: ٢ ]، قرأ نافع وعاصم بتخفيف الباء من ( ربما )<sup>٢</sup>، وقرأ الباقر بتشديدها، وهما لغتان، قال أبو حاتم: أهل الحجاز يخففون ومنه قول الشاعر:

رُبَمَا ضَرْبَةٌ بِسَيْفٍ صَقِيلٍ  
بَيْنَ بَصْرَى وَطَعْنَةَ نَجْلَاءِ<sup>٣</sup>

وتميم وربيعة ينقلونها، وقد تزداد التاء الفوقية، وأصلها أن تستعمل في القليل، وقد تستعمل في الكثير، قال الكوفيون: أي يود الكفار في أوقات كثيرة لو كانوا مسلمين<sup>٤</sup>

فقد اختار الشوكاني أن ( رب ) تفيد الكثير، وهذا مخالف لمذهب البصريين، يقول ابن السراج (٣١٦هـ): " أما ( كم ) التي تكون خبرا فهي فسي الكثير نظيرة ( رب ) في التقليل<sup>٥</sup>، ويقول أبو البركات الأنباري (٥٧٧هـ): " وأما قولهم: إنها تخالف حروف الجر في أربعة أشياء؛ أحدها أنها لا تقع إلا في صدر الكلام قلنا إنما لا تقع إلا في صدر الكلام؛

(١) الشوكاني، فتح القدير ٤٨٠/٣.

(٢) ينظر ما قيل في ( ما ): المجلس النحوي: أبو عبد الله الحسين بن موسى، حققه وقدم له: د. حنا حداد، وزارة الثقافة، عمان - الأردن، ط١، ١٩٩٤، ص٥٦.

(٣) البيت لعدي بن الرعلاء، ينظر: الرضي الأسترابادي: محمد بن الحسن الموسوي، شرح كافية ابن الحاجب، تحقق: يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، بنغازي، ١٩٧٨م، ٤/٢٩٤، ود حداد: حنا بن جميل، معجم شواهد النحو الشعرية، دار العلوم، الرياض، ط٤، ١٩٨٤م، ص٢٧، ش (٤٦).

(٤) الشوكاني، فتح القدير ١٢٢/٣.

(٥) ابن السراج: أبو بكر محمد بن سهل، الأصول في النحو، تحقق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٩٨٨م، ٣١٧/١.



لأن معناها التقليل، وتقليل الشيء يقارب نفيه، فأشبهت حرف النفي، وحرف النفي له صدر الكلام<sup>١</sup>.

وتراه حيناً يجيز مذهب الكوفيين، ليس لقربه للمعنى وحسب، بل لكثرة الأدلة من المسموع التي تؤيد مذهبهم، من ذلك متابعة الكوفيين في جواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار<sup>٢</sup>، يقول - عند توجيهه الآية الكريمة { تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ [ النساء: ١ ] }<sup>٣</sup> - "وقد اختلف أئمة النحو في توجيه قراءة الجر، فأما البصريون فقالوا: هي لحن لا تجوز القراءة بها، وأما الكوفيون، فقالوا: هي قراءة قبيحة، قال سيبويه (١٨٠هـ) في توجيه هذا القبح: إن المضمرة المجرورة بمنزلة التثوين، والتثوين لا يعطف عليه<sup>٤</sup>، وقال الزجاج (٣١١هـ) وجماعة بقبح عطف الاسم الظاهر على المضمرة في الخفض (إلا بإعادة الخافض، كقوله تعالى { فَخَسَفْنَا بِهِ وَبِدَارِهِ الْأَرْضَ } [ القصص: ٨١ ]، وجوز سيبويه ذلك في ضرورة الشعر، وأنشد:

فَالْيَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُونََا وَتَشْتِمُنَا فَادْهَبْ فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامُ مِنْ عَجَبٍ ٦

ومثله قول الآخر:

- (١) ابن الأنباري: أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ١٩٩٨، م (١٢١).
- (٢) ستاتي مناقشة هذه القضية في الفصل القادم، وقضايا آخر - إن شاء الله -.
- (٣) ينظر: ابن مجاهد: أحمد بن موسى التميمي، السبعة في القراءات، تحقق: د. شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط٢، ١٤٠٠هـ، ١/١٢٦، وينظر توجهها وموقف العلماء منها في: المبرد، الكامل، ٣/٣٠، ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، ١/١١٨.
- (٤) ينظر: سيبويه، الكتاب، ٢/٣٨١.
- (٥) ينظر: الزجاج إعراب القرآن، ٢/٦٩٢، ٦٩٣.
- (٦) البيت مجهول القائل، ينظر: سيبويه: أبوبشر عمرو بن عثمان، الكتاب، تحقق: عبد السلام هارون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٣، ١٩٨٨، م، ٣٨٣/٢، والجليس النحوي، ثمار الصناعة، ص ١٥٦، ود. حداد، معجم شواهد النحو، ش (٣٤٩). الشاهد فيه عطف الأيام على الضمير المجرور في ( بك ).

نُعَلِّقُ فِي مِثْلِ السَّوَارِي سَيُوفِنَا وَمَا بَيْنَهَا وَالْكَعْبِ غَوْظَ نَفَائِفِ ١

ثم قال مؤيدا مذهب الكوفيين: "ولكن ينبغي أن يحتج للجواز بورود ذلك في أشعار العرب

كما تقدم وكقول بعضهم:

وَحَسْبُكَ وَالضَّحَّاكَ سَيْفٌ مُهَنْدٌ ٢

وقول الآخر:

وَقَدْ رَأَى آفَاقَ السَّمَاءِ فَلَمْ يَجِدْ لَهُ مَصْنَعًا فِيهَا وَلَا الْأَرْضِ مَقْعَدًا ٣

وقول الآخر:

مَا إِنْ بِهَا وَالْأُمُورِ مِنْ تَلْفٍ؛

(١) البيت لمسكين الدارمي، ينظر: الفراء: أبو زكريا يحيى بن زياد، معاني القرآن، تحقق: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٥٥م، ٨٦/٢، والأشموني: أبو الحسن، علي بن محمد بن عيسى، شرح الأشموني لألفية ابن مالك، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية، دن، ١١٥/٣، ود. حداد، معجم شواهد النحو، ش (١٧٣١). الشاهد فيه جرّ (الكعب) عطفا على الضمير المجرور في (بينها).

(٢) هذا عجز بيت من الطويل لجرير في: القالي: أبو علي، إسماعيل بن القاسم، ذيل الأمالي والنوادر، مراجعة: لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة، بيروت، دار الجيل، ط ٢، ١٩٨٧م، ص ١٤٠، وليس في: ديوانه، ولا شرح ديوانه، وبلا نسبة في: البكري: أبو عبيد، عبد الله بن عبد العزيز بن محمد، سمط اللاكفي في شرح أمالي القالي، تحقق: عبد العزيز الميمني، بيروت، دار الحديث، ط ٢، ١٩٨٤م، ٨٩٩/٢، وابن مالك، شرح الكافية الشافية، ١٢٥٤/٣، وصدرة: إذا كانت الهتجاء وأنشئت العصا. الشاهد فيه عطف (الضحك) على الكاف المجرورة.

(٣) البيت في القرطبي ٥/٥، والشنقيطي: محمد الأمين بن محمد المختار الجكني، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، تحقق: صلاح الدين العلايلي، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط ١، ١٩٩٦م، ٣٤٧/١، بلا نسبة، ولم أعتز عليه في غير هذين الكتابين - في حدود قراءاتي - . الشاهد فيه جرّ (الأرض) عطفا على الهاء المجرورة.

(٤) هذا صدر بيت، وعجزه: ما حم من أمر غيبه وقعا والبيت بلا نسبة في: القرطبي، ٥/٥، ولم تذكره كتب النحو، ولا الكتب التي عُنيت بالشواهد النحوية خاصة - في حدود قراءاتي - . وقد استشهد به كل من القرطبي والشوكاني على القضية نفسها، فقد جرّ (الأمور) عطفا على الضمير المجرور في (بها).

أَكْرُ عَلَى الْكِتَابَةِ لَسْتُ أُذْرِي  
أُفِيهَا كَانَ حَنْفِي أَمْ سَوَاهَا<sup>١</sup>

فسواها في موضع جر عطفا على الضمير في فيها ومنه قوله تعالى { وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ وَمَنْ لَسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ }<sup>٢</sup> [ الحجر: ٢٠ ]<sup>٣</sup>.

وقد يختار توجيه الكوفيين؛ لأن السماع والقياس يعضدانه، من ذلك قوله: " وقوله: { وَعَهْدْنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ أَنْ طَهِّرَا بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ وَالْعَاكِفِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ } [ البقرة: ١٢٥ ] معناه هنا: أمرنا وأوجبنا، وقوله: { أَنْ طَهِّرَا } في موضع نصب ينزع الخافض، أي: بأن طهرا، قاله الكوفيون، وقال سيبويه: هو بتقدير أي المفسرة أي: أن طهرا، فلا موضع لها من الإعراب"<sup>٤</sup>. فالمسموع اتصال الفعل ( عهد ) بالباء كثيرا، ثم إن النصب على نزع الخافض مقيس قبل ( أن ) المصدرية.

(١) البيت للعباس بن مرداس، ينظر: المرزوقي: أبو علي، أحمد بن محمد بن محمد بن الحسن، شرح ديوان الحماسة، نشره: أحمد أمين، وعبد السلام هارون، القاهرة، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ط١، ١٩٥٣م، ١/١٥٨، وابن مالك: محمد بن عبد الله، شرح التسهيل، تحقق: محمد عبد القادر عطا، وطارق فتحي السيد، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ٢٠٠١م، ٣/٢٣٤، والبخداي: عبد القادر بن عمر، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقق: محمد نبيل طريقي، بإشراف: إميل بديع يعقوب، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٨م، ٢/٣٨٨، ويلا نسبة في، الأنباري، الإنصاف، ١/٢٧٤ ٥/٢، وروي في بعض المصادر ب( لا أبالي) وهي رواية أوجه في المعنى، وبها دون الأستاذي الدكتور حنا حداد الشاهد المذكور في: معجم شواهد النحو، ش ( ٣١١٢ )، وذكر مصادر كل من الروائتين.

(٢) الشاهد في الآية جرّ الموصول ( مَنْ ) عطفا على الضمير المجرور في ( لكم ).

(٣) الشوكاني، فتح القدير ١/٥٠٢.

(٤) الشوكاني، فتح القدير ١/٢٠٦.

ولم يكتفِ باختيار مذهب الكوفيين في بعض المسائل، بل ربما استعان بمذهبهم في رد مذهب نحويّ بعينه يقول: "واللام في (لمن) من الآية لَقَدْ كَانَ نَكَمٌ فِي رَسُولِ اللَّهِ أَسْوَدٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا" [الأحزاب: ٢١] - متعلق بحسنة أو بمحذوف هو صفة لحسنة: أي كائنة لمن يرجو الله، وقيل: إن الجملة بدل من الكاف في لكم، ورده أبو حيان (٧٤٥هـ)، وقال: إنه لا يبدل من ضمير المخاطب بإعادة الجار<sup>١</sup>، ويجاب عنه بأنه قد أجاز ذلك الكوفيون والأخفش (٢١٥هـ)، وإن منعه البصريون<sup>٢</sup>

فها هو ذا يستند إلى مذهب الكوفيين في رده لمذهب أبي حيان؛ مما يدل على أن الشوكاني - وإن مال إلى آراء البصريين - لم يكن يعرض عن مذهب الكوفيين كل الإعراض.

ويُصحح أحيانا مقولة لبعض النحويين، أو يرجح قولاً على آخر، كقوله: "وقوله تعالى: { بَلِ اللَّهُ فَاعِبُدْ } [الزمر: ٦٦]، وفي هذا رد على المشركين حيث أمره بعبادة الأصنام، ووجه الرد ما يفيد التقديم من القصر، قال الزجاج: لفظ اسم الله منصوب بـ (اعبد)<sup>٣</sup>، قال: ولا اختلاف في هذا بين البصريين والكوفيين، وقال الفراء (٢٠٧هـ): هو منصوب بإضمار فعل، ورؤي مثله عن الكسائي (١٨٩هـ)، والأول أولى<sup>٤</sup>.

فالشوكاني صحح مقولة الزجاج، بإيراده رأي الفراء، وما روي عن الكسائي، كأنه ينوي أن يقول للزجاج: بل إن ثمة اختلافاً بين البصريين والكوفيين، ثم نجده يختار النصب بالفعل

- (١) ينظر: أبو حيان، البحر المحيط، ٢١٦/٧.
- (٢) الشوكاني، فتح القدير ٢٦٣/٤.
- (٣) ينظر: الزجاج: أبو إسحاق، إبراهيم بن السري، إعراب القرآن، تحق: إبراهيم الأبياري، بيروت، دار الكتاب اللبناني ط٣، ١٩٨٦م، ٦٩٤/١.
- (٤) الشوكاني، فتح القدير ٤٥٧/٤، وينظر: معاني القرآن، ١٢٢/٤.

الظاهر لأنّ مذهب الفراء يقتضي تقدير فعل، فتصبح العبارة ( اعبد الله )، وعلى هذا التقدير، فلا قصر، وعندئذ يختل المعنى المقصود.

ولم يكن الإمام الشوكاني يُخطئ الكوفيين صراحةً، ولكنه كان يوجه المسألة توجيه البصريين في كثير من الأحيان، فإذا ذكر المذهبين لم يكن يصرح بتخطئة الكوفيين، وغاية ما في الأمر أن يجعل الأخذ بالمذهب البصريّ من باب اتباع الأولى. والأدلة على ذلك كثيرة منها قوله: " وقوله: { تَالَهُ إِنْ كُنَّا إِنْ كُنَّا لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ } [ الشعراء: ٩٧ ]... وقال الكوفيون: إِنْ ( إِنْ ) فِي ( إِنْ كُنَّا ) نَافِيَةٌ، واللام بمعنى إلا: أي ما كنا إلا في ضلال مبين، والأول أولى، وهو مذهب البصريين".<sup>١</sup>

ومع أنه لم يخطئ الكوفيين صراحةً، فإنه كثيراً ما يقدم رأي البصريين؛ ممّا يشهد بميله للمذهب البصريّ، ومن ذلك قوله في توجيهه لمعنى الأداة ( أو ): " قيل: ( أو ) في قوله: { أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً } [ البقرة: ٧٤ ] بمعنى الواو، كما في قوله تعالى: { أَيْمَانًا أَوْ كُفُورًا } [ الإنسان: ٢٤ ]، وقيل: هي بمعنى ( بل )، وعلى أنّ ( أو ) على أصلها أو بمعنى الواو فالعطف على قوله: { كالحجارة } أي: هذه القلوب هي كالحجارة أوهي أشد قسوة منها، فشبهوها بأيّ الأمرين شئتم فإنكم مصيبون في هذا التشبيه".<sup>٢</sup> فقد افترض بدايةً أنّ ( أو ) على أصلها، ثم عبّر عن رأي الكوفيين<sup>٣</sup> بقوله: قيل: أو...بمعنى الواو... وقيل: هي بمعنى ( بل ).

- (١) الشوكاني، فتح القدير ١٠٤/٤.
- (٢) الشوكاني، فتح القدير ١٦٤/١.
- (٣) ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف، م (٦٧).

وكذلك قوله: " وقوله: { وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ } [ البقرة: ١٨٥ ] الظاهر أنه معطوف على قوله:  
 { يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ } [ البقرة: ١٨٥ ] أي يريد بكم اليسر، ويريد إكمالكم للعدة وتكبيركم،  
 وقيل: إنه متعلق بمحذوف تقديره: رخص لكم هذه الرخصة لتكملوا العدة، وشرع لكم  
 الصوم لمن شهد الشهر لتكملوا العدة، وقد ذهب إلى الأول البصريون، قالوا: والتقدير: يريد  
 لأن تكملوا العدة، ومثله قول كثير بن عبد الرحمن:

أرِيدُ لَأَنْسَى ذِكْرَهَا فَكَأَنَّمَا تَمَثَّلَ لِي لَيْلَى بِكُلِّ سَبِيلٍ ١

وذهب الكوفيون إلى الثاني، وقيل: الواو مقحمة، وقيل: إن هذه اللام لام الأمر، والواو  
 لعطف الجملة التي بعدها على الجملة التي قبلها، وقال في الكشاف: إن قوله: { لتكملوا  
 العدة } علة للأمر بمراعاة العدة { ولتكبروا } علة ما علم من كيفية القضاء والخروج عن  
 عهدة الفطر".<sup>٢</sup>

ولعل الذي دفع الباحث للحكم بميله للمذهب البصري أمور:

أولها: أنه يقدم رأي البصريين أولاً، ثم يعرض لرأي الكوفيين ثانياً.

وثانيها: أنه يوجه الكثير من المسائل توجيه البصريين، وإن لم يذكر أن هذا هو توجيههم.  
 مثل قوله في اشتقاق الاسم: " واسم أصله: سمو، حذف لامه، ولما كان من الأسماء التي

- (١) ينظر: ابن جني: أبو الفتح عثمان، سر-صناعة الإعراب، تحقق: د.حسن هنداوي، دار القلم،  
 دمشق، ط١، ١٩٨٥، ٣٧٩/١، ومن غير نسبة في: القرطبي، ١٤٨/٥، و ابن هشام الأنصاري: أبو  
 محمد عبد الله بن يوسف، معني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقق: مازن المبارك، دار الفكر،  
 بيروت، ط٦، ١٩٨٥، ص ٢٨٥، ود. حداد، معجم شواهد النحو، ش(٢٢٧١).
- (٢) الشوكاني، فتح القدير ٢٥١/١، وينظر: الزمخشري: أبو القاسم محمود بن عمر، الكشاف، تحقق: عبد  
 الرازق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤١٧هـ، ٢٥٤/١.

بنوا أوائلها على السكون زادوا في أوله الهمزة إذا نطقوا به؛ لثلا يقع الابتداء بالساكن، وهو اللفظ الذَّلُّ على المسمَّى<sup>١</sup>.

جاء في الإنصاف: " ذهب الكوفيون إلى أن الاسم مشتق من الوسم وهو العلامة وذهب البصريون إلى أنه مشتق من السمو وهو العلو<sup>٢</sup>."

وثالثها: أنه كثير الموافقة لسببويه؛ من ذلك ما قاله في قوله تعالى {وَمَا أَصَابَكُمْ يَوْمَ النَّقَى الْجَمْعَانِ فَبِإِذْنِ اللَّهِ وَلِيَعْلَمَ الْمُؤْمِنِينَ} [آل عمران: ١٦٦]: " يوم أحد: أي ما أصابكم يسوم أحد من القتل والجرح والهزيمة { فبإذن الله }، فبعلمه، وقيل: بقضائه وقدره، وقيل: بتخليه بينكم وبينهم، والفاء دخلت في جواب الموصول؛ لكونه يشبه الشرط كما قال سيبويه<sup>٣</sup>." ومنه ما قاله في قوله تعالى {يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ لَكُمْ لِيَرْضَوْكُمْ وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ إِنْ كَانُوا مُؤْمِنِينَ} [التوبة: ٦٢]: " المراد: الله أحق أن يرضوه ورسوله كذلك كما قال سيبويه<sup>٤</sup> ورجحه النحاس (٣٣٨هـ)<sup>٥</sup>."

ومنه أيضا ما قاله في قوله تعالى {وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَأَمَنَّ مِنَ فِي الْأَرْضِ كُلَّهُمْ جَمِيعًا} [يونس: ٩٩]: " وانتصاب ( جميعا ) على الحال، كما قال سيبويه<sup>٦</sup>."

- ١) الشوكاني، فتح القدير ١/٦٦، وينظر: سيبويه، الكتاب، ١/١٣٩-١٤٠.
- ٢) ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، م (١).
- ٣) الشوكاني، فتح القدير ١/٤٧٩، وينظر: سيبويه، الكتاب، ١/١٣٩-١٤٠.
- ٤) ينظر: سيبويه، الكتاب، ١/٧٥.
- ٥) ينظر: النحاس: أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل، معاني القرآن، تحقق: الشيخ محمد علي الصابوني، مطبوعات جامعة أم القرى، السعودية، ط ١، ١٩٨٨م، ٣/٢٢٨.
- ٦) الشوكاني، فتح القدير ٢/٣٩٥.
- ٧) الشوكاني، فتح القدير ٢/٤٨٨، وينظر: سيبويه، الكتاب، ١/٣٧٦.

وكذلك ما ذكره في قوله تعالى {غَافِرِ الذَّنْبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ شَدِيدِ الْعِقَابِ ذِي الطَّوْلِ لَّا إِلَهَ إِلَّا هُوَ إِلَيْهِ الْمَصِيرُ} [غافر: ٣]؛ إذ قال: "قال الفراء: جعلها كالنعت للمعرفة، وهي نكرة<sup>١</sup>، ووجه قوله هذا أن إضافتها لفظية، ولكنه يجوز أن تجعل إضافتها معنوية، كما قال سيبويه أن كل ما إضافته غير محضة يجوز أن تجعل محضة، وتوصف به المعارف إلا الصفة المشبهة<sup>٢</sup>، وأما الكوفيون فلم يستثنوا شيئاً، بل جعلوا الصفة المشبهة كاسم الفاعل في جواز جعلها إضافة محضة، وذلك حيث لا يراد بها زمان مخصوص، فيجوزون في (شديد) هنا أن تكون إضافته محضة<sup>٣</sup>." ومثل ذلك كثير في تفسيره.

وربما ذكر قول سيبويه وغيره من النحويين في المسألة، ثم أورد قولاً لنحوي يناصر فيه رأي سيبويه، من ذلك قوله: "المعنى: أنه قال بعضهم لبعض مناص: أي عليكم بالفرار والهزيمة، فلما أتاهم العذاب، قالوا: (مناص) فقال الله: {وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ} [ص: ٣]، قال سيبويه: لات مشبهة بليس والاسم فيها مضمر: أي ليس حيننا حين مناص<sup>٤</sup>، قال الزجاج: التقدير وليس أو اننا<sup>٥</sup>، قال ابن كيسان: والقول كما قال سيبويه<sup>٦</sup>."

فقد أورد آراء النحاة في قوله تعالى (و لات حين مناص )، ثم نقل ما يؤكد قول

سيبويه، وذلك ما قاله ابن كيسان.

- (١) ينظر: الفراء، معاني القرآن، ٥/٣.
- (٢) ينظر: سيبويه، الكتاب، ١٩٧/١.
- (٣) الشوكاني، فتح القدير ٤/٤٦٣.
- (٤) ينظر: سيبويه، الكتاب، ٥٧/١.
- (٥) ولم أجد هذا التقدير في إعراب القرآن المنسوب إليه، ٩٣/٣، ولا في كتابه الآخر.
- (٦) الشوكاني، فتح القدير ٤/٤٠٥، ٤٠٦، وينظر: المرادي: الحسن بن قاسم، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقق: د. فخر الدين قباوه والأستاذ محمد نديم فاضل، دار الأفاق الجديدة، بيروت، ط١، ١٩٨٣، ص ٤٩٠.



ورابعها: أنه كثير المخالفة لكبار نحاة الكوفة، كمخالفاته للكسائي، من ذلك قوله - في قوله تعالى { قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا } [ البقرة: ٣٢ ] - "وسبحان: منصوب على المصدرية عند الخليل (١٧٥هـ) وسيبويه، وقال الكسائي: هو منصوب على أنه منادى مضاف، وهذا ضعيف جدا".<sup>١</sup>

ومن مخالفة الكسائي أيضا، وذكر ما يؤيد سيبويه قوله في الواو من { أَوْ كَلِمًا } من قوله تعالى { أَوْ كَلِمًا عَاهَدُوا عَهْدًا نَبَذَهُ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ } [ البقرة: ١٠٠ ]: "للعطف دخلت عليها همزة الاستفهام، كما تدخل على الفاء، ومن ذلك قوله تعالى: { أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ } [ المائدة: ٥٠ ]، { أَفَأَنْتَ تَسْمَعُ الصَّمَّ } [ الزخرف: ٤٠ ]، { أَفَتَتَّخِذُونَهُ وَذُرِّيَّتَهُ } [ الكهف: ٥٠ ]، وكما تدخل على (ثم) ومن ذلك قوله تعالى: { أَنْتُمْ إِذَا مَا وَقَعَ } [ يونس: ٥١ ]، وهذا قول سيبويه، وقال الأخفش: الواو زائدة<sup>٢</sup>، وقال الكسائي: إنها أو حركت الواو تسهيلا، قال ابن عطية: وهذا كله متكلف والصحيح قول سيبويه"<sup>٣</sup>.

وكذلك مخالفته للفراء قائلا: "وأنكر الفراء أن تكون جملة { إِنَّ اللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ } [ الحج: ١٧ ] خبرا لـ ( إِنَّ ) المتقدمة، وقال لا يجوز في الكلام: إِنَّ زَيْدًا إِنَّ أَخَاهُ

(١) ينظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ١، ٢٨٧، وأبو حيان، البحر المحيط، ١/٢٩٧، والسمين،

الدر المصون، ١/١٩٧، والأكوسي، روح المعاني، ١/٢٢٦.

(٢) الشوكاني، فتح القدير، ١/١٢٥.

(٣) ينظر الأخفش: أبو الحسن سعيد بن مسعدة، معاني القرآن، تحقق: فائز فارس، الكويت، ط١،

١٩٧٩، ١/١٤١.

(٤) الشوكاني، فتح القدير، ١/١٨٢.

منطلق<sup>١</sup>، ورد الزجاج<sup>٢</sup> ما قاله الفراء، وأنكره وأنكر ما جعله مماثلاً للآية، ولا شك في

جواز قولك: إن زيدا الخير عنده، وإن زيدا إنه منطلق، ونحو ذلك<sup>٣</sup>.

وكثيراً ما يوجه المسألة وفق رأي الجمهور الذي يغلب أن يكون موافقاً رأي البصريين، دون أن يشير إلى رأي كوفي أو بصري، من ذلك قوله - في قوله تعالى { إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ } [ الفاتحة: ٥ ] موجهها الضمير ( إِيَّاكَ )<sup>٤</sup> - "... والضمير المنفصل هو ( إِيَّا )، وما يلحقه من الكاف والهاء والياء، هي حروف لبيان الخطاب والغيبة والتكلم، ولا محل لها من الإعراب كما ذهب إليه الجمهور<sup>٥</sup>.

ومن ذلك ما قاله في معنى الواو في قوله تعالى { الَّذِينَ هَاجَرُوا وَأُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأُوذُوا فِي سَبِيلِي وَقَاتَلُوا وَقُتِلُوا } [ آل عمران: ١٩٥ ] " وأصل الواو لمطلق الجمع بلا ترتيب كما قال به الجمهور، والمراد هنا: أنهم قاتلوا وقتل بعضهم<sup>٦</sup>"

وقد تبين لي أن الشوكاني قد أفاد من كلا المذهبين، فلم يكن يتعصب للبصريين وخدمهم، فيقبل آراءهم صحيحها وسقيمها، وينأى عن آراء نظرائهم من الكوفيين، غير أنه كان يختار الرأي الذي يتفق وسلامة المعنى، أو الرأي الذي يميل إليه جل النحاة وجمهورهم

(١) ينظر: الفراء، معاني القرآن، ٢/٢١٨.

(٢) ذكر إنكار الزجاج صاحب الخزائن في معرض مناقشته الشاهد (٨٦٦).

(٣) الشوكاني، فتح القدير ٣/٤٤١.

(٤) ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف، م (٩٨).

(٥) الشوكاني، فتح القدير ١/٧٢.

(٦) الشوكاني، فتح القدير ١/٤٩٦.

وثمة قضية تتعلق بالمذاهب النحوية لحظها الباحث، مفادها أن الشوكاني ليس من أنصار القائلين بالمذاهب الأخرى، كالبغدادي والأندلسي وغيرهما؛ فالمذهب البغدادي لم يرد له ذكر في تفسيره كله، واكتفى بالمذهبين البصري والكوفي، وكأنه لا يؤمن بوجود غير هذين المذهبين، وإن كان قد استشهد بآراء الكثير من نحويي المذهب البغدادي، فيقول: وقال ابن كيسان... وقال ابن جني... ولم يقل مذهب البغداديين مثلاً ألبته، كما لم يلحظ الباحث أنه ذكر المدرسة الأندلسية أو المذهب الأندلسي، على كثرة استشهاده بأعلام هذا المذهب، كابن عصفور (٦٦٩هـ) وابن مالك (٦٧٢هـ) وغيرهم، في حين أنه ذكر البصريين في تيف وسبعين موضعاً، وذكر الكوفيين في تيف وتسعين موضعاً، وأنه يرى أن ثمة مدرستين نحويتين ليس غير هما المدرسة البصرية والمدرسة الكوفية، والنحاة كلهم بصريون النزعة أو كوفيون.

#### المبحث الثاني: مصادر ثقافته النحوية واللغوية:

أسهمت العديد من العوامل في تكوين الشخصية العلمية للإمام الشوكاني، ارتبط بعضها بالبيئة العلمية التي نشأ فيها الإمام، وبالمذهب الزيدي الذي اصطبغ به فكره، وبعضها الآخر ارتبط بأسرة الشوكاني التي عرف العديد من رجالها بالعلم. كما أثر في شخصيته العلمية شيوخه الذين تلقى العلم على أيديهم، فضلاً عن الكتب والمؤلفات التي اطلع عليها، وحفظ الكثير منها بعد أن قرأها على جلة من علماء اليمن.

لقد نشطت الحركة العلمية، في بيئة اليمن في العصر الذي عايشه الإمام، نشاطاً غير معهود من قبل، فكثرت المؤلفات في القرنين الثاني عشر والثالث عشر، وهو ما ذهب إليه

أحد الباحثين بقوله: "حركة التأليف قد نشطت في عصر الشوكاني خلال القرن الثاني عشر والثالث عشر نشاطا ملحوظا"<sup>١</sup>.

وقد أسهمت الدولة اليمانية في تنشيط الحركة العلمية، وذلك بوضع ما يشبه الراتب يتقاضاه بعض العلماء والشيوخ في مقابل ما يقدمونه من علم للتلاميذ، يدل على ذلك اهتمام الخليفة المنصور بأحد علماء الطب الهنود، وهو العالم الطبيب محمد بن علي (ت ١٢٥٧هـ)؛ إذ وفد هذا العالم إلى اليمن لمعالجة المرضى وتدريس الطب في بندر الحديدة، وقد استمر الاهتمام بهذا العالم في عهد الإمامين المتوكل والمهدي<sup>٢</sup>.

ولم تكن هذه العناية مقصورة على الأساتذة بل شملت طلاب العلم، ومما يدل على ذلك الوثيقة التي أوردها سيد مصطفى سالم؛ إذ تضمنت أمرا إماميا يقضي بتعيين أحد أسرة (القصار)، بوصفه طالبا من طلاب الجامع المظفري بمدينة تعز، وقد بينت الوثيقة حقوق الطالب وواجباته<sup>٣</sup>.

وقد أسهم المذهب الزيدي الذي نشأ عليه الإمام الشوكاني في تكوين شخصيته؛ إذ كان يشترط في الإمام أن يكون ممن يتحلّى بصفة الاجتهاد، فلا غرابة في أن يدفع هذا الفكر بالإمام إلى أن يكون واحدا من كبار الأئمة المجتهدين في اليمن، بل دعا الإمام غيره إلى خلع ربة التقليد، والاتصاف بالاجتهاد. ومعلوم أن ثمة علوما لا بد من إتقانها من أجل الوصول إلى مرتبة الاجتهاد، وجلّ هذه العلوم يتعلّق بالفقه وأصوله من جانب، وبالعربية وعلومها من جانب آخر؛ مما أسهم في تعميق البنية الفكرية، وصقلها صقلا جعل الإمام

(١) د. الغماري، الإمام الشوكاني مفسرا، ص ٥٣.

(٢) د. الشرجي، الإمام الشوكاني، حياته وفكره، ص ١٣٢.

(٣) ينظر: د. سالم: سيد مصطفى، وثائق يمنية، المطبعة الفنية، القاهرة، ١٩٨٢، ص ٨٩.

قادرا على أن يخوض في علوم الحديث والفقه وأصوله، والتفسير، والعربية، ويؤلف فيها  
التوايف التي ذاع صيتها، وعظم خطرهما، وباتت مراجع لا غنى عنها لدارسي العلوم  
الشرعية واللغوية، ولا أدل على ذلك من كتابه ( إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم  
الأصول )، وكتابه ( نيل الأوطار ) الذي خص به الحديث النبوي، وكتابه ( فتح القدير  
(الذي يدور عليه هذا البحث، لنتناول جانبا من جوانبه ألا وهو الجانب المتعلق بالنحو  
والصرف. وقد خصّ الباحث هذه الكتب بالذكر دون غيرها من كتب الإمام الشوكاني على  
كثرتها؛ لما لها من أهمية بين الدارسين، فما من فقيه أو محدث أو مفسر إلا وقف عندها،  
مُشيرًا إليها حينًا، ومُحيلًا عليها أحيانًا أخرى.

وأما أسرة الشوكاني فقد أثرت تأثيرا عميقا في شخصيته الفكرية؛ إذ رحل أبوه ( علي بن  
محمد ) إلى صنعاء وتلمذ على أيدي كبار العلماء في اليمن، " فبرع في علم الفقه،  
والفرائض، والحديث، والتفسير، وعلوم اللغة وغير ذلك مما ترك أهله من أجله " ثم عمل  
مدرسا ومفتيا وقاضيا، فنأثر الإمام الشوكاني بشخصية أبيه وفكره تأثيرا كبيرا.

وكان للشيوخ الذين تتلمذ عليهم أثر في صقل ثقافته، فسمع منهم، وقرأ عليهم التوايف  
الجليلة، ولم يكن يدع الشيخ منهم حتى يستفرغ ما في جعبته، ثم ينتقل إلى أستاذ آخر، وهكذا  
دواليك.

وكان من أبرز من أخذ عنهم الإمام الشوكاني علم العربية السيد العلامة إسماعيل بن حسن<sup>١</sup>، والعلامة عبد الله بن إسماعيل النهي<sup>٢</sup> والعلامة: القاسم بن محمد الخولاني<sup>٣</sup>، كما أخذ علم البيان عن العلامة حسن بن محمد المغربي<sup>٤</sup>.

وقد كان الإمام الشوكانيّ محبا لشيوخه باراً بهم، يقول في ترجمته لشيخه العلامة الحسن بن إسماعيل المغربي الذي يعد شيخ شيوخ العصر آنذاك - كان: " زاهدا ورعا عفيفا، متواضعا، متقشفا، لا يعد نفسه في العلماء، ولا يرى له حقا على تلامذته فضلا عن غيرهم

والإمام الشوكاني - رحمه الله - موسوعي الثقافة، متعمقا في فنون شتى من فنون المعرفة يدل على ذلك المؤلفات الكثيرة التي رواها، فها هوذا يذكر لنا مروياته عن طريق الإجازة في مخطوطة له قائلا: " وقد جمعت في هذا المختصر كل ما يثبت لي روايته بإسناد متصل بمصنفيه، سواء أكان من أهل البيت رضي الله عنهم، أم من كتب غيره من الطوائف الإسلامية رحمهم الله في جميع فنون العلم، وصارت الأسانيد المتصلة لمعاهد العلوم كالإسوار لمعاصم المعارف، يرويها الأكابر عن الأكابر، ويحفظونها في صدورهم لا

---

(١) تنظر ترجمته في: الشوكاني، البدر الطالع، ١/١٤٥. قرأ عليه ملحة الإعراب للحريزي، وشرحها المعروف بشرح بحرّق. (و بحرّق) أبو عبد الله محمد الحضرمي، علامة اليمن، توفي بالهند مسموما سنة ٩٣٠هـ. ينظر: البغدادي، إيضاح المكنون، ٢/٣٩٧.

(٢) من المؤلفات التي قرأها الشوكاني عليه: شرح السيد المفتي على كافية ابن الحاجب، وقواعد الإعراب وشرحها للأزهري، (ت ١٢٢٨)، ينظر: الشوكاني، البدر الطالع، ١/٣٧٨.

(٣) تنظر ترجمته في: القنوجي، أبجد العلوم، ٣/٢٠١.

(٤) ينظر: الشوكاني، البدر الطالع، ١/٢١٠، القنوجي، أبجد العلوم ٣/٢٠١.

(٥) الشوكاني، البدر الطالع ١/١٩٥، ١٩٦.

في صدور الدفاتر "١. وقد وجد من أحصى تلك المرويات بالإجازة بأنها: "تقارب ثلاثمائة وثلاثة وتسعين مؤلفاً في مختلف العلوم والفنون" ٢.

وقد أثنى عليه الذين ترجموه أو عرفوا به، وأشاد بثقافته الموسوعية، يقول أحد مترجميه: "وأخذ في علم الحديث عن الحافظ: علي بن إبراهيم بن عامر، وغير ذلك من المشايخ، في جميع العلوم العقلية والنقلية، حتى أحرز جميع المعارف، وانفق على تحقيقه المخالف والموالف، وصار مشاراً إليه في علوم الاجتهاد بالبنان، والمجلي في معرفة غوامض الشريعة عند الرهان" ٣.

ولعل أبرز المؤلفات اللغوية التي أفاد منها الإمام الشوكاني: ألفية ابن مالك، والبحر المحيط لأبي حيان، وتسهيل الفوائد لابن مالك، وتلخيص المفتاح للقزويني، وتهذيب اللغة للأزهري، وجمهرة اللغة لابن دريد، والصحاح للجوهري، والكتاب لسيبويه، ومعاني القرآن للزجاج، ومعاني القرآن للفراء، ومعجم العين للخليل بن أحمد، ومغني اللبيب لابن هشام، ومفتاح العلوم للسكاكي، والمفصل للزمخشري، والمقتضب للمبرد، وملحة الإعراب للحريزي، وغيرها من مصنفات العربية. وقد أشار الإمام الشوكاني في كثير من المواضع في تفسيره إلى هذه المؤلفات أو إلى أصحابها، أو نقل بعض الآراء منها.

وهذه الثقافة الواسعة للإمام في علم العربية، مكنته من تأليف بعض الكتب والرسائل فيها؛

من ذلك: (الروض الواسع في الدليل المنيع على عدم انحصار علم البديع) ٤

(١) الشوكاني، إتحاف الأكابر بإسناد الدفاتر، ص ٧٥.

(٢) د. الشرجي، الإمام الشوكاني حياته وفكره، ص ١٦٣.

(٣) القنوجي، أبجد العلوم، ٢٠١/٣.

(٤) ينظر: الشوكاني: محمد بن علي، الفتح الرباني، تحق: محمد صبحي حلاق، مكتبة الجيل الجديد

و ( نزهة الأحداق في علم الاشتقاق )<sup>١</sup>، و ( بحث في تبادل اللفظ عند الإطلاق )، وغيرها  
٢ ولالإمام ديوان شعر موسوم بـ ( أسلاك الجواهر )<sup>٢</sup> يدل على ذوقه الأدبي المرهف،  
وألفاظه الجزلة، وتراكيبه المثينة.

والمصفح لكتاب ( فتح القدير ) يلمح اهتمام الإمام الشوكاني بعلم اللغة لتجلية الآيات  
الكريمة، وإماطة اللثام عن جواهر المعاني العظيمة، محاولا الوصول إلى ما يغلب على  
ظنّه أنه المعنى المقصود. ويدرك القارئ تضحّ الإمام في علم العربية، ومعالجة المسائل  
النحوية، ومناقشة أئمة اللغة، واستحضار الشواهد اللغوية والنحوية والصرفية مؤيدا مذهبه  
حيناً، وناقضا مذهب غيره أحيانا أخرى.

وعلم الإمام بالعربية لا يقل راحة عن علمه بالتفسير، كيف لا ؟ وهو الذي يقول مرشدا  
تلاميذه: " واعلم أنه لا يستغني طالب العلم المتصور المتبحر في علم الشريعة العازم على  
أن يكون من أهل الطبقة الأولى عن إتقان ما اشتمل عليه ( شرح الرضي على الكافية ) من  
المباحث اللفظية، والفوائد الشريفة، وكذلك ما في ( مغني اللبيب ) من المسائل الغريبة،  
ويكون اشتغاله بسماع شروح المختصر بعد أن تكون هذه المختصرات محفوظة له حفظا  
يمليه عن ظهر قلب، ويبيده من طرف لسانه... ولا يفوته النظر في مثل ( الألفية ) لابن  
مالك وشروحها، و ( التسهيل ) وشرحه لابن مالك أيضا، و ( المفصل ) للزمخشري،

صنعا، ١٤٢٣هـ، ١/١٥٣.

- (١) حققه الدكتور شريف عبد الكريم النجار، عام ٢٠٠٤.
- (٢) ينظر: الشوكاني، فتح القدير، مقدمة المحقق (د. عميرة)، ص ٣٢، ٣٣.
- (٣) طبع مرتين في دار الفكر بدمشق: الأولى ١٩٨٢م، والثانية ١٩٨٦م، بعناية الدكتور حسين بن عبد الله العمري.



و( الكتاب) لسببويه ، فإنه يجد في هذه الكتب من لطائف المسائل النحوية، ودقائق المباحث العربية، ما لم يكن قد وجده في تلك<sup>١</sup>.

### المبحث الثالث: أصول النحو عند الشوكاني:

تعد أصول النحو الأساس الذي شُيّد عليه ببناء النحو، وبنيت على ضوئه قواعد الصرف والإعراب، ووُجّهت عليه شواهد العربية نحوها وصرفها، وميزت به مدرسة عن أخرى، أو مذهب عن آخر. وعلى الرغم من اختلاف النحويين في هذه الأصول، وما يعدّ منها دليلاً من أدلة النحو وما لا يُعدّ، غير أنهم متفقون على أن ثمة أصولاً لازمة تضبط بها قواعد النحو.

وليس من شأن هذا البحث أن يتصدى لهذه الأصول، فيقف عند صغيرها وكبيرها وما دار من خلاف بين النحاة في نشأتها، ومصدريتها، وما يقبل منها وما لا يقبل. إنما غاية هذا البحث أن يتناول الفكر النحوي عند الإمام الشوكاني، وما كان يركن إليه، أو يتكئ عليه، في معالجته المسائل النحوية الواردة في كتاب الله عزّ وجل؛ لأنّ المعنى لا يمكن فهمه، وسبر أغواره، ومعرفة كنهه إلا بمعرفة الأسس النحوية والصرفية التي تقوم عليها اللغة، والعلاقات الماثلة بين الكلمة وسياقها، سواء أكان هذا السياق مقالياً أم مقامياً.

وأصول النحو- كما عرفها السيوطي - (٩١١هـ) هي: "علم يبحث فيه عن أدلة النحو الإجمالية، من حيث هي أدلته، وكيفية الاستدلال بها، وحال المستدل"<sup>٢</sup>.

(١) الشوكاني: محمد بن علي، أدب الطلب، تحق: مركز الدراسات والبحوث اليمنية، صنعاء، ١٩٧٩، ص ١٠٨.

(٢) السيوطي: جلال الدين، عبد الرحمن بن أبي بكر، الاقتراح في علم أصول النحو، تحق: د. أحمد محمد قاسم، مطبعة السعادة، القاهرة، ط١٩٧٦، ١، ص ٢٧.

وأدلة النحو الغالبة السماع والإجماع والقياس، والاستصحاب<sup>١</sup>. وقد تباينت مواقف النحاة من هذه الأصول قبولاً أو ردّاً، غير أن المحصل من مجموع ما قاله ابن جني وأبو البركات الأنباري أن هذه الأصول الأربعة هي الأدلة المعتمدة في هذا العلم<sup>٢</sup>.

ويعد كتاب ابن السراج أول مؤلف يحمل اسم (الأصول) أعني كتابه (الأصول في النحو)، غير أن المادة التي تناولها الكتاب هي مادة النحو لا أصول النحو، وكان مصطلح الأصول عند ابن السراج يعني أبواب النحو الرئيسية، وهذا ما يلحظ من واقع مادة الكتاب؛ إذ بدأ بالاسم ثم الفعل، ثم الحرف، ثم تناول المعرب والمبني، ثم أبواب النحو مرتبة وفق العامل، فذكر المرفوعات أولاً؛ لأنها العمدة، ثم ثنى بالمنصوبات؛ لأنها فضلات، ثم انتقل إلى المجرورات، ولعل ابن السراج اتكأ على مسائل سيوييه، فبويها ثبوتياً حسناً، يشهد لذلك ما قاله ياقوت في شأن كتاب الأصول: "وهو أحسنها وأكبرها وإليه المرجع عند اضطراب النقل واختلافه، جمع فيه أصول العربية، وأخذ مسائل سيوييه ورتبها"<sup>٣</sup>. وقال في موطن آخر: "ويقال ما زال النحو مجنوناً حتى عقله ابن السراج بأصوله"<sup>٤</sup>.

ثم جاء ابن جني وتكلم على الأصول محتدياً حذو الأصوليين من الفقهاء، يقول: "وذلك أنا لم نر أحداً من علماء البلدين تعرّض لعمل أصول النحو على مذهب أصول الكلام والفقهاء،

- (١) السيوطي، الاقتراح، ص ٢٧.
- (٢) الأدلة المعتمدة عند ابن جني هي: سماع وإجماع وقياس (كما هو في الخصائص)، وعند ابن الأنباري: نقل وقياس واستصحاب حال. ابن الأنباري: أبو البركات، عبد الرحمن بن محمد، الإعراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة، تحقيق: سعيد الأفغاني، دار الفكر، دمشق، ط ١، ١٩٥٧م، ص ٨١.
- (٣) ياقوت: أبو عبد الله بن عبد الله الحموي، معجم الأدباء، تحقيق: د. إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، ط ١، بيروت، ١٩٩٣م، ١٨/٢٠٠.
- (٤) ياقوت، معجم الأدباء ١٨/٢٠١.

فأما كتاب أصول أبي بكر، فلم يلزم فيه بما نحن عليه إلا حرفاً أو حرفين في أوله، وقد  
تعلق عليه به<sup>١</sup>.

وقد تناول كتاب الخصائص بعض القضايا المتعلقة بعلم أصول النحو، منها: علل  
العربية؛ أكلامية هي أم فقهية، ومقاييس العربية، وباب في جواز القياس على ما يقل،  
ورفضه فيما هو أكثر منه، وتعارض السماع والقياس، والاستحسان، وتخصيص العلل،  
والعلل إذا لم تتعدد لم تصح، وفي العلة وعلة العلة، والقول في إجماع أهل العربية متى  
يكون حجة، وغير ذلك من مسائل هذا العلم<sup>٢</sup>.

ويلحظ أن كتاب الخصائص لم يقتصر مؤلفه على أصول النحو وحدها بل تناول مسائل  
نحوية شتى، وأن مسائل الأصول لم تأت في الكتاب مبنوية وفق ما هي عليه عند من تناولوا  
هذا العلم بالتأليف ممن جاؤوا بعده.

ولعل أبا البركات الأنباري أول من جعل أصول النحو علماً<sup>٣</sup> واضحاً، سواء أكان ذلك  
في حده، أم فيما ينبغي أن يشتمل عليه من موضوعات مرتبة ترتيباً منطقياً، وذلك في كتابه  
المشهور (لمع الأدلة). وقد تحدث عنه فقال: "وألحقنا بالعلوم الثمانية علمين وضعناهما،  
وهما علم الجدل في النحو، وعلم أصول النحو، فيعرف به القياس وتركيبه وأقسامه من  
قياس العلة وقياس الشبه وقياس الطرد، إلى غير ذلك على حد أصول الفقه، فإن بينهما من

(١) ينظر: بن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقق: محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت، د.ت،

٢/١.

(٢) ينظر: ابن جني، الخصائص ١/ ٨٤، ١٠٩، ١١٥، ١١٧، ١٣٣، ١٤٤، ١٦٩، ١٧١، ١٨٩.

(٣) ينظر: د. حجازي، محمود فهمي، علم اللغة العربية، وكالة المطبوعات، الكويت، ١٩٧٣، ص ٦٩.

المناسبة ما لا يخفى؛ لأن النحو معقول من منقول، كما أن الفقه معقول من منقول، ويعلم هذا حقيقة أرباب المعرفة بهما<sup>١</sup>.

وقد أورد أبو البركات الأنباري بعض مسائل علم الأصول في كتبه الأخرى، مثل (الإعراب في جمل الإعراب)، و(أسرار العربية)، و(الإنصاف في مسائل الخلاف).

ثم أتى جلال الدين السيوطي، فأفاد من كل ما قاله السابقون في هذا العلم، يظهر ذلك جلياً في كتابه الموسوم بـ (الاقتراح في علم أصول النحو)، فجعل لكل أصل من الأصول كتاباً ضمن كتابه هذا.

وسيقف الباحث وقفة قصيرة عند أبرز هذه الأصول، أعني: السماع والإجماع والقياس، والاستصحاب، محاولاً أن يجليها؛ ليتضح للبحث موقف الشوكاني من هذه الأصول.

### المطلب الأول السماع:

السماع أصل رئيس من أصول النحو العربي، بل هو أهمها على الإطلاق؛ لأنه الأصل الذي بنيت عليه أصول النحو الأخرى، فالإجماع ينبئ عن دليل مسموع، ثم إن أدلة القياس قائمة عليه؛ فالمقياس عليه ينبغي أن يكون مسموعاً. وقد يعبر عن (السماع) بالنقل كما فعل

(١) ابن الأنباري: عبد الرحمن بن محمد، نزهة الألباء في طبقات الألباء، تحقيق: د. إبراهيم السامرائي، بغداد، ١٩٥٩م، ص ٨٩.

ابن الأنباري، وربما أثر ابن الأنباري مصطلح ( النقل ) " ليُلْمِح إلى أن مصادر النحو نوعان: مصادر منقولة، ومصادر معقولة".<sup>١</sup>

وقد عرّف ابن الأنباري السماع بقوله: " اعلم أن النقل هو الكلام العربيّ الفصيح المنقول النقل الصحيح، الخارج عن حدّ القلة إلى حدّ الكثرة".<sup>٢</sup>

واستنادا إلى التعريف الذي ذكره أبو البركات الأنباري، لا يعتدّ بالموثّد لمخالفته شرط الفصاحة، ولا بالقليل لمخالفته حدّ الكثرة، ولا بالشاذّ، لخروجه على الإجماع.

وقد جعل المنقول عنده في قسمين قسم هو المتواتر، وهو ما نقله العدد الضابط عن مثله الذي يستحيل فيه تواطؤهم على الكذب<sup>٣</sup>. والقسم الثاني هو الأحاد، ويزاد به نقل الواحد، شريطة أن يكون الناقل عدلا، سواء أكان رجلا أم امرأة، حرا أو عبدا<sup>٤</sup>.

واحتجّ العلماء على قواعد النحو والصرف بالقرآن الكريم، وبالحديث النبوي، وبكلام العرب نثرا وشعرا. ووضع العلماء شروطا لما يحتج به من كلام العرب بعضها يتعلّق بالزمان وبعضها بالمكان، وبعضها بالمحتجّ بكلامه.

أمّا القرآن الكريم فقد احتجّ العلماء بجميع قراءاته الشاذّة منها والمتواتر<sup>٥</sup>، فالمتواتر بيّن، وأمّا القراءة الشاذّة عند علماء القراءات، " فما توفر فيها صحة السند، وموافقة العربية، وتخلّف من الشرط الثاني - موافقتها رسم المصحف المجمع عليه - أو التواتر من الشرط

(١) د. نحلة : محمود أحمد، أصول النحو العربي، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، ٢٠٠٤م، ص ٣١.

(٢) ابن الأنباري، الإعراب في جمل الإعراب ولمع الأدلة ، ص ٨١

(٣) السابق: ص ٨٣.

(٤) ابن الأنباري، الإعراب في جمل الإعراب ولمع الأدلة ، ص ٨٥.

(٥) السيوطي، الاقتراح، ص ٤٨.

الأول، أي صحة السند بها إلى رسول الله ﷺ<sup>١</sup>. فالقراءة الشاذة ليس ثمة ما يقدر  
في الاحتجاج بوصفها عربية.

وبالرغم مما عليه الجمهور من إباحة الاحتجاج بالقراءات القرآنية - فإن هناك غير واحد  
من النحويين الذين توقفوا في هذه المسألة، وطعنوا في بعض القراءات كعبد الرحمن بن  
هرمز وأبي عمرو بن العلاء<sup>٢</sup>، وسيبويه - عند من يرى ذلك<sup>٣</sup> - والفراء الذي رد بعض  
القراءات السبعية، كرده لقراءة حمزة { إلا أن يخافاً } [ البقرة: ٢٢٩ ]، بقوله: " فقرأها  
حمزة على هذا المعنى... ولا يعجبني ذلك "<sup>٤</sup> وقد لحن المبرد (٢٨٥هـ) غير واحد من  
القراء، كرده كثيرا من قراءات خارجة، أحد رواة نافع، وقراءته من القراءات السبعة التي  
أجمعت الأمة على تلقيها بالقبول والرضا، وقد نوه محقق<sup>٥</sup> ( المقتضب ) بتطاول المبرد  
على القراء مبينا أنه نقل ما أثبتته أستاذه المازني في كتابه ( التصريف ) من الطعن على  
بعض القراء.

- (١) الأفغاني: سعيد، في أصول النحو، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٧، ص ٣٠.
- (٢) ينظر: د. الحديثي: خديجة، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، مطبوعات جامعة الكويت، الكويت، د. ط، ١٩٧٤م، ص ٥٠.
- (٣) ينظر: د. الأنصاري: أحمد مكي، سيبويه والقراءات، دار المعارف، مصر، ١٩٧٢. فقد حاول الدكتور الأنصاري أن يثبت أن سيبويه طعن في القراءات، بالتلميح حيناً وبالتصريح أحياناً أخرى.
- (٤) الفراء، معاني القرآن، ١/١٤٥.
- (٥) ينظر: المبرد: أبو العباس، محمد بن يزيد، المقتضب، تحقق: محمد عبد الخالق، عضيمة، عالم الكتب، بيروت، د.ت، مقدمة المحقق ص ١١١.

ويرى الباحث أن الاحتجاج بالقراءة الشاذة جائز على ضوء ما اشترطه السيوطي، بقوله: " وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم تخالف قياساً معروفاً، بل لو خالفته يُحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه، وإن لم يجز القياس عليه " <sup>١</sup>.

وأما الحديث النبويّ فعلى درجة رفيعة من البلاغة وتمثيل أساليب العرب في كلامها، وقائله ﷺ من أفصح العرب لساناً، وروايته من أدق الروايات ضبطاً وإتقاناً، والأصل أن يكون الاحتجاج به رديفاً للاحتجاج بالقرآن الكريم، مقدماً على شعر الشعراء ونثر الخطباء. وقد استشهد النحاة في مصنفاتهم به، ولكن النحويين لم يكن استشهادهم به على درجة واحدة، بل على درجات متفاوتة؛ وذلك لاختلاف مواقفهم من الاحتجاج به. ويلحظ أن قدامى النحويين كانوا مقلين من الاستشهاد بالحديث النبوي، حتى إن سيبويه لم يستشهد في كتابه إلا ببضعة أحاديث <sup>٢</sup>.

وقد منعت طائفة من النحويين الاحتجاج بالحديث النبوي كابن الضائع النحوي (ت ٦٨٦هـ)، وتلميذه أبي حيان (ت ٧٤٥هـ) <sup>٣</sup> محتجين بأن رواة الحديث أجازوا رواية الحديث بالمعنى، وأن كثيراً من الذين رووا الأحاديث كانوا من الأعاجم، ثم إن أئمة النحويين من البلدين لم يحتجوا كثيراً في مؤلفاتهم بالأحاديث النبوية.

(١) السيوطي، الاقتراح، ص ٤٨.  
(٢) ينظر: سيبويه، مقدمة المحقق عبد السلام هارون، ود. عثمان: عبد الرؤوف محمد، مع الحديث النبوي والاحتجاج النحوي، دار الطباعة المحمدية، القاهرة، ط ١، ١٩٩٢م، ص ٣٠.  
(٣) ينظر: البغدادي، خزنة الأدب، ٣٢/١. وينظر أيضاً: د. الحديثي، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف ص ٢٠.

وقد فصل القول في مسألة المنع أبو الحسن ابن الضائع في " شرح الجمل " قائلا: " تجويز الرواية بالمعنى هو السبب عندي في ترك الأئمة - كسيبويه وغيره - الاستشهاد على إثبات اللغة بالحديث، واعتمدوا في ذلك على القرآن وصريح النقل عن العرب، ولولا تصريح العلماء بجواز النقل بالمعنى في الحديث لكان الأولى في إثبات فصيح اللغة كلام النبي ﷺ، لأنه أفصح العرب. قال: وابن خروف يستشهد بالحديث كثيراً، فإن كان على وجه الاستظهار والتبرك بالمروى فحسن، وإن كان يرى أن من قبله أغفل شيئاً وجب عليه استدراكه فليس كما رأى"<sup>١</sup>.

على أن طائفة أخرى، منهم ابن مالك ( ت ٦٧٢هـ ) ورضي الدين الأسترابادي ( ت ٦٨٨هـ )، أجازت الاستشهاد به مطلقاً؛ لأن الأصل رواية الحديث بلفظه لا بمعناه، وأما الرواية بالمعنى فهي خلاف الأصل، ولا يصار إليها إلا ضرورة، وقد أجازها العلماء بعد أن وضعوا لها شروطاً، فلم يقبلوا الرواية بالمعنى إلا ممن عاصروا زمن الاحتجاج. ثم إن تجويز الرواية بالمعنى احتمال عقلي لا يقين بالوقوع، والرواية بالمعنى تنطبق على الشعر أكثر من الحديث لتحرزهم من الزلل، وتحري الدقة في رواية الحديث.<sup>٢</sup>

وقد أكثر ابن مالك من الاحتجاج بالحديث حتى تعقبه أبو حيان<sup>٣</sup> في شرح التسهيل قائلا: " قد أكثر هذا المصنف من الاستدلال بما وقع في الأحاديث على إثبات القواعد الكلية في

(١) البغدادي، خزنة الأدب ٣٣/١ .

(٢) ينظر: البغدادي، خزنة الأدب، ٣٧/١، و السيوطي، الاقتراح، ص ٥٣، ود. الزبيدي : سعيد جاسم، القياس في النحو العربي، نشأته وتطوره، دار الشروق، عمان، ط ١، ١٩٩٧، ص ٩٨.

(٣) الغريب أن أبا حيان نفسه احتج بالحديث النبوي؛ ففي الارتشاف مثلاً ما يربو على أربعة وثلاثين حديثاً، احتج بها أبو حيان على مسائل النحو والصرف.



لسان العرب. وما رأيت أحداً من المتقدمين والمتأخرين سلك هذه الطريقة غيره. على أن  
الواضعين الأولين لعلم النحو، المستقرئين للأحكام من لسان العرب - كأبي عمرو بن العلاء  
وعيسى بن عمر والخليل وسيبويه من أئمة البصريين، والكسائي والفراء وعلي بن المبارك  
الأحمر وهشام الضرير من أئمة الكوفيين - لم يفعلوا ذلك، وتبعهم على ذلك المسلك  
المتأخرون من الفريقين، وغيرهم من نحاة الأقاليم كنحاة بغداد وأهل الأندلس<sup>١</sup>.

وقد نعى أبو إسحق الشاطبي في شرح الألفية على النحويين عدم الاحتجاج بالحديث  
النبوي، قائلاً: "لم نجد أحداً من النحويين استشهد بحديث رسول الله ﷺ، وهم  
يستشهدون بكلام أجلاف العرب وسفهاثهم، الذين يبولون على أعقابهم، وأشعارهم التي فيها  
الفحش والخنثى، ويتركون الأحاديث الصحيحة؛ لأنها تنقل بالمعنى، وتختلف رواياتها  
وألفاظها، بخلاف كلام العرب وشعرهم، فإن رواته اعتنوا بألفاظها، لما ينبني عليه من  
النحو، ولو وقفت على اجتهادهم لقضيت منه العجب"<sup>٢</sup>.

ويرى الباحث أن ما قاله الشاطبي فيه تعميم، وإصدار حكم قطعي لا يقره الواقع؛ فلا  
يخفى على أحد من المشتغلين بهذا العلم أن النحويين القدماء استشهدوا بالحديث النبوي غير  
أنهم كانوا مقلين في ذلك.

وأجاز الشاطبي الاستشهاد بالأحاديث التي نقلت بلفظها قائلاً: "وأما الحديث فعلى قسمين:  
قسم يعتني ناقله بمعناه دون لفظه، فهذا لم يقع به استشهاد أهل اللسان. وقسم عرف اعتناء

(١) السيوطي، الاقتراح، ص ٥٣.

(٢) البغدادي، خزنة الأدب، ١/٣٥.

ناقله بلفظه لمقصود خاص؛ كالأحاديث التي قصد بها بيان فصاحته ﷺ، ككتابه لهمدان، وكتابه لوائل بن حجر، والأمثال النبوية؛ فهذا يصح الاستشهاد به في العربية<sup>١</sup>.

وهكذا يكون الشاطبي قد وقف موقفا وسطا بين المجيزين الاستشهاد بالحديث النبوي مطلقا، والمانعين مطلقا.

ويرى الباحث جواز الاستشهاد بالأحاديث التي صححها علماء الحديث سواء أرويت بلفظها أم بمعناها؛ لأن ما روي بالمعنى إنما صدر عن رواة عاشوا في عصر الاحتجاج، وكلامهم حجة، والأخذ به هو الحق، ثم إن الذين رَووا الأحاديث بالمعنى لم يستبدلوا بألفاظها ألفاظا من إنشائهم عن قصد وعمد، بل إنهم قد ينسون الألفاظ التي جاءت عن الرسول الكريم، وتبقى المعاني واضحة في أذهانهم، فيعتبرون عنها بألفاظ يرونها تؤدي المعاني التي قصد إليها الرسول ﷺ كما أن الرواية بالمعنى احتمال عقلي لا وقوع يقيني كما قال صاحب الخزانة<sup>٢</sup>.

وأما كلام العرب شعرا ونثرا فقد أجاز النحاة الاحتجاج به، وحددوه زمنيا بأواخر القرن الثاني الهجري إذا كان قائله من أهل المدر، وبمنتصف القرن الرابع الهجري إذا كان قائله من أهل الوبر<sup>٣</sup>. وهذا أقرب إلى الصواب؛ لأن ما قيل بعد هذه الفترة الزمنية لم يكن فصيحاً لتأثر العرب بلغات الأمم الأخرى الذين اختلطوا بهم.

(١) البغدادي، خزانة الأدب عبد القادر البغدادي، ٣٥/١.

(٢) ينظر: البغدادي، خزانة الأدب، ٣٧/١.

(٣) ينظر: الأفغاني: سعيد، موجز في قواعد اللغة العربية، دار الفكر بيروت، ط٣، ١٩٧٧، ص٥.

وأما ما قاله أبو نصر الفارابي<sup>١</sup> من تحديده للقبائل التي يحتج بشعرها والقبائل التي لا يحتج بشعرها<sup>٢</sup>، فلا أرى له وجها من الحق؛ لأن واقع النصوص التي استشهد بها كبار النحويين يدفع ما قاله الفارابي؛ فقد احتج سيبويه<sup>٣</sup> بكلام كثير من القبائل التي ادعى أبو نصر الفارابي أنه لا يحتج بكلامها، ثم إن الفارابي لم يكن من أهل النحو، ولم يعيش في بيئات النحويين، وقد شكك أستاذي الدكتور حنا حداد في نسبة هذا النص، فقال بعد تحقيق شاف: "إن، فالنص المنسوب لأبي نصر الفارابي الفيلسوف، ليس من أحد كتابيه المنشورين، ولا هو من كتاب آخر له - فيما نظن - وليس هناك ما يقطع بصحة نسبته للرجل. فالشك قائم، ولسنا ملزمين من بعد، على الأخذ بقول كل من أبي حيان والسيوطي، كما أننا لسنا مجبرين على متابعتهم في هذا الوهم، فهل ثمة فارابي آخر يمكن أن يكون صاحب هذا النص؟ ومن هو"<sup>٤</sup>.

### الشوكاني والسماع

عني الشوكاني بهذا الأصل النحويّ عناية كبيرة، فقلما يذكر مسألة نحوية تستند إلى هذا الأصل، دون أن يورد شاهدا عليها، مبيّنا أنها موافقة للصواب، أو أنها لا تتفق والمسموع الذي عول عليه أهل اللغة. وإذا لم يقدر للشوكاني أن يعاصر من يُحتج بكلامهم فقد نقل لنا

(١) شيخ الفلسفة الحكيم، أبو نصر، محمد بن محمد بن طرخان بن أوزنغ، التركي الفارابي المنطقي، أحد الأذكياء. (ينظر: الزركلي، الأعلام، ٢٠/٧ وابن النديم، الفهرست، ص ٤٣١).

(٢) للوقوف على ما قاله الفارابي ينظر: وأبو حيان: محمد بن يوسف، تذكرة النحاة، تحقق: د. عفيف عبد الرحمن، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٩٨٦م، ص ٥٧٣، السيوطي، الاقتراح، ص ٢٠، والمزهر، شرح وتصحيح: محمد أحمد جاد المولى وآخرين، دار الفكر، بيروت، د. ٢١٢/١.

(٣) ينظر: مثلا سيبويه، الكتاب، ١٧٠/١، ٥٣٥/٣.

(٤) د حداد: حنا بن جميل، شذرات من النحو واللغة والتراجم، مؤسسة حمادة للنشر والتوزيع، إربد - الأردن، ٢٠٠٦م، ص ٣٨٠، ٣٨١.

في تفسيره الكثير من مادة السماع، بل ذكر الكثير من العبارات التي تشي بمدى عنايته بكلام العرب، واتخاذها مرجعا مهما في توجيه الإعراب والمعنى؛ من ذلك قوله - معقبا على قول ابن عباس - : " هذه الآية التي جعلها ابن عباس - رضي الله عنه - ناسخة مؤيدة لما تدل عليه الآيات التي جعلها منسوخة ومؤكدة له، فإن الظاهر من قوله: { فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيَّهِ سُلْطَانًا } [الإسراء: ٣٣] أنه جعل السلطان له: أي جعل له تسلطا يتسلط به على القاتل، ولهذا قال: { فَلَا يُسْرِفُ فِي الْقَتْلِ } [الإسراء: ٣٣]، ثم لوسلما أن معنى الآية كما قاله، وكان ذلك مخصصا للقتل من عموم الآيات المذكورة لا ناسخا لها، فإنه لم ينص في هذه الآية إلا على القتل وحده، وتلك الآيات شاملة له ولغيره، وهذا معلوم من لغة العرب التي هي المرجع في تفسير كلام الله سبحانه<sup>١</sup> فهو لا يقبل تفسيراً أو توجيهاً لا يتفق ولغة العرب، مهما كانت منزلة قائله. بل انتقد منهج بعض المفسرين؛ لأن كلامه لا يتفق وما جرت عليه العرب في أساليب خطابها، ومن ذلك قوله في معرض حديثه عن قول الله تعالى : { إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْرُوا عَلَيْهِمْ } [المائدة: ٣٤]؛ إذ قال: "وبهذا تعرف ضعف ما روي عن مجاهد<sup>٢</sup>، وإذا عرفت ما هو الظاهر من معنى هذه الآية على مقتضى لغة العرب التي أمرنا بأن نفسر كتاب الله وسنة رسوله بها، فإياك أن تغتر بشيء من التفاصيل المروية والمذاهب المحكية، إلا أن يأتيك الدليل الموجب؛ لتخصيص هذا العموم، أو تقييد هذا المعنى المفهوم من لغة العرب، فأنت وذاك، اعمل به وضعه في موضعه وأما ما عداه:

(١) الشوكاني، فتح القدير، ١/٢٦١.

(٢) يشير إلى الحديث الذي ساقه الطبري: "حدثني القاسم قال، حدثنا الحسين قال، حدثنا حجاج، عن ابن جريح، عن مجاهد في قوله: "إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فساداً" قال: الزنا، والسرقه، وقتل الناس، وإهلاك الحرث والنسل". الطبري: محمد بن جرير، جامع البيان في تأويل القرآن، تحقق: محمود محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط١، ٢٠٠، ١٠/٢٥٦.

## فَدَغَ عَنْكَ نَهَبًا صَيْحَ فِي حُجْرَاتِهِ وَهَاتِ حَدِيثًا مَا حَدِيثُ الرَّوَّاحِلِ<sup>١</sup> ٢٠

وقد حمل حملة شعواء على الذين لا يحملون كلام الله على غير ما جرت به عادة العرب في كلامها؛ فهذا هو ذا يقول عند تفسيره لقوله تعالى { وَلَا الْمَلَائِكَةُ الْمُقَرَّبُونَ } [النساء: ١٧٢]: "عطف على المسيح: أي ولن يستكف الملائكة المقربون عن أن يكونوا عبادا لله، وقد استدل بهذا القائلون بتفضيل الملائكة على الأنبياء، وقرر صاحب الكشاف<sup>٢</sup> وجه الدلالة بما لا يسمن ولا يغني من جوع، وادعى أن الذوق (قاضي) بذلك، ونعم الذوق العربي إذا خالطه محبة المذهب وشابه شوائب الجمود كان هكذا، وكل من يفهم لغة العرب يعلم أن من قال<sup>٣</sup>: لا يأنف من هذه المقالة إمام ولا مأموم، أولا كبير ولا صغير، أولا جليل ولا حقير، لم يدل هذا على أن المعطوف أعظم شأنًا من المعطوف عليه، وعلى كل حال فما أبدأ الاشتغال بهذه المسألة وما أقل فائدتها وما أبعداها عن أن تكون مركزا من المراكز الشرعية الدينية وجسرا من الجسور"<sup>٤</sup>

وقد تنوعت مادة السماع عند الشوكاني؛ فاستشهد بالقرآن الكريم بقراءاته الشاذة والمتواترة إيمانًا منه بأن القرآن الكريم الحجة الدامغة، في إثبات مسائل النحو والصرف،

- (١) البيت لامرئ القيس. ينظر: ديوانه، تحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، ط٣، ص٩٤، والسيوطي: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، المزهري في علوم اللغة وأنواعها، تحقق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٨م، ٢٥٥/١.
- (٢) الشوكاني، فتح القدير، ٣٨/٢.
- (٣) ينظر: الزمخشري، الكشاف، ٦٢٨/١.
- (٤) ورد مكان هذه الكلمة في النسخة التي اعتمدها البحث (قاصد)، غير أن النسخ الأخرى من التفسير المطبوع ذكرت (قاضي)، والمعنى يقتضي هذا اللفظ لا الأول.
- (٥) أي من قال من المفسرين (لا يأنف... ولا حقير)، وجملة (لم يدل) خبر أن.
- (٦) الشوكاني، فتح القدير، ٦٣٥/١.

كما استشهد بأحاديث المصطفى ﷺ، وبكلام العرب منظومه ومنثوره بما يعد حجة منه عند النحاة.

والسماع عنده مقدم على القياس، والأخذ به أولى، وإن كان شاذاً من جهة القياس، ومما يدل على ذلك ما قاله عند تفسيره لقوله تعالى { وَبَعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ } [ البقرة: ٢٢٨ ]: "والبعولة جمع بعول، وهو الزوج سمي، بعلا لعلوه على الزوجة؛ لأنهم يطلقونه على الرب، ومنه قوله تعالى: { أَتَدْعُونَ بَعْلًا } [ الصافات: ١٢٥ ]، أي: ربا، ويقال: بعول وبعولة، كما يقال في جمع الذكر: ذكور وذكورة، وهذه التاء لتأنيث الجمع، وهو شاذ لا يقاس عليه بل يعتبر فيه السماع...<sup>١</sup>. فالسماع عنده معتبر، وإن كان المسموع مما لا يقاس عليه.

ومن الأدلة على عنايته بالسماع قوله في اسم النبي الكريم (اليسع) في قوله تعالى: { وَإِسْمَاعِيلَ وَالْيَسَعَ } [ الأنعام: ٨٦ ]: "وقرأ أهل الحرمين، وأبو عمرو وعاصم، (واليسع)<sup>٢</sup> مخففاً، وقرأ الكوفيون إلا عاصماً بلامين، وكذا قرأ الكسائي ورد القراءة الأولى، ولا وجه للرد فهو اسم أعجمي، والعجمة لا تؤخذ بالقياس، بل تؤدي على حسب السماع، ولا يمتنع أن يكون في الاسم لغتان للعجم، أو تغيره العرب تغييرين"<sup>٣</sup>. فقد جعل السماع هو الأساس في ضبط الاسم الأعجمي، واعترض على رد الكسائي لقراءة من قرأ بالتخفيف، معللاً مجيء هذا الاسم بالقراءتين بعلتين: الأولى: أن يكون في هذا الاسم لغتان نطقت بهما العجم، والثانية: أن يكون هذا الاسم بلامين في الأصل، فلما نقلته العرب أجرت

(١) الشوكاني، فتح القدير، ٣٠٧/١.  
(٢) ينظر: ابن زنجلة: أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد، حجة القراءات، تحقيق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٩٨٢، ص٢٥٩، وأبو عمرو الداني: عثمان بن سعيد بن عثمان، التيسير في القراءات السبع، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٢، ١٩٨٤، ص ٧٧.

(٣) الشوكاني، فتح القدير، ١٤٢/٢.

فيه تغييرين؛ الأول: إبدال اللام الأولى همزة، والثاني: تخفيف هذه الهمزة، وهذان التوجيهان اللذان ذكرهما محتملان، ولا مانع ينفي أن يكون أحد الاحتمالين، أو كلاهما صحيحا، وقد ذهب الإمام الشوكاني هذا المذهب إيمانا منه بأن السماع لا يخرمه القياس مهما كانت صحة هذا القياس.

### احتجاجة بالقرآن الكريم

أورد الشوكاني كثيرا من الآيات القرآنية محتجا بها على مسائل النحو والصرف، ولا يذهب الباحث بعيدا إذا زعم أن الشوكاني قد أكثر من الاحتجاج بالقرآن الكريم كثرة تنيف على احتجاجة بمواد السماع الأخرى كالشعر والحديث. ومن ذلك:

أولا- استعمال اسم الإشارة ( ذلك ) في قوله تعالى: { ذَلِكَ الْكِتَابُ } [البقرة: ٢] للقريب.  
ذهب الشوكاني إلى أن ( ذلك ) قد يستعمل للقريب، وأيد مذهبه بغير آية من كتاب الله تعالى قائلا: "ومنه قوله تعالى:

{ وَالشَّهَادَةُ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ ذَلِكَ عَالَمُ الْغَيْبِ } [السجدة: ٦]

وقوله تعالى:

{ وَتِلْكَ حُجَّتُنَا آتَيْنَاهَا إِبْرَاهِيمَ عَلَى قَوْمِهِ } [الأنعام: ٨٣]

وقوله تعالى:

{ تِلْكَ آيَاتُ اللَّهِ نَتْلُوهَا عَلَيْكَ } [البقرة: ٢٥٢، وآل عمران: ١٠٨، والجمعة: ٦]

وقوله تعالى:

{ ذَلِكَ حُكْمُ اللَّهِ يَحْكُمُ بَيْنَكُمْ } [المتحنة: ١٠].

فقد أورد أربعة شواهد قرآنية على أن اسم الإشارة ( ذلك ) قد يستعمل للقريب.

## ثانيا- زيادة ( لا ) النافية:

استشهد على زيادة ( لا ) في الآية { مَا مَنَعَكَ أَلا تَسْجُدَ } [الأعراف: ١٢] قائلا: " ولا في ( أن لا تسجد ) زائدة للتوكيد، بدليل قوله تعالى في سورة ص: { مَا مَنَعَكَ أَلا تَسْجُدَ } [ص: ٧٥] <sup>١</sup>"

ثالثا- مجيء اللام للعاقبة في قوله تعالى: { لِيُبَدِيَ لِهَمَا } [الأعراف: ٢٠]:

استشهد على أن اللام للعاقبة في الموضع السابق بما ورد في الآية { لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا } [القصص: ٨] قائلا في تفسيرها: " أي ليظهر لهما واللام للعاقبة كما في قوله: { لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا } <sup>٢</sup>"

رابعا- جواز مجيء الباء للقسم<sup>٣</sup> في قوله تعالى: { قَالَ فَبِمَا أَغْوَيْتَنِي لَأَقْعُنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ } [الأعراف: ١٦]:

استشهد على جواز مجيء الباء للقسم في الآية السابقة بقوله تعالى: " { فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ } [ص: ٨٢].

خامسا- مجيء ( الصابرين ) في قوله تعالى: { وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ } [البقرة: ١٧٧] - منصوبا على المدح:

استشهد على أن ( الصابرين ) في الآية السابقة منصوبة على المدح بقوله: { وَالْمُقِيمِينَ

(١) الشوكاني، فتح القدير، ١٩٨/٢.

(٢) الشوكاني، فتح القدير، ٢٠٢/٢.

(٣) قال الشوكاني: (والباء في { فَبِمَا } للسببية... وقيل: الباء للقسم... وقيل: الباء بمعنى اللام، وقيل بمعنى مع... والأول أولى)، فاستشهاده بالآية ليس على ما اختاره، بل على مذهب من يرى أن الباء هنا للقسم، وعلى أي وجه حُملت الباء فمتعلقها محذوف.



{ الصَّلَاةُ } [ النساء: ١٦٢ ].

سادسا- زيادة الباء في ( أَيْدِيكُمْ ) من قوله تعالى: { وَانْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا

بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ وَأَحْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ } [ البقرة: ١٩٥ ]:

استشهد على أن الباء زائدة في الموضع السابق بقوله تعالى: { فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ }

[ الشورى: ٣٠ ].

سابعا- جواز مجيء ( عن ) في قوله تعالى: { فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ } :

[ النور: ٦٣ ] بمعنى ( بعد ):

استشهد على جواز مجيء ( عن ) في الموضع السابق بمعنى ( بعد ) بقوله تعالى:

{ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِ } [ الكهف: ٥٠ ].

ثامنا- مجيء ( ما ) مبتدأ و ( جملة ( يأكل ) حالا في قوله تعالى: { وَقَالُوا مَالِ هَذَا الرَّسُولِ

يَأْكُلُ الطَّعَامَ وَيَمْشِي فِي الْأَسْوَاقِ لَوْلَا أَنْزَلَ إِلَيْنَا لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا } [ الفرقان: ٧ ]:

استشهد على ذلك بقوله تعالى: { فَمَا لَهُمْ عَنِ التَّذْكَرَةِ مُغْرَضِينَ } [ المدثر: ٤٩ ]؛ إذ قال:

وما الاستفهامية في محل رفع على الابتداء، والاستفهام للاستتكار، وخبر المبتدأ ( لهذا

الرسول ) وجملة يأكل في محل نصب على الحال، وبها تتم فائدة الإخبار كقوله: { فَمَا لَهُمْ

عَنِ التَّذْكَرَةِ مُغْرَضِينَ } [ المدثر: ٤٩ ]<sup>٢</sup>.

تاسعا- مجيء ( إلا ) بمعنى ( دون وسوى ) في قوله تعالى { فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِيَإِذَا رَأَى

الْعَالَمِينَ } [ الشعراء: ٧٧ ]:

قال الإمام: " فجعله من باب التقديم والتأخير، وجعل ( إلا ) بمعنى ( دون وسوى )، كقوله:

(١) أرى أن ( عن ) على أصلها من البعد والمجازة؛ على معنى تحذير الناس من الابتعاد عن أمر الله

مهما كان هذا البعد قليلا؛ وإذا كان ذلك كذلك فمن باب أولى أن يحذروا مخالفة أوامر الله بالكلية.

(٢) الشوكاني، فتح القدير، ٦٣/٤.

{ نَا يَدُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلَّا الْمَوْتَةَ الْأُولَى } [ الدخان: ٥٦ ] أي دون الموتة الأولى<sup>١</sup>

## احتجاجه بكلام العرب

أورد الإمام الشوكاني العديد من شواهد كلام العرب شعرا ونثرا محتجا بها على مسائل النحو والصرف.

### نماذج من احتجاجه بالنثر:

أولا- لا مساس

- قوله: "وقوله في قول الله تعالى: { قَالَ فَاذْهَبْ فَإِنَّ لَكَ فِي الْحَيَاةِ أَنْ تَقُولَ لَا مِسَاسَ } [ طه: ٩٧ ]:" وأما قول العرب لا مساس، مثل: ( قطام ) فإنما بني على الكسر؛ لأنه معدول عن المصدر وهو المس."

ثانيا- أكلوني البراغيث

- وقوله في الآية { وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا } [ الأنبياء: ٣ ]:" النجوى اسم من التناجي، والتناجي لا يكون إلا سرا، فمعنى إسرار النجوى: المبالغة في الإخفاء، وقد اختلف في محل الموصول على أقوال: ... وقيل: هو في محل رفع على أنه فاعل ( أسروا ) على لغة من يجوز الجمع بين فاعلين: كقولهم: ( أكلوني البراغيث )<sup>٢</sup> ذكر ذلك الأخفش<sup>٣</sup>

(١) الشوكاني، فتح القدير، ١٠٢/٤.

(٢) ينظر: الرضي الأسترابادي: شرح الكافية، ١١١/٣.

(٣) ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ص ٤٨٧.

(٤) أجاز الأخفش ما ذكره الشوكاني، وأجاز البديل أيضا (معاني القرآن، ٤١٠/٢).

(٥) الشوكاني، فتح القدير، ٣٩٨/٣.

### ثالثاً- يا حرسى اضربا عنقه

- وقوله في قول الله تعالى: { قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ } [ المؤمنون: ٩٩ ] "... هو على معنى

تكرير الفعل: أي ارجعني، ارجعني، ارجعني...، ومنه قول الحجاج: ( يا حرسى اضربا

عنقه )<sup>١</sup> ٢٠٠.

ولحق الباحث أن جلّ شواهد من النثر كانت متعلقة باللغة أو بالمعاني؛ لذا لم يسذكرها

الباحث لبعدها عن غايته، وما يهدف إليه.

نماذج من احتجاجه بالشعر:

أولاً- أَخُو بَيْضَاتِ رَاحٍ مُتَأَوِّبٌ رَفِيقٌ لِمَسْجِ الْمُنْكَبِينَ سَبُوحٌ<sup>٣</sup>

استشهد بهذا الشاهد على قراءة من فتح ( الواو ) في قوله تعالى: { الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَيَّ

عَوْرَاتِ النِّسَاءِ } [ النور: ٣١ ]، قائلاً: "قراءة الجمهور { عَوْرَاتِ } بسكون الواو تخفيفاً،

وهي لغة جمهور العرب، وقرأ ابن عامر في رواية بفتحها، وقرأ بذلك ابن أبي إسحاق

والأعمش، ورويت هذه القراءة عن ابن عباس، وهي لغة هذيل بن مدركة...<sup>٥</sup> ثم أورد

الشاهد السابق.

(١) ينظر: الرضي الأسترابادي: محمد بن الحسن الموسوي، شرح شافية ابن الحاجب، تحقق: محمد نور

حسن وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٢م، (١/٤٩).

(٢) الشوكاني، فتح القدير، ٣/٤٩٥.

(٣) ينسب لرجل من هذيل، ولم أجد في ديوان الهذليين. ينظر: الزمخشري: أبو القاسم محمود بن عمر

بن أحمد، المفصل في صنعة الإعراب، تحقق: د. علي بو ملح، مكتبة الهلال، بيروت، ط١، ١٩٩٣،

ص ٢٣٨، والرضي، شرح الكافية، ٣/٣٩٤، ود. حداد، معجم شواهد النحو، ش(٤٨٥).

(٤) ينظر: ابن زنجلة، حجة القراءات، ص ٥٠٦.

(٥) الشوكاني، فتح القدير، ٤/٢٦.

ثانيا- وَإِنَّ الَّذِي حَانَتْ بِفَلَجٍ دِمَاؤُهُمْ هُمْ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدِ

جاء به شاهدا على جواز وضع ( الذي ) موضع ( الذين )، في قوله تعالى { مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا } [ البقرة: ١٧ ]، قال: "والذي موضوع موضع الذين: أي كمثل الذين استوقدوا، وذلك موجود في كلام العرب كقول الشاعر..."<sup>٦</sup>

ثالثا- أَتَنْتَهُونَ وَلَنْ يَنْهَى ذَوِي شَطَطٍ كَالطَّعْنِ يَذْهَبُ فِيهِ الزَّيْتُ وَالْفُتْلُ<sup>٣</sup>

استشهد به على أن الكاف بمعنى مثل<sup>٤</sup> في قوله تعالى: { مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّا أَضَاعَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لَا يُبْصِرُونَ } [ البقرة: ١٧ ] .

رابعا- أَحَافِرَةٌ عَلَى صَلَعٍ وَشَيْبٍ مَعَاذَ اللَّهِ مِنْ سَفَهٍ وَعَارِهِ

استشهد به على أن الصيغة الصرفية ( فاعل ) أتت بمعنى ( مفعول ) في قوله تعالى: { يَقُولُونَ إِنَّا لَمَرْدُودُونَ فِي الْحَافِرَةِ } [ النازعات: ١٠ ]، قال: "فهي حافرة بمعنى محفورة ومن هذا قول الشاعر..."<sup>٥</sup>

٦) للأشهب بن رميلة (بالراء أو بالزاي وبصيغة المصغر) وهو شاعر إسلامي ورواه الجاحظ بدون واو في أوله، وقيل لغيره، ينظر: سيبويه ، ١٨٧/١، والزمخشري، المفصل، ١٨٤/١، ودخداد، معجم شواهد النحو، ش(٧٤٨).

٧) الشوكاني، فتح القدير، ١٠٣/١.

٨) البيت للأعشى، ينظر: ابن جني: أبو الفتح عثمان، سر صناعة الإعراب، تحقق: د.حسن هندأوي، دار القلم، دمشق، ط١، ١٩٨٥، ٢٨٣/١، والرضي، شرح الكافية، ٢٦٩/٤، وبـ ( هل ) بدلا من الهزمة في: المجلس النحوي، ثمار الصناعة، ص١٢٤.

٩) ينظر في هذه القضية: أستاذنا الدكتور حنا حداد ، شذرات من النحو واللغة والتراجم، ص٣٥٣-٣٧٣ ، فقد جمع شواهدا، وذكر خلاف النحويين في ماهيتها واستعمالاتها، وعلاقتها بـ ( مثل )، ثم قدم رأيا فيها، والكلام مبسوط في موضعه.

١٠) ذكره ثعلب: أبو العباس أحمد بن يحيى، مجالس ثعلب، شرح وتحقق: عيد السلام هارون، دار المعارف، مصر، ط٥، ١٩٨٨م، ٢٧٠/١ بلفظ ( سفه وطيش )، وكذا ذكره الطبري، ١٩٤/٢٤، وينظر في: القرطبي، ١٩٧/١٩، والزمخشري ٦٩٤/٤.

خامسا-أَحْسَنُ النُّجْمِ فِي السَّمَاءِ الثَّرِيًّا وَالثَّرِيًّا فِي الْأَرْضِ زَيْنُ النِّسَاءِ ٢

استشهد به على أن (أل) في (النجم) من قوله تعالى: {وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ} [النجم: ١] لتعريف الجنس؛ قال: "قوله: {والنجم إذا هوى} التعريف للجنس، والمراد جنس النجوم، وبه قال جماعة من المفسرين، ومنه قول عمر بن أبي ربيعة...".<sup>٣</sup>

سادسا-إِخْتَرْتَكُ النَّاسَ إِذْ رَنَّتْ خَلَائِقُهُمْ وَأَعْتَلَّ مَنْ كَانَ يُرْجَى عِنْدَهُ السُّؤْلُ؛

استشهد به على النصب على نزع الخافض؛ قال: "قوله: {وَأَخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا أُمَّيْقَاتِنَا} [الأعراف: ١٥٥] هذا شروع في بيان ما كان من موسى، ومن القوم الذين اختارهم، و(سبعين) مفعول اختار، و(قومه) منصوب بنزع الخافض: أي من قومه على الحذف والإيصال، ومثله قول الراعي...".<sup>٤</sup>

- (١) الشوكاني، فتح القدير، ٣٧٠/١.
- (٢) البيت ليس في ديوان عمر بن أبي ربيعة، ولم تذكر كتب النحو- في حدود قراءاتي - هذا الشاهد ولا الكتب التي عنيت بشواهد النحو، وهو موجود في الماوردي: أبو الحسن علي بن محمد، النكت والعيون، مراجعة السيد عبد المقصود حسب الله، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٢، ٣٨٩/٥، والقرطبي: أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري، الجامع لأحكام القرآن، تحقق: هشام سمير البخاري، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٩٩٥، ٨٢/١٧، وابن عادل: أبو حفص سراج الدين عمر بن علي الدمشقي، اللباب في علوم الكتاب، تحقق عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٥٣/١٨.
- (٣) الشوكاني، فتح القدير، ١٠٥/١.
- (٤) البيت للراعي النميري في ديوانه، تحقق لاينهرت فايزت، المعهد الألماني للأبحاث الشرقية، بيروت، ١٩٨٠، ص١٩٤، وفي البحر المحيط، ١٨٦/٥.
- (٥) يقول الحيدرة: علي بن سليمان اليميني: (وهذا أصل مستمر في كل مجرور سقط منه الجار، فإنه ينصب ويتعدى إليه الفعل بنفسه) ينظر: (كشف المشكل في النحو، تحقق: هادي عطية مطر، بغداد، مطبعة الإرشاد، ط١، ١٩٨٤م، ص٤٤٩، ٤٥٠.
- (٦) الشوكاني، فتح القدير، ٢٦٣/٢.

سابعا- وإن قريشاً كلها عشر أبطن وأنت بريء من قبائلها العشر<sup>١</sup>

استشهد به على جواز التأنيث حملا على المعنى في : { وَقَطَّعْنَاهُمْ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَابًا }

[الأعراف: ١٦٠]؛ قال: " والأسباط: جمع سبط، وهو ولد الولد، صاروا اثنتي عشرة أمة

من اثني عشر ولدا، وأراد بالأسباط القبائل ولهذا أنت العدد كما في قول الشاعر...<sup>٢</sup> .

ثامنا- أَيَان تَقْضِي حَاجَتِي أَيَانَا أَمَا تَرَى لِفِعْلِهَا أَوَانَا<sup>٣</sup>

استشهد به على أن (أَيَان) ظرف زمان في قوله تعالى: { يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ }

[الأعراف: ١٨٧].

تاسعا- هُوَ الْخَيْفَةُ فَارْضُوا مَا رَضِيَهُ لَكُمْ مَاضِي الْعَزِيمَةِ مَا فِي حُكْمِهِ جَنَفُ

جاء به شاهدا على جواز تسكين الياء (في: رَضِيَهُ) تشبيها لها بالألف في الآية الكريمة:

{إِلَّا تَتَّصِرُوهُ فَقَدْ نَبَّرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِي اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي

الْغَارِ}{التوبة: ٤٠}؛ قال: " أي أحد اثنين وهما رسول الله ﷺ وأبو بكر الصديق

رضي الله عنه، وقرئ بسكون الياء...<sup>٤</sup> ثم أورد الشاهد السابق الذكر.

عاشرا- حَذِرْ أُمُورًا لَا تَضِيرُ وَأَمِنْ مَا لَيْسَ مُنْجِيَةً مِنَ الْأَقْدَارِ<sup>٥</sup>

(١) البيت من الطويل ينسب إلى النواح الكلابي، ولغيره، ينظر: سيبويه، ١٧٤/٢، والبغدادي، خزنة

الأدب ٩٨/١، ود. حداد، معجم شواهد النحو، ش(١٢٩٦).

(٢) الشوكاني، فتح القدير، ٢٦٨/٢.

(٣) البيتان من الرجز بلا نسبة في: أبو عبيدة: معمر بن المثنى، مجاز القرآن، تحقق: محمد فؤاد سزكين،

مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٩٨١م، ١/ ٢٣٤، وابن منظور، اللسان: (أبن).

(٤) البيت لجرير الخطفي، ينظر: الزمخشري، الكشاف، ٣٤٩/١، وأبو حيان: البحر المحيط، ٣٥١/٢.

(٥) الشوكاني، فتح القدير، ٣٨١/٢.

(٦) البيت مصنوع. ينظر: سيبويه، ١١٣/١، والرضي، شرح الكافية، ٤٢٢/٣، وابن عقيل، شرح ألفية

ابن مالك، ١١٤/٢، ود. حداد، معجم شواهد النحو، ش(١٢١٥).

جاء به شاهدا على أن ( حذر ) قد يتعدى إلى المفعول بنفسه؛ قال: "قوله:  
{ يَحْذَرُ الْمُنَافِقُونَ أَنْ تُنْزَلَ عَلَيْهِمْ سُورَةٌ } [ التوبة: ٦٤ ]، قيل: هو خبر، وليس بأمر،  
وقال الزجاج: معناه: ليحذر، فالمعنى على القول الأول: أن المنافقين كانوا يحذرون نزول  
القرآن فيهم، وعلى الثاني: الأمر لهم بأن يحذروا ذلك، و( أن تنزل ) في موضع نصب: أي  
من أن تنزل، ويجوز على قول سيبويه أن يكون في موضع خفض على تقدير من وإعمالها،  
ويجوز أن يكون النصب على المفعولية، وقد أجاز سيبويه حذرت زيدا... " ثم أتى  
بالشاهد.

وربما حشد الإمام الشوكاني غير شاهد؛ كل شاهد منها يؤيد به توجيهها من التوجيهات  
النحوية التي حمل كلام الله عليه، ولا سيما في الآيات المحتملة لقراءات متعددة؛ من ذلك  
تلك الشواهد التي جاء بها على التوجيهات المحتملة في الآية الكريمة (وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِّنَ  
الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاءَهُمْ) [الأنعام: ١٣٧]؛ إذ قال: "قرأ الجمهور { زين } بالبناء  
للفاعل، ونصب { قتل } على أنه مفعول زين، وجر { أولاد } بإضافة { قتل } إليه، ورفع  
{ شركاؤهم } على أنه فاعل زين، وقرأ الحسن بضم الزاي، ورفع { قتل }، وخفض  
{ أولاد }، ورفع { شركاؤهم }، على أن { قتل } هو نائب الفاعل، ورفع { شركاؤهم }  
بتقدير: يجعل يرجعه: أي زينه شركاؤهم ومثله قول الشاعر:

(١) الشوكاني، فتح القدير، ٣٩٦/٢.

(٢) ينظر: ابن مجاهد، كتاب السبعة في القراءات، ص ٢٧٠، وابن خالويه: الحسين بن أحمد، الحجة في  
القراءات السبع، تحقق: د. عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت، ط ٤، ١٤٠١هـ، ص ١٥٠،  
وأبو عمرو الداني، التيسير في القراءات السبع، ص ٧٩، والدمياطي: أحمد بن محمد بن عبد  
الغني، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، تحقق: أنس مهرة، دار النشر، دار الكتب  
العلمية، لبنان، ط ١، ١٩٩٨م، ص ٣٨٦.

## لِيُبَيْكَ يَزِيدُ، ضَارِعٌ لِحُصُومَةٍ وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيحُ الطَّوَائِحُ<sup>١</sup>

أي يبكيه ضارع ، وقرأ ابن عامر وأهل الشام، بضم الزاي ورفع قتل ونصب أولاد  
وخفض شركائهم، على أن قتل مضاف إلى شركائهم ومعموله أولادهم، ففيه الفصل بين  
المصدر وما هو مضاف إليه بالمفعول ، ومثله في الفصل بين المصدر وما أضيف إليه قول  
الشاعر:

تمرّ على ما تستمرّ وقد شفت<sup>٢</sup> غلائلَ عبدُ القيسِ منها صدورها<sup>٣</sup>

بجر صدورها ، والتقدير: شفت عبدُ القيسِ غلائلَ صدورها . قال النحاس: إن هذه  
القراءة لا تجوز في كلام ولا في شعر، وإنما أجاز النحويون التفريق بين المضاف  
والمضاف إليه بالظرف في الشعر؛ لاتساعهم في الظروف وهو، أي الفصل، بالمفعول به  
في الشعر - بعيد، فإجازته في القرآن أبعد<sup>٤</sup>، وقال أبو غانم أحمد بن حمدان النحوي<sup>٥</sup>: إن  
قراءة ابن عامر هذه لا تجوز في العربية... ورد قوله إلى الإجماع، وإنما أجازوا في  
الضرورة للشاعر أن يفرق بين المضاف والمضاف إليه بالظرف كقول الشاعر<sup>٥</sup>:

كما خُطَّ الكتابُ بكفٍّ يوماً يهوديٌّ يقاربُ أو يزيلُ<sup>٦</sup>

(١) البيت للحارث بن نهيك، وقيل لغيره، ينظر: سيبويه، ٢٨٨/١، والرضي: شرح الكافية، ٢٦٠/٢. وقد

حقّق البغدادي القول في نسبته، وأوجه روايته، وتأويل معانيه، في كلام مطول. (الخرزانه: ١٤٧).

(٢) البيت من الطويل، قال البغدادي في الخزانة ٢/ ٢٥٠ (هذا البيت مصنوع وقائله مجهول)، وقال ابن  
الأنباري في الإنصاف، م(٦٠): (مثل هذا قليل ولا يعترف قائله ولا يجوز الاحتجاج به).

(٣) ينظر: النحاس: أحمد بن محمد بن إسماعيل، إعراب القرآن، تحقق: د. زهير غازي زاهد، عالم

الكتب، مكتبة النهضة العربية، ط٣، ١٩٨٨، ٩٨/٢.

(٤) لم أقف له على ترجمة، وقد ذكره القرطبي في تفسيره (٩٢/٧) محتجا بقوله على القراءة نفسها.

(٥) البيت لأبي حية النميري. ينظر: سيبويه، ١٧٩/١، ود. حداد، معجم شواهد النحو، ش (٢٠١٩).

(٦) الشوكاني، فتح القدير ١٧١/٢.



وقد أثر الباحث نقل النص السابق على طوله؛ ليبين قدرة الإمام الشوكاني على حشد الأدلة والشواهد، وعرضه لآراء العلماء مؤيدا إياهم حيناً، ومعارضاً لهم أحياناً أخرى.

وهذه الأمثلة - على قلتها مقارنة مع ما ذكره الإمام الشوكاني - من الشواهد الشعرية، على مسائل النحو والصرف - تدل دلالة واضحة على حرص الشوكاني على الاستشهاد بكلام العرب، الذي هو من أبرز مواد السماع.

### احتجاجه بالحديث النبوي

أورد الإمام الشوكاني العديد من الأحاديث النبوية مفسراً بها الآيات، أو مجتنباً أسباب النزول، أو موضحاً حكماً شرعياً، أو مبيناً معنى من المعاني، أو مُنبِّهاً على أسلوب من أساليب العرب في خطابها، وربما جاء بالحديث شاهداً على استعمال بعض المفردات اللغوية، ولكن اللافت للنظر أنه قلما احتجَّ بالحديث النبوي على قواعد النحو والصرف.

ولعلَّ الإمام الشوكاني كان ممن يرفضون الاحتجاج بالحديث النبوي على قواعد النحو والصرف، فكان إعراضه عن الاحتجاج بالحديث إشارة إلى ذلك الاتجاه، وربما وجد في القرآن والشعر من الشواهد ما استغنى به عن الاستشهاد بالأحاديث النبوية في مجال النحو والصرف، وادخرها ليستشهد بها على المعاني والأحكام التي كانت تجليتها، وكشف الحجاب عما أشكل منها، غايته القصوى التي صنّف هذا السّفر من أجلها.

### المطلب الثاني: القياس

يعدّ القياس الأصل الثاني من أصول النحو العربي، لما له من أهمية بالغة في بناء قواعد النحو على سمت كلام العرب وأساليبهم في الخطاب، كما أن ضرورة ملحة دعت إلى هذا

الأصل؛ ذلك من أجل أن تواكب اللغة حاجات الإنسان على مر العصور، كما أن حُجْبَة القياس ثابتة بالنقل والعقل، مجمع عليها عند الأصوليين من الفقهاء والنحويين، ولم يخرق هذا الإجماع من الفقهاء إلا أهل الظاهر على أن النحويين منهم كانوا يستحسنون القياس على ما يعضده السماع<sup>١</sup>.

ومما يدل على حجية القياس إجماعاً قول أبي البركات: "وذلك أنا أجمعنا على أنه إذا قال العربيّ ( كتب زيد )، فإنه يجوز أن يسند هذا الفعل إلى كل اسم مسمى تصح منه الكتابة، نحو: ( عمرو ) و( بشر ) و( أردشير )، إلى ما لا يدخل تحت الحصر، وإثبات ما لا يدخل تحت الحصر بطريق النقل محال" <sup>٢</sup>.

والقياس لغة: التقدير. يقال: " قاس الشيء بقياسه قيساً وقياساً إذا قدره على مثاله " <sup>٣</sup>.

والقياس " مصدر قايست الشيء بالشيء، مقايسة وقياساً " <sup>٤</sup>.

وعند الأصوليين: هو " الاستواء بين الفرع والأصل في العلة المستنبطة من حكم الأصل " <sup>٥</sup>، أو هو " حمل معلوم على معلوم، في إثبات حكم لهما، أو نفيه عنهما، بأمر جامع بينهما،

(١) ينظر: ابن مضاء القرطبي: أبو جعفر أحمد بن عبد الرحمن، الرد على النحاة، تحقق: د شوقي

ضيف، دار المعارف، مصر، د. ت، ص ١٥٦ وما بعدها.

(٢) ابن الأنباري، الإعراب في جمل الإعراب ولمع الأدلة، ص ٩٨.

(٣) ابن منظور، لسان العرب: مادة (قيس).

(٤) ابن الأنباري، الإعراب في جمل الإعراب ولمع الأدلة، ص ٩٣.

(٥) الأمدي: أبو الحسن علي بن محمد، الإحكام في أصول الأحكام، تحقق: د. سيد الجميلي، دار

الكتاب العربي، بيروت، ط ١، ١٤٠٤ هـ، ٢٠٩/٣.

من إثبات حكم أوصفة أو نفيهما عنهما<sup>١</sup>. والقياس عند جمهرة الفقهاء حجة؛ لثبوته بالسنة النبوية المطهرة<sup>٢</sup>.

وأما في اصطلاح النحاة: فهو "تقدير الفرع بحكم الأصل"، أو هو "حمل فرع على أصل بعلة، وإجراء حكم الأصل على الفرع"<sup>٣</sup>، أو هو "حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه"<sup>٤</sup> ومن تعريفاته عند المحدثين: "هو محاكاة العرب في طرائقهم اللغوية، وحمل كلامنا على كلامهم في صوغ أصول المادة أو فروعها، وضبط الحروف، وترتيب الكلمات، وما يتبع ذلك؛ من إعلال وإبدال وإدغام وحذف وزيادة"<sup>٥</sup>.

ويبدو أن تعريف المحدثين للقياس أشمل وألطف وأقل تعقيدا من تعريف القدماء.

### أركان القياس

١- الأصل: وهو المقيس عليه، ويمثل النص اللغوي الوارد عن العرب، والكيفية التي نظمت بها ألفاظه وتراكيبه. وينبغي أن يكون الأصل مطرداً في السماع والقياس معاً،

(١) الرازي: فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين، المحصول في علم الأصول، تحقق: طه جابر فياض

العلواني، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ط١، ١٤٠٠ هـ، ٩/٥.

(٢) جمهور أهل الظاهر لا يعدون القياس من الأدلة المعتمدة، يقول الشوكاني: "قال ابن حزم في

"الإحكام": ذهب أهل الظاهر إلى إبطال القول بالقياس جملة، وهو قولنا الذي ندين الله به، والقول

بالعلل باطل. انتهى. والحاصل: أن داود الظاهري وأتباعه لا يقولون بالقياس، ولو كانت العلة

منصوصة" الشوكاني: محمد بن علي بن محمد، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول،

تحق: الشيخ أحمد غزوي، دار الكتاب العربي، دمشق - كفر بطناء، ط١، ١٩٩٩م، ١/ ٤٩، وينظر:

الأمدي، الإحكام في أصول الأحكام ٤٧/١.

(٣) ابن الأنباري، الإعراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة، ص ٩٣

(٤) ابن الأنباري، الإعراب في جدل الإعراب، ص ٤٥.

(٥) د. حسن: عباس، اللغة والنحويين القديم والحديث، القاهرة، دار المعارف، ط٢، ١٩٧١م، ص

والمطرّد في السماع يراد به أن يكثر وروده عن العرب إلى حدّ ينفي عنه القلة أو الندرة أو الشذوذ. وأمّا الاطراد في القياس فيعني موازنة المقيس عليه للقاعدة، سواء أكانت هذه القاعدة أصلية، كرفع الفاعل، ونصب المفعول، أم فرعية كقواعد الإعلال والإبدال.

٢- الفرع: وهو المقيس. ويراد به "ما كان محمولاً على كلام العرب وموجهاً على ما وجهت عليه العبارات الواردة عن العرب، فإن لم يصح حملها على كلام العرب فلا يجوز التكلم بها"<sup>١</sup>. ونظر النحاة إلى المقيس على كلام العرب على أنه من كلام العرب، يؤيد ذلك قولهم: "ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب"<sup>٢</sup>.

٣- الحكم: وهو ما يسري على المقيس مما هو في المقيس عليه؛ إذ إن "إسحاق المقيس بالمقيس عليه يتضمن إعطائه حكمه، وقد استعمله النحاة فيما يلزم من الأمور لزوم الحكم المقضى به، والذي لا يجوز أن يتخلف"<sup>٣</sup>.

ومن الأحكام التي أطلقها النحاة على قواعد النحو<sup>٤</sup>:

(١) الواجب: كرفع الفاعل، وتأخيرها عن الفعل (عند البصريين)، وجر المضاف

إليه وتكثير الحال، والتمييز.

(١) د. الحديثي: خديجة، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيوييه، وكالة المطبوعات - الكويت،

١٩٧٤م، ص ٢٧٥.

(٢) ابن جني، الخصائص، ٣٥٧/١، وينظر: د. حسان: تمام: الأصول، الهيئة المصرية العامة للكتاب،

مصر، ١٩٨٢، ص ١٧٣، ١٧٤.

(٣) البهجة: عبد الفتاح حسن، ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية بين علماء اللغة القدامى والمحدثين،

عمان، دار الفكر، ط ١، ١٩٩٨م، ص ٩١.

(٤) ينظر: د. أبوالمكارم: علي، أصول التفكير النحوي عند العرب، منشورات الجامعة الليبية، ليبيا

١٩٧٣، ص ١١٨.

٢) الممنوع: كأضداد ما ذكر في الواجب، كأن تنصب الفاعل، أو تجره، أو تقدمه

على الفعل، أو ترفع المفعول أو تجره.

٣) الحسن: كرفع المضارع الواقع بعد شرط ماضٍ، مثال قول زهير بن أبي

سلمى:

وَإِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْأَلَةٍ.. يَقُولُ: لَا غَائِبَ مَالِي وَلَا حَرَمٌ<sup>١</sup>

٤) القبيح: كرفع المضارع الواقع جزاءً بعد شرط مضارع، ومنه قول جرير بن

عبد الله البجلي:

يَا أَقْرَعَ بْنَ حَابِسٍ يَا أَقْرَعَ

إِنَّكَ إِنْ يُصْرَعُ أَخُوكُ تُصْرَعُ<sup>٢</sup>

٥) خلاف الأولى: كتقديم المفعول في نحو (ضرب غلامه زيد) فالأولى وصل

الفاعل بالفعل؛ لأنه بمنزلة الجزء منه.

٦) جائز على السواء: كحذف المبتدأ والخبر، أو إثباتهما، حيث لا يوجد ما يمنع

من الخلاف.

(١) ينظر: سيبويه، ٦٦/٣.

(٢) ينظر: سيبويه، ٦٧/٣، والسيرافي: أبو سعيد الحسن بن عبد الله المرزبان، شرح كتاب سيبويه،

تحق: رمضان عبد التواب، القاهرة، الهيئة العامة المصرية للكتاب، ط١، ١٩٩٠م. ١٦٤/٢،

والسيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله/ ما يحتمل الشعر من الضرورة، تحق: د. عوض

القوزي، منشورات جامعة الملك سعود، الرياض، ط٢، ١٩٩١م، ص ١٣٤. والقزاز القيرواني، أبو

عبد الله محمد التميمي، ضرائر الشعر أو (كتاب ما يجوز للشاعر في الضرورة، تحق: د. محمد

زغلول سلام، ود. محمد هدار، منشأة المعارف، الإسكندرية، د. ت، ص ١٥٦، ود. حداد، معجم

شواهد النحو، ش (٣٤٥٦). ووجه سيبويه الشاهد على التقديم والتأخير، وأما المبرد فعلى تقدير مبتدأ

و(فاء).

٤- العلة الجامعة: وهو ما يقرره النحاة من أسباب يستحق المقيس بموجبها حكم المقيس عليه. والعلل أمارات أو علامات في الفرع تستدعي نقل حكم الأصل إليه. يؤيد ذلك قول ابن جني: "وذلك أنها إنما هي أعلام وأمارات لوقوع الأحكام"<sup>١</sup>.

والجامعة تعني " الصلة التي توافر فيها مجموعة من الصفات، تُكوّن ما يمكن أن يعد جامعا بين طرفي القياس: المقيس والمقيس عليه"<sup>٢</sup>.

ومثال القياس: " أن تركيب قياسا في الدلالة على رفع ما لم يُسمّ فاعله فنقول: "اسم أسند الفعل إليه، مقدما عليه فوجب أن يكون مرفوعاً، قياسا على الفاعل"، فالأصل هو الفاعل، والفرع ما لم يُسمّ فاعله، والعلة الجامعة هي الإسناد، والحكم هو الرفع، والأصل في الرفع أن يكون للأصل الذي هو الفاعل، وإنما أجرى على الفرع الذي هو ما لم يُسمّ فاعله بالعلة الجامعة التي هي الإسناد"<sup>٣</sup>.

### نشأة القياس في النحو العربي

يمكن القول: إن القياس قديم قدم علم النحو، فما أن جمعت المادة اللغوية حتى بدأ النحاة يؤسسون قواعد النحو على ضوئها مستعملين القياس؛ لضم الأشباه والنظائر بعضها إلى

(١) ابن جني، الخصائص، ٨٤/١.

(٢) د. أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، ص ١١١.

(٣) ابن الأثيري، الإعراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة، ص ٩٣.

بعض، بل إنّ القياس النحوي معروف منذ أيام أبي الأسود الدؤلي، جاء في الطبقات: " أول من أسس العربية، وفتح بابها، وأنهج سبيلها، ووضع قياسها، أبو الأسود الدؤلي"<sup>١</sup>، ولو ذهبنا أبعد من ذلك لقلنا: إنّ علي بن أبي طالب (٤٠ هـ) أول من انقذت في ذهنه فكرة القياس في العربية، إذا صح ما نقل عن أبي الأسود الدؤلي: " ثم وضعت بابي العطف والنعته، ثم بابي التعجب والاستفهام، إلى أن وصلت إلى باب "إن وأخواتها" ما خلا ( لكن ) فلما عرضتها على علي عليه السلام أمرني بضم ( لكن ) إليها"<sup>٢</sup>. فحمل الإمام علي بن أبي طالب لـ ( لكن ) على ( إن ) يدل دلالة واضحة على إدراكه لفكرة القياس.

ولعلّ أبا إسحاق الحضرمي ( ١٧٥ هـ ) : " كان أول من بعج النحو، ومد القياس والعلل، وكان معه أبو عمرو بن العلاء، وبقي بعده بقاء طويلا... وكان ابن أبي إسحاق أشد تجريدا للقياس"<sup>٣</sup>.

والمقصود هنا بالقياس ( قاعدة النحو) كما فسره بعض الباحثين؛ إذ قال: " والمراد بالقياس هنا القاعدة النحوية"<sup>٤</sup>.

والمقصود بقوله ( مدّ القياس ) وسع أصول قياس العربية وأحكامها، ومعنى أشد تجريدا للقياس: أي أشد معرفة بحقائقه واجتهادا في ضبطه<sup>٥</sup>. ثم جاء الخليل بن أحمد فكان: "الغاية في استخراج مسائل النحو وتصحيح القياس فيه"<sup>٦</sup>.

(١) الجمحي: محمد بن سلام، طبقات فحول الشعراء، تحق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، جدة، دار المدني، ١٩٧٤م، ١/١٢.

(٢) ابن الأنباري، نزهة الأبناء، ص ١٨، ١٩.

(٣) الجمحي، طبقات فحول الشعراء، ١/ ١٥.

(٤) د. الحلواني: محمد خير، المفصل في تاريخ النحو العربي، ط١، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٧٩، ص ١٤٥.

(٥) ينظر: الجمحي، طبقات فحول الشعراء، ١/ ١٤، هامش التحقيق، رقم ٤، ٥.

(٦) السيرافي: أبو سعيد الحسن بن عبد الله المرزبان، أخبار النحويين البصريين ومراتبهم وأخذ بعضهم

ثم جاء سيبويه، فنحا نحو أستاذه الخليل، وبنى على أقيسة الخليل قواعد النحو في (الكتاب)؛ لذلك كثرت العبارات الدالة على القياس في الأبواب النحوية التي تعرض لها سيبويه، ومن ذلك قوله: " هذا باب ما جرى من الأسماء التي لم تؤخذ من الفعل مجرى الأسماء التي أخذت من الفعل، وذلك قولك: أتميمياً مرة وقيسياً أخرى"، فقد نصب (الاسم المنسوب) على الحال، قياساً له على المشتقات المأخوذة من الفعل، كاسم الفاعل واسم المفعول. وقوله في موضع آخر: " هذا باب ما جرى في الاستفهام من أسماء الفاعلين والمفعولين مجرى الفعل كما يجري في غيره مجرى الفعل وذلك قولك: أزيدا أنت ضاربه، وأزيدا أنت ضارب له، وأعمرا أنت مكرم أخاه، وأزيدا أنت نازل عليه، كأنك قلت: أنت ضارب، وأنت مكرم، وأنت نازل، كما كان ذلك في الفعل، لأنه يجري مجراه، ويعمل في المعرفة كلها والنكرة، مقدماً ومؤخراً، ومظهراً ومضمراً"<sup>٢</sup>

والناظر في كتاب سيبويه يجد فيه أمثلة كثيرة للأقيسة المختلفة؛ مما يدل على أن القياس وصل على يدي الخليل وتلميذه سيبويه إلى نضجه وتمام قوته، وأصبح أساساً من أسس الدراسة النحوية التي تبنى عليها القواعد، ويوزن بها الكلام.

### الشوكاني والقياس

تؤكد النصوص التي وردت في فتح القدير اهتمام الإمام الشوكاني بالقياس، ولا غرابة في ذلك، فالإمام على وعي تام بهذا الأصل، بل بأصول الفقه المعتمدة كلها، يدل على ذلك كتابه المشهور بين الفقهاء (إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول)، وقد تكلم

عن بعض، تحقق: محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، ط ١، ١٩٨٥م، ص ٥٣

(١) الكتاب، ٣٤٢/١.

(٢) السابق: ١٠٨/١.



على القياس لا في الفقه وحسب، بل في اللغة أيضا، عارضا آراء العلماء فيه، يقول: " وقد اختلف في جواز إثبات اللغة بطريق القياس: فجوزه القاضي أبو بكر الباقلاني وابن شريح، وأبو إسحاق الشيرازي، والرازي، وجماعة من الفقهاء، ومنعه الجويني، والغزالي، والأمدي، وهو قول عامة الحنفية، وأكثر الشافعية. واختاره ابن الحاجب، وابن الهمام، وجماعة من المتأخرين. وليس النزاع فيما ثبت تعميمه بالنقل، كالرجل، والضارب، أو بالاستقراء، كرفع الفعل، ونصب المفعول، بل النزاع فيما إذا سمي مسمى باسم في هذا الاسم -باعتبار أصله من حيث الاشتقاق أو غيره- معنى يظن اعتبار هذا المعنى في التسمية، لأجل دوران ذلك الاسم مع هذا المعنى، وجودا وعدما، ويوجد ذلك المعنى في غير ذلك الاسم".<sup>١</sup>

وقد كان الإمام الشوكاني ينبه على ما جاء خارجا عن هذا الأصل، مبينا وجه القياس فيه؛ من ذلك: " قوله { وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانِيهَا مِنْكُمْ } [ النساء: ١٦ ] اللذان تثنية (الذي)، وكان القياس أن يقال: ( اللذان ) كـ (رحيان)، قال سيبويه: حذفت الياء ليفرق بين الأسماء المتمكنة وبين الأسماء المبهمة، وقال أبو علي: حذفت الياء تخفيفا".<sup>٢</sup>

فقد ذكر الإمام أن المسموع في هذا اللفظ ( اللذان )، وبين أن القياس في المثنى ألا يحذف شيء من مفرده، بل تزداد على آخره علامة التثنية الألف أو الياء، تليها النون المكسورة، ثم ذكر العلة في هذا الحذف، منبها أن العلة ليست واحدة عند النحويين جميعا؛ فسيبويه علل هذا الحذف بعلّة الفرق، وهو أن هذا الاسم ( اللذان ) مبني، على أن نظيره من الأسماء المعربة ينبغي ألا ينتقص من آخره شيء، وعلل أبو علي الفارسي (٣٧٧هـ) هذا الحذف بعلّة التخفيف، وكلتا العلتين معتبرة عند النحاة؛ إذ جاء في أنواع العلة: " وهي واسعة الشعب،

(١) الشوكاني: إرشاد الفحول، ١/ ٤٩، ٥٠.  
(٢) الشوكاني، فتح القدير، ١/ ٥٢٣.

كثيرة الافتتان إلا أن مدار المشهورة منها في الجملة عند من عني بجمعها، وصرف  
 الاهتمام إلى تتبعها وحصرها على ثلاثة وعشرين نوعاً، وهي: ... علة فرق... وعلّة  
 تخفيف<sup>١</sup>. غير أن ما علل به سيبويه أقرب إلى الصواب ممّا علّل به الفارسي؛ وذلك أن  
 العرب لا تحذف شيئاً من المفرد المتمكن عند تثنيته، فلم جرت علة الحذف في ( الذي )  
 وفي أمثاله من المبنيات الأخرى مثل ( هذان )، ولم تجر في الأسماء المعربة، مثل:  
 ( كتابان ) ؟

ومن تنبيهاته على ما خرج عن القياس قوله: " ( أن ) في { أن أرضيعه } [القصص: ٧]  
 هي المفسرة؛ لأن في الوحي معنى القول، ويجوز أن تكون مصدرية: أي بأن أرضعيه،  
 وقرأ عمر بن عبد العزيز بكسر نون ( أن )، ووصل همزة أرضعيه؛ فالكسر لالتقاء  
 الساكنين، وحذف همزة الوصل على غير القياس<sup>٢</sup>. فمنطوق النص يدل على أن وصل  
 الهمزة في الماضي الرباعي خارج عن القياس، ومفهومه يدل على أن القياس في الماضي  
 الرباعي أن تكون همزته همزة قطع لا وصل. يقول: شارح الشافية في حذف همزة  
 ( ألف ) من قوله تعالى { الم \* الله }<sup>٣</sup> [ آل عمران: ١، ٢ ]: "فان حذفها لا يترجح على  
 إثباتها لكونها همزة قطع"<sup>٤</sup>.

وقوله في الآية { لهُ مَقَالِيدُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ } [ الزمر: ٦٣ ]: "أي خزائنها أو  
 مفاتيحها... وهي جمع إقليد، وهو المفتاح، جُمع على خلاف القياس"<sup>٥</sup>. فقد نبه أن جمع

- 
- (١) الجليس النحوي، ثمار الصناعة، ص ٣٤، وجعلها السيوطي أربعة وعشرين نوعاً. ينظر: الاقتراح، ص ٥، ٦.
  - (٢) الشوكاني، فتح القدير، ١٥٥/٤.
  - (٣) ينظر: ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص ٢٠٠.
  - (٤) الرضي، شرح الشافية، ٢٣٦/٢.
  - (٥) الشوكاني، فتح القدير، ٤٥٦/٤.

( إقليد ) على ( مقاليد ) مخالف للقياس، فالقياس أن يجمع على أقاليد. قال: "ويُجمع على "أفاعيل" ما كان من ذلك ( أي ما كان من الأسماء على أربعة أحرف، أو له همزة زائدة ) مزيداً قبل آخره حرفٌ مدّ كأسلوب وأساليب"<sup>١</sup>. وهذا إذا سلّم الباحث أن مفرد ( مقاليد ) هو ( إقليد ) الذي نص عليه الشوكاني، فإن كان المفرد (مقْلِيدٌ أو مقْلَادٌ ) كان جمعه على ( مقاليد ) هو القياس. قال في التاج: "وقوله تعالى: { لَّهُ مَقَالِيدُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ } [ الزمر: ٦٣ ] يجوز أن تكون المَفَاتِيحُ ، وهو قولٌ مُجَاهِدٍ ، واحدها إقْلِيدٌ... أو جمع مقْلِيدٍ أو مقْلَادٍ أو مقْلَدٍ"<sup>٢</sup>. وهناك من يرى أنها جمع لا مفرد له من لفظه، ومن هؤلاء صاحب الكشاف، فقد ذكر في أحد قوليه: "وهي مفاتيح، ولا واحد لها من لفظها"<sup>٣</sup>.

وقوله في لفظ ( سحقا ) : "قرأ الجمهور { فَسُحِقًا } [ الملك: ١١ ] بإسكان الحاء، وقرأ الكسائي وأبو جعفر بضمها، وهما لغتان، مثل: السحت والرعب، قال الزجاج وأبوه علي الفارسي: ( فسحقا ) منصوب على المصدر: أي أسحقهم الله سحقا قال أبو علي الفارسي: وكان القياس إسحاقا فجاء المصدر على الحذف"<sup>٤</sup>.

فقد ذكر الإمام أن هذه الكلمة جاءت على غير القياس، وذلك أنها من (أسحق الرباعي )، وقياس مصدره ( إفعال ) بكسر الهمزة في أوله، وزيادة ألف على ما قبل آخره. قال: "وأما في غير الثلاثي، فيأتي قياسا، كما نقول مثلا: كل ما ماضيه على أفعال، فمصدره على إفعال"<sup>٥</sup>.

(١) الشنقيطي: أحمد بن الأمين، الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع، تحقق: عبد العال سالم مكرم، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤١٤هـ، ٢١٧/٥.

(٢) الزبيدي: أبو الفيض، محمد مرتضى، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقق: علي شيري، بيروت، دار الفكر، ١٩٩٤م، مادة ( قلد ).

(٣) الزمخشري، الكشاف، ١٤٣/٤.

(٤) الشوكاني، فتح القدير، ٢٥٩/٥.

(٥) الرضي، شرح الكافية، ٤٠١/٣.

وقوله في جمع ( عجاف ) في قوله تعالى { يَاكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافًا } [ يوسف: ٤٣ ]:"  
والعجاف جمع عجفاء وقياس جمعه ( عَجْفٌ ) لأن ( فعلاء وأفعل ) لا تجمع على  
( فعال )، ولكنه عدل عن القياس حملا على سمان"<sup>١</sup>

فقد نبّه على أن القياس في ( فعلاء ) مؤنث ( أفعل ) أن تجمع على ( فُعل )؛ لهذا قال  
شارح الشافية:" وقياس ما كان من الامتلاء... على فعلان، وما كان من العيوب الظاهرة  
كالعور والعمى، ومن الحلى كالسواد والبياض والزيب والرسح... أن يكون على أفعل،  
ومؤنثه فعلاء، وجمعهما فُعل"<sup>٢</sup>.

وقد ذكر أن هذا القياس من باب الحمل على المعنى، وهو إما حمل على نظير أو حمل  
على نقيض، وهذا جاء من باب الحمل على النقيض.

وكثيرا ما يذكر مسألة الحمل على المعنى، كما تقدم - ومما ذكر من هذا الباب أيضا:  
قوله في الآية { أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ أَنْ آتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ إِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ  
رَبِّيَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ قَالَ أَنَا أُحْيِي وَأُمِيتُ قَالَ إِبْرَاهِيمُ فَإِنَّ اللَّهَ يَأْتِي بِالشَّمْسِ مِنَ  
الْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ الْمَغْرِبِ فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ \* أَوْكَالِذِي  
مَرًّا عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا قَالَ أَنَسَى... }:" [ البقرة: ٢٥٨، ٢٥٩ ]:"

{ أو كالذي } أو للعطف حملا على المعنى والتقدير: هل رأيت كالذي حاج، أو كالذي مر

على قرية، قاله الكسائي والفراء<sup>٣</sup> وقال المبرد: إن المعنى: ألم تر إلى الذي حاج إبراهيم

(١) الشوكاني، فتح القدير، ٣/ ٣٢.

(٢) الرضي، شرح الشافية ١/ ١٤٤.

(٣) ينظر: الفراء، معاني القرآن، ١/ ١٧٠.

في ربه، ألم تر من هو كالذي مر على قرية، فحذف قوله: من هو؟ وقد اختار جماعة أن الكاف زائدة، واختار آخرون أنها اسمية<sup>١</sup>.

فقد جعل الكسائي والمبرد هذا العطف من باب العطف على المعنى. وحمل الشيء على ما في معناه كثير في كلام العرب<sup>٢</sup>.

وربما نبّه على القياس في مذهب نحويّ بعينه، كقوله: "وقرأ عيسى بن عمر الثقفي ويحيى بن يعمر وأبو جعفر وأبو شيببة { الزانية والزاني } [ النور: ٢ ] بالنصب، قيل: وهو القياس عند سيبويه لأنه عنده كقولك زيذا اضرب"<sup>٣</sup>.

فقد نبّه إلى أن القياس عند سيبويه نصب الاسم المتقدم بعد الأمر والنهي، على أن المنصوب داخل في حيّز الفعل. قال: "وقد قرأ أناس: "والسارق والسارقة" و"الزانية والزاني"، وهوفي العربية على ما ذكرت لك من القوة. ولكن أبت العامة إلا القراءة بالرفع. وإنما كان الوجه في الأمر والنهي النصب؛ لأن حد الكلام تقديم الفعل، وهو فيه أوجب، إذ كان ذلك يكون في ألف الاستفهام، لأنهما لا يكونان إلا بفعل"<sup>٤</sup>.

وكان الإمام الشوكاني لا يرى القياس على الشاذّ، بل ينبغي الوقوف عند المسموع منه، يقول في قوله تعالى { أَتَدْعُونَ بَعْلًا } [ الصافات: ١٢٥ ]: "أي ربا، ويقال: بعول وبعولة، كما يقال في جمع الذكر: ذكور وذكورة، وهذه التاء لتأنيث الجمع، وهو شاذ لا يقاس عليه،

(١) الشوكاني، فتح القدير، ١/٣٥٣، ٣٥٤.

(٢) ينظر المسألة السادسة من مسائل أبي نزار الحسن بن صافي، في كتاب: د. حداد: حنا بن جميل،

ملك النحاة حياته وشعره ومسائله العشر، جامعة اليرموك، إربد، ط١، ١٩٨٢م. ففيها ما يوضح كيف

أن العرب قد تحمل الشيء على معناه.

(٣) الشوكاني، فتح القدير، ٤/٦.

(٤) سيبويه، ١/١٤٤.

بل يعتبر فيه السماع، والبعولة أيضا تكون مصدرا من (بعل الرجل يبعل)، مثل: ( منع يمنع ): أي صار بعلا<sup>١</sup>.

فزيادة التاء على الجمع غير قياسية، بحفظ منها ما سمع عن العرب، مثل ( ذكور وذكورة ).

ومما يدل على عدم اعتداده بالقياس على الشاذ أيضا قوله: " وقيل إن { أخصى } [ الكهف: ١٢ ] أفعل تفضيل، ورد بأنه خلاف ما تقرر في علم الإعراب، وما ورد من الشاذ لا يقاس عليه، كقولهم: أفلس من ابن المذلق<sup>٢</sup>، وأعدى من الجرب<sup>٣</sup> ".  
فالقياس عند جمهور النحويين في بناء اسم التفضيل أن يكون فعله ثلاثيا، وما جاء من غير الثلاثي عن العرب يحفظ ولا يقاس عليه، كالأمثلة التي ذكرها الشوكاني، فهذا يعد شاذا خارجا عن حد القياس.

ومذهب سيبويه في ( أخصى ) في الآية أنها فعل لا اسم بدليل قوله: " ومثل ذلك قوله عز وجل: { لنعلم أي الحزبين أخصى لما لبثوا أمداً } [ الكهف: ١٢ ]، وقوله تعالى: { فلينظر أيها أركى طعاماً } [ الكهف: ١٩ ]. ومن ذلك: قد علمت لعبد الله خير منك. فهذه اللام تمنع العمل، كما تمنع ألف الاستفهام، لأنها إنما هي لام الابتداء<sup>٤</sup>. فـ ( أخصى ) عنده فعل غير أن مجيء اللام منعه من أن ينصب المفعول، وكأنه جعل ذلك من باب التعليق الذي يكون في ( ظنّ ) وبابها.

(١) الشوكاني، فتح القدير، ٣٩٥/٤.

(٢) ينظر: أبو هلال العسكري، جمهرة الأمثال، ٨٨/٢.

(٣) ينظر: الميداني، مجمع الأمثال، ٤٥/٢.

(٤) الشوكاني، فتح القدير، ٢٧٨/٣.

(٥) سيبويه، ٤٨/١.

وربما ضعف الإمام الشوكاني بعض التوجيهات النحوية استنادا إلى مخالفتها القياس، كقوله في قول المولى عز وجل { إِنْ مِنْ سَفِيهَةٍ نَفْسَةٌ } [البقرة: ١٣٠]: "قال الزجاج: سفه بمعنى جهل: أي جهل أمر نفسه فلم يفكر فيها، وقال أبو عبيدة: المعنى أهلك نفسه، وحكى ثعلب والمبرد أن سفه ( بكسر الفاء ) يتعدى كـ(سفه ) ( بفتح الفاء المشددة )، قال الأخفش: ( سفه نفسه ) أي فعل بها من السفه ما صار به سفيهاً، وقيل: إن نفسه منتصب بنزع الخافض وقيل: هو تمييز وهذان ضعيفان جداً، وأما ( سفه ) بضم الفاء، فلا يتعدى، قاله المبرد وثلثه<sup>٢</sup>."

فالإمام الشوكاني ضعف أن تكون ( نفسه ) منصوبة بنزع الخافض؛ لأن نزع الخافض لا يقاس عليه، إنما يحفظ ما هو مسموع من كلام العرب من الشواهد التي اضطروا إلى الذهاب بها هذا المذهب، وليس في الآية الكريمة ما يلجئ إلى هذا، وأما تضعيفه لكونها تمييزاً؛ فلأن القياس في التمييز أن يكون نكرة و( نفسه ) معرفة، فإن جاء ما لا بد من حمله على التمييز معرفة، أولوه بنكرة، ولم يقيسوا عليه.

وكثيراً ما يعبر عن القياس بـ (الأصل) كقوله في ( يخصّمون ): "وقد اختلف القراء في { يَخْصِمُونَ } [يس: ٤٩]، فقرأ حمزة بسكون الخاء وتخفيف الصاد من ( خصم - يخصم )، والمعنى: يخصم بعضهم بعضاً، فالمفعول محذوف، وقرأ أبو عمرو وقالون بإخفاء فتحة الخاء وتشديد الصاد، وقرأ نافع وابن كثير وهشام كذلك، إلا أنهم أخلصوا فتحة

(١) ينظر: الأخفش، معاني القرآن، ٤٨/١، ولم أجد هذا الرأي في كتابه.

(٢) الشوكاني، فتح القدير، ٢٠٩/١.

الخاء، وقرأ الباقون بكسر الخاء وتشديد الصاد، والأصل في القراءات الثلاث  
( يختصمون ) فأدغمت التاء في الصاد... وقرأ أبي: يختصمون، على ما هو الأصل<sup>١</sup>.  
فقوله: " والأصل في القراءات... ، وقرأ أبي يختصمون على ما هو الأصل ". يدل على أن  
القياس ( يختصمون ) من غير إدغام؛ وذلك لانتهاء موجب الإدغام.  
كل ذلك يدل على أن الشوكاني قد عني بالقياس، وما ينبغي أن يتحقق في المقيس عليه من  
شروط، كالأطراد وعدم الشذوذ، وعبر عن ذلك بعبارات مختلفة كما مر.

### المطلب الثالث: الإجماع

يدل الإجماع لغة على معنيين:

الأول: العزم؛ " قال الفراء: الإجماع: العزم على الأمر والإحكام عليه. تقول: أجمعتُ  
الخروجَ وأجمعتُ عليه... أجمعتُ الأمرَ وعليه إذا عزمته عليه"<sup>٢</sup>  
الثاني: الاتفاق؛ يقال: " أجمع القوم، اتفقوا"<sup>٣</sup>

واصطلاحاً: " هو اتفاق مجتهدي أمة محمد ﷺ بعد وفاته في عصر من الأعصار  
على أمر من الأمور"<sup>٤</sup>.

وقد شرح الإمام الشوكاني هذا التعريف بقوله: " والمراد بالاتفاق الاشتراك: إما في

الاعتقاد أوفي القول، أوفي الفعل. ويخرج بقوله: مجتهدي أمة محمد ﷺ، اتفاق

العوام، فإنه لا عبرة بوفاتهم ولا بخلافهم. ويخرج منه أيضاً اتفاق بعض

(١) الشوكاني، فتح القدير، ٣٦١/٤.

(٢) الزبيدي، تاج العروس، مادة ( جمع ).

(٣) مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المعجم الوسيط، ط ٢، دار المعارف، مصر، ١٩٧٢ م، مادة  
( جمع ).

(٤) الشوكاني، إرشاد الفحول، ١٩٣/١.



المجتهدين. وبالإضافة إلى أمة محمد ﷺ يخرج اتفاق الأمم السابقة، ويخرج بقوله بعد وفاته الإجماع في عصره ﷺ فإنه لا اعتبار به. ويخرج بقوله في عصر من الأعصار ما يتوهم من أن المراد بالمجتهدين جميع مجتهدي الأمة في جميع الأعصار إلى يوم القيامة فإن هذا توهم باطل؛ لأنه يؤدي إلى عدم ثبوت الإجماع؛ إذ لا إجماع يوم القيامة، وبعد يوم القيامة لا حاجة للإجماع، والمراد بالعصر عصر من كان من أهل الاجتهاد في الوقت الذي حدثت فيه المسألة، فلا يعتد بمن صار مجتهدًا بعد حدوثها، وإن كان المجتهدون فيها أحياء. وقوله: على أمر من الأمور يتناول الشرعيات والعقليات والعرفيات، واللغويات<sup>١</sup>.

والإجماع من الأصول المعتمدة؛ لذا يعد حجة في الشرع، ينبغي الأخذ بها.

وهو عند الفقهاء على نوعين: إجماع صريح؛ وهو أن يتفق المجتهدون على قول يسمع من كل منهم، أو على فعل مشاهد منهم في عصر واحد، لا يتخلف أحد منهم، وإجماع سكوتي؛ وهو أن يصدر قول أو فعل من بعض المجتهدين يعلم به سائرهم فيسكتون، لا يظهر منهم إقرار أو إنكار<sup>٢</sup>. والإجماع الصريح متفق عليه بين جمهور الفقهاء، وأما الإجماع السكوتي ففيه أقوال<sup>٣</sup>.

### الإجماع عند النحاة

هو "إجماع أهل البلدين: البصرة والكوفة" وقيل: هو "أن يجمع أهل العربية على أن علة

هذا الحكم كذا، كإجماعهم على أن علة تقرير الحركات في المقصور التعذر،

(١) الشوكاني، إرشاد الفحول، ١/١٩٤.

(٢) الشوكاني، إرشاد الفحول، ١/٢٢٣.

(٣) الشوكاني، إرشاد الفحول، ١/٢٢٤.

(٤) السيوطي، الاقتراح، ص ٨٨.

وفى المنقوص الاستتقال.<sup>١</sup>

واشترط ابن جني فيما يتم الإجماع عليه ألا يخالف المسموع ولا المقيس عليه. يقول " الإجماع حجة إذا أعطاك خصمك يده ألا يخالف المنصوص والمقيس على المنصوص، فأما إن لم يعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجة".<sup>٢</sup>

وابن جني يجيز الخروج على الإجماع، فيقول: "فكل من فرق له عن علة صحيحة وطريق نهجه كان خليل نفسه وأبا عمرو فكره".<sup>٣</sup>

غير أن خرق الإجماع - وإن كان غير ممتنع - مكروه عند النحويين؛ فابن جني نفسه يقول بعد كلامه السابق: "إلا أننا مع هذا الذي رأيناه وسوغنا مرتكبه، لا نسمح له بالإقدام على مخالفة الجماعة التي قد طال بحثها، وتقدم نظرها، وتتالت أواخر على أوائل وأعجازا على كلال، والقوم الذين لا نشك في أن الله، سبحانه وتقدس أسماءه، قد هداهم لهذا العلم الكريم".<sup>٤</sup>

فهو إذا يكره الخروج على الإجماع. غير أن ما قاله من جوازه لخرق الإجماع، لا يدعو أن يكون حثاً على الاجتهاد، ومنعا للتسليم بكل ما يسمع دون تمحيص وتنقيب، ولا سيما أن مسائل النحو مسائل عقلية، تؤخذ بالدليل الواضح والبرهان الساطع، وليست مسائل شرعية، لا مدخل للعقل في كثير منها.

(١) السيوطي، الاقتراح، ص ٨٩.

(٢) ابن جني، الخصائص ١٨٩/١

(٣) ابن جني، الخصائص ١٨٨/١.

(٤) ابن جني، الخصائص ١٨٨/١.

وحكم كراهية الخروج على الإجماع ليس مقصورا على ابن جني، بل نصّ غيره من النحويين على كراهية خرق الإجماع، كالرضي الذي يقول: "ولولا كراهة الخروج على إجماع النحاة، لحسن ادعاء كون المضارع المسمى مجزوما - مبنيا"<sup>١</sup>. فالرضي يتخلى عن استنسانه من كون المضارع المجزوم يجوز فيه البناء، حتى لا يخرق الإجماع.

وإذا كان ابن جني قد كره الخروج على الإجماع، فإن غيره قد منع ذلك ألبتة، يقول ابن الخشاب: "لو قيل إن (مَنْ) في الشرط لا موضع لها من الإعراب، لكان قولاً، إجراء لها مجرى (إن) الشرطية، وتلك لا موضع لها من الإعراب، لكن مخالفة المتقدمين لا تجوز"<sup>٢</sup>.

وجاء في (الاقتراح): "وقال غيره (أي غير ابن جني) إجماع النحاة على الأمور اللغوية معتبر، خلافا لمن تردد فيه، وخرقه ممنوع، ومن ثمّ ردّه"<sup>٣</sup>. وقول القائل (خلافا لمن تردد فيه) يدلّ على أن من كان مذهبه عدم الاحتجاج بالإجماع، لا وزر عليه إن لم يأخذ به.

واستنادا إلى ما تقدم فإن الباحث يرى أن مخالفة الإجماع لا تجوز، في المسائل التي ثبت بالنقل الصحيح أن قد أجمع عليها عند أهل البلدين، وليس ثمة من يخالف ذلك الإجماع من أفراد كلا البلدين؛ لأن إجماع العقول على ما هو معقول دليل على صحته وثباته، ولا سيما في علم النحو، لأن النص الذي استقرت منه القاعدة هو النص، والوسائل المستعملة

في إدراكه آنذاك هي الوسائل نفسها المستعملة في إدراكه اليوم.

(١) الرضي، شرح الكافية، ٧/٤.

(٢) السيوطي، الاقتراح، ص ٨٩.

(٣) السيوطي، الاقتراح، ص ٨٩.

اعتدّ الشوكاني بالإجماع بوصفه واحداً من أصول النحو المعتمدة؛ لذلك يرد كثيراً عنده ذكر العبارات التي تدل على الإجماع. ومفهوم الإجماع عند الشوكاني هو إجماع النحويين جميعاً، يقول: "فالمعتبر في الإجماع في المسائل الفقهية قول جميع الفقهاء، وفي المسائل الأصولية قول جميع الأصوليين، وفي المسائل النحوية قول جميع النحويين"<sup>١</sup> فلم يذكر مسألة انفرد بها البصريون أو الكوفيون، فيسميها إجماعاً؛ لذلك لم يقل (أجمع البصريون) أو (أجمع الكوفيون) إنما يقول (أجمع النحويين)، كما سيأتي، فالإجماع المعتبر عنده ليس هو إجماع أهل البصرة وخدمهم، أو إجماع أهل الكوفة وخدمهم. فإن لم يكن في المسألة إجماع، استعمل مصطلح (جمهور النحويين أو النحاة)<sup>٢</sup>، أو قال (أكثر النحويين)، أو ما شابهها من العبارات التي تشي بالكثرة لا بالإجماع.

ومن الأحكام التي قررها الإمام الشوكاني بالإجماع - أن توكيد الفعل بالمصدر يجعل الكلام حقيقة لا مجازاً؛ ففي قوله تعالى: {وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا} [النساء: ١٦٤] ذكر أن النحويين مجمعون على أن الفعل إذا أكد بالمصدر فالكلام محمول على الحقيقة يقينا لا احتمالاً<sup>٣</sup>. وهو يريد بما قرره أن يؤكد أن الله - سبحانه وتعالى - كلم موسى ﷺ مباشرة بلا وساطة من وحي أو إلهام أو ما شابه ذلك.

وربما استند الإمام الشوكاني إلى الإجماع في نقضه لمذاهب بعض النحويين؛ من ذلك قوله في الآية: {وَإِنْ كُلاًّ لَّمَّا نِيُؤْفَقِيَهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ} [هود: ١١١]: "وزعم الفراء أن

(١) الشوكاني، إرشاد الفحول ١/٢٣٣.

(٢) ينظر: الشوكاني، فتح القدير، ٣/٣٦٤، ٤/٤٢٢.

(٣) ينظر: الشوكاني، فتح القدير، ١/٦٣١.

انتصاب ( كلا ) بقوله (لِيُؤْفَيْنَهُمْ)، والتقدير: وإن ليؤفئهم كلا، وأنكر ذلك عليه جميع النحويين<sup>١</sup>.

فقد اتكأ على (الإجماع)؛ لدحض مذهب الفراء الذي يرى أن (كُلاً) منتصبَةٌ بـ(لِيُؤْفَيْنَهُمْ) المذكورة في الآية.

وكثيراً ما كان ينقل الإجماع عن بعض النحويين؛ ففي قوله تعالى: {وَأَقَامِ الصَّلَاةَ وَإِيتَاءَ الزَّكَاةِ يَخَافُونَ يَوْمًا تَتَقَلَّبُ فِيهِ الْقُلُوبُ وَالْأَبْصَارُ} [النور: ٣٧]، قال الزجاج: وإنما حذف الهاء لأنه يقال أقمت الصلاة إقامة، وكان الأصل (إقوما) ولكن قلبت الواو ألفاً فاجتمعت ألفان، فحذفت إحداهما لالتقاء الساكنين، فبقي أقمت الصلاة (إقوما)، فأدخلت الهاء عوضاً عن المحذوف، وقامت الإضافة هاهنا في التعويض مقام الهاء المحذوفة، وهذا إجماع من النحويين انتهى<sup>٢</sup>.

فقد نقل عن الزجاج أن النحاة مجمعون على أن ما حدث في مصدر معتل العين إنما هو إجماع من النحويين.

ونقل عن النحاس الإجماع في شرحه لقوله تعالى {وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أُمَّةً} [السجدة: ٢٤] قائلاً: "أي قادة يقتدون به في دينهم، وقرأ الكوفيون (أُمَّةً)؛ قال النحاس: وهو لحن عند جميع النحويين لأنه جمع بين همزتين في كلمة واحدة"<sup>٣</sup>.

- 
- (١) الشوكاني، فتح القدير، ٥٣٩/٢.
  - (٢) الشوكاني، فتح القدير، ٣٧/٤، وقد ذكر ما نقله الشوكاني في مسألة الإعلال، غير أنه لم يذكر مسألة إجماع النحويين على ذلك، في هذا الموضوع. ينظر (الزجاج، إعراب القرآن، ٨١٧/٣).
  - (٣) جرى المفسر-رحمه الله- في ضبط ألفاظ القرآن في تفسيره هذا على رواية نافع، فُرِّسِمَت كلمة (أُمَّة) هكذا (أيمَة)؛ في المخطوط غير أن النسخ المطبوعة كتبت فيها الآيات وفق الرسم العثماني؛ لذا قال (وقرأ الكوفيون (أُمَّة))
  - (٤) ينظر: الدمياطي، إتخاف فضلاء البشر، ص ٦٢٧. قال ابن مالك: "ومن قرأ (أُمَّة) بالتسهيل أو بالتحقيق مخالف للقياس، والافتداء به متعين لصحة النقل" (ابن مالك: محمد عبد الله، إجاز التعريف

فذكره لكثير من العبارات التي تنشي بالإجماع دليل على احتفائه بهذا الأصل، والوثوق به.

#### المطلب الرابع: الاستصحاب

الاستصحاب لغة من قولهم: "استصحب الرجل دعاه إلى الصُحبة، وكل ما لازم شيئاً فقد استصحبه"<sup>٢</sup>.

وعند الفقهاء هو: "أن ما ثبت في الزمن الماضي فالأصل بقاؤه في الزمن المستقبل"<sup>٣</sup>. ويرى معظم الأصوليين أن الاستصحاب حجة،: "وكون الاستصحاب دليلاً: هو الصحيح"<sup>٤</sup>. غير أن الاستصحاب من أضعف الأدلة؛ لأنه لا يلجأ إليه إلا عند انعدام الدليل؛ لذلك قيل: "هو آخر مدار الفتوى، فإن المفتى إذا سئل عن حادثة يطلب حكمها من الكتاب ثم السنة ثم الإجماع ثم القياس، فإن لم يجده يأخذ حكمها من استصحاب الحال في النفي والإثبات، فإن كان التردد في زواله فالأصل بقاؤه، وإن كان التردد في ثبوته فالأصل عدم بقائه"<sup>٥</sup>.

---

في علم التصريف، تحقق: محمد المهدي عبد الحي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، السعودية، ط١، ١٤٢٢هـ، ص١١٨.

(١) لم أجد رأي النحاس هذا في كتابيه: إعراب القرآن ومعاني القرآن.

(٢) الشوكاني، فتح القدير، ٢/٤٤٩.

(٣) ابن منظور، لسان العرب، مادة (صحب).

(٤) الشوكاني، إرشاد الفحول، ٢/١٧٤.

(٥) ابن النجار: تقي الدين أبو البقاء محمد بن أحمد، شرح الكوكب المنير، تحقق: محمد الزحيلي ونزيه حماد، مكتبة العبيكان، الرياض، ط٢، ١٩٩٧م، ٤/٤٠٣.

(٦) ينظر: ابن الأنباري، الإعراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة، ص١٤٢.

(٧) الخضري: محمد، أصول الفقه، دار إحياء التراث العربي، بيروت. ط٦، ١٣٨٩هـ، ص ٢٧٦،

## استصحاب الحال عند النحويين

يعرف النحويون الاستصحاب، فيقولون هو: "إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل."<sup>١</sup> فاللفظ يبقى على الأصل ما لم يظهر دليل ينقل اللفظ عن الأصل الذي جاء عليه.

والاستصحاب " من الأدلة المعتمدة " عند النحويين، يقول أبو البركات عند مناقشة (مسألة كم مركبة أو مفردة): " وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنها مفردة؛ لأن الأصل هو الإفراد، وإنما التركيب فرع، ومن تمسك بالأصل خرج عن عهدة المطالبة بالدليل، ومن عدل عن الأصل افتقر إلى إقامة الدليل لعدوله عن الأصل، واستصحاب الحال أحد الأدلة المعتمدة " <sup>٢</sup>.

ومن أمثلة الاستصحاب أيضا أن: الأصل في الأفعال البناء، ما لم يكن هناك موجب لإعرابها. فالماضي مبني استصحابا للأصل، والأمر مبني استصحابا للأصل<sup>٤</sup>.  
ومنه: الأصل في الأسماء الإعراب. فكل اسم الأصل فيه أن يكون معربا، وما بني من الأسماء فهو خروج عن الأصل لمشابهته الحرف.

ومنه: أن الأصل في حروف الجر ألا تعمل محذوفة، قال: " وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا أجمعنا على أن الأصل في حروف الجر أن لا تعمل مع الحذف، وإنما تعمل مع

(١) ابن الأنباري، الإعراب في جمل الإعراب، ص ٤٦.

(٢) ابن الأنباري، الإعراب في جمل الإعراب ولمع الأدلة، ص ١٤١.

(٣) ابن الأنباري، الإنصاف، م(٤٠).

(٤) ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف، م(٧٢).

الحذف في بعض المواضع إذا كان لها عوض ولم يوجد هاهنا، فبقينا فيما عداه على

الأصل، والتمسك بالأصل تمسك باستصحاب الحال، وهو من الأدلة المعتمدة<sup>١</sup>.

وإن كان الاستصحاب من أضعف الأدلة عند الأصوليين من الفقهاء، فهو كذلك عند

النحويين، يقول أبو البركات، وهو يناقش أدلة الكوفيين في مسألة (القول في نعم ويئس

أفعلان هما أم اسمان): " وهذا تمسك باستصحاب الحال وهو من أضعف الأدلة"<sup>٢</sup>.

وقد وردت الكثير من عبارات النحويين التي تدل على احتقائهم بهذا الأصل من ذلك:

قول سيبويه في قول الشاعر:

سَلَّ الْهَمُومَ بِكُلِّ مُعْطِي رَأْسِهِ نَاجٍ مُخَالِطٍ صُهْبَةَ مُتَعَيِّسٍ<sup>٣</sup>

" فهو على المعنى لا على الأصل، والأصل التتوين؛ لأن هذا الموضع لا يقع فيه معرفة.

ولو كان الأصل ههنا ترك التتوين لما دخله التتوين ولا كان ذلك نكرة"<sup>٤</sup>.

فبين أن اسم الفاعل (معطي) حقه التتوين؛ لأنه اسم، والأصل في الأسماء أن تتون.

الشوكاني واستصحاب الأصل

أفاد الشوكاني من هذا الأصل، في بعض التوجيهات النحوية، من ذلك:

قوله في قوله تعالى: {فَمَنْ اضْطُرَّ} ٥ [البقرة: ١٧٣] "قضى بضم النون للاجتماع،

وبكسرها على الأصل في النقاء الساكنين"<sup>٦</sup>.

(١) ابن الأنباري، الإنصاف، م(٥٧).

(٢) السابق، م(١٤).

(٣) سيبويه، ٣٥/١، ود. حداد، معجم شواهد النحو، ش(١٤٤٦).

(٤) سيبويه، ٣٥/١.

(٥) ينظر: أبو عمرو الداني، التيسير في القراءات، ص٦٣.

(٦) الشوكاني، فتح القدير، ٢٣٧/١.



فقد بين أن الأصل في النقاء الساكنين أن يتخلص من ذلك بتحريك الأول بالكسر، وهذا

استصحاب للأصل.

ومنه قوله في قوله تعالى: { وَتَكُنْ }<sup>١</sup> [ آل عمران: ١٠٤ ]: "قرأه الجمهور بإسكان اللام، وقرئ بكسر اللام على الأصل"<sup>٢</sup>.

ومنه ما قاله في قوله تعالى - { إِنَّ كُلُّ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ إِذَا آتَى الرَّحْمَنَ عَبْدًا

{ [ مريم: ٩٣ ] -: "وقرئ ( آتَى )<sup>٣</sup> على الأصل"<sup>٤</sup>، فالأصل في اسم الفاعل أن يكون

منونا عاملا، إذا دل على الحال والاستقبال، وإضافته، وعدم عمله في الآية خروج عن

استصحاب الأصل.

غير أن الملاحظ أن عناية الشوكاني باستصحاب الحال أقل من عنايته بأدلة النحو الأخرى،

وهذا يعود إلى أن استصحاب الحال من أضعف الأدلة ولا يصار إليه إلا عند انعدام الدليل.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

(٧) ينظر: ابن عاشور التحرير والتنوير، ١٦٠/١٧

(٨) الشوكاني، فتح القدير، ٤٥٠/١.

(١) ينظر: أبو السعود: محمد بن محمد العمادي، إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، المشهور

بـ (تفسير أبي السعود)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د. ط، د. ت، ٢٨٣/٥.

(٢) الشوكاني، فتح القدير، ٣٥٤/٣.

## الفصل الثاني

### الآراء النحوية و الصرفية في (فتح القدير)

© Arabic Digital Library Yarmouk University

## توطئة

قلما يفسر الشوكاني آية من آيات الكتاب الكريم دونما يقف عند إعراب بعض مفرداتها، ولا سيما المفردات التي يؤثر توجيه الإعراب فيها في توجيه معنى الآية، وربما يشير الإمام الشوكاني، وهو يعرض لإعراب الآية، إلى الآراء النحوية المختلفة فيها، وكثيرا ما يقف عند الآيات التي فيها خلاف نحوي، بين المذاهب النحوية، ذاكرا رأي كل من المذهبين البصري والكوفي، مقدما رأي البصريين على رأي نظرائهم في غير موضع.

و يكتفي في بعض المواطن بالإشارة إلى أن المسألة خلافية بين النحاة، دون أن يستطرد في عرض الآراء؛ مما يدل على سعة اطلاعه في ميدان النحو والصرف، من ذلك قوله في (حاشا): "وقيل إن (حاش) حرف و(حاش) فعل وكلام أهل النحو في هذه الكلمة معروف".<sup>١</sup>

و كثيرا ما يعرض لبعض القضايا الخلافية، دون أن يرجح مذهباً على آخر، بل يكتفي بعرض مذاهب أهل البلدين، من غير مناقشة، أو اختيار، أو ترجيح، ومن أمثلة ذلك ما ذكره عند شرحه لقول الله تعالى: { مَا هَذَا بَشَرًا } [يوسف: ٣١] بقوله: "إعمال ما عمل ليس هي لغة أهل الحجاز، وبها نزل القرآن، كهذه الآية، وكقوله سبحانه { مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ } [المجادلة: ٢]، وأما بنو تميم فلا يعملونها عمل (ليس)، وقال الكوفيون: أصله (ما هذا ببشر)، فلما حذف الباء انتصب، قال أحمد بن يحيى ثعلب: إذا قلت: (ما زيد بمنطلق) فموضع الباء موضع نصب، وهكذا سائر حروف الخفض، وأما الخليل وسيبويه

(١) الشوكاني، فتح القدير، ٢٤/٣.

وجمهور النحويين فقد أعملوها عمل (ليس) ، و به قال البصريون ، والبحث مقرر في كتب النحو بشواهد<sup>١</sup>

و ربما سلك مسلك البصريين ، دون أن ينبه إلى أن هذا هو رأي البصريين ، كقوله في (أحد) من الآية : " { وَإِنْ أَحَدًا مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ } [ التوبة : ٦ ] : " و أحد مرتفع بفعل مقدر يفسره المذكور بعده : أي و إن استجارك أحد استجارك<sup>٢</sup> . فقد وجه الرفع في كلمة ( أحد ) توجيه البصريين دون الإشارة إلى أن ذا رأيهم .

و قد كان لكثير من النحويين حضور كبير في كتاب فتح القدير ؛ لذا ترددت فيه أسماء العديد من أعلام النحو ، كالخليل و سيبويه و الكسائي (١٨٩هـ) و قطرب (٢٠٦هـ) و الفراء و المبرد ، و الأخفش ، و النحاس ، و الزمخشري (٥٣٨هـ) ، و غيرهم ، و قد كان للفراء القدر المَعْلَى ، في تفسير الشوكاني ؛ إذ ذُكر في نيف و تسعين و سبعمائة موضع ، كما ذكر النحاس في بضعة عشر و خمسمائة موضع ، و ذكر الزمخشري و كشفه فيما يقرب من تسعين و مائة موضع . و كان يذكر هؤلاء النحاة ، مستشهداً بأرائهم أو مستأنساً بها ، و ربما عارضهم جلهم في غير ما مسألة .

و كان الإمام الشوكاني دقيقاً في نسبة الآراء إلى أصحابها ؛ فلا ينسب رأي المبرد إلى سيبويه مثلاً ، أو رأي الفراء إلى الكسائي ، و كل ذلك يشير إلى عمق فكره النحوي .

و كان - رحمه الله - يجمع إلى علمه الثرَّ أدباً جمًّا ، وخلقاً رفيعاً ، يدل على ذلك

زدوده المهدبة على العلماء الذين عرض لأرائهم ؛ فربما يعارض رأياً ما غير أنه لا يُجرح صاحبه إلا إذا كان الرأي يمس عقيدة الإسلام ، و فيه انحراف بين ، عندها يثور الشيخ و يحتد

(١) السابق: ٢٤/٣ .

(٢) السابق: ٣٥٨/٢ .

غضباً لدين الله ، كما هو الحال مع الزمخشري عندما كان يوظف فكره الاعتزالي<sup>١</sup> في القدرح في المسلمات ، و تأويل الأسماء و الصفات ، و معالجة المُغَيَّبَات ، معالجةً تخرج عما عليه السلف الصالح . و لم يكن - رحمه الله - كمن امتطى الجهل ، و اقتعد غارب الهوى ، متحرِّفاً إلى ضلالة أو متحيزاً إلى فئة ، بل كان وقافاً عند ما يغلب على ظنه أنه الحق . و سيعرض الباحث جملة من القضايا التي تابع الإمام الشوكاني فيها علماء العربية ، ثم القضايا التي خالف بعضهم فيها ، مبتدئاً بالآراء التي تابع فيها جمهور البصريين ، ثم جمهور الكوفيين ، ثم الآراء التي خالف فيها بعض علماء النحو، وذلك في المباحث الثلاثة الآتية :

### المبحث الأول : الآراء التي تابع فيها علماء العربية

ذكر الباحث في موضع سابق أن الإمام الشوكاني اقتصر على المذهبين البصري و الكوفيّ؛ مما يوحي بأنه ليس من أنصار القائلين بالمذاهب النحوية الأخرى، كالبغداديّ و الأندلسيّ و غيرهما ؛ فالمذهب البغداديّ مثلاً لم يرد له ذكر في تفسيره كله ، و اكتفى بالمذهبين البصريّ و الكوفيّ؛ لذا فقد كان يصدر في أحكامه النحوية إمّا عن مذهب البصريين، و إمّا عن مذهب الكوفيين .

(١) ينظر مثلاً: الشوكاني ، فتح القدير ، ٦٣٥/١

المطلب الأول: الآراء التي تابع فيها جمهور البصريين :

## الفرع الأول - القضايا النحوية

كان الإمام الشوكاني ميّالا إلى آراء جمهور البصريين كثيرا؛ لذلك وجّه العديد من الآيات وفق ما قالوا به ، ربما كان ذلك لأنه يرى أنّ منهجهم هو الصواب، وربما كان ذلك رغبةً منه في عدم مخالفة الأكثرين؛ فمما لا شكّ فيه أنّ منهج البصريين كتب له من الذيوع و الشهرة ما لم يكتب لمنهج الكوفيين، بل إنّ المتخصص في علم العربية يلمس بأدنى نظر كثرة المصنّفات النحوية التي اتجه بها أصحابها اتجاها بصريّا خالصا، و لا سيما تلك المصنّفات التي قُصد بها تعليم الناشئة قواعد العربية.

و لم يلمس الباحث أنّ الإمام الشوكاني كان متعصبا للبصريين على كثرة تأييده لهم، يدلّ على ذلك أنّه لم يخطئ منهج نظرائهم من الكوفيين، أو يتحامل على آرائهم، لكنه كان يجعل الأخذ بالمنهج البصريّ من باب (اتباع الأولى).

و سيعرض الباحث لجملة من المسائل التي اختار فيها الإمام الشوكاني مذهب جمهور

البصريين، موزعة على أبواب النحو.

## أولاً- المرفوعات

أ- المبتدأ مرفوع بالابتداء :

ثمة خلاف بين النحويين في رافع المبتدأ ورافع الخبر .فالكوفيون<sup>١</sup> ، قالوا : إن المبتدأ يرفع الخبر والخبر يرفع المبتدأ فكل منهما عامل في الآخر .

وذهب الفريق الآخر وهم البصريون إلى أن المبتدأ يرتفع بالابتداء<sup>٢</sup> ، واختلفوا في رافع الخبر فمنهم من قال : إنه يرتفع بالابتداء وحده<sup>٣</sup> ، ومنهم من قال : إنه يرتفع بالابتداء والمبتدأ معاً ، ومنهم من قال : إنه يرتفع بالمبتدأ<sup>٤</sup>.

و أما الكوفيون فقد رأوا أن المبتدأ والخبر متلازمان يحتاج كل منهما إلى صاحبه ؛ لأنه لا يكون كلام إلا بانضمام كل منهما إلى الآخر ، ولذلك فإنهما يترافعان .

ونفوا أن يكون المبتدأ مرتفعاً بالابتداء، لأنه إما أن يكون شيئاً من كلام العرب أو لا يكون، فإن كان شيئاً فلا يخلو أن يكون قسماً من أقسام الكلمة الثلاثة ، فإن كان اسماً فلا بد من أن يكون قبله اسم يرفعه ، وكذلك ما قبله إلى ما لا غاية له ، وذلك محال ، وإن كان فعلاً

(١) ينظر ابن الأنباري، الإنصاف، م(٥) ، و العكبري: أبو البقاء عبدالله بن الحسين، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين و الكوفيين، تحقق: عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، ١٤٠٦هـ، م(٢٧)، و ابن فلاح اليميني: أبو الخير تقي الدين منصور، المغني في النحو، تحقق: د.عبد الرزاق السعدي، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ط١، ١٩٩٩م ، ٢/٢٥٢.

(٢) و هو مذهب سيبويه(الكتاب:١٢٧/٢)، و المبرد(المقتضب:١٢٦/٤)، وجمهور البصريين(ابن الأنباري، الإنصاف:م٥ ، و أسرار العربية، ص٧٩، و ابن يعيش، شرح المفصل، ١/٨٤، و الرضي، شرح الكافية، ١/٦٣ ، و ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، ١/٨٧).

(٣) و هو مذهب سيبويه(الكتاب:١٢٧/٢)، و اختار الجزولي أن الابتداء عامل في المبتدأ والخبر(المقدمة الجزولية:ص٩٣).

(٤) و هو أحد قولي المبرد(المقتضب:١٢٦/٤)، و ابن السراج(الأصول في النحو:١/٥٨) و نقل عن أبي علي الفارسي: الحسن بن أحمد، الإيضاح العضدي، تحقق: د. حسن الشاذلي فرهود، دار العلوم، الرياض، ط٢، ١٤٠٨هـ ص٢٩)، و ابن جني(الخصائص:٢/٣٨٥).

(٥) و هو أحد قولي المبرد(المقتضب:١٢/٤)، و به قال الكوفيون.

فينبغي أن يقال : (زيدٌ قائماً) كما يقال : (حضر زيدٌ قائماً) ، وإن كان أداة فالأدوات لا ترفع الأسماء على هذا الحد. وإن كان غير شيء فالاسم لا يرفعه إلا عامل رفع موجود لا معدوم ، ومتى كان هذا العامل غير الأقسام الثلاثة من أنواع الكلم فهو غير معروف .

وقالوا أيضاً : و لا يجوز أن يقال : إنا نعني بالابتداء التعري من العوامل اللفظية ، لأن التعري يعني عدم العامل ، وعدم العامل لا يكون عاملاً .

و الحق أن عدم العامل عامل؛ لأن عدم الفعل هو فعل بذاته، كما أن عدم العلامة علامة. ويستدلون كذلك على أن الابتداء لا يوجب الرفع بوجود أسماء مبتدأ بها كالمصوبات قائلين: لو كان الابتداء يوجب الرفع لكانت هذه الأسماء مرفوعة .

و أما البصريون فقد عللوا رفع المبتدأ بالابتداء ، بأن العوامل في صناعة النحو ليست مؤثرات حسيّة كالإحراق من قبل النار أو الإغراق من قبل الماء ، إنما العوامل النحوية هي أمانة ودلالة، والأمانة أو الدلالة قد تكون بعدم الشيء .

وأما من كان رأيهم أن الابتداء والمبتدأ جميعاً عاملان في الخبر فقالوا : لأننا وجدنا الخبر لا يقع إلا بعد الابتداء والمبتدأ ، فوجب أن يكونا هما العاملين فيه .

وهذا الرأي الأخير ضعيف ؛ لأن الأصل في الأسماء أنها لا تعمل ، وإذا لم يكن للمبتدأ - لأنه اسم - تأثير في العمل ، والابتداء له تأثير فإضافة ما لا تأثير له إلى ما له تأثير لا تأثير له .

و أرى أن المذهب الذي ذهب إليه الإمام الشوكاني سديد ؛ فقد اختار أن يكون المبتدأ مرفوعاً بالابتداء، و هو مذهب جمهور البصريين كما تقدم، و لا شك أن المبتدأ لم يسبق بأي عامل لفظي ، و لا بد أن يكون العامل أصلاً متقدماً على المعمول ؛ لذا فليس ثمة ما يمكن أن يعمل في المبتدأ غير الابتداء .



و قد أكد هذه القضية في غير موضع من تفسيره ، من ذلك :

قوله في قوله تعالى { أَوْلَمْ يَتَفَكَّرُوا مَا بِصَاحِبِهِمْ مِنْ جِنَّةٍ إِنْ هُوَ إِلَّا نَذِيرٌ مُبِينٌ } [ الأعراف : ١٨٤ ] : " و ( ما ) في { ما بصاحبهم } للاستفهام الإنكاري وهي في محل رفع بالابتداء

و قوله في قول الله تعالى { الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ } [ الفاتحة : ٢ ] : " وهو مرتفع بالابتداء وخبره الظرف وهو الله "٢.

و قوله في قول الله تعالى : { مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لَا يُبْصِرُونَ } [ البقرة : ١٧ ] : " { مثلهم } مرتفع بالابتداء "٣ .

ب- الواقع بعد لولا مرفوع بالابتداء :

هذه المسألة هي مسألة خلافية بين جمهور البصريين و جمهور الكوفيين ؛ فالبصريون يرون أن الاسم بعد ( لولا ) رافعه الابتداء ، على حين يرى الكوفيون أنه مرتفع بـ ( لولا ) على ما ذهب إليه الفراء ، أو بفعل محذوف ، على مذهب الكسائي ، كما في قولهم : ( لولا زيد لأكرمك ) ، و قارب السهيلي ( ٥٨١هـ ) مذهب الكوفيين في قوله عن ( لولا ) : " و ساغ

(١) الشوكاني، فتح القدير، ٢/٢٨٥.

(٢) السابق: ١/٦٨.

(٣) السابق: ١/١٠٣.

(٤) ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف، م(١٠)، والعكبري، التبيين، ص ٢٣٩.

(٥) ينظر: سيبويه، الكتاب، ٣/١٣٩-١٤٠، و الجرجاني: عبد القاهر بن عبد الرحمن، المقتصد في شرح

الإيضاح، تحقق: كاظم مرجان، وزارة الثقافة و الإعلام، العراق، د.ط، ١٩٨٢، ١/٢١٧-٢١٩، و ابن

هشام، مغنى اللبيب، ص ٣٥٩.

(٦) ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف، م(١٠).

تركيبه مع حرف لا يطلب إلا بالفعل ، فصارت الكلمة بأسرها بمنزلة حرف و فعل ، و صار  
( زيد ) بعدها بمنزلة الفاعل <sup>١</sup>

و حجة الكوفيين أنّ (لولا) ثابت عن فعل محذوف ، و التقدير (لو لم يمنعني زيد من  
إكرامك لأكرمك) و علة حذف الفعل هي التخفيف ، ثم زادوا (لا) على (لو) فأصبح الحرفان  
كأنهما حرف واحد. و مثل ذلك في الحذف و التقدير قول الشاعر :

أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ      فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضَّبْعُ<sup>٢</sup>

فتقدير هذا التركيب : (أن كنت ذا نفر)، ثم زيدت (ما) على (أن) عوضاً عن الفعل المحذوف  
، ثم انفصل الضمير بعدئذ كان متصلاً ، فصارتا بمنزلة حرف واحد.

و يرى الباحث أنّ هذا الشاهد لا حجة لهم فيه؛ لأن (أما) هي (إمّا) المكونة من (إن)  
الشرطية و(ما) المعوض بها عن (كان)، بدلالة مجيء الفاء في جواب الشرط. كما أنّ هذا  
الشاهد يتيم لا نظير له.

و احتجوا أيضاً بشواهد أخرى محاولين إثبات ما حدث في تركيب (لولا) من حذف و  
تعويض كقول الشاعر :

فَطَلَّقَهَا فَلَسْتَ لَهَا بِكَفَاءٍ      وَإِلَّا يَغْلُ مِفْرَقَكَ الْحُسَامُ<sup>٣</sup>

(١) السهيلي: عبد الرحمن بن عبد الله، نتائج الفكر في النحو، تحقيق: د. محمد إبراهيم البناء، دار الاعتصام، القاهرة  
، ٢٤٩ ، ص ١٩٨٤ ، ٢٤٩ .

(٢) ينظر: السلمي: العباس بن مرداس ، الديوان ، تحقيق: د. يحيى الجبوري ، مؤسسة الرسالة، بيروت ،  
ط١، سنة ، ١٩٩١م ، ص١٢٨، و ابن جنّي ، الخصائص ، ٣٨١/٢ ، و د. حداد، معجم شواهد النحو،  
ش(١٥٤٧).

(٣) البيت للأحوص في ديوانه(ص١٩١) ، و ينظر : ابن عقيل ، شرح الألفية ، ٣٨٠/٢ ، و د. حداد ،  
معجم شواهد النحو، م(٢٤٤١).

و أما البصريون فاحتجوا بأن (لولا) حرف غير مختص، و الحرف غير المختص لا يعمل؛  
فهي تدخل على الأسماء كما تدخل على الأفعال، و من شواهد دخولها على الفعل قول الجموح  
الظفري:

قَالَتْ أَمَامَهُ لَمَّا جِئْتُ زَائِرَهَا      هَلَا رَمَيْتَ بِبَعْضِ الْأَسْنَمِ السُّودِ  
لَا دَرَّ دَرَكٌ إِنِّي قَدْ رَمَيْتُهُمْ      لَوْلَا حَدِيثُ وَلَا عُدْرِي لِمَحْدُودِ ١

و قول أبي ذؤيب الهذلي:

الآن زَعَمْتَ أَسْمَاءَ أَنْ لَا أَحِبُّهَا      فَقُلْتُ: بَلَى لَوْلَا يُنَازِعُنِي شُعْبِي ٢

و اختار الإمام الشوكاني مذهب البصريين في أن عامل الرفع في الاسم الواقع بعد  
(لولا) هو الابتداء؛ لذلك يقول في قوله تعالى: { وَكَلَّمْنَا أَنْ تُصِيبَهُمْ مُصِيبَةٌ بِمَا قَدَّمْتُمْ  
أَيْدِيَهُمْ } [القصص: ٤٧]: "لولا هذه هي الامتناعية، و (أن) وما في حيزها، في  
موضع رفع بالابتداء" ٣.

و يؤيد الباحث مذهب البصريين؛ لأن فيه الحمل على الظاهر من غير تقدير، كما أنه  
لا يخرق القاعدة الأساس التي تقول: إن الحرف لا يعمل إلا إذا كان مختصاً، و هذا ملموس  
في الأدوات كلها، فهي لا تعمل إلا إذا كانت مختصة بنوع من الكلم دون غيره.

١) ينظر: البغدادي: خزائن الأدب، ٤٦٢/١، و ابن الأثيري، الإنصاف، م(١٠)، و د. حداد، معجم  
شواهد النحو، ش(٧٦٤).

٢) البيت له في شرح أشعار الهذليين: السكري ٨٨/١، و د. حداد، معجم شواهد النحو، ش(٢٢٨٣).

٣) الشوكاني، فتح القدير، ١٧١/٤.

## ثانياً - المنصوبات

أ- لا يقع الماضي حالاً إلا بتقدير ( قد )<sup>١</sup>:

اختلف النحويون في جواز وقوع الجملة الفعلية ذات الفعل الماضي حالاً ؛ فالكوفيون قالوا بقوعه، و تابعهم أبو الحسن الأخفش على ذلك، و البصريون قالوا: لا يقع، و نقل ابن الأنباري عن الفريقيين. جواز وقوعه إذا كان الماضي مقترناً ب(قد) أو كان وصفاً لمحذوف<sup>٢</sup>.

و عرض ابن الأنباري الحجج المنقولة و المعقولة التي استند إليها كل فريق في تأييد ما ذهبوا إليه<sup>٣</sup>.

و من شواهد وقوع الحال فعلاً ماضياً بغير (قد) قول أبي صخر الهذلي :

وَإِنِّي لَتَعْرُوتِي لِذِكْرِكَ هِزَّةٌ كَمَا انْتَفَضَ الْعُصْفُورُ بِلَلَّةِ الْقَطْرِ<sup>٤</sup>

فـ(بَلَلَةٌ) فعلٌ ماضٍ وهو في موضع الحال<sup>٥</sup>.

(١) ينظر: د. الموسى: نهاد ، حاشية على الاستشراق المعاصر، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، بيروت

، ١ ، ١٩٨٠م. فقد تكلم فيها على صور الحال في واقع الاستعمال، و ذكر نماذج نثرية و شعرية لأدباء قدامى و محدثين. و البحث في الأصل جواباً عن سؤال: هل تأتي الحال منفية في العربية؟

(٢) ابن الأنباري ، الإنصاف، م(٣٢)، و ينظر في هذه المسألة: المبرد، المقتضب، ٤/١٢٤، و ابن السراج،

الأصول في النحو، ١/٢٥٤، و ابن يعيش، شرح المفصل، ٢/٦٥، و الرضي، شرح الكافية، ٢/٤٥.

(٣) السابق: م(٣٢).

(٤) ينظر البيت في: ابن يعيش، شرح المفصل، ٢ / ٦٧، و البغدادي، الخزانة ، ٣ / ٢٥٤، و ابن هشام:

عبد الله بن يوسف، شرح شذور الذهب، تحقق: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع، دمشق، ط١،

١٩٨٤، ص ٢٢٩ ، و أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار

الجيل، بيروت، ط٥، ١٩٧٩م، ٢ / ٢٢٧ ، و شرح ابن عقيل ، ١ / ٣٦ ، و د. حداد، معجم شواهد النحو،

ش(١٠٠٠).

(٥) ابن الأنباري ، الإنصاف، م(٣٢).

و قد اختار الإمام الشوكاني رأي البصريين مبيناً أن الحال إذا كانت جملة فعلية ، فعلها ماضي ، فلا بد أن تقترب بـ(قد)؛ لذلك نجده يقدر ( قد ) قبل الجمل الفعلية ذات الفعل الماضي الواقعة حالا ، و من ذلك :

قوله في قوله تعالى { وَكَذَّبْتُمْ بِهِ } من الآية الكريمة : { قُلْ إِنِّي عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّي وَكَذَّبْتُمْ بِهِ } [ الأنعام : ٥٧ ] : " وهذه الجملة إما حالية بتقدير (قد): أي : والحال أن قد كذبتكم به ... "١

و قوله - عند شرح قوله تعالى: { وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ وَخَلَقَهُمْ وَخَرَقُوا لَهُ بَنِينَ وَبَنَاتٍ بِغَيْرِ عِلْمٍ سُبْحَانَهُ } [ الأنعام : ١٠٠ ] - : " { وخلقهم } جملة حالية بتقدير ( قد ) : أي وقد

علموا أن الله خلقهم ، أو خلق ما جعلوه شركاء لله "٢.

و قال- عند قوله تعالى { وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ نَقُولُ لِلَّذِينَ أَشْرَكُوا مَكَانَكُمْ أَنْتُمْ وَشُرَكَائِكُمْ فَرَيْلْنَا بَيْنَهُمْ وَقَالَ شُرَكَائُهُمْ مَا كُنْتُمْ إِلَّا نَاعِبُونَ } [ يونس : ٢٨ ] - : " وجملة { وقال شركاؤهم ما كنتم إيانا تعبدون } في محل نصب على الحال بتقدير (قد) ، والمعنى: وقد قال شركاؤهم الذين عبدوهم وجعلوهم شركاء لله سبحانه: ما كنتم إيانا تعبدون وإنما عبدتم هواكم وضلالكم وشياطينكم الذين أغووكم "٣

و قوله في قوله تعالى { أَوْ جَاؤُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ } في الآية { إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَىٰ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِّيثَاقٌ أَوْ جَاؤُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَنْ يُقَاتِلُوكُمْ أَوْ يُقَاتِلُوا قَوْمَهُمْ ... }

[ النساء : ٩٠ ] : " أي : ضاقت صدورهم عن القتال فأمسكوا عنه، والحصر الضيق

(١) الشوكاني، فتح القدير، ١٢٧/٢.

(٢) السابق: ١٥٣/٢.

(٣) السابق: ٤٥٦/٢.

(٤) و قرأ يعقوب (حصيرة صدورهم). ينظر: الدمياطي، إتحاف فضلاء البشر، ص ١٩٧.

والانقباض قال الفراء: وهو أي (حصرت صدورهم) حال من المضمر المرفوع في جءوكم  
كما تقول: جاء فلان ذهب عقله أي: قد ذهب عقله<sup>١</sup>. ووجه العكبري هذه الآية بقوله:  
التقدير (قوماً حصرت)، فالفعل صفة لا حال، وقيل هو دعاء مستأنف، وقيل لفظه ماض  
والمعنى على المضارعة: أي (جاؤوكم تحصر صدورهم) لأن الحصر كان موجوداً وقت  
مجيئهم فحقه أن يعبر عنه بفعل الحال، وقيل التقدير قد حصرت<sup>٢</sup> و في موضع آخر<sup>٣</sup> حمل  
جملة (حصرت) على أنها جملة دعائية لا محل لها من الإعراب، أو جملة واقعة صفة  
لـ(قوم).

و يرى الباحث أن رأي البصريين هو الرأي الصواب، و مذهبهم هو المذهب الحق ؛ و  
ذلك لأن (قد) تقرّب الماضي من الحال، فتجعله متصلًا بالحال بعد أن كان منقطعاً إلى  
المُضَيّ، و قد أكد السهيلي فكرة انقطاع الماضي بقوله: "و الفعل الماضي بهذه الصورة، و  
على أصله من البناء، و مضارعة الحروف العوامل في الأسماء، فليس يذهب الوهم عند  
النطق، إلا إلى انقطاعه عما قبله إلا بدليل يربطه، و قرينة تضمّه إليه و تجمعه؛ لذلك لا يكون  
في موضع الحال ألبتة"

٥) السابق: ٥٨٦/١، و ينظر الفراء، معاني القرآن، ٢٨٢/١.

١) العكبري: أبو البقاء محب الدين عبد الله بن الحسين، اللباب في علل البناء و الإعراب، غازي مختار

طليمات، دار الفكر، دمشق، ط ١، ١٩٩٥، ٢٩٤/١.

٢) ينظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن، ١٨٩/١.

٣) السهيلي، نتائج الفكر، ص ١٤٣.

ب- المنصوب في باب ( كان ) خبر لها :

جاء في المسألة التاسعة عشرة بعد المائة ما نصه: "ذهب الكوفيون إلى أن خبر (كان) والمفعول الثاني لـ (ظننت) نصب على الحال ، وذهب البصريون إلى أن نصبهما نصب المفعول لا على الحال" <sup>١</sup> .

و مما احتج به البصريون أن الحال لا تأتي إلا بعد تمام المقال، و المنصوب في حيز (كان) و (ظن) ليس كذلك، كما أن الحال من شروطها أن تكون نكرة، في حين يغلب على خبر (كان) والمفعول الثاني لـ (ظن) أن يقعا معرفة ولو كانا حالا لما جاز أن يقعا إلا نكرة فلما جاز وقوعهما معرفة دل ذلك على أنهما ليسا بحال. <sup>٢</sup> .

و يرى الباحث أن كلام البصريين هذا فيه نظر من وجهين :

الأول : أن مجيء الحال بعد تمام الكلام تنظير لا يعضده واقع الاستعمال ، فكم من حال جاءت بحيث لا يستغنى عنها في الكلام ، كقوله تعالى : { وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَاعِبِينَ } [ الأنبياء : ١٦ ] ، فإن قال قائل : إن المقصود بمجيئها بعد تمام الكلام هو ألا تكون مسندا و لا مسندا إليه ، و هي في الآية الكريمة ليست كذلك ؛ لأنها لم تأت مسندا و لا مسندا إليه - فالجواب عن ذلك أن الحال قد جاءت في مواطن أخرى مسندا كما في قولهم : أجمل ما تكون السماء صافيةً ، ألم يقل البصريون : إن ( صافية ) حال سدت مسد الخبر ؟ و ما دامت سادة مسد الخبر فهي ركن إسناد ، و ليست فضلة. و كذلك الحال في قولهم : شربي

السويق ملتوتا.

(٤٠٠) ابن الأنباري، الإنصاف، م(١١٩)، وينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ٩٦/٢، و- أبو حيان: محمد بن يوسف الغرناطي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقق: د. مصطفى النحاس، مطبعة المدني، القاهرة، ط١، ١٩٨٧، ٧٢/٢.

(١) ابن الأنباري، الإنصاف، م(١١٩).

و أما قول البصريين : إن خبر (كان) قد يأتي معرفة ، و الحال ليس كذلك ، فيجاب عنه بأن خبر (كان) في الأصل هو خبر للمبتدأ ، و الأصل في خبر المبتدأ أن يكون نكرة ، فإذا جاء خبر (كان) معرفة ، فهذا خروج عن الأصل ، كما أن الحال الأصل فيها نكرة غير أنها قد تخرج عن الأصل فتكون معرفة ، فليس ثمة مانع إذاً يمنع أن يكون الواقع في حيز (كان) هو حالا لا خبراً .

و قد أكد المخزومي ما البحثُ بصدده ؛ إذ قال : أما المنصوب فحال تبين هيئة الموجود "٢ .  
ثم إن ( كان ) قد تأتي تامة ، كقوله تعالى : [وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ] البقرة : [٢٨٠] و قوله تعالى : [فَأَشَارَتْ إِلَيْهِ قَالُوا كَيْفَ نَكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا] [مريم : ٢٩] ، و قول الشاعر :

إِذَا كَانَ الشَّتَاءُ فَأَدْفُنُونِي فَإِنَّ الشَّيْخَ يَهْرِمُهُ الشَّتَاءُ ٣

و هذا يعني أنها متضمنة الحدث ، فلو كانت لا تأتي إلا دالة على الزمان لحكم عليها بأنها فعل ناقص لا يدخل إلا على المبتدأ و الخبر ، و عندئذ يكون ما في حيزها خبراً منصوباً على المفعولية لا حالا .<sup>٤</sup>

و أما قول البصريين : إن خبر (كان) قد يكون ضميراً ، و الحال لا تكون كذلك كما في قول الشاعر :

(٢) ينظر: ابن فلاح اليمني: المغني في النحو، ٥٦/٣.  
(١) المخزومي ، في النحو العربي، قواعد وتطبيق ، ص ١٣٢ .  
(٢) للربيع بن ضبع الغزاري. ينظر: الزجاجي، الجمل، ص ٤٩، و الهروي: علي بن محمد النحوي، الأزهية في علم الحروف، تحقق: عبد المعين الملوحي، مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٤١٣هـ، ص ١٨٤، و ابن الأثيري: أسرار العربية، ص ١٣٢، و ابن مالك: محمد بن عبد الله، شرح التسهيل،، تحقق: محمد عبد القادر عطا، و طارق فتحي السيد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ٢٠٠١، ٣٤٢/١، و بد(بهمة) بدل(بهمة) في: د. حداد، معجم شواهد النحو، ش (١١).  
(٣) ينظر : السهيلي ، نتائج الفكر ، ص ٦٥ .



دَعِ الْخَمْرَ يَشْرَبُهَا الْغَوَاةُ فَإِنِّي رَأَيْتُ أَخَاهَا مُغْنِيًا بِمَكَانِهَا

فَإِنْ لَا يَكُنْهَا أَوْ تَكُنْهُ فَإِنَّهُ أَخُوهَا غَدَّتْهُ أُمُّهُ بِلِبَائِهَا<sup>١</sup>

فيمكن تأويل ذلك ، على أنه مما خرج عن الأصل الذي تأتي عليه الحال ، فيقال : فإذا يكن مشبها بها أو تكن هي مشبهة به .

وقد وجه الإمام الشوكاني المنصوب في حيز (كان) على أنه خبر لها متابعا في ذلك مذهب البصريين ، وربما فعل ذلك رغبة منه في عدم مخالفة الأكثرين ، ولأنه كثيرا ما يميل إلى آراء البصريين ويتابعهم . وهذه أمثلة من تفسيره تؤكد ما ذهب إليه :

قال الإمام الشوكاني في قوله تعالى : { قُلْ إِنْ كَانَتْ لَكُمْ الدَّارُ الْآخِرَةُ عِنْدَ اللَّهِ خَالِصَةً مِّنْ دُونِ النَّاسِ فَتَمَنَّوْا الْمَوْتَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ } [ البقرة : ٩٤ ] : " و ( خالصة ) منصوب على الحال ويكون خبر (كان) هو عند الله ، أو يكون خبر (كان) هو خالصة "٢ .

وقال في قوله تعالى : { إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَانَتْ لَهُمْ جَنَّاتُ الْفِرْدَوْسِ نُزُلًا } [ الكهف : ١٠٧ ] : " وانتصابه (أي نزلا) على أنه خبر (كان) والمعنى : كانت لهم ثمار جنة الفردوس نزلا معدًا لهم مبالغة في إكرامهم "٣ .

فالإمام الشوكاني جعل المنصوب في باب (كان) خبرا لها متابعا في ذلك البصريين ، على حين يرى الكوفيون أن المنصوب في باب (كان) و أخواتها) هو حال من ضميرها لا خبر لها . و يرى الباحث أن مذهب الكوفيين لا إشكال فيه ، و قد فند حجج البصريين كما تقدم .

(٤) البيتان منسوبان إلى أبي الأسود الدؤلي ، في ديوانه ، ٨٢٥/٢ ، و ينظر : ابن الأنباري ، الإنصاف ، (١١٩) ، و الرضي ، شرح الكافية ، ٤٤٣/٢ .

(١) الشوكاني ، فتح القدير ، ٧٩/١ .

(٢) السابق : ٣٢٠/٣ .

## ج- جواز تقديم خبر (ليس) عليها:

تعد مسألة تقدم خبر ليس عليها من المسائل الخلافية بين المدرستين البصرية و الكوفية .  
فالبصريون ا يجيزون في خبر ( ليس ) أن يتقدم عليها ، و تابعهم في ذلك كل من الفراء<sup>٢</sup> وابن  
برهان (٤٥٦هـ) و الزمخشري<sup>٤</sup> وأبو علي الشلوبين (٦٤٥هـ) والفارسي<sup>٦</sup> وابن عصفور<sup>٧</sup> ،  
و ابن فلاح اليمني (٦٨٠هـ) .٨.

قال أبو حيان : " وأما تقديم خبر ( ليس ) عليها، فمذهب جمهور الكوفيين والمبرد<sup>٩</sup>  
والزجاج<sup>١٠</sup> ، وابن السراج<sup>١١</sup> ، و السيرافي (٣٨٥هـ) ، وأبو علي في الحلبيات<sup>١٢</sup> ، وابن عبد

- (١) ينظر: ابن الأنباري ، الإنصاف ،م(١٨) . و هذه واحدة من المسائل القليلة التي انتصر فيها ابن ابن الأنباري لمذهب الكوفيين.
- (٢) ينظر: الأزهري : خالد بن عبد الله، شرح التصريح على التوضيح، بيروت ، دار الفكر ، ( د . ت ) . ، ١٨٨/١ .
- (٣) ينظر : ابن برهان: عبد الواحد بن علي الحكبري، شرح اللمع، تحقق: د. فارس فائز، من منشورات المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت، ط١ ، ١٩٨٤م ، ٥٨/١ .
- (٤) ينظر : الزمخشري ، الكشاف ، ٣٨١/٢ ، و ابن يعيش ، شرح المفصل ، ٨٨/٢ .
- (٥) ينظر : أبو علي الشلوبين : عمر بن محمد ، التوطئة ، تحقق: يوسف المطوع ، مطابع سجل العرب ، القاهرة ، ١٩٨١ م ، ص٢٨٨ .
- (٦) ينظر : أبو علي الفارسي، الإيضاح العضدي، ١٠١ .
- (٧) ينظر : ابن عصفور، علي بن مؤمن، شرح جمل الزجاجي، تحقق: صاحب أبو جناح، بيروت، عالم الكتب، ط١، ١٩٩٩م، ٣٨٨/١ ، ٣٨٩ .
- (٨) ينظر: ابن فلاح اليمني، المغني في النحو، ٦٨/٣ .
- (٩) ينظر : المبرد ، المقتضب: ١٩٤/٤ .
- (١٠) ينظر : السيوطي ، همع الهوامع ، ٨٨/٢ ، ٨٩ .
- (١١) ينظر : ابن السراج ، الأصول في النحو ، ٨٩/١ ، ٩٠ .
- (١٢) أبو علي الفارسي: الحسن بن أحمد، المسائل الحلبيات، تحقق: د. حسن هندراوي، دار القلم، دمشق، ١٤٠٧هـ ، ٢٨٠ ، ٢٨١ .

الوارث ١ و السهيلي ٢، وأكثر المتأخرين - إلى أنه لا يجوز، وذهب قدماء البصريين، والفراء، وأبو علي في المشهور، وابن برهان و الزمخشري والأستاذ أبو علي، إلى جواز ذلك واختاره ابن عصفور" ٣ .

وأما الكوفيون ٤ فقد منعوا ذلك ، و تابعهم كل من المبرد وابن السراج و السيرافي، والزجاج ٥ والجرجاني ٦ .

و قد احتج المجيزون بما ورد من المسموع الذي يؤكد مذهبهم ، كقوله تعالى { أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ } [ هود : ٨ ] ، فقد استدلوا من هذه الآية على جواز تقديم خبر ليس عليها ، و وجه الاستدلال بهذه الآية هو أن ( يوم ) ظرف منصوب بـ ( مصروفاً ) الواقع خبرا لـ ( ليس ) ، و قد تقدم على ( ليس ) ، و المعمول لا يقع إلا حيث يقع العامل ، فلو لم يجز تقدم خبر ( ليس ) عليها لما تقدم معمول الخبر ( يوم ) ٧ .

و تابع الإمام الشوكاني مذهب البصريين في توجيه ( مصروفاً ) في قوله تعالى { أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ } [ هود : ٨ ] قائلا: " و (يوم) منصوب بـ (مصروفاً) " ٨ .

١٣) هو أبو الحسين محمد بن الحسين بن محمد بن الحسين بن عبد الوارث ، ابن أخت أبي علي الفارسي وعن خاله أخذ علم العربية، مات سنة إحدى وعشرين وأربعمائة. (الزركلي، الأعلام: ٩٦/٦).

١٤) لم أجد هذه القضية عند السهيلي في (نتائج الفكر).

١) أبو حيان ، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ٨٧/٢ .

٢) ينظر: ابن الأثيري ، الإنصاف ، م (١٨) .

٣) ينظر : السيوطي ، همع الهوامع ، ٨٨/٢ ، ٨٩ .

٤) ينظر : الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، ٤٠٨/٢ ، ٤٠٩ .

٥) ينظر: عيسى: فارس محمد، النفي اللغوي، بين الدلالة و التركيب في ضوء علم اللغة المعاصر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة اليرموك، الأردن، ١٩٨٤م.

٦) الشوكاني، فتح القدير، ٤٩٦/٢ .

فقد جعل الإمام الشوكاني (يوم) منصوب بـ (مصرفاً) ، و الذين يذهبون هذا المذهب هم الذين يجيزون تقدم خبر ليس عليها ، استناداً إلى أن المعمول لا يتقدم إلا حيث يجوز تقديم عامله .

و يذهب الباحث مذهب الكوفيين في المنع ؛ لأن (ليس) فعل جامد، و الجامد فرع من المتصرف، و رتبة الفرع أخط من الأصل، فينبغي أن يُقَيَّد عملها فيما تأخر عنها، فيحصل لها من النقص بقدر انحطاط رتبتها. أمّا ما ظاهره تقديم خبرها عليها من الشواهد فمؤول؛ لأن نظرية الأصل و الفرع أصل مكين في النحو العربي<sup>١</sup>.

### ثالثاً - المجزورات

إضافة الشيء إلى نفسه:

قضية إضافة الشيء إلى نفسه من القضايا الخلافية بين المدرستين البصرية و الكوفية<sup>٢</sup> فقد منع البصريون إضافة الشيء إلى نفسه؛ لأن الغرض من الإضافة إما التعريف، و إما التخصيص، و الشيء لا يتعرف أو يتخصص بمثله، فيمنع إضافة الشيء إلى ما يرادفه أو إضافته إلى صفته، و أمّا ما ظاهره إضافة الشيء إلى نفسه فمؤول.

(١) ينظر: د. الملق: حسن خميس ، نظرية الأصل و الفرع في النحو العربي، دار الشروق، عمان، ط١، ٢٠٠١م، الفصلان الثاني والثالث . فقد أسس لهذه النظرية، مؤكداً أن أبواب النحو قائمة عليها.

(٢) ينظر: ابن الأنباري ، الانصاف ، م(٦١)، و ابن جني ، الخصائص ، ٣/٣٣٤ ، و المجاشعي ، شرح عيون الإعراب ، ص ٢١٦ ، و الزمخشري ، المفصل ، ١/١٢٢ ، و ابن بري : أبو محمد عبد الله ، شرح شواهد الإيضاح لأبي علي الفارسي ، تحقق : د. عيد مصطفى درويش ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، القاهرة ، ١٤٠٥هـ ، ص ٨٩ ، و العكبري، اللباب ، ١/٣٩١ ، و السيوطي : جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، همع الهوامع شرح جمع الجوامع، تحقق: عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، ١٩٧٥م، ٤/٢٧٥، و الأزهرى ، شرح التصريح ، ٢ / ٣٣ ، و الصبان: محمد بن علي، حاشية الصبان على شرح الأشموني، تحقق: د. عبد الحميد هندواوي، المكتبة العصرية، بيروت، ط١، ٢٠٠٤م، ٢/

و أكد ذلك المبرد بقوله: " وإنما الإضافة إلى الشيء على جهة التضمن، ولا يضاف الشيء إلى الشيء إلا وهو غيره أو بعضه " ١ .

و عبر المجاشعي(٤٧٩هـ) عن هذه المسألة بقوله: " إضافة الشيء إلى ما كان ينبغي أن يكون من صفته نحو قولك: صلاة الأولى، و مسجد الجامع، و التقدير: صلاة الفريضة الأولى، و مسجد اليوم الجامع " ٢، ثم أول ما ظاهره إضافة الشيء إلى نفسه، كما هو مذهب البصريين .

أما الكوفيون فلا ضير عندهم من إضافة الشيء إلى نفسه محتجين بما ورد في القرآن الكريم، كقوله تعالى: {إِنَّ هَذَا لَهُوَ حَقُّ الْيَقِينِ} [ الواقعة: ٩٥ ]، إذ أضيف المنعوت في (حق اليقين) إلى النعت: " والنعت في المعنى هو المنعوت، فأضيف المنعوت إلى النعت وهما بمعنى واحد " ٣ .

و احتجوا كذلك بتجويز العرب عطف الشيء على نفسه، فقالوا: " العرب أجازت أن تعطف الشيء على نفسه إذا اختلف اللفظان، وإن كان الأصل في العطف المغايرة، والمضاف إليه كالمعطوف والمعطوف عليه " ٤ .

و ذكر عبد المنعم أحمد هريدي محقق الكافية الشافية أن إضافة الشيء إلى نفسه جائزة إن كان الغرض منها التوكيد ٥ .

٣) المبرد: أبو العباس محمد بن يزيد، الكامل في اللغة و الأدب، تحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط٣، ١٩٩٧، ١/ ٢٧١ .

١) المجاشعي: أبو الحسن علي بن فضال، شرح عيون الإعراب، تحقق: د. حنا بن جميل حداد، مؤسسة حمادة، إربد-الأردن، ط١، ٢٠٠٧م، ص ٢١٦ .

٢) ابن الأنباري: الإنصاف، م(٦١).

٣) الجنصى: الشيخ يس، حاشية على التصريح للشيخ خالد الأزهرى، دار إحياء الكتب العربية، د.ت، ٣٤/٢ .

٤) ينظر: ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ١٠١٣/٢ الهامش ٣ .

و قد اختار الإمام الشوكاني مذهب البصريين ، في غير موضع من تفسيره، كقوله : " قوله  
{وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ لِّلَّذِينَ اتَّقَوْا أَفَلَا تَعْقِلُونَ} [ يوسف: ١٠٩ ] أي: لدار الساعة الآخرة أو  
حالة الآخرة على حذف الموصوف ، وقال الفراء : إن الدار هي الآخرة ، وأضيف الشيء  
إلى نفسه ؛ لاختلاف اللفظ ، كيوم الجمعة ، وصلاة الأولى ، ومسجد الجامع"١، و كقوله عند  
تفسيره لقوله تعالى : {إِنَّ هَذَا لَهُوَ حَقُّ الْيَقِينِ} [ الواقعة: ٩٥ ] : " وإضافة (حق) إلى  
(اليقين) من باب إضافة الشيء إلى نفسه ، قال المبرد: هو كقولك: عين اليقين، ومحض  
اليقين، هذا عند الكوفيين ، وجوزوا ذلك لاختلاف اللفظ، وأما البصريون فيجعلون المضاف  
إليه محذوفاً ، والتقدير : حق الأمر اليقين أو الخبر اليقين"٢، و كقوله في قول الله تعالى :  
وَمَا كُنْتَ بِجَانِبِ الْغَرْبِيِّ إِذْ قَضَيْنَا إِلَىٰ مُوسَى الْأَمْرَ { القصص : ٤٤ ] : " هذا شروع في  
بيان إنزال القرآن : أي وما كنت يا محمد بجانب الجبل الغربي ، فيكون من حذف الموصوف  
وإقامة الصفة مقامه ، واختاره الزجاج"٣ .

فقد جعل ثمة موصوفا محذوفا يقع مضافا إليه؛ لثلا يضاف الشيء إلى نفسه، ثم ذكر أن  
الفراء أقر إضافة الشيء إلى نفسه ، و لم يقدر محذوفا. و في الآية الأخرى ذكر ما قاله المبرد  
من أن إضافة الشيء إلى نفسه هو مذهب الكوفيين ، على حين يقدر البصريون محذوفا يقع  
مضافا إليه. و في الموضع الثالث ذكر أن حذف الموصوف و إقامة الصفة مكانه من  
اختيارات الزجاج .

٥) الشوكاني، فتح القدير، ٦٢/٣، و ينظر: الفراء، معاني القرآن، ٥٥/٢، ٥٦.

١) الشوكاني، فتح القدير، ١٦١/٥.

٢) السابق: ١٧٠/٤، و لم يذكر الزجاج هذا الحرف في إعراب القرآن.

و يرى الباحث أن مذهب البصريين هو الحق ، و إن كان فيه مخالفة الأولى ، و هو عدم التقدير؛ لأن إضافة الشيء إلى نفسه لا فائدة فيها ؛ و المصير إلى أخف الضررين أولى وأوجب .

## رابعاً- التوابع

أ- العطف على اسم (إن) بالرفع قبل تمام خبرها:

اختلف النحويون في مسألة (العطف على اسم (إن) قبل تمام الخبر) ؛ فالكوفيون لا يستوحشون هذا النوع من العطف مطلقاً، غير أن القراء ١ منهم قيدوه بأن يكون اسم (إن) من المبنيات التي لا يظهر أثر العامل على آخرها . و منع البصريون ذلك سواء أظهر أثر العامل على آخر الاسم أم لم يظهر ٢.

و قد جاءت شواهد من القرآن الكريم و من كلام العرب ظاهرها يؤيد مذهب الكوفيين؛ كقوله تعالى: {إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِؤُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ} [المائدة : ٦٩]، و قول الشاعر ضابئ البرجمي :

فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ      فَيَأْتِي وَ قِيَارٌ بِهَا لَغْرِيبٌ ٣

١) منهم :الفراء(معاني القرآن: ٣١٥/١) و تابعه ابن عصفور على ذلك (شرح جمل الزجاجي: ١/

(٤٦٠،٤٦١)

٢) ينظر :سيبويه، الكتاب، ١٥٥/٢، ابن الأنباري ، الإنصاف، م(٢٣)، و العكبري، التبيين ، ص (٤٣١).

و الزبيدي : عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي، ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ، تحقق

: طارق الجنابي ، بيروت ، عالم الكتب ، ط١ ، ١٩٨٧م ، م(١٩).

٣) ينظر : سيبويه ٧٥/١ بنصب (قياراً) ، و الفراء ، معاني القرآن ، ٣١٨/١ بالرفع والنصب ، و ثعلب ،

مجالسه ، ٥٣٠/٢ ، مرة بالنصب و أخرى بالرفع . و الزبيدي ، و ابن الأنباري، الإنصاف ، م(١٣)،

و د. حداد، معجم شواهد النحو، ش(١١٩).

و يرى الباحث أن هذا الشاهد يسقط الاحتجاج به ؛ فالفراء و ثعلب يرويانه بوجهين: الرفع و النصب ، و المبرد يرويّه بالنصب و يقول : " ولو رفع لكان جيداً " ١ ، فالشاهد لا يعول عليه ؛ لأن الدليل متى تطرق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال .

و أما الشاهد الآخر :

وَالْإِفَاعِلْمُوا أَنَا وَ أَنْتُمْ بُغَاةٌ مَا بَقِينَا فِي شِقَاقٍ ٢

فمؤول .

و أجاز الكسائي الرفع ؛ لضعف (إن) في العمل ، جاعلا إياها معطوفة على الضمير الذي في (هادوا) على أن المعنى مأخوذ من قوله تعالى { إنا هدنا إليك } [ الأعراف : ١٥٦ ] أي: رجعنا. لا من اليهودية. و نسب مكي (ت ٣٨٦ هـ - ٣ هذا الرأي للفراء ، و الوجه الذي جوّزه في (معاني القرآن) هو العطف على (الذين) لكونها اسما مبنيا لا يظهر عليه أثر العامل ٤.

و أما الأخفش فقد ذكر توجيهين للأية الكريمة : الأول : العطف على محل اسم إن، والثاني : أنه على نية التأخير . قال : " ولكنه إذا جعل بعد الخبر فهو أحسن وأكثر " ٥.

و تابع الإمام الشوكاني البصريين في أن: { الصابئون } في قوله تعالى { إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِؤُونَ وَالنَّصَارَىٰ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ

٤) المبرد، المقتضب، ١/٢٥٤.

١) مضى القول في تخريج هذا الشاهد.

٢) القيسي: أبو محمد مكي بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن، -تحق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة

الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٤٠٥ هـ ، ١/٢٣٢.

٣) الفراء ، معاني القرآن ، ١/٢٩٠ .

٤) الأخفش: معاني القرآن ، ١/٣٦٢.



عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ } [ المائدة : ٦٩ ] - مرتفع على الابتداء ، وخبره محذوف ، والتقدير

: والصابئون والنصارى كذلك ١ . و هذا هو الوجه الأقوى عنده ، ثم ذكر وجهين آخرين :

الأول : أن خبر (إن) مقدر ، و قوله (من آمن ...) خبر (الصابئون و النصارى) و احتج له

بقول الشاعر

نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا عِنْدَكَ رَأْيُ وَالرَّأْيُ مُخْتَلِفٌ ٢

و الثاني أن ( إن ) بمعنى (نعم) ، و نسبه لبعض النحويين ٣ ، و استشهد عليه بقول ابن قيس

الرقيات :

بَكَرَ الْعَوَائِلُ فِي الصَّبَا حِ يَلْمَنِي وَالْوَمُ هُنَّةٌ ٤

وَيَقُلْنَ : شَيْبٌ قَدْ عَلَا كَ وَ قَدْ كَبُرَتْ فُقُلْتُ : إِنَّهُ

، و بما قاله عبد الله بن الزبير في الرد على فضالة بن شريك حين قال له : لعن الله ناقه

حملتي ٥ إليك ، فأجابه : إن وراكبها ، يريد نعم ، و لعن الله راكبها . و هذا الوجه أحد

التوجيهات التي حملت عليها ( إن ) في قوله تعالى : { قَالُوا إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ } [ طه : ٦٣ ]

في قراءة الجمهور ٦ .

٥ ينظر : الشوكاني ، فتح القدير ، ٦٥/٢ .

(١) البيت لعمر بن امرئ القيس الخزرجي ، ينظر : العكيري ، اللباب ، ٢١٣/١ ، و ابن عقيل ، ٢٤٤/١ ،

و د . حداد ، معجم شواهد النحو ، ش (١٧٢٥) .

(٢) نسب القرطبي هذا الرأي لسيبويه و الكسائي و الزجاج ، والأخفش الأصغر . ينظر : القرطبي ، الجامع

لأحكام القرآن ، ٢١٨/١١ ، و ينظر : سيبويه : الكتاب ، ١٥١/٣ ، و ينظر : أبو حيان ، ارتشاف

الضرب ، ١٤٨/٢ .

(٣) ينظر : ابن جنى ، اللمع ، ٤٣/١ ، و الرضي ، شرح الكافية ، ٤٣١/٤ ، د . حداد ، معجم شواهد النحو ،

ش (٢٩٦٨) .

(٤) ينظر : ابن جنى ، اللمع ، ٤٣/١ ، و الرضي ، شرح الكافية ، ٤٣١/٤ .

(٥) ينظر : ابن زنجلة ، الحجة في القراءات السبع ، ٢٤٢/١ .

و أيد الأستاذ الدكتور حنا حداد جواز مجيء (إن) بمعنى (نعم) بقوله: "إنّ (إن) المشددة المكسورة قد استعملت في بعض الأقوال شعرا و نثرا حرف جواب بمعنى (أجل) أو (نعم)، و لكن ذلك لم يكن مطردا في كلامهم بل هو خاصّ بلغات بعض القبائل العربية ، مثل كنانة و من جاورها من أهل مكة و نواحيها. و عليه فإنّ تخريج ما جاء من هذه الشواهد مستوعبا لهذا المعنى - أمر مقبول، و لا وجه لرفضه أو الاعتراض عليه" ١.

و يرى الباحث أنّ (إن) في الآية { إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا } [المائدة: ٦٩] بمعنى (نعم).

و قد أجاد السمين الحلبي ٢ أيضا إجابة في حشد الآراء و ترتيبها في الآية المذكورة (المائدة: ٦٩) ، و بيان علل ردّها ٣ .

ب- العطف على الضمير المرفوع :

ذهب الكوفيون إلى جواز عطف الظاهر على ضمير الرفع المتصل حيث لا يوجد ما يقوم مقام التأكيد في صلته، و منعه البصريون، و قد نوقشت أدلة الفريقين، و حججهم في غير واحد من المؤلفات النحوية ٤ .

و تابع الإمام الشوكاني البصريين في منع العطف على الضمير المرفوع سواء أكان متصلا أم منفصلا ، و قد تعرض لهذه القضية في غير آية ، ففي قوله تعالى: { وَقَلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ

١) ينظر: د. حداد، شذرات من النحو اللغة و التراجم، ص ٢٦٠. و قد حوى كتاب أستاذي هذا مجموعة من البحوث العلمية المنشورة في مجلات علمية متعددة، منها (الجواب في العربية: طرائقه و أدواته، ص ٢٤٥-٣٠٧) ، و منه أخذ النصّ الوارد في المتن.

٢) هو أبو العباس، شهاب الدين أحمد بن يوسف المعروف بالسمين: مفسر، عالم بالعربية و القراءات ، صاحب تفسير ( الدر المصون في علم الكتاب المكنون ) ت (٧٥٦هـ).

٣) ينظر : السمين الحلبي: شهاب الدين أبو العباس، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقق: علي معوض و آخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٩٤، ٥٧٢/٢ و ما بعدها .

٤) ينظر: سيبويه، الكتاب، ٣٨٩/٢، و المبرد، الكامل في اللغة و الأدب، ٣٠/٣، و ابن جني، الخصائص، ٣/٢٠ ، و ابن الأنباري، الإنصاف، م (٦٦)، و العكبري، اللباب، ٤٣١/١، و ابن هشام، أوضح المسالك، ٣/٣٩٠.

وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ { [ البقرة : ٣٥ ] قال: " و { أنتَ } تأكيد للضمير المستكن في الفعل ؛ ليصح

العطف عليه، كما تقرر في علم النحو أنه لا يجوز العطف على الضمير المرفوع المستكن إلا

بعد تأكيده بمنفصل ، وقد يجيء العطف نادرا بغير تأكيد كقول الشاعر:

قُلْتُ إِذْ أَقْبَلْتُ وَزُهْرٌ تَهَادَى كَنِعَاجِ الْمَلَا تَعَسَّفَنَ رَمَلًا ٢٠

فقد ذكر أنه لا يجوز العطف على الضمير المرفوع المستكن من غير تأكيده بالمنفصل ، و

عدّ العطف عليه من غير توكيد من النادر الذي لا يقاس عليه ، موردا دليلا على هذا النادر ،

من المسموع .

و قال في توجيه قراءة الرفع ٣ في قوله تعالى : { فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ } [يونس:

٧١]: " وأما توجيه قراءة الرفع فعلى عطف الشركاء على الضمير المرفوع في ( أجمعوا ) ،

وحسن هذا العطف مع عدم التأكيد بمنفصل ، كما هو المعتبر في ذلك ، أن الكلام قد طال " ٤ .

فمفهوم قوله السابق: (وحسن هذا العطف ... ) أن العطف على الضمير المرفوع من غير

فصل قبيح .

و في قوله تعالى : { وَأَذَانٌ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِّنَ

الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ } [التوبة : ٣ ] قال : " و ارتفاع (رَسُولُهُ) على أنه معطوف على موضع

اسم (أن)، أو على الضمير في بريء ، أو على أنه مبتدأ وخبره محذوف " ٥ ، فقد قدّم العطف

(١) البيت لعمر بن أبي ربيعة، ينظر: المخزومي: عمر بن أبي ربيعة، الديوان، شرح محمد محيي الدين

عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى، مطبعة السعادة بمصر، ط١، ١٩٥٢م، ص٤٩٨، و سيبويه، الكتاب

، ٣٧٩/٢ ، و المبرد ، الكامل في اللغة ، ٣/٣٠ ، و د.حداد، معجم شواهد النحو، ش(٢١١٥).

(٢) الشوكاني، فتح القدير، ١/١٢٧.

(٣) هي قراءة يعقوب. ينظر: الدمياطي، إتحاف فضلاء البشر، ص٤٧١.

(٤) الشوكاني، فتح القدير، ٢/٤٧٧.

(٥) السابق: ٢/٣٥٣.

على المحل- على ما فيه من ضعف- ١ على العطف على الضمير المرفوع ، و هذا يدل على أن الشوكاني لا يختار العطف على الضمير المرفوع بغير فصل ما وجد إلى ذلك سبيلا . و في قوله تعالى: {عَلَّمَهُ شَدِيدُ الْقُوَى \* ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَى \* وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَى} [النجم: ٥، ٦، ٧] قال : " هذه الجملة (وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَى) في محل نصب على الحال : أي فاستوى جبريل حال كونه بالأفق الأعلى ... ويجوز أن تكون هذه الجملة مستأنفة " ٢ ، فلم يعد الواو عاطفة للضمير ( هو ) على الضمير المرفوع ، في قوله تعالى : { ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَى } [ النجم : ٦ ] " كما هو مذهب الكوفيين فيها<sup>٣</sup> ، بل جعلها واو الحال - في أحد قوليه - كما هو بين من كلامه السابق .

و يرى الباحث أنه لا يجوز العطف على الضمير المرفوع بغير فاصل، شريطة أن يكون الضمير المستكن دالاً على جثة (إنسان) له شبيه في الوجود أو تعدد؛ كأن يقول الأستاذ لأحد الطلاب: اجلس أنت و محمد في المقعد، فالمأمور له أنداد في الصف، فإذا أراد الأستاذ أن يؤكد أن الطالب المأمور أولاً هو زيد، و ليس غيره من زملائه، فإنه يقول له: اجلس أنت و محمدا في هذا المقعد؛ ليؤكد أن المعنى هو زيد، و ليس غيره، و هذا أمر مقبول شكلا و موضوعا. و كذلك قول الله - و هو الأعلى و الأجل- (وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ) [البقرة: ٣٥]، فالخطاب فيها منصرف إلى آدم عَلَيْهِ السَّلَامُ؛ لأنه ليس هناك آدم غيره، فأى لبس يمكن أن يحصل، طالما يوجد آدم واحد ليس غيره؟ و لم لا يكون الضمير في هذه

الآية هو الفاعل ، و نريخ أنفسنا من التأويلات التي كانت سببا في اختلاف النحاة؟

(٦) ينظر : ابن الأنباري : أبو البركات عبد الرحمن بن محمد ، البيان في غريب القرآن ، تحقق : طه

عبد الحميد طه ، مراجعة مصطفى السقا ، دار الكتاب العربي ، القاهرة ، د . ط ، ١٩٦٩ ، ٣٩٣/١ ،

و القيسي ، مشكل إعراب القرآن ، ٣٥٥/١ .

(١) الشوكاني، فتح القدير، ١٠٦/٥ .

(٢) ينظر : الفراء ، معاني القرآن ، ٤٨/٥ ، و ثعلب ، مجالسه ، ١٧٤/١ .

و كذلك قوله تعالى {قَالُوا يَا مُوسَى إِنَّا لَن نَدْخُلُهَا أَبَدًا مَا دَامُوا فِيهَا فَادْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ  
فَقَاتِلَا إِنَّا هَاهُنَا قَاعِدُونَ} [المائدة: ٢٤]. فبنو إسرائيل يخاطبون نبيهم موسى ﷺ و  
ليس لديهم نبيٌّ غيره، فيخشى اللبس.

## خامسا - في عمل الأداة

( إن ) المخففة إعمالها وإهمالها :

مسألة ( إعمال " إن " المخففة ) من المسائل الخلافية بين البصريين و الكوفيين ؛  
فالبصريون يجيزون إعمالها مخففة ، و إن كان الأكثر إهمالها ، على حين يرى الكوفيون  
وجوب إهمالها إذا حُففت

وفصل ابن الأنباري هذه المسألة في ( الإنصاف ) ؛ إذ ذكر أن مذهب الكوفيين هو أن  
"إن" المخففة لا تعمل النصب في الاسم، وأما البصريون فذهبوا إلى أنها تعمل ، معللين عملها  
في حال التخفيف بأنها تشبه الفعل، والفعل يعمل مخففاً و غير مخفف، فكذلك (إن) فلما جاز أن  
تقول: ( ل الأمر، وش الثوب، وع القول)، فتعمل الفعل مع الحذف، فكذلك يجوز إعمال (إن)  
مع الحذف ١.

و قد احتج البصريون لمذهبهم بشواهد منها قوله تعالى: { وَإِنْ كُلاً لَمَّا لِيُوقِنَنَّ رَبُّكَ  
أَعْمَالَهُمْ } [هود: ١١١] ، و منها ما ذكره بعض أهل اللغة من أنه سمع عن العرب إعمالها  
في المضمرة مع التخفيف نحو قولهم: "أظن أنك قائم، وأحسب أنه ذاهب، يريدون أنك وأنه  
بالتشديد" ٢.

١) ينظر: ابن الأنباري ، الإنصاف، م (٢٤).

٢) ينظر : السابق: م (٢٤).

و سيبويه يرى أن الأصل في ( إن ) إذا خففت الإهمال ، يقول: "واعلم أنهم يقولون: إن زيد لذهاب ، وإن عمرو لخير منك، لما خففها جعلها بمنزلة ( لكن ) حيث خففتها، وألزمها اللام لثلاثتبس بـ ( إن ) التي هي بمنزلة ( ما ) التي تنفي بها" ١.

واستدل على إهمالها بقوله تعالى: { **إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ** } [الطارق: ٤] ، ولكنها عاملة عند من يثق به سيبويه لسماحه من العرب من يقول: ( إن عمراً لمنطلق ) ولقراءة أهل المدينة : { **وَإِنْ كَلَّا لَمَّا لِيُؤْفِقِيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ** } [هود: ١١١] ، فهم يخففون ( إن ) وينصبون بها تشبيهاً لها بـ "كأن" ، وقد علل سيبويه هذا الإعمال بأن الفعل حين يحذف منه شيء لم يتغير عمله، فكذلك ما كان بمنزلة الفعل، ونص كذلك على أن أكثر العرب يهملونها، كما أهملوها حين أدخلوا عليها ( ما ) قال: "وذلك لأن الحرف بمنزلة الفعل فلما حذف من نفسه شيء لم يتغير عمله، كما لم يغير ( لم يك ) ، و ( لم أبل ) حين حذف، وأما أكثرهم فأدخلوها في حروف الابتداء كما أدخلوها في حروف الابتداء حين ضموا إليها ( ما ) ٣".

ونفى الفراء عمل إن المخففة، و زعم أنه لم يسمع عن العرب إعمالها مخففة، إلا مع المكنى؛ لأنه لا يتبين فيه إعراب، كما نسب السيوطي إليه هذا ( ت ٩١١ هـ )؛ إذ قال: "وذهب الفراء إلى أن "إن" المخففة بمنزلة "قد"، إلا أن قد تختص بالأفعال، وإن تدخل عليها وعلى الأسماء ، وكل ذلك لا دليل عليه ومردود بسماع الإعمال نحو: { **وَإِنْ كَلَّا لَمَّا لِيُؤْفِقِيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ** } [هود: ١١١]، و { **إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ** } [الطارق: ٤] ، قرأنا بالنصب،

وسمع: إن عمراً لمنطلق" ٤.

(١) سيبويه ، الكتاب، ١٣٩/٢.

(٢) ينظر: ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص ٣٣٩.

(٣) سيبويه، الكتاب، ١٤٠/٢.

(٤) السيوطي، مع الهوامع، ١٨٤/٢.

و ذكر المبرد وجوب دخول اللام على خبرها إذا خفت ورفع ما بعدها ؛ لأن لفظها كلفظ التي في معنى (ما) وإذا دخلت اللام علم أنها الموجبة لا النافية؛ وذلك نحو قولك: إن زيد لمنطلق كما هو في قوله تعالى: {إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ} [الطارق: ٤]، وإن نصب الاسم بها فيرى أنه لا حاجة إلى اللام، إلا أن تدخل للتوكيد، كما تقول إن زيدا لمنطلق ١.

وأجاز ابن السراج (ت ٣١٦هـ) الإعمال والإهمال لـ "إن" و"أن"، إذا خفتا، وأورد حجة من يعمل "إن" و"أن" ومن يهملهما مخففتين؛ إذ قال: "أما من لم يعملها فالحجة له: أنه إنما أعمل لما أشبهت الفعل بأنها على ثلاثة أحرف، وأنها مفتوحة، فلما خفت زال الوزن والشبه، والحجة لمن أعمل أن يقول: هما بمنزلة الفعل فإذا خفتا كانت فعل محذوف، فالفعل يعمل محذوفاً عمله تاماً، وذلك قولك: لم يك زيد منطلقاً، فعمل عمله والنون فيه" ٢.

وعلى ابن خالويه (ت ٣٧٠هـ) عمل إن مخففة بأنها مشبهة بالفعل لفظاً ومعنى، فلما كان الفعل يحذف فيعمل عمله تاماً كقولك: سل زيدا، أو قل الحق كانت "إن" بهذه المثابة، وأما إلغاء عملها مخففة فعلة بأن المشبه بالشيء أضعف من الشيء، فلما خفت عاد الاسم بعدها إلى الابتداء والخبر؛ لأنها أشبه بالفعل ٣.

و على ابن زنجلة (ت ٤٠٣هـ) عمل (إن) مخففة بمثل هذا التعليل ورد على من يرى أنها لا تعمل إذا خفت لزوال شبهها بالفعل بقوله: "فالجواب أن من الأفعال ما يحذف منه فيعمل عمل التام كقولك: لم يك منطلقاً، فكذلك (إن) جاز حذفها وإعمالها" ٤.

(١) ينظر: المبرد ، المقتضب ، ٣٦٢/٢.

(٢) ابن السراج ، الأصول في النحو ، ٢٣٥/١.

(٣) ينظر: ابن خالويه ، الحجة في القراءات السبع ، ص ١٩٠.

(٤) ابن زنجلة ، حجة القراءات، ص ٣٥١.

وأجاز ابن هشام (ت ٧٦١هـ) الإهمال والإعمال لـ (إن) المخففة؛ فالإهمال لزوال اختصاصها، والإعمال استصحاباً للأصل ١.

وقف الشوكاني في (فتح القدير) عند (إن المخففة) إعمالها وإهمالها، و تابع البصريين في أن (إن) تعمل مخففة كما تعمل مثقلة؛ ففي قوله تعالى: { وَإِنَّ كُلاًّ لَّمَّا لِيُؤْفَقِيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ } [هود: ١١١] ، ذكر الشوكاني أن من قرأ (وإن كلا) بتخفيف (إن) ونصب (كلاً) أعمل (إن) مخففة كما أعملها مشددة ، و أنكر ما ذهب إليه الفراء من أن (كلاً) منصوبة بـ (ليؤفقيهم) ٢ .

وأرى أن "إن" المخففة تعمل، وأن ما جاء على لسان الكوفيين أنها لا تعمل فيه نظر، وأن ما ذهب إليه سيبويه ومن تبعه هو الرأي الراجح، لورود ما يؤيد إعمال (إن) مخففة في كثير من الشواهد في القرآن الكريم، يضاف إلى ذلك ما ورد من مآثور كلام العرب من شعر ونثر.

### الفرع الثاني - القضايا الصرفية

عالج علماء العربية القدماء القضايا الصوتية والصرفية بوصف كل منها قسماً من النحو لا قسماً له، و أطلقوا على العِلْمين مصطلح (علم العربية) و مصطلح (النحو)، و ظلت كتبهم تعالج هذه القضايا على أنها علم واحد؛ يقول سيبويه: "هذا باب علم ما الكلم من العربية"<sup>٣</sup>، و

معلوم أن كتابه شمل النحو و الصرف و الأصوات. و تعريفهم للنحو يدل على اشتماله ما

٥) ينظر: ابن هشام ، أوضح المسالك، ١/١٨٥.

١) ينظر: الشوكاني ، فتح القدير ، ٢/٥٣٩ .

٢) سيبويه، الكتاب، ١/١٢.



تقدم، يقول ابن جنى: " هو انتحاء سمّت كلام العرب في تصرفه، من إعراب وغيره، كالتثنية والجمع، والتحقير والتكسير، والإضافة والنسب، والتركيب وغير ذلك".<sup>١</sup>

و بمرور الزمن أصبح علم الصرف قسيما لعلم النحو، و ظهرت مؤلفات تختص بكل منهما منفصلا عن الآخر.<sup>٢</sup>

و ثمة جملة من القضايا الصرفية التي تابع الإمام الشوكاني فيها جمهور الكوفيين سيقف البحث عندها.

## أولا - في الاشتقاق

أ- اشتقاق ( اسم ) :

يرى البصريون أن (اسم) مشتق من (السموّ)، حذفت لامه، و أصبح على حرفين، الأول منهما ساكن، فتعذر البدء بهذا الساكن، فاجتلبت همزة وصل، ليتمكنوا من النطق به؛ لأن العرب لا تبدأ بساكن، كما أنها لا تقف على متحرك، و يرى الكوفيون أنه مشتق من (الوسم)، فالمحذوف فاؤه. و الخلاف بين الفريقين في هذه المسألة مشهور.<sup>٣</sup>

و يرى الباحث أن ما قيل من كون الفعل قد حدث فيه قلب مكاني - يضعفه قولهم في التصغير: سُمِّيَ، فلو كان ما قيل من مسألة القلب صحيحا لقليل في تصغير اسم: وَسَمِيْمٌ؛

لأن التصغير يردّ الأشياء إلى أصولها، فلما لم يُسمَع هذا في تصغيره، ترجّح أنه من سمو لا من وسم، و لا سيما أن القلب المكانيّ خلاف الأصل، و لا يصار إليه إلا بدليل منقول أو

معقول. و كذلك ينقض مسألة القلب قولهم في جمعه: أسماء، نظير: أحماء و أدواء و

(١) ابن جنى، الخصائص، ٣٤/١.

(٢) د. محمود فهمي حجازي، علم اللغة العربية، ٥٩.

(٣) ينظر: ابن حزم، الفصل في الملل و النحل، ٢٠/٥، و ابن الأنباري، الإنصاف، م(١)، و العكبري، مسائل خلافية في النحو، م(٤)، وابن يعيش، شرح الملوكي، ص٣٠٤، و الرضي، شرح الشافية، ٢٥٩/٢.

أشلاء ، فلو كان من وسم لقليل : أوسام ، و معلوم أن التفسير كالتحقيق يردّ الأشياء إلى أصولها ، فإن اعترض القائلون بالقلب من كون (أسماء) أصلها أوسام ، فجرى فيها القلب كما جرى في أصلها ، فأصبحت على زنة (أعلاف) ، قيل لهم : ليس ثمة كلمة صارت بالقلب على زنة (أعلاف) ، فقد سمع عن العرب القلب في صيغة الجمع (أفعال) إلى (أفعال) كقولهم في رئم : آرام بزنة (أفعال) ، فقولهم في أسماء : إن أصلها أوسام ثم حدث فيهما القلب ، فأصبحت أسماء بزنة (أعلاف) ، لا يجوز لعله انعدام النظير ، و لا يصار إلى منقطع النظير ، ما لم يقم عليه دليل ، و هو مذهب سيبويه كما قال ابن جني : "أما إذا دلّ الدليل فإنه لا يجب إيجاد النظير وذلك مذهب الكتاب ... فأما إن لم يقم دليل فإنك محتاج إلى إيجاد النظير" ١ . و قد نص على ذلك بقوله : "إنما هو بمنزلة عربي ليس له ثانٍ في كلام العرب ، نحو : (إيل) و(كدت - تكاد) ، وأشباه ذلك" ٢ .

و تابع الإمام الشوكاني البصريين ، في اشتقاق (اسم) ، قال في قوله تعالى : {خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ} [العلق: ٢] : "واسم أصله: سمو ، حذف لامه ، ولما كان من الأسماء التي بنوا أوائلها على السكون زادوا في أوله الهمزة إذا نطقوا به؛ لئلا يقع الابتداء بالساكن" ٣ . و أرى أن أدلة البصريين في اشتقاق (اسم) أكثر إقناعاً من أدلة نظرائهم ، و لا سيما ما يتعلق منها بالجانب الصرفي .

(١) ابن جني ، الخصائص ، ١/١٩٧ .

(٢) الكتاب ٣/٢٣٥ .

(٣) فتح القدير ، ١/٦٦ .

## ب- اشتقاق لفظ الناس:

البصريين إلى أنها من (أنس) حذفت فاؤها و عوض عنها باللام ١. و ذهب جمهور الكوفيين إلى أنها من لم تذكر كتب الخلاف هذه المسألة على أنها من المسائل الخلافية بين البصريين و الكوفيين، و لعلمهم اكتفوا بذكر الخلاف في اشتقاق (إنسان) دون أن يذكروا الخلاف في اشتقاق (الناس) ؛ لأن الكلمتين تعودان إلى جذر لغوي واحد عند البصريين هو (أنس) .

و قد ذهب جمهور الكوفيين إلى أنها من (النوس ٢) ، و أصلها (نوس) ، فلا حذف في أصولها، قال الكسائي: " هو اسم تام وعينه واو، من (ناس- ينوس) إذا تحرك" ٣. و ذكر أبو حيان مذهباً ثالثاً بقوله: " وذهب قوم إلى أنها من (نسي) ، وأصله (نسي) ثم قلب فصار (نيس) ، تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً فقيل : ناس ، ثم دخلت الألف واللام" ٤.

و جاء في التهذيب أن (ناس): "أصله (الأناس) ، لأن أصله (أناس) ، فالألف فيه أصلية، ثم زيدت عليه اللام التي تزداد مع الألف للتعريف، وأصل تلك اللام سكون أبدأ إلا في أحرف قليلة، مثل الاسم والابن وما أشبهها من الألفات الوصلية، فلما زادوها على (أناس) صار الاسم (الأناس)، ثم كثرت في الكلام فكانت الهمزة واسطة، فاستقلوها فتركوها، وصار باقي الاسم (أناس) بتحريك اللام في الضمة، فلما تحركت اللام والنون أدمغوا اللام في النون فقالوا: الناس، فلما طرحوا الألف واللام ابتدأوا الاسم فقالوا: ناس من الناس" ٥.

(١) ينظر: سيبويه، الكتاب، ٢/١٩٥، ١٩٦، ٣/٤٥٧، والمبرد، المقتضب ١/٣٣، و ابن جني، الخصائص، ١٢١/٢، والبغدادي، خزائن الأدب، ٢/٢٨٧.

(٢) و معناه الحركة و الاضطراب.

(٣) ينظر: أبو حيان، البحر المحيط، ١/١٧٩، ١٨٠، و السمين الحلبي، الدر المصون، ١/١١٠، ١١١.

(٤) ينظر: أبو حيان، البحر المحيط، ١/١٨٠.

(٥) الأزهري ، تهذيب اللغة، (أنس)، ١٣/٦١.

و قد عرض الإمام الشوكاني لاشتقاق لفظ (الناس)، عند قوله تعالى : { وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ } [ البقرة : ٨ ] ، مبينا أصلها بقوله : " وأصل (ناس) أناس حذفته همزته تخفيفا ، وهو من النوس ، وهو الحركة ، يقال : ناس ينوس : أي تحرك ، وهو من أسماء الجموع ، جمع إنسان وإنسانة على غير لفظه واللام الداخلة عليه للجنس" ١ .

و قد اختار الشوكاني مذهب سيبويه بقوله (وأصل (ناس) أناس حذفته همزته تخفيفا)، ثم قال ( و هو من النوس...ناس - ينوس)، و لعل قوله الأخير هذا مبني على ما قاله سيبويه من أن تصغيرها على (نويس) ٢ .

و لعل الذي دفع البصريين إلى القول بأن ثمة همزة محذوفة من كلمة (الناس) هو محاولة ربط جذرها اللغوي بالمعنى ؛ فهي من (الأنس) أو (الإنس) أقرب من أن تكون من (النوس) الذي هو نقيض السكون . غير أن تصغيرها على (نويس) كما قال سيبويه، يضعف رأي البصريين القائل إنها من (الأنس أو الإنس) ؛ لأن التصغير يزد الأشياء إلى أصولها ، فلو كانت فاؤها همزة لرجعت إليها عند التصغير، و لقليل في تصغيرها (أنيس) ، و هذا يجعل قول البصريين ضعيفا ، و يضعف أيضا ما نقله أبو حيان من أنها من (نسي) ؛ لأن القلب المكاني خلاف الأصل، ثم إنه تصور ذهني لا يعضده سماع.

و استنادا إلى ما تقدم فإن الباحث يرى أن أصلها (نوس) ، يشهد لذلك تصغيرها على (نويس) . و يكون ما ذهب إليه الشوكاني من تأييد مذهب البصريين - فيه نظر .

(١) الشوكاني، فتح القدير، ٩٧/١ .

(٢) نظر: سيبويه، الكتاب، ٤٥٧/٣ .

## ثانيا - في الوزن الصرفي

وزن ( هَيْن ) :

ثمة خلاف بين البصريين و الكوفيين في وزن هذه الكلمة و أمثالها ١ ؛ فقد ذهب البصريون إلى أن وزنها (فَعِيل ) ، على حين يرى الكوفيون أن وزنها ( فَعِيل ) . ويرى البصريون أن أصلها ( هَيْنُون ) اجتمعت الواو و الياء و كانت الأولى منهما ساكنة ، فقلبت ياء ، ثم أدغمت الياء في الياء ، على حين يرى نظراؤهم من الكوفيين أن أصلها ( هَوَيْن ) ، فيكون وزنها ( فَعِيل ) .

و قد تابع الإمام الشوكاني جمهور البصريين في أن ( هَيْن ) في قوله تعالى : ( قَالَ كَذَلِكَ قَالَ رَبُّكَ هُوَ عَلَيَّ هَيِّنٌ { [مريم: ٩] على وزن (فَعِيل) ، قال: " هو فَعِيلٌ من هان الشيء يهون إذا لم يصعب ولم يمتنع من المراد " ٢ .

## ثالثا - في الأدوات

أ- وقوع ( إن ) الشرطية بمعنى ( إذ ) :

تعدّ هذه المسألة من المسائل الخلافية بين المدرسين، فقد ذكر ابن الأنباري أن جمهور البصريين يرى أن (إن) لا تأتي بمعنى (إذ) بل هي شرطية على أصلها، قائلا: " ذهب الكوفيون إلى أن (إن) الشرطية تقع بمعنى (إذ) وذهب البصريون إلى أنها لا تقع بمعنى إذ " ٣ .

(١) ينظر: سيبويه ، الكتاب ، ٣٦٥/٤ ، و المبرد ، المقْتَضِب ، ١٢٤/١ ، و ابن جنّي: أبو الفتح عثمان ، المنصف في التصريف ، تحقق : إبراهيم مصطفى و عبد الله أمين ، مطبعة ومكتبة عيسى البابي الحلبي ، القاهرة ، ط ١ ، ١٩٥٤ م ، ١٥/٢ ، و الخصائص ، ٢٨٩/٢ ، و ابن الأنباري الإنصاف ، م (١١٥) و ابن عصفور : علي بن مؤمن الإشبيلي ، الممتع في التصريف ، تحقق: د. فخر الدين قباوة ، دار الأفاق الجديدة ، بيروت ، ١٩٧٩ م ، ٤٩٨/٢ ، ٥٠٠ ، و الرضي ، شرح الشافية ، ١٥١/١ .

(٢) الشوكاني، فتح القدير، ٣/٣٢٧.

(٣) ينظر: الزجاجي، حروف المعاني، ص ٥٨ ، وابن الأنباري ، الإنصاف ، م (٨٨) ، و الرضي :

و ذكر الكوفيون شواهد للمسألة من المسموع، كقوله تعالى: {وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا

عَلَى عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ} [البقرة: ٢٣]، و كقول الشاعر :

وسمعت حلفتها التي حلفت  
إن كان سمعك غير ذي وقر

غير أن البصريين نفوا أن تكون (إن) في هذه الشواهد بمعنى (إذ) ، و قالوا: إنها شرطية باقية على أصلها، و جواب الشرط في الشاهد الشعري محذوف.

و قال قطرب إن (إن) في قوله تعالى: {فَذَكِّرْ إِنْ نَفَعَتِ الذُّكْرَى} [الأعلى: ٩] بمعنى (قد) ٢، وكذا في قوله تعالى: {أَنْ تَقُولَ نَفْسٌ يَا حَسْرَتَى عَلَى مَا فَرَّطْتُ فِي جَنبِ اللَّهِ وَإِن كُنْتُ لَمِنَ السَّاخِرِينَ} [الزمر: ٥٦].

يرى الإمام الشوكاني أن ( إن ) الشرطية لا تقع بمعنى (إذ) مستشهدا بكلام ابن عطية، و ذلك في قوله تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ} [البقرة : ٢٧٨] ، قال: " قوله: { إن كنتم مؤمنين } قيل : هو شرط مجازي على جهة المبالغة وقيل : إن (إن) في هذه الآية بمعنى (إذ) قال ابن عطية ٣: وهو مردود لا يعرف في اللغة ، والظاهر أن المعنى : إن كنتم مؤمنين على الحقيقة فإن ذلك يستلزم امتثال أوامر الله ونواهيه" ٤.

شرح الكافية ، ٨٧/٤ ، المرادي، الجني، ص ٢١٢، و ابن هشام، المغني، ص ٣٩ والزبيدي، ائتلاف  
النصرة ، م (٤٧).

١) هو للمسيب بن علس ، ويروى للأعشى ، ينظر : ابن الأثيري ، الإنصاف ، م (٨٨) ، و الجوهري ،  
الصاح ، مادة ( فتر ) ، و د. حداد، معجم شواهد النحو، ش (١٣٥٦).

٢) ينظر: الهروي، الأزهية، ص ٣٩، و ابن هشام، مغني اللبيب، ص ٣٥، ٣٩.

٣) ينظر: ابن عطية الأندلسي: أبو محمد عبد الحق بن أبي بكر الغرناطي، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب  
العزیز، تحق: عبد السلام عبد الشافي محمد، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ٢٠٠١، ٣٧٤/١.

٤) الشوكاني، فتح القدير، ٣٧٣/١.

فقد اختار الإمام الشوكاني رأي البصريين في أن (إن) على بابها مستأنسا بقول ابن عطية في أن (إن) لا تأتي بمعنى إذ ؛ لأن ذلك غير معروف في اللغة ، فجعلها شرطية على أصلها ، و قدّر جواب الشرط محذوفا .

و قال في موطن آخر عند شرحه لقوله تعالى: { فَذَكَرْ إِن نَّفَعْتَ الذُّكْرَى } [الأعلى : ٩] :  
"وقيل: (إن) ... بمعنى إذ ، وما قاله الواحدي والجرجاني أولى وقد سبقهما إلى القول به الفراء والنحاس " ٢ ، فهو يضعف أن تكون (إن) بمعنى (إذ) .

و بناء على ما تقدم فإن ( إن ) باقية على أصلها ، و ليست بمعنى ( إذ ) ، و ما ذهب إليه الإمام الشوكاني في إبقاء ( إن ) على أصلها هو الحق .

ب- الضمير في "إيّاك" وأخواتها:

ذهب البصريون إلى أن "إيّا" ضمير منفصل، والكاف للخطاب، ولا موضع لها من الإعراب، وهذا مذهب سيويوه ٣ ، و جمهور النحويين ٤ .

وذهب الكوفيون إلى أن "إيّا" عماد، و ما بعده من الياء و الكاف و الهاء وغيرها هي الضمائر ، وهي في موضع نصب، ونسب هذا الرأي إلى أبي الحسن بن كيسان ٥ .

وذهب الخليل إلى أن "إيّا" اسم مظهر مضاف إلى ما بعده؛ لأنه لا يفيد معنى بانفراده، ولا يقع معرفة بخلاف غيره من المضمرات، و حجته في ذلك مبنية على السماع ؛ إذ روى أنه

(١) قالوا: إن (إن) على أصلها، و التقدير {إن نفعت و إن لم تنفع} (الفتح: ٤٢٠/٥)

(٢) ينظر: السابق: ٤٢٠/٥ . لم يتعرض النحاس لـ(إن) في الآية (إعراب القرآن، ٥/٢٠٠٦)

(٣) ينظر: سيويوه ، الكتاب، ٣٦٢/٢ .

(٤) ينظر: ابن جني، سر صناعة الإعراب، ٣١٣/١، والعكبري، اللباب، ٤٧٩/١، والرضي، شرح

الكافية، ٤٢٥/٢، و المالقي: أحمد بن عبد النور، رصف المياني في شرح حروف المعاني، تحقق: أحمد بن

محمد الخراط، دار العلم، دمشق، ط ٢ ، ١٩٨٥م، ص ١٣٩ ، و أبو حيان، ارتشاف الضرب، ٤٧٤/١ .

(٥) ينظر: ابن الأنباري ، الإنصاف ، م(٩٨) .

حكي عن العرب قولهم: إذا بلغ الرجل الستين فأباه و إيا الشَّوابَّ بجر كلمة ( الشواب ) على أنها مضافة إلى ( إِيَّا )<sup>١</sup>.

وذهب آخرون إلى أن "إياك" بكماله الضمير، وقد نسب إلى بعض الكوفيين<sup>٢</sup>. واختار الإمام الشوكاني مذهب جمهور البصريين الذين يرون أن الضمير هو (إِيَّا) وحده، و ما يلحقه من الكاف والهاء والياء هي حروف لبيان الخطاب والغيبة والتكلم، ولا محل لها من الإعراب ، و ذلك عند شرحه لقوله تعالى {إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ} [الفاتحة: ٥: ٣].

وأرى أن ما ذهب إليه الإمام الشوكاني يدل على سلامة اختياره؛ لأن لهذا المذهب نظائر في العربية، فالكاف في نحو: (ذلك) حرف دال على الخطاب، والتاء في نحو: (جاءت) حرف دال على التانيث وهكذا.

ج- نعم و بئس فعلان لا اسمان :

تعد هذه المسألة واحدة من المسائل الخلافية عند البصريين و الكوفيين يقول سيبويه في ( نعم ) و ( بئس ) : "وأما (نعم) و(بئس) ونحوهما فليس فيهما كلام، لأنهما لا تتغيران ؛ لأن عامة الأسماء على ثلاثة أحرف . ولا تجريهنّ إذا كُنَّ أسماء للكلمة ، لأنهنّ أفعال ، والأفعال على التذكير ، لأنها تضارع فاعلاً"<sup>٥</sup> . وقال فيهما السيرافي بقوله : "نعم و بئس فعلان ماضيان موضوعان للمدح والذم ، فنعم للمدح العام وبئس للذم العام"<sup>٦</sup> .

(١) ينظر: سيبويه، الكتاب، ٢٧٩/١، و ابن الأنباري، الإنصاف، م(٩٨)، و العكبري: أبو البقاء عبد الله بن

الحسين، التبيان في إعراب القرآن، تحق: علي البجاوي، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ١٩٧٦، ٦/١.

(٢) ينظر: ابن الأنباري ، الإنصاف ، م(٩٨).

(٣) الشوكاني، فتح القدير، ٧٢/١.

(٤) أي: إذا كان المقصود لفظهما فإنهما لا تتغيران، بل تبقيان مبنيتين على الفتح.

(٥) سيبويه، الكتاب، ٢٦٦/٣.

(٦) ينظر: سيبويه، الكتاب، الهامش، ٢٦٦/٣.



والقولان السابقان يشيران إلى أن (نعم) و(بئس) فعالان وليسا اسمين . و الكوفيون يرون أنهما اسمان<sup>١</sup>.

و حاول الكوفيون إثبات اسمية كل منهما بما يأتي :

- دخول حرف الجرّ عليهما واستشهدوا بشواهد منها<sup>٢</sup> :

أَسْنَتْ بِنَعْمِ الْجَارِ يُؤْتَفُ بَيْتُهُ      أَخَا قِلَّةٍ أَوْ مُعَدَّمِ الْمَالِ مُصْرِمًا<sup>٣</sup>

- وقوعهما بعد أداة النداء في قول العرب : "يا نعم المولى ، ويا نعم النصير"<sup>٤</sup>، فإن قيل: إن

المنادى محذوف، قالوا لا نسلم بذلك؛ لأن حذفه يكثر في أساليب الطلب، كقول الشاعر :

أَلَا يَا اسْلَمِي يَا دَارَ مَيِّ عَلَى الْبَلِي      وَلَا زَالَ مَثَلًا بِجَرَ عَائِكَ الْقَطْرُ<sup>٥</sup>

وليس منه (يا نعم المولى ، ويا نعم النصير)

و احتجوا على أنهما ليس بفعلين لأنهما جامدان، فلو كانا فعلين لتصرفا؛ لأن التصرف خاص بالأفعال<sup>٦</sup>.

و من أدلتهم على اسميتهما عدم اقتران الزمان بهما ، فلا يقال: (نعم الصديق زيد أمس) ولا (نعم الرجل غداً) ، وكذلك (بئس)<sup>٧</sup>.

(١) ينظر: سيبويه، الكتاب، ٣/٢٦٦، و المبرد، المقتضب، ٢/١٤٠ و ابن الأنباري، الإنصاف، م(١٤)، و الرضي، شرح الكافية، ٤/٢٤٦.

(٢) ينظر: ابن الأنباري: م(١٤)، و ابن يعيش، شرح المفصل، ٧/١٢٧، القرينات: ماجد شتيوي ، أساليب تعريف المصطلح النحوي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب و العلوم، جامعة آل البيت، الأردن، ٢٠٠٢م، ص١١١.

(٣) ينظر : ابن الأنباري، الإنصاف، م(١٤)، و د. حداد، معجم شواهد النحو، ش(٢٦٢٥).

(٤) ينظر : السابق، م(٢٨).

(٥) ينظر : ابن الأنباري، الإنصاف، م(١٤)، و د. حداد، معجم شواهد النحو، م(٩٩٩).

(٦) السابق: م(١٤).

(٧) ينظر : ابن الأنباري، الإنصاف، م(١٤).

ومنهم من احتج بمجيء (نعم) على (فعليل) في قول العرب (نعيم الرجل زيد) وليس هذا الوزن من أبنية الأفعال ١ .

وأما أدلة البصريين ومن تابعهم ٢ على أنهما فعلاّن فهي :

- اتصال الضمير المرفوع نحو (نعما رجلين) ، ورفعها للظاهر نحو (بئس الغلام) والمضمر نحو (نعم رجلاً زيداً) ٣ .

- اتصالهما بتاء التانيث الساكنة . غير أن الكوفيين ردوا هذا الدليل قائلين : إن التاء الساكنة لا تختص بالأفعال ٤ .

و الحق أن اعتراضهم في غير موضعه لأن التاء التي اتصلت بربّ وثمّ ليست هي التاء الساكنة وإن كانت للتانيث ، كما أن التاء التي لحقت (نعم) و (بئس) في المثالين : (نعمت المرأة) و (بئست الجارية) جيء بها لتانيث الفاعل ؛ أما (التاء) في رَبَّتْ و (ثَمَّتْ) فليس كذلك هـ

بناؤهما على الفتح ، ولو كانا اسمين لما كان لبنائهما وجه ؛ فليست هناك علة توجب بناءهما .

غير أن هذا الدليل هو تمسك باستصحاب الحال وهو من أضعف الأدلة ٦ .

و قد دحض البصريون ما احتج به نظراؤهم، و تأولوا الشواهد التي استندوا إليها في إثبات

اسميتهما .

(١) ينظر : السابق، م (١٤) .

(٢) من القائلين بفعليتهما من الكوفيين علي بن حمزة الكسائي .

(٣) ينظر : ابن الأثيري، الإنصاف، م (١٤) .

(٤) ينظر : السابق، م (١٤) .

(٥) ينظر : السابق، م (١٤) .

(٦) ينظر : السابق، م (١٤) .

و يرى الشوكاني أن (نعم) و(بئس) فعلان ، يذهب فيهما مذهب البصريين يقول عن (ساء) في قوله تعالى: {سَاءَ مَثَلًا الْقَوْمَ الَّذِينَ كَذَبُوا بِآيَاتِنَا وَأَنْفُسَهُمْ كَانُوا يَظْلِمُونَ} [الأعراف: ١٧٧]: "وهو من أفعال الذم : كبئس وفاعله ضمير مستتر فيه، و (مثلا) تمييز مفسر له، والمخصوص بالذم هو (الذين كذبوا بآياتنا)، ولا بد من تقدير مضاف محذوف لأجل المطابقة أي ساء مثلا مثل القوم الذين كذبوا "١.

### المطلب الثاني : الآراء التي تابع فيها جمهور الكوفيين :

كان الإمام الشوكاني ميّالا إلى آراء البصريين؛ لذلك جاءت توجيهاته النحويّة موافقة لآرائهم غير أنّ هذا الميل لم يمنعه من تأييدهم في بعض القضايا النحويّة، و لا سيما القضايا التي كثرت شواهدا من المسموع كثرة تحول دون تجاهلها، و لا سيما إذا كان هذا المسموع ليس خاصا بلغة قوم دون غيرهم. و ثمة قضيتان أيد فيهما الإمام الشوكاني جمهور الكوفيين هما:

#### الفرع الأول - العطف على الضمير المجرور

جاء في الإنصاف: ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز العطف على الضمير المخفوض وذلك نحو قولك مررت بك وزيد وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز"٢

و ذكر ابن مالك سببين للمنع عند البصريين أحدهما: أن ضمير الجر شبيه بالتونين، ومعاقب له، فلم يجز العطف عليه كما لم يجز العطف على التّونين، و ثانيهما أن حق المعطوف و المعطوف عليه كل واحد منهما للحلول محل الآخر، و ضمير الجر غير صالح لحلوله محل ما يعطف عليه ، فمُنِع العطف إلا بإعادة الجار؛ و عقب على هذين السببين

(١) الشوكاني ، فتح القدير، ٢/٢٨٠.

(٢) ابن الأنباري ، الإنصاف، م(٦٥) ، و ينظر: سيبويه، الكتاب، ٢/٣٨١، و المبرد، الكامل في اللغة و الأدب ، ٣/٣٠٠ ، و ابن مالك، شرح التسهيل، ٣/٢٣٢، ٢٣٣، و أبو حيان، ارتشاف الضرب، ٢/٦٦٨.

بقوله: "وكلتا الحجبتين ضعيفة" ، ثم نقض الأولى مبينا أن التثوين لا يشبه المضمير المجرور ؛  
 إذ إن الأول لا يؤكد و لا يبذل منه ، على حين أن الثاني يجوز أن تؤكد و تبذل منه بإجماع .  
 و نقض السبب الثاني مبينا أن حلول كل من المعطوف و المعطوف عليه محل الآخر - ليس  
 بلازم، يدل على ذلك أنهم جوزوا العطف في قول العرب ( رب رجل و أخيه ) ، مع أن  
 أحدهما لا يحل محل الآخر ١ .

و مما استشهد به الكوفيون لمذهبهم قوله تعالى: ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ  
 وَالْأَرْحَامَ ﴾ [النساء: ٤] [ بجر (الأرحام) ٢ عطفًا على الضمير المجرور في (به) .

كما أتدوا مذهبهم بشواهد من المنظوم ، منها قول الشاعر:

فَالْيَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وَتَشْتَمِنَا فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامُ مِنْ عَجَبٍ ٣

بعطف (الأيام) على الضمير المجرور في (بك) .

و قول الآخر:

نُعَلِّقُ فِي مِثْلِ السَّوَارِي سَيُوفِنَا وَمَا بَيْنَهَا وَالْكَعْبُ غَوَظٌ نَفَائِفٌ ٤

بعطف (الكعب) على الضمير المجرور في (بينها) .

و قوله:

أَكْرَى عَلَى الْكُتَيْبَةِ لَسْتُ أَذْرِي أَحْتَفِي كَانَ فِيهَا أَمْ سِوَاهَا ٥

بعطف (سوى) على الضمير المجرور في (فيها) .

(١) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ٢٢٣/٣ .

(٢) ينظر: ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ١٢٦/١، و ينظر توجهها و موقف العلماء منها في: المبرد،

الكامل، ٣٠/٣، ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، ١١٨/١ .

(٣) مضى القول في تخريج هذا الشاهد

(٤) ينظر: السابق، ص ٢٥ .

(٥) ينظر: السابق، ص ٢٧ .

و وجه البصريون الجرّ في ( الأرحام ) توجيهين :

الأول: أنه مجرور بالقسم وجواب القسم قوله ( إن الله كان عليكم رقيبا ) .

الثاني: أنه مجرور بباء مقدرة غير الملفوظ بها وتقديره : ( وبالأرحام ) ، فحذفت لدلالة الأولى عليها .

و أتد الإمام الشوكاني مذهب الكوفيين في هذه المسألة عند قوله تعالى : { وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا } ٢ [ النساء : ١ ] ، بعد أن بين موقف علماء العربية من قراءة الجرّ في (الأرحام) بقوله : " وقد اختلف أئمة النحو في توجيه قراءة الجرّ؛ فأما البصريون فقالوا: هي لحن لا تجوز القراءة بها ، وأما الكوفيون فقالوا: هي قراءة قبيحة " ٣ .

ثم ذكر شواهد المسألة التي ذكرها النحويون كما تقدم في هذا البحث، و أضاف شاهدا آخر لم يذكره أهل النحو هو:

وقد رامَ آفاقَ السَّماءِ فَلَمْ يَجِدْ لهُ مَصْنَعًا فِيهَا وَلَا الْأَرْضَ مَقْعَدًا؛

و يرى الباحث أن ما ذهب إليه الشوكاني، من تجويز العطف على الضمير المجرور هو الحق؛ لكثرة السماع الوارد به ، ويؤيد ذلك تجويز غير واحد من النحويين له كيونس و الأخفش، و تابعهم على ذلك ابن مالك كما مرّ ، فضلا عن الكوفيين ٥ .

(١) ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف، م(٦٥).

(٢) ينظر: ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ١/١٢٦، و ينظر توجهها و موقف العلماء منها في: المبرد،

الكامل، ٣/٣٠، ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، ١/١١٨.

(٣) الشوكاني ، فتح القدير، ١/٥٠١.

(٤) ينظر: السابق، ١/٥٠١، و قد مضى تخريج البيت في: ص ٢٦.

(٥) ينظر : ابن مالك : ، شرح التسهيل ، ٣/٢٣٠ ، و ابن هشام ، أوضح المسالك ، ٣/٦١.

ثم إن التوجيهين اللذين ذكرهما البصريون في الآية لا يسلم بهما البحث ؛ فأما أولهما  
فمنتقض من حيث المعنى؛ فليس المقام مقام قسم ، و أما ثانيهما ، ففيه حذف حرف الجرّ و  
بقاء عمله ، و هذا خلاف للأصل ؛ لأن الحرف عامل ضعيف ، فلا يقوى على العمل محذوفاً،  
بل إن هذا من الأصول المقررة عند البصريين أنفسهم .

### الفرع الثاني - مجيء ( إلا ) بمعنى ( الواو )

تعدّ هذه المسألة من المسائل الخلافية بين البصريين و الكوفيين ١ . فقد ذهب الكوفيون إلى  
أن (إلا) قد تأتي بمعنى(الواو) ، و منع البصريون ذلك، و تأولوا الشواهد التي استند عليها  
الكوفيون، و مما احتج به نحويو الكوفة من القرآن الكريم قوله تعالى: {خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ  
السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ إِنَّ رَبَّكَ} [هود: ١٠٧]؛ فقد أجاز الأخفش أن تكون (إلا)  
بمعنى الواو ٢ . و من الأحاديث النبوية قوله ﷺ: "الناس كلهم هالكون إلا العالمون،  
والمؤمنون كلهم هالكون إلا العاملون، والمخلصون كلهم هالكون إلا المخلصون، والمخلصون  
على خطر عظيم" ٣

و من الشعر قول الفرزدق:

مَا بِالْمَدِينَةِ دَارٌ غَيْرٌ وَاحِدَةٌ دَارُ الْخَيْفَةِ إِلَّا دَارُ مَرْوَانَاءِ

فجعلوا (إلا) هنا بمعنى الواو.

(١) ينظر: الإنصاف ، م(٣٥).

(٢) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ٢/٣٠٤، و لم أجد رأيه في معاني القرآن في موضع الآية ص(٣٥٨).

(٣٥٩).

(٣) ينظر: الرضي، شرح الكافية، ٢/١٢٩، و لم أقف عليه في كتب الحديث.

(٤) ينظر: سيبويه، الكتاب، ٢/٣٤٠، و المرادي، الجنى الداني، ص٥١٩.

بين الإمام الشوكاني في معرض حديثه عن قول الله تعالى: {وَمَا يَعْزُبُ عَنْ رَبِّكَ مِنْ مِثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ وَلَا أَصْغَرَ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرَ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ} [يونس: ٦١] موضحا معنى (إلا) - أن العرب قد تضع إلا موضع الواو، كما في هذه الآية، و كما في قوله تعالى: {إِنِّي لَأَخَافُ لَدَيَّ الْمُرْسَلُونَ\* إِلَّا مَنْ ظَلَمَ ثُمَّ بَدَّلَ حِسْتًا بَعْدَ سُوءٍ فَإِنِّي غَفُورٌ رَحِيمٌ} [النمل: ١٠، ١١] أي: ومن ظلم، و كذلك في قوله: {لَنَلَّا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا} [البقرة: ١٥٠] أي: والذين ظلموا"١ .

و يرى الباحث أن الواو لا تأتي بمعنى (إلا)، و ذلك لتناقض معنى كل منهما؛ فالواو دلالتها الجمع، و إلا دلالتها الإخراج، و المعنيان متغايران.

### المبحث الثاني: الآراء التي خالف فيها علماء العربية

لم ترد في كتاب (فتح القدير) آراء نحوية خرج بها على آراء علماء اللغة و النحو، و ربما يعود ذلك إلى أن الرجل ليس متخصصا في النحو منظرا له، كما هي حال سسيويه و الميرد و الزمخشري و غيرهم، إنما هو فقيه و مفسر و مجتهد؛ لذا أفاد من آراء علماء العربية، و وظفها فيما نذر نفسه له من تعليم الفقه و التأليف فيه، و كذا التفسير، فكان يختار من هذه الآراء ما يخلب على ظنه أنه الصواب، و لم يتسن، له ذلك لو لم يكن مطلععا على آراء هؤلاء العلماء متلقيا لها من أفواه الشيوخ أو من مظانها المخطوطة .

و قد ورد في (فتح القدير) كثير من أسماء علماء العربية و آرائهم. و لما كان من المتعذر الوقوف عند كل عالم ذكره، و مناقشة موقفه منه فقد ارتأى الباحث أن يختار ستة من هؤلاء

(١) الشوكاني، فتح القدير، ٤٧٢/٢.

النحويين ، فيعرض لنماذج من مخالفة الشوكاني لهم، و هؤلاء هم: سيبويه، و الكسائي،  
والفراء، والأخفش، والمبرد، والزمخشري.

و اختيار هؤلاء دون سواهم يعود إلى كثرة استشهاده بكلامهم مؤيدا أو معارضا ، كما أن  
سيبويه و المبرد يمثلون اتجاها نحويا مغايرا لكل من الكسائي و الفراء، و أما الأخفش  
الأوسط- على كثرة استشهاده بآرائه - فقد كان له منهجية انماز بها عن كثير من النحويين  
سأذكرها عند الحديث عن مخالفاته للإمام الشوكاني . و أمّا الزمخشري فلا يخفى أنه يعدّ  
نحويًا و مفسرا ، و قد عرض الإمام الشوكاني لآراء الزمخشري النحوية في مواضع متعددة ،  
كما ذكر كثيرا من آرائه في التفسير الواردة في كتابه الكشاف حينما على جهة التأييد و أحيانا  
على جهة المخالفة .

### المطلب الأول :مخالفته سيبويه ( ت ١٨٠هـ )<sup>١</sup> :

ذكر الإمام الشوكاني سيبويه في مائة و نيف و ثمانين موضعا في تفسيره، فقلما يذكر  
مسألة نحوية دون أن ينبه على رأي سيبويه فيها. و غالبا ما يكون رأيه موافقا لرأي سيبويه،  
غير أنه خالفه في بعض القضايا النحوية و الصرفية، و سيعرض الباحث لقضيتين من هذه  
القضايا التي خرج فيها على رأي سيبويه.

#### الفرع الأول - الممنوع من الصرف

هذه و احدة من المسائل التي خالف فيها الإمام الشوكاني سيبويه ؛ فقد قال الإمام

الشوكاني في قوله تعالى { اهبطوا مصرا }<sup>٢</sup> [ البقرة : ٦١ ] : " و صرف ( مصر ) هنا مع

(١) ثمة خلاف في تاريخ وفاته، فقيل: ١٦١هـ، وقيل: ١٧٧هـ، وقيل: ١٨٠هـ. و رجحه كل من علي  
النجدي ناصف، و عبد السلام هارون. ينظر: علي النجدي ناصف، سيبويه، إمام النحاة، عالم الكتب، ط٢،  
١٩٧٩م، ص ٦٨، و سيبويه، الكتاب، مقدمة المحقق: ص ١٩.

(٢) ينظر: الدمياطي، إتخاف فضلاء البشر، ص ١٧٩.



اجتماع العلمية والتأنيث ؛ لأنه ثلاثي ساكن الوسط ، وهو يجوز صرفه مع حصول السببين ... وقال الخليل وسيبويه : إن ذلك لا يجوز وقالوا : إنه لا علمية هنا ؛ لأنه أراد مصرا من الأمصار ولم يرد المدينة المعروفة وهو خلاف الظاهر .

فسيبويه : يرى أنها صرفت ؛ لأنها ليست علما ، و ليس لأنها ثلاثية ساكنة الوسط ؛ لأن مذهب سيبويه أن الثلاثي ساكن الوسط يصرف إن كان عربيا ، أما إن كان أعجميا فلا ، يدل على ذلك قوله : " فإن كان الاسم الذي على ثلاثة أحرف أعجميا لم ينصرف ، وإن كان خفيفا " ١ . و علل ذلك بأن الأعجمي ذا الثلاثة ، فيه من الثقل ما في العربي ذي الأربعة . و تابعه على ذلك المبرد ، و علل صرف ( مصر ) في الآية بما قاله سيبويه ٢ .

و قال الزمخشري : " ويحتمل أن يريد العَلَم ، وإنما صرفه مع اجتماع السببين فيه ، وهما التعريف والتأنيث ؛ لسكون وسطه كقوله " ونوحا ولوطا " ، وفيهما العجمة والتعريف " ٣ . فقد فسر الزمخشري الصرف بكونه ثلاثيا ساكن الوسط ، أو بكون المقصود به بلدا غير معين ؛ و يلحظ من التفسير الأول الذي قدمه أنه لا يشترط في الثلاثي ساكن الوسط أن يكون عربيا ، كما اشترط غيره ذلك .

و وجه أبو حيان الصرف فيه ؛ لأنه " يعني مصرا من الأمصار غير معين " ٤ .  
و لعل المقصود بـ ( مصرا ) في الآية هو مصر من الأمصار ، و قد أجمع على القراءة بالتونين جمهور القراء ، حتى قال الطبري : " فأما القراءة فإنها بالالف والتونين : ( اهبطوا مصرا ) وهي القراءة التي لا يجوز عندي غيرها ، لاجتماع خطوط مصاحف المسلمين ،

(١) سيبويه ، الكتاب ، ٢٤٢/٣ .

(٢) ينظر : المبرد ، المقتضب ، ٣٥١،٣٥٢/٣ .

(٣) الزمخشري ، الكشاف ، ١٧٤/١ .

(٤) أبو حيان ، البحر المحيط ، ٣٩٧/١ .

واتفاق قراءة القرآنة على ذلك . ولم يقرأ بترك التتوين فيه وإسقاط الألف منه، إلا من لا يجوز  
الاعتراض به على الحجة " ١ .

و مما يدل على أنها مصر من الأمصار " أن الله جعل أرض الشام لبني إسرائيل مساكن  
بعد أن أخرجهم من مصر ، وإنما ابتلاهم بالتية بامتناعهم على موسى في حرب الجبابرة " ٢ ،  
فقصة إخراجهم من مصر ، و جعل أرض الشام مهذا لهم يقوي أن تكون (مصر) في الآية  
مُكَرَّة ؛ لذا صرفت بإثبات التتوين فيها .

### الفرع الثاني - معنى اللام الواقعة بعد الإرادة

ذكر هذا الأسلوب القرآني المتمثل في مجيء الجار والمجرور بعد الإرادة في مواضع  
كثيرة من القرآن الكريم .

و قد خالف الإمام الشوكاني سيبويه عندما ذهب إلى أن ( اللام ) الواقعة بعد فعل (الإرادة)  
هي لام كي جاءت معاقبة لـ(أن) ، قال: " قوله { يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبينَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ الَّذِينَ مِنْ  
قَبْلِكُمْ } [ النساء: ٢٦ ] اللام هنا هي لام كي التي تعاقب (أن) ... ومنه { يُرِيدُونَ أَنْ يُطْفِؤُوا  
نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ } [ التوبة : ٣٢ ] ، { وَأَمْرُتُ لِأَعْدِلَ بَيْنَكُمُ } [ الشورى : ١٥ ] ، { وَأَمْرُنَا  
لِنُسَلِّمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ } [ الأنعام : ٧١ ] ، ... وقيل : مفعول يريد محذوف : أي يريد الله هذا ؛  
ليبين لكم ، و به قال البصريون ، وهو مروى عن سيبويه " ٣ .

(٥) الطبري ، جامع البيان ، ١٣٦/٢ ، و ينظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ٤٢٩/١.

(١) الطبري ، جامع البيان ، ١٣٤/٢ .

(٢) الشوكاني ، فتح القدير، ٥٣٩/١.

و هذا المذهب مخالف لما عليه سيبويه ؛ إذ ذكر سيبويه أنه سأل الخليل عن هذا الأسلوب فقال : " إنما يريد أن يقول : إرادتي لهذا " ١ ، فالخليل فسره له بتقدير الفعل الذي قبل اللام بمصدرٍ يقع مبتدأ، و خبره هو الجار و المجرور بعده ، والمعنى: إرادة الله للتبيين أو للأمر، و هذا واضح من قوله: (إرادتي لهذا)، و يشهد لهذا التأويل قول أبي حيان: " وذهب سيبويه وأصحابه إلى أن اللام هنا تتعلق بمحذوف و أن الفعل قبلها يراد به المصدر، و المعنى : الإرادة للبيان، و الأمر للإسلام " ٢ ،

غير أن ابن عطية نقل رأيا آخر لسيبويه فيها هو قوله : " فذهب سيبويه رحمه الله : أن التقدير « لأن يبين » والمفعول مضمّر ، تقديره: يريد الله هذا " ٣ . فمن حيث إن التقدير (لأن يبين) لا اختلاف عما وضحه أبو حيان، لكنّ قوله (تقديره : يريد الله هذا)، ففيه إشكال هو أن سيبويه جعل الجملة اسمية فيما نقل عنه، و هو قوله (إرادتي لهذا)، على أن ابن عطية جعلها فعلية عندما قال (تقديره: يريد الله هذا).

و يمكن إزالة هذا التعارض بأن نقدر المفعول للمصدر (إرادة) ، لا للفعل (يريد) كأن سيبويه قال (إرادة الله هذا لهذا) أي إرادة الله هذا الأمر لهذا السبب ، وهو (التبيين).

و يرد على هذا التقدير أنه أول الفعل (يريد) بمصدر صريح من غير حرف مصدري ، و هو من الشاذّ عند النحويين؛ لأن المبتدأ ليس من صورته أن يأتي فعلا، بل ينبغي أن يكون اسما، والاسم لا ينسبك من الفعل وحده ، بل لا بد من حرف مصدري ؛ ليكون المبتدأ مصدرا

مؤولا الذي هو فرع عن المصدر الصريح، لذلك رفض النحويون أن يكون (تسمع) مبتدأ في

(٣) سيبويه ، الكتاب ، ١٦١/٣ .

(١) أبو حيان ، البحر المحيط ، ١٦٣/٤ .

(٢) ابن عطية ، المحرر الوجيز ، ٤٠/٢ .

قولهم: (تَسْمَعُ بِالْمُعْغِذِي ١ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ) ٢ فيمن رواه بالرفع ، إلا على وجه هو أن يُتصوّر فيه النصب بـ(أن)، ثم ارتفاعه بعد حذفها، لضعفها في العمل محذوفة؛ فيكون قد انسبك الفعل مع الحرف المصدرى قبل حذفه فصارا مبتدأ ؛ فربما أجاز بعض النحويين ٣ مجيء الفعل ( و فاعله ) ، فاعلا - بقيود عند الأكثرين - كقوله تعالى: {ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا آيَاتٍ لَيْسَ جُنَّةً حَتَّىٰ حِينٍ} [يوسف : ٣٥] ، و لم يجيزوا مجيء الفعل مبتدأً ألبتة .

و لعل هذا الإشكال هو الذي دفع الإمام الشوكاني لأن يُعرض عن ذا الوجه ، و يختار مذهب الفراء ؛ إذ جعل الفراء اللام في موضع ( أن ) ٤ ، و علل ذلك بقوله : "وإنما صلحت اللام في موضع أن في (أمرتك) و (أردت) ؛ لأنهما يطلبان المستقبل ولا يصلحان مع الماضي". ٥ . فالفراء علل وقوع اللام موقع (أن) بعلّة الشبه ، فحملها عليها من باب (الحمل على المعنى)، فأن تنزل على المستقبل ، و كذا اللام في مثل هذا الموضع .

و يرى الباحث أن ما ذهب إليه الشوكاني من مخالفة لسببويه و اختيار لمذهب الفراء هو الأقرب للصواب.

(٣) تصغير معدّي منسوب إلى معد بن عدنان ، خفت الدال استقالا للجمع بين التشديد و ياء التصغير .  
 (٤) ينظر: الوطواط : محمد بن إبراهيم الأنصاري الكتبي ، غرر الخصائص الواضحة و عرر النقائص الفاضحة ، مطبعة بولاق ، مصر ، ط٢ ، ١٢٩٩هـ ، ص ١١٤ ، و البكري : أبو عبيد ، فصل المقال في شرح كتاب الأمثال ، تحق : إحسان عباس ، مؤسسة الرسالة ، ط١ ، ١٩٧١م ، (١٣٥/١) ، و الميداني : أبو الفضل ، مجمع الأمثال ، تحق محمد محيي الدين ، دار المعرفة ، بيروت ، ١٢٩/١ .  
 (٥) منهم هشام و ثعلب مطلقا و فصل الفراء و جماعة و نسبوه لسببويه فقالوا : إن كان الفعل قلبيا و وجد معلق عن العمل نحو : ظهر لي أقام زيد صح و إلا فلا (المغني : ٥٥٩) .

(٢) ينظر: الفراء، معاني القرآن، ٢٦١/١

(٣) ينظر: السابق: ٢٤٠/١

## المطلب الثاني : مخالفته الكسائي (ت ١٨٩هـ)

ذكر الإمام الشوكاني الكسائي ما يربو على ثلاثمائة مرة في تفسيره، و أفاد من آرائه نحويًا و مفسرا و قارئًا غير أن هذا لم يمنع الإمام الشوكاني من مخالفته في بعض المسائل التي سيعرض الباحث لاثنتين منها.

### الفرع الأول - توجيه (سبحان)

خالف الإمام الشوكاني الكسائي، في توجيه (سبحان)، فقد قال في (سبحان) من قوله تعالى: {قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا} [البقرة: ٣٢]: "وسبحان: منصوب على المصدرية عند الخليل وسيبويه، وقال الكسائي: هو منصوب على أنه منادى مضاف ١ ، وهذا ضعيف جدا ٢ .

فقد خالف الإمام الشوكاني مذهب الكسائي في (سبحان) مبينا أن ما قاله الكسائي من أنها (منادى مضاف) ضعيف جدا ، و ذهب فيها مذهب الخليل و سيبويه ، و هو رأي جل النحويين فيها.

و بالرجوع إلى (الكتاب) يلحظ أن سيبويه توقف عند (سبحان) جاعلا إياها من المصادر التي نابت مناب الفعل ، ففعلها مضمّر دوما ، قال تحت عنوان (هذا باب أيضا من المصادر يَنْتَصِبُ بِإِضْمَارِ الْفِعْلِ الْمَتْرُوكِ إِظْهَارُهُ) : " كَأَنَّهُ حَيْثُ قَالَ سُبْحَانَ اللَّهِ قَالَ تَسْبِيحًا ... فَتَنْصَبُ هَذَا عَلَى أَسْبَحُ اللَّهُ تَسْبِيحًا ٣ "

(١) ينظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ١، ٢٨٧، و أبو حيان، البحر المحيط ، ١/٢٩٧، و السمين، الدرر

المصون، ١/١٨٣، و الأوسي، روح المعاني، ١/٢٢٦،

(٢) الشوكاني ، فتح القدير، ١/١٢٥.

(٣) سيبويه ، الكتاب ، ١/٣٢٢ .

فقد بين سيبويه أن الفعل معها يضمّر لأنها بدلٌ من اللفظ (أسْبَحَكَ)، أي بدل من الفعل ، و قوله (بدل من اللفظ) يدل على أن إضمار فعلها واجب عنده ، استناداً إلى القاعدة التي تقول: لا يجوز الجمع بين العوض و المعوض.

و ذكر من أحكامها أنها قد تأتي علماً (علم جنس) على التسبيح ، فتمنع من الصرف، وأنها ملازمة للنصب على المصدرية بقوله: "وأما تركُّ التثوين في سُبْحَانَ فَإِنَّمَا تُرِكَ صَرْفَةً لِأَنَّهُ صَارَ عِنْدَهُمْ مَعْرِفَةً وَانْتِصَابُهُ كَانْتِصَابِ: الْحَمْدَ لِلَّهِ " ١ .

واستشهد على نصبها على المصدرية، و علميتها، و منعها من الصرف بقول الشاعر:

أَقُولُ لَمَّا جَاءَتِي فَخْرُهُ سُبْحَانَ مِنْ عُلُقَمَةَ الْفَاخِرِ ٢

و تابعه على ذلك المبرد ٣ .

و بين ابن السراج أن ثمة مصادر تُنصب بدلاً من فعلها ، فلا يظهر معها الفعل ذاكراً منها

(سبحان) ٤ .

و ذكر الزمخشري أن: " المصادر المنصوبة بأفعال مضمرة على ثلاثة أنواع: ما يستعمل إظهار فعله وإضماره، وما لا يستعمل إظهار فعله، وما لا فعل له أصلاً... " ٥، ثم جعل سبحان من الثاني، مبيناً أنه لا يتصرف بل يلزم النصب.

(٤) السابق : ٣٢٤/١ .

(١) البيت للأعشى في ديوانه، ص ٩٤ ، و ينظر : سيبويه ، الكتاب ، ٣٢٢/١ ، الرضي، شرح الكافية،

١٢٤/٢ ، و د. حداد، معجم شواهد النحو، ش (١٣١٠).

(٢) ينظر : المبرد ، المقتضب ، ١٣١/٢ .

(٣) ينظر : ابن السراج ، الأصول ، ٢٥٢/٢ .

(٤) الزمخشري ، المفصل ، ٥٦/١ .

و ذكر ثعلب (سبحان) مبينا مذهب البلدين فيها قائلا: "وقوله سبحانه مختلف في تأويله؛ لأن تأويله الإضافة عند الفراء، وهو تنزيه وضع موضع المصدر، في الأصل سبحت تسيباً وسبحاناً، فإذا أسقطت الكاف فتح. وأتشد بيت الأعشى السابق:

سُبْحَانَ مَنْ عَلَمَةَ الْفَاخِرِ

قال الفراء: طلب الكاف ففتح. وقال أهل البصرة: لم يجره. وهذا باطل، لأنهم قد أنشدوا:

فَسُبْحَانَا فَسُبْحَانَا ۱

بالنصب. فيجوز فلا يكون نكرة، وما أضيف فأسقط فلا يكون نكرة " ٢ .

فقد ذكر ثعلب أن (سبحان) عند الفراء ملازمة للإضافة، و أن ما ظاهره أنه غير مضاف كما في (سبحان) في الشاهد السابق - إنما هو على نية الإضافة، و التقدير فيه (سبحانك)، فعدم تتوينه ليس لأنه ممنوع من الصرف - كما هو مذهب سيويه و من تابعه من البصريين وغيرهم - بل لأن الإضافة منوية فيه .

و يفهم مما قاله ثعلب أيضا أن (سبحان) ليس علما على التسبيح كما هو مذهب الأكثرين، قال الرضي: "ولا دليل على علميته، لأنه أكثر ما يستعمل مضافا، فلا يكون علما، وإذا قطع عن الإضافة فقد جاء منونا في الشعر" ٣ ، ثم أورد الشاهد:

سُبْحَانَهُ ثُمَّ سُبْحَانَا نَعُوذُ بِهِ وَقَبْلُنَا سَبَّحَ الْجُودِيُّ وَالْجَمْدُ ٤

(٥) لم تذكر كتب النحو و الشواهد شاهدا بهذه الرواية إلا مجالس ثعلب، ٢١٧/١.

(٦) ثعلب، مجالسه، ٢١٧/١.

(١) الرضي، شرح الكافية، ٢٤٧/٣.

(٢) البيت لامية بن أبي الصلت في ديوانه، ص ٣٠، و نسب لغيره، ينظر: سيويه، الكتاب، ٣٢٦/١، و

الرضي، شرح الكافية، ١٢٣/٢، و د. حداد، معجم شواهد النحو، ش (٥٦٦).

و قوله (منونا في الشعر) إشارة منه إلى أن تنوينه في هذا البيت ضرورة شعرية، و هذا موافق لرأي المبرد في تحليل التنوين في الشاهد السابق؛ إذ قال: "فإنما نون مضطراً، ولو لم يضطر لكان كقول الآخر:

أَقُولُ لَمَّا جَاعَتِي فَخَرُهُ      سُبْحَانَ مِنْ عَقْمَةِ الْفَاخِرِ ١ ٢

و قد نقل الخلاف في علميته صاحب الحاشية، قائلاً - إبان حديثه عن هذا اللفظ - : "وفي كونه علم جنس على التنزيه أو غير علم خلاف" ٣ .

و يرى الباحث أن قول الفراء السابق ( طلب الكاف ففتح ) هو الحق ؛ لأن العلم لا يقع مضافاً بل مضافاً إليه سواء أكان علم شخص كـ ( زيد ) أو علم جنس كـ (أسامة)، و أيد هذا المذهب شارح الكافية بقوله: "ولا مانع من أن يقال: حذف المضاف إليه ونُوي، وبقي المضاف على حاله مراعاة لأغلب أحواله ، أعني التجرد عن التنوين " ٤ ؛ لهذا جاء منونا في الشاهد (سبحانه ثم سبحاناً) ، فتنوينه عند قطعه هو الأصل ، و ليس تنوينه ضرورة كما هو مذهب المبرد و من تابعه ممن يرون أنه علم على التسبيح ، بل إن (سبحان) في شاهد سيبويه السابق الذكر (سبحان من عقمة الفاخر) تحتمل أن تكون مضافة غير أن المضاف إليه حذف مع نية تقديره، كما في قول العجاج - في أحد توجيهين حمل عليهما الشاهد - :

خَالَطَ مِنْ سَلَمَى خَيْاشِيمَ وَقَاهُ

(٣) مضى القول في تخريج هذا الشاهد.

(٤) المبرد، المقتضب، ١٣١/٢.

(٥) الصبان ، الحاشية، ٨٠/١.

(١) الرضي ، شرح الكافية ، ٢٤٨/٣ .

(٢) ينظر: ملحقات ديوانه، ص ٨٣، الرضي ، شرح الكافية ، ٢٦٨/٢ ، و العكبري ، اللباب ، ٢٣٠/٢ ، و د.حداد، معجم شواهد النحو، ش(٣٤٧٧). الشاهد في البيت : حذف المضاف إليه مع نية تقديره ، و قيل إنه أقر ألف النصب مع غير الإضافة .



و إن كان إبقاء المضاف على حاله بعد حذف المضاف إليه قليل ، غير أن حمل (سبحان من علقمة) على القليل خير من حملة على الشاذ الذي لا يقاس عليه.

و مما يضعف علميته مجيئه بلام التعريف في قول الراجز :

سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ ذَا السُّبْحَانِ ١ .

و يرى الباحث أن مذهب الإمام الشوكاني فيما ذهب إليه هو الحق؛ لأن هذا اللفظ (سبحان) لا يحتمل مجيء أداة النداء معه لا لفظا و لا تقديرا، كما أنه لم يرد في المسموع أي شاهد يؤيد ذلك.

الفرع الثاني - الكاف في ( أرأيتم )

هذه واحدة من المسائل التي خالف فيها الإمام الشوكاني الكسائي ؛ فقد قال في قوله تعالى { قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُ اللَّهِ أَوْ أَتَتْكُمُ السَّاعَةُ أَغَيْرَ اللَّهِ تَدْعُونَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ } [ الأنعام : ٤٠ ] : إن الكاف والميم في ( أرأيتم ) عند البصريين للخطاب ٢ ، ولا حظ لهما في الإعراب كما قال الزجاج ٣ ، وقال الكسائي : إن الكاف والميم في محل نصب بوقوع الرؤية عليهما ٤ ، والمعنى : أرأيتم أنفسكم ٥ .

٣ هذا من الرجز مجهول القائل ، ينظر : ابن الشجري : أبو السعادات علي بن حمزة العلوي ، أمالي ابن الشجري ، تحق : محمود الطناحي ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط ١ ، ١٩٩٢ ، ٣٤٧/١ ، و ابن مالك ، شرح الكافية الشافية ، ٩٦١/٢ ، و د. حداد ، معجم شواهد النحو ، ش (٣٦٨٧) .

١ ينظر سيبويه ، الكتاب ، ٢٤٥/١ .

٢ ينظر : الزجاج ، إعراب القرآن ، ١٦٨/١ .

٣ ينظر : ثعلب ، مجالسه ، ٢١٧/١ .

٤ ينظر : الشوكاني ، فتح القدير ، ١٢٠/٢ .

فقد خالف الشوكاني مذهب الكسائي في هذه الكاف في هذا الأسلوب العربي المشهور (أرأيتم)، و اختار مذهب البصريين، مبينا أن الكاف لا محل لها من الإعراب ، و ذكر أن معنى هذا التركيب (أخبروني)<sup>١</sup> .

و ذكر سيبويه هذه الكاف مبينا أنه لا حظ لها من الإعراب ، إنما هي حرف خطاب، و جاء ذلك في معرض حديثه عن حرفية التاء في الضمير (أنت) قال : "وإنما تاء (أنت) بمنزلة الكاف، ومما يدل على أنه ليس باسم قول العرب أرأيته فلاناً ما حاله ، فالتاء علامة المضمرة المخاطب المرفوع ولو لم تلحق الكاف كنت مستغنياً كاستغنائك حين كان المخاطب مقبلاً عليك عن قولك : يا زيد ، ولحاق الكاف (كقولك: يا زيد) لمن لو لم تقل له يا زيد استغنيت، فإنما جاءت الكاف في أرأيت، والنداء في هذا الموضع توكيداً، وما يجيء في الكلام توكيداً - لو طرح كان مستغنى عنه - كثير"<sup>٢</sup> .

فقد بين أن الكاف هي حرف للتأكيد ليس إلا ، و لو حذف لكان الكلام مستقيماً من حيث المعنى غير مفنقراً لها .

و ذهب المبرد مذهب سيبويه في هذه الكاف قائلاً : " ومن ذلك الكاف التي تلحق آخر الكلام لا موضع لها، نحو كاف ذلك، ورويدك و(أرأيته هذا الذي كرمت علي) "<sup>٣</sup> .

و ذكر السيوطي أن ثمة خمسة مواضع تكون فيها الكاف حرفاً ، و ذكر منها هذه الكاف المتصلة بـ (أرأيت) ، ثم بين ثلاثة مذاهب للنحويين في هذه الكاف المتصلة بـ

(أرأيت):

أحدهما : أن الفاعل هو التاء ، والكاف حرف خطاب لا موضع لها من الإعراب.

٥) ينظر: ابن فلاح اليمني، المغني في النحو، ٢٩٩/٣-٣٠٠.

٦) سيبويه ، الكتاب ، ٢٤٥/١ .

١) المبرد ، المقتضب ، ١٧/١ .

الثاني : أن التاء حرف خطاب وليست اسما ، لأنها لو كانت اسما لطابقت مدلولها ، والكاف هي الفاعل للمطابقة ، مبينا أن هذا مذهب الفراء ، ورد هذا المذهب بأن الكاف يستغنى عنها على حين لا يستغنى عن التاء ، فكانت أولى بالفاعلية ، وبأن التاء محكوم بفاعليتها في غير هذا الفعل بإجماع ولم يعهد ذلك في الكاف .

و ذكر د عبد الله بن حمد الدايل في بحث خاص بهذا الأسلوب أن التاء مفتوحة أبداً ، إذا ما دخلت عليها الكاف ، وتصبح الدلالة على الجنس والعدد من وظائف الكاف ١ .

الثالث: أن الكاف في موضع نصب ، و هو مذهب الكسائي ٢ .

و الذي يضعف رأي الكسائي أن المفعول الثاني في ( باب رأى ) ينبغي أن يكون المفعول الأول في المعنى ، و لا يتحقق ذلك إذا جعلت الكاف اسما ، فعندما نقول ( أريتك زيدا ماذا فعل ؟ ) ، فمدلول الكاف المخاطب ، و هو غير ( زيد ) ، فصار لزاماً أن تكون هذه الكاف حرفاً .

ثم إن حذف هذه الكاف لا يخل بالمعنى ، فالمعنى تام دونها في قولنا ( أريت زيدا ماذا فعل ؟ ) ، كما أن هذا الأسلوب يكون مفتقراً إلى كلام إنشائي بعده ، غالباً ما يكون استفهاماً كقوله تعالى: { قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُ اللَّهِ بَغْتَةً أَوْ جَهْرَةً هَلْ يُهْلِكُ إِلَّا الْقَوْمَ الظَّالِمُونَ } [الأنعام : ٤٧] ، أو قسماً ، كقوله تعالى : { قَالَ أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ لَنْ أَنْحَرَنَّ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لِأَحْتَنِكَنَّ ذُرِّيَّتَهُ إِلَّا قَلِيلاً } [الإسراء : ٦٢] .

و جزم أبو حيان أن ( أريتك ) تفتقر إلى جملة استفهامية أو قسمية ليس غير ٣ .

(٢) ينظر : د . الدايل : عبد الله بن حمد ( أريت و فروعه ) مجلة جامعة أم القرى ، العدد : ٢٣ ، مكة

المكرمة ، شوال ، ١٤٢٢ هـ ، ص ١٣٥ .

(٣) ينظر : السيوطي ، الهمع ، ٢٦٦/١ .

(١) أبو حيان ، البحر المحيط ، ٥٥/٦ .

و واضح أن جملة الاستفهام أو القسم متعلقة من حيث المعنى بـ (رأى)، فإذا كانت الكاف هي المفعول الأول لـ (رأى)، و الاسم الظاهر بعدها مفعولا ثانيا ، أصبحت رأى غير مفتقرة نحويًا إلى الجملة بعدها، لكن المعنى يدل دلالة واضحة على افتقار (رأى) إلى الجملة بعدها ، فإذا جعل الضمير المفعول الأول، و الاسم الظاهر المفعول الثاني، فما موقع جملة الاستفهام؟ و يرى الباحث أن ما اختاره الإمام الشوكاني من حمل الكاف في هذا التركيب على الحرفية هو الوجه.

و ثمة قضايا أخرى أعرضنا عن مناقشتها تتعلق بهذا التركيب ؛ لإعراض كل من المخالف و المخالف عنها أعني الشوكاني و الكسائي، منها :هل الهمزة الأولى للاستفهام أو هي جزء من التركيب ؟ قولان ، و هل تتعين (رأى) للرؤية البصرية أو لغيرها ؟ أيضا قولان . و قد أجاب عن الأسئلة السابقة و غيرها الدكتور عبد الله بن حمد الدايل في بحثه الخاص بهذا التركيب (أرأيت و فروعه) ١ .

(٢) ينظر : د. الدايل، (أرأيت و فروعه).

## المطلب الثالث : مخالفته الفراء ( ت ٢٠٧ هـ ) :

### الفرع الأول - ضمير الشأن

خالف الإمام الشوكاني الفراء في نوع الضمير (هو) من قوله تعالى ( وَإِنْ يَأْتُوكُمْ أُسَارَى تَفَادَوْهُمْ وَهُوَ مُحْرَمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ ) [ البقرة : ٨٥ ] قائلا: " الضمير للشأن ... وزعم الفراء أن هذا الضمير عماد ١ ، واعترض عليه بأن العماد لا يكون في أول الكلام { إخراجهم } مرتفع بقوله: {محرم} ساد مسد الخبر وقيل : بل مرتفع بالابتداء ومحرم خبره " ٢ .  
فقد اختار الشوكاني أن يكون الضمير (هو) للشأن ، على حين ذهب الفراء - في أحد قوليهِ - إلى أنه عماد ، و هو ما يعرف عند البصريين بـ (ضمير الفصل) ، و بين الإمام الشوكاني وجه الاعتراض على مذهب الفراء بقوله : (واعترض عليه بأن العماد لا يكون في أول الكلام) .

و المشهور عند النحويين أن ضمير الفصل لا يكون إلا بين المبتدأ والخبر، أو ما أصله المبتدأ والخبر، و لا يجيزون تقدمه على المبتدأ؛ لأن الغرض من المجيء به هو رفع الاحتمال في كون ما بعده تابعا؛ و قد وضح هذه المسألة السيوطي بقوله: " ووجه المنع في الكل ( يريد كل ما تقدم من الأمثلة التي ذكرها) ٣ عند الجمهور أن فائدته صون الخبر من توهمه تابعا، ومع تقديم الخبر يستغنى عنه؛ لأن تقديمه يمنع كونه تابعا " ٤ .

١) ينظر: الفراء ، معاني القرآن ، ٥٠/١ ، ٥١ .

٢) الشوكاني، فتح القدير، ١٧٣/١ .

٣) في قوله (الكل) إدخال (أل) على لفظ (كل)، و هو غير مرتضى عند جمهور النحاة.

٤) السيوطي ، الهمع ، ٢٤٠/١ .

و قال سيبويه : " ألا ترى أنك تقول رأيت زيدا هو خيرا منك ، وقال الله - عز وجل - :

{ وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ هُوَ الْحَقُّ } [سبأ : ٦] وإنما يكون الفصل

في الأفعال التي الأسماء بعدها بمنزلتها في الابتداء " ١ .

فقد بين سيبويه أن ضمير الفصل يكون بين المفعول الأول و المفعول الثاني في (باب

ظن) ، ثم بين علة هذا الفصل بقوله : " وإنما كان الفصل في أظن ونحوها لأنه موضع يلزم

فيه الخبر وهو ألزم له من التوكيد ؛ لأنه لا يجد منه بدا " ٢ ، فالعلة في ذلك عنده هي أن

المبتدأ و ما أصله المبتدأ (المفعول الأول) أشد افتقارا إلى الخبر و ما أصله الخبر (المفعول

الثاني) من افتقاره إلى الصفة ، و زاد هذه العلة إيضاحا بقوله : " وإنما فصل ؛ لأنك إذا قلت :

كان زيد الظريف ، فقد يجوز أن تريد بالظريف نعتا ل (زيد) ، فإذا جئت بـ (هو) أعلمت

أنها متضمنة للخبر " ٣ ، و قوله متضمنة الخبر أي مشعرة (ضمائر الفصل) أن ما بعدها هو

الخبر .

و ذكر العلماء لهذا الضمير شروطاً منها أن يكون ركنا الجملة معرفتين ، و ذكر الدكتور

عباس حسن أن علة كون الاسم معرفتين هي أن : " لفظ ضمير الفصل لفظ المعرفة ، وفيه

تأكيد ؛ فوجب أن يكون المدلول السابق الذي يؤكد هذا الضمير معرفة ، كما أن التأكيد كذلك

، و وجب أن يكون ما بعده معرفة أيضاً ؛ لأنه لا يقع بعده - غالباً - إلا ما يصح وقوعه نعتاً

للإسم السابق . ونعت المعرفة لا يكون إلا معرفة " ٥ .

(١) سيبويه ، الكتاب ، ٣٨٧/٢ .

(٢) سيبويه ، الكتاب ، ٣٨٨/٢ .

(٣) السابق : ٣٨٧/٢ ، ٣٨٨ .

(٤) ينظر : أبو حيان ، ارتشاف الضرب ، ٤٩٤/١ ، و المرادي ، الجنى ، ص ٣٥٠ .

(٥) د.حسن : عباس ، النحو الوافي ، دار المعارف ، مصر ، ط ٥ ، د.ت ، ٢٤٤/١ .

و بين الزمخشري موقع هذا الضمير، قائلاً: " و يتوسط (أي ضمير الفصل) بسين المبتدأ وخبره ، قبل دخول العوامل اللفظية وبعدها - إذا كان الخبر معرفة أو مضارعاً له في امتناع دخول حرف التعريف عليه كـ (أفعل من كذا) أحد الضمائر المنفصلة المرفوعة، ليؤذن من أول أمره بأنه خبر لا نعت، وليفيد ضرباً من التوكيد. وتسميه البصريون فصلاً، والكوفيون عماداً " ١ .

### الفرع الثاني - مفرد (الأصل)

هذه من المسائل التي خالف فيها الإمام الشوكاني الفراء؛ فقد اختار أن كلمة (الأصل) في قوله تعالى ﴿وَإِذْ ذَكَرَ رَبُّكَ فِي نَفْسِكَ تَضَرُّعًا وَخِيفَةً وَدُونَ الْجَهْرِ مِنَ الْقَوْلِ بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ وَلَا تَكُن مِّنَ الْغَافِلِينَ ﴾ [ الأعراف: ٢٠٥ ] هي جمع واحدة (أصيل) ، مبيناً أن ذا مذهب كل من الزجاج و الأخفش فيها ، و خالف مذهب الفراء الذي يرى أنها جمع الجمع ، فمفردها (أصل) ، و الأصل جمع (أصيل) ٢ .

و أورد الإمام الشوكاني شاهداً على أن (أصل) جمع أصيل ، هو قول أبي ذؤيب :

فَتَمَذَّرْتُ نَفْسِي لِذَاكَ وَلَمْ أزلْ      بَدَلًا نَهَارِي كُلَّهُ حَتَّى الْأَصْلُ ٣

و قد تعرض الأخفش لهذا اللفظ بقوله: "وأما (الأصل) فواحدة: (أصيل) مثل: الأشرار واحدها: الشرير والأيمان واحدها: اليمين" ٤ ، و لم يذكر أنها جمع الجمع كما افترضه الفراء.

(١) الزمخشري ، المفصل ، ١٧٢/١ .

(٢) ينظر : الشوكاني، فتح القدير، ٢٩٦/٢ .

(٣) ينظر : السابق : ٢٩٦/٢ ، و الزمخشري ، أساس البلاغة ، مادة (بدل) ، و ابن منظور ، اللسان ، مادة (أصل) .

(٤) الأخفش، معاني القرآن، ٣١٧/٢ .

و أما ما حكاه الفراء من أنها جمع ل (أصل) و (أصل) جمع لـ (أصيل) فلم أجده في

تفسيره ، غير أن أبا حيان ١ و القرطبي ٢ و غيرهم نقلوا ذلك عنه .

و قد نبه أبو حيان على ذلك بقوله : " ومن ذهب إلى أن ( أصالاً جمع أصل ، ومفرد أصل :

أصيل ) الفراء " ٣

و قال أبو حيان : "الأصل جمع أصل، وهو العشي، كعُنُق وأَعْناق، أو جمع أصيل،

كَيَمِين وأَيْمَان، ولا حاجة لدعوى أنه جمع جمع كما ذهب إليه بعضهم، إذ ثبت أن أصلاً مفرد،

وإن كان يجوز جمع (أصيل) على (أصل) فيكون جمعاً كَكَثِيبٍ وَكُتِّبِ " ٤

فأبو حيان لا يحبذ القول بأنه اسم جمع .

و لعل الذي دفع القائلين بأنه ليس اسم جمع أمران :

الأول : أن أسماء الجموع سماعية ، و ليس ثمة شاهد يدل على أن أصل جمع لأصيل .

و الثاني : قد ثبت أن (أصل) مفرد و استشهدوا على ذلك بقول الشاعر :

فَتَمَذَّرْتُ نَفْسِي لَذَاكَ وَلَمْ أَزَلْ بِدَلَا نَهَارِي كُلَّهُ حَتَّى الْأَصْلِ ٥

فقوله (بدلا نهاري ) دال على أن (أصل) مفردة .

و يرى الباحث أن ما ذهب إليه الإمام الشوكاني، هو الأقرب للصواب، لأن ما قيل من

أنها جمع الجمع لا دليل عليه.

(١) ينظر : أبو حيان ، البحر المحيط ، ٤٣٦/٤ .

(٢) ينظر : القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن ، ٣٥٦/٧ .

(٣) ينظر : أبو حيان ، البحر المحيط ، ٤٤٩/٤ ، ارتشاف الضرب ، ٢١٩/١ .

(٤) أبو حيان ، البحر المحيط ، ٤٤٩/٤ .

(٥) مضى القول في تخريج هذا الشاهد.



## المطلب الرابع : مخالفته الأخفش الأوسط ( ٢١٥ هـ ) :

كان أبو الحسن الأخفش كثيراً ما يخالف نحاة البلدين اعتماداً منه على قياسه النظري ؛ لهذا يقول الرضي : " وأجاز الأخفش الكسر أيضاً في {الم \* الله} [آل عمران : ١] قياساً لا سماعاً ، كما هو عادته في التجرد بقياساته على كلام العرب الذي أكثره مبني على السماع" ١ .  
و ربما ذكر في المسألة الواحدة قولين ؛ قال ابن جنبي : " وقد كان أبو الحسن ركاباً لهذا الشبح ٢ أخذاً به غير محتشم منه ، وأكثر كلامه في عامة كتبه عليه ، وكنت إذا ألزمت عند أبي علي - رحمه الله - أن أقول لأبي الحسن شيئاً لا بد للنظر من إلزامه إياه ، يقول لي : مذاهب أبي الحسن كثيرة " ٣ .

و قد أجريت حوله عدد من الدراسات التي تناولت فكره و مخالفاته ٤ ، و سيقف الباحث عند بعض المسائل التي لم يرتض الإمام الشوكاني فيها رأي الأخفش :

الفرع الأول - معنى ( من )

من المسائل التي خالف فيها الإمام الشوكاني الأخفش الأوسط معنى حرف الجر ( من ) ؛ فقد ذهب الإمام الشوكاني إلى أن حرف الجر ( من ) في قوله تعالى : { إِنْ تَبَدُّواْ الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِنْ تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهُهَا الْفُقَرَاءَ فَهِيَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِّنْ سَيِّئَاتِكُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ } [البقرة : ٢٧١] يفيد التبويض ٥ ، ثم قال : " وحكى الطبري عن فرقة أنها زائدة ، وذلك على

- ١) الرضي ، شرح الشافية ، ٢/٢٣٧ .
- ٢) الشبح ( محرقة العين ) : ما بين الكاهل إلى الظهر ، و وسط الشيء و معظمه .
- ٣) ابن جنبي ، الخصائص ، ١/٢٠٦ .
- ٤) من هذه الدراسات : د . عبد الكريم بن محمد الأسعد ، الأخفش الأوسط أمقلد هو أم مجدد ؟ مجلة البحوث الإسلامية ، السعودية ، العدد : ٣٨ ، ١٤١٣ هـ ، ص ٢٧٣ .
- ٥) ينظر : الشوكاني ، فتح القدير ، ١/٣٦٦ .

رأي الأَخْفَش . قال ابن عطية : وذلك منهم خطأ " ١ . فقد خالف الإمام الشوكاني الأَخْفَش في

معنى (من) هنا مستشهدا بكلام ابن عطية على تخطئة من قال بزيادتها .

و ذهب الأَخْفَش إلى جواز زيادتها بغير قيد، يقول: "فإن قلت: إنما يكون هذا في النفي

والاستفهام فقد جاء في غير ذلك ، قال {وَيُكْفَرُ عَنْكُمْ مِّنْ سَيِّئَاتِكُمْ} فهذا ليس باستفهام ولا نفي .

وتقول: "زيدٌ من أفضليها" تريد: هو أفضلها، وتقول العرب: "قد كان من حديثٍ فحلَّ عني حتى

أذهب" يريدون: قد كان حديثٌ<sup>٢</sup> .

و زيادة (من) من القضايا التي وقف عندها النحويون و تباينت مذاهبهم فيها ، فمنهم من

أجاز مطلقاً<sup>٣</sup> ، و منهم من أجاز بشروط لعل أبرزها كونها مسبوقة بنفي أو شبهه، و كون

مدخولها نكرة<sup>٤</sup> .

فالأخفش أجاز زيادتها مع كونها لم تسبق بنفي أو استفهام أو نهي ، و كون مدخولها معرفة

كما هو واضح من قوله السابق ، و هو مخالف لمذهب جمهور البصريين<sup>٥</sup> .

و اضطربت كلمة ابن مالك فيها ؛ إذ قال في شرحه لكافيته : " وتزاد "من" جارة لنكرة بعد

نفي نحو قوله تعالى: {مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ} [الأعراف: ٥٩]، وأشرت بقولي: (أو كنفي) إلى

(١) السابق: ٣٦٦/١ .

(٢) الأَخْفَش، معاني القرآن، ٧٦/١ .

(٣) كالأخفش الأوسط: ينظر: معاني القرآن، ٧٦/١ .

(٤) ينظر: : سيبويه، الكتاب، ٣١٥/٢ ، ٣١٦ ، و الزمخشري ، ٣٧٩/١ ، ٤٢٤ ، وابن مالك ، شرح

التسهيل ، ١٣٨/٣ ، و ابن هشام: مغني اللبيب ، ٤٢٥/١ ، و السلسلي : أبو عبد الله محمد بن عيسى

، شفاء العليل في إيضاح التسهيل ، تحقق : الشريف عبد الله بن علي الحسيني البركاتي ، بيروت ،

دار الندوة ، ط ١ ، ١٩٨٦ م ، ٦٥٧/٢ ، و الأشموني: شرح الألفية ، ٢١٢/٢ ، و الصبان: الحاشية

، ٢١١ ، و غيرها .

(٥) ينظر : الرضي ، شرح الكافية ، ٢٦٩/٤ ، و البلوشي: سالم بن عبد الله، حروف الجر بين النحاة و

المفسرين، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية جامعة عدن، اليمن، ٢٠٠٣م، ص ١٩٦ .

النهي، والاستفهام بـ(هل) " ١ ، فاشتراط في زيادتها تنكير مدخولها ، و تقدم النفي أو شبهه عليها . غير أنه في (شرح التسهيل) أجاز زيادتها في الإيجاب ، و انتصر لمذهب الأخفش قائلا: " وبقوله أقول ؛ لثبوت السماع بذلك نظماً ونثراً؛ فمن النثر قوله تعالى: {وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبَأِ الْمُرْسَلِينَ} [الأنعام: ٣٤]... ومن النظم المتضمن زيادة (من) في الإيجاب قولُ عمر بن أبي ربيعة :

وَيَنِي لَهَا حُبُّهَا عِنْدَنَا      فَمَا قَالَ مِنْ كَاشِحٍ لَمْ يَضُرْ ٢

أي: فما قال كاشح لم يضر<sup>٣</sup>.

و لم يكن الشوكاني يختار في (من) مذهب البصريين على كل حال ، بل إن المعنى هو الذي يعول عليه في كون (من) زائدة أو غير زائدة ، سواء أتحققت فيها شروط الزائدة التي ذكرها البصريون أم لم تتحقق ؛ فقد وجّه (من) في قوله تعالى { وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ } [البقرة: ٢٧١] ، على أنها تبعيضية - ليس رغبة منه في مجازاة مذهب نحوي بعينه ، بل لأنه يرى أن المعنى يقتضي ذلك ؛ و ذلك أن ثمة ذنبا لا يُكفّر - إذا مات صاحبه غير تائب منه - هو الإشراف بالله سبحانه ، و دليل ذلك قوله تعالى: { إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ } [النساء : ٤٨] ، ففي مواطن أخرى حكم الإمام الشوكاني بزيادة (من) في الإيجاب ؛ كما في قوله تعالى: { فَأَتُوا بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ } [البقرة: ٢٣]، و قوله تعالى: { قَالَتْ رَسُولُهُمْ أَفِي اللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ يَدْعُوكُمْ لِيَغْفِرَ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ وَيُؤَخِّرَكُمْ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى } [إبراهيم: ١٠]؛ و ذلك لأن المعنى يقتضي زيادتها ، ففي الآية الأولى تحداهم الله سبحانه بأن أتوا بسورة مثله، لا بسورة من مثله ؛ لأنه ليس في كلام الثقلين ما يشبهه في المثلية، و

(١) ابن مالك ، شرح الكافية الشافية ، ٧٩٧/٢ .

(٢) ينظر : ديوانه، ص١٦٧، و المرادي، الجنى الداني، ص ٣١٨، و ابن هشام ، المغني ، ص٤٢٨ .

(٣) ابن مالك ، شرح التسهيل ، ١٣٨/٣ .

في الآية الثانية جاء الاستفهام على لسان الرسل (أفي الله شك) توبيخا و تقريرا على سوء ظن أقوامهم بالله سبحانه، فقالت لهم رسلهم أشكون في الله و وعده ؟ إن الله قادر على أن يغفر ذنوبكم جميعا . فمن تمام قدرته و كرمه سبحانه أن يغفر الذنوب كلها لا بعضها ، و من هنا حكم الإمام الشوكاني بزيادتها.

#### الفرع الثاني - الواو الواقعة بعد همزة الاستفهام

يرى الإمام الشوكاني تبعا لسببويه أن الواو في ( أو كلما ) من قوله تعالى { أَوْكَلَّمَا عَاهَدُوا عَهْدًا نَبَذَهُ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ } [ البقرة : ١٠٠ ] هي الواو العاطفة دخلت عليها همزة الاستفهام ، مبينا أن الأخفش خالف في ذلك ، زاعما أن الواو زائدة ١ .  
و ذهب الأخفش - في أحد قوليه - إلى أن الفاء و الواو في هذا الموضع و أمثاله زائدتان، قال - معلقا على الآية السابقة: " فهذه واو تجعل مع حرف الاستفهام وهي مثل الفاء التي في قوله { أَوْكَلَّمَا جَاءَكُمْ رَسُولٌ بِمَا لَا تَهْوَى أَنْفُسُكُمْ } [ البقرة: ٨٧ ] فهذا في القرآن والكلام كثير، وهما زائدتان في هذا الوجه" ٢ .

و دخول همزة الاستفهام على حروف العطف ( الواو و الفاء و ثم ) كثير ؛ فقد ذكر سببويه ذلك بقوله: " وهذه الواو التي دخلت عليها ألف الاستفهام كثيرة في القرآن ، قال الله - تعالى  
جده - { أَفَأَمِنَ أَهْلُ الْقُرَىٰ أَنْ يَأْتِيَهُمْ بَأْسُنَا بَيَاتًا وَهُمْ نَائِمُونَ \* أَوْ أَمِنَ أَهْلُ الْقُرَىٰ أَنْ يَأْتِيَهُمْ بَأْسُنَا ضُحًى وَهُمْ يَنعَبُونَ } [ الأعراف: ٩٧ ، ٩٨ ] ، فهذه الواو بمنزلة الفاء في قوله تعالى { أَفَأَمِنُوا مَكْرَ اللَّهِ } [ الأعراف: ٩٩ ] ، وقال عز وجل { وَكَانُوا يَقُولُونَ أَإِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا

(١) الشوكاني، فتح القدير، ١/١٨٢.

(٢) الأخفش، معاني القرآن، ١/١٠٨.

وَعِظَامًا أَنِنَّا لَمَبْعُوثُونَ \* أَوْ أَبَاؤُنَا الْأَوَّلُونَ { [ الواقعة : ٤٧ ، ٤٨ ] وقال : { أَوْكَلَّمْنَا عَاهِدُوا  
عَهْدًا } [ البقرة : ١٠٠ ] ١ .

فقد استشهد سيبويه بشواهد مختلفة تدل على أن همزة الاستفهام كثيرا ما تدخل على حروف  
العطف .

و مذهب الأخفش هو جواز زيادة الواو ؛ لذا جعلها زائدة هنا وفاقا لما يذهب إليه في  
نظيراتها . فقد جعل الواو في (وفتحت) من قوله تعالى: { حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا  
وَقَالَ لَهُمْ خِرْنَتُهَا } [ الزمر : ٧١ ] - زائدة ، و بين أن المعنى (حتى إذا جاءوها فتح أبوابها)  
بحذف الواو، وذكر شواهد لذلك من الشعر، منها قوله:

فَإِذَا وَذَلِكَ يَا كُبَيْشَةَ لَمْ يَكُنْ إِلَّا كَلِمَةً حَالِمٍ بِخِيَالِ ٢

و قوله:

فَإِذَا وَذَلِكَ لَيْسَ إِلَّا حِينُهُ      و إِذَا مَضَى شَيْءٌ كَانَ لَمْ يَفْعَلِ ٣

قال: " كأنه زاد الواو وجعل خبره مضمرا " ٤ وفاقا لمذهبه في الاسم الواقع بعد أداة  
الشرط . ومجيء واو العطف زائدة من المسائل الخلافية بين البلدين ؛ فالبصريون لا يجيزون  
زيادتها؛ لأنها من حروف المعاني، و حروف المعاني لا تكون زائدة لما تؤديه من معنى؛ لذا  
قالوا بأصالة هذه الواو، و قدروا معطوفا عليه محذوفا قبلها، و لم يقولوا بزيادتها ٥.

(١) سيبويه ، الكتاب ، ١٨٨/٣ ، ١٨٩ .

(٢) البيت لتميم بن مقبل في ديوانه، ص ٢٥٩، و ينظر: الرضي، شرح الكافية، ٣٩٣/٤، و البغدادي ،

الخرائفة ، ٤٢٠/٤ ، و د. حداد ، معجم شواهد النحو، معجم شواهد النحو، ش (٢٢٥٧).

(٣) للشاعر أبي كبير الهذلي، ديوان الهذليين (١٠٠/١) ، و ينظر : ابن مالك ، شرح الكافية الشافية ،

١٢٦٠/٣ ، و الكيلكدي، الفصول المفيدة في الواو-المزيدة، ص ٥٤ .

(٤) الأخفش، معاني القرآن، ١٣٨/١ .

(٥) ينظر : ابن الأنباري ، الإنصاف ، م (٦٤) ، و كيلكدي: صلاح الدين أبو سعيد العلاني دمشقي  
الشافعي، الفصول المفيدة في الواو المزيدة، تحقق: حسن موسى الشاعر، دار البشير، عمان،

و لما كانت زيادة واو العطف لا تجوز عند البصريين فإن الإمام الشوكاني و غيره ممن  
يصدرون في أحكامهم عن المدرسة البصرية - منعوا أن تكون الواو في (أو كلما) و ما  
شابهها - زائدة .

### المطلب الخامس : مخالفته المبرد ( ت ٢٨٥هـ ) :

قلما يخالف الإمام الشوكاني المبرد فيما يعرض إليه من آرائه، بل كثيرا ما يستند إلى رأيه  
في تقوية المذهب الذي يختاره، غير أنه خالفه في بعض المسائل، و سيقف الباحث عند اثنتين  
منها.

#### الفرع الأول - وَصَفُ ( اللَّهُمَّ )

هذه المسألة الأولى من المسائل التي خالف فيها الإمام الشوكاني المبرد؛ فقد اختار الإمام  
الشوكاني أن المنادى ( اللهم ) لا يوصف في قوله تعالى : ( قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكُ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ  
مَنْ تَشَاءُ وَتَنْزِعُ الْمُلْكَ مِمَّنْ تَشَاءُ ) [ آل عمران : ٢٦ ] ؛ لهذا جعل قوله (مالك) نداء ثانيا ،  
و لم يجعله صفة لـ ( اللهم )، مبينا أن هذا مذهب سيبويه ١ ، قال : " ولا يجوز عنده أن يكون  
وصفا لقوله { اللهم } لأن الميم عنده تمنع الوصفية "٢، ثم ذكر أن مذهب المبرد هو جعل ( مالك )  
صفة لـ ( اللهم ) ٣ .

فالإمام الشوكاني تابع مذهب سيبويه في أن ( اللهم ) لا توصف ، وخالف رأي المبرد فيما  
وجه عليه ( مالك ) في الآية الكريمة .

ط ١، ١٩٩٠م، ص ٥٤ .

(١) سيبويه ، الكتاب ، ١٩٦/٢ .

(٢) الشوكاني، فتح القدير، ٤٠٧/١ .

(٣) ينظر : السابق : ٤٠٧/١ .

و ذكر الإمام الشوكاني مثل هذا في قوله تعالى : { قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ  
عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ أَنْتَ تَحْكُمُ بَيْنَ عِبَادِكَ فِي مَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ } [ الزمر : ٤٦ ] ؛ إذ  
قال في توجيهه (فاطر) و (عالم) : " وقد تقدم تفسير فاطر السموات وتفسير عالم الغيب  
والشهادة ، وهما منصوبان على النداء " ١ .

و علة عدم الوصف عند سيبويه أن الميم في ( اللهم ) صوت ، و الأصوات لا توصف .  
و لما كان مذهب سيبويه ٢ و البصريين ٣ في هذه الميم التي في ( اللهم ) أنها عوض عن  
(ياء) النداء - فهي إذن صوت ، و الأصوات لا يجوز وصفها ؛ لهذا ذهب سيبويه إلى عدم و  
صف ( اللهم ) ، و وجه ما ظاهره أنه صفة لها على أنه منادى ثان ، و أداة النداء مقدره .

و قد أيد الزجاج مذهب سيبويه بقوله : " وانتصاب قوله : { مَالِكِ الْمَلِكِ } [ آل عمران :  
٢٦ ] على نداء آخر أي : يا مالك الملك ويا فاطر السموات كقوله : رب قد آتيتني من الملك  
وعلمتني من تأويل الأحاديث فاطر السموات أي : يا فاطر السموات " ٤ .

و يؤيد الباحث مذهب سيبويه في عدم وصف ( اللهم ) ، و لكن ليس لأن الميم صوت ، بل لأن  
وصف الأسماء الملازمة للنداء يفتقر إلى السماع .

#### الفرع الثاني - الكاف (اسما)°

من المسائل التي خالف فيها الإمام الشوكاني المبرد مجيء الكاف (كاف التشبيه) اسما فقد

قال في قوله تعالى {مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ

(١) السابق: ٤٠٧/١ .

(٢) ينظر : سيبويه ، الكتاب ، ٢٥/١ .

(٣) ينظر : ابن الأثيري ، الإنصاف ( م ٤٧ ) .

(٤) الزجاج ، إعراب القرآن ، ٦٥٢/٢ .

(٥) ينظر : د. حداد ، إشكالية كاف التشبيه في العربية ، ص . ص ٣٥٣ - ٣٧١ .

وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لَا يُبْصِرُونَ { [ البقرة: ١٧ ] " (مثلهم) مرتفع بالابتداء وخبره إما الكاف في قوله : (كمثل) لأنها اسم : أي مثل مثل .... " ١ ، و جوز وجها آخر هو أن يكون الخبر محذوفاً تقديره : ( مثلهم مستتير ) ٢ ، أو تكون الكاف حرفاً ، فيكون شبه الجملة خبراً ، ثم استشهد لمجيئها اسماً بقول الأعشى :

أَتَنْتَهُونَ؟ وَلَنْ يَنْتَهِيَ ذَوِي شَطَطٍ كَالطَّعْنِ يَذْهَبُ فِيهِ الزَّيْتُ وَالْفُتْلُ ٣

و بقول امرئ القيس:

وَرَحْنَا بِكَابِنِ الْمَاءِ يُجْتَبُ وَسَطْنَا تَصَوَّبُ فِيهِ الْعَيْنُ طَوْرًا وَتَرْتَقِي ٤

أراد مثل الطعن ، وبمثل ابن الماء .

و بدأ يكون مخالفاً للمبرد الذي لا يرى اسميتها إلا في الضرورة ؛ فقد قال: "و أما الكاف الزائدة فمعناها التشبيه، نحو: عبد الله كزيد، وإنما معناه: مثل زيد، وما أنت كخالد ، فلذلك إذا اضطر الشاعر جعلها بمنزلة مثل، وأدخل عليها الحروف؛ كما تدخل على الأسماء" ٥ ، و علق على مجيء (سوى) اسماً غير ظرف ، في الشاهد:

تَجَانَفُ عَنْ جَوْ الِيمَامَةِ نَاقَتِي وَمَا قَصَدَتْ مِنْ أَهْلِهَا لِسِوَاكَ ٦

و في الشاهد:

- (١) الشوكاني ، فتح القدير ، ١٠٤/١ ، و ينظر أيضا: ٣٥٤/١ .
- (٢) ينظر: السابق: ١٠٤/١ .
- (٣) البيت لأعشى في ديوانه ، ص ٦٣ ، وينظر : ابن جني ، الخصائص ، ٣٦٨/٢ ، و د. حداد، معجم شواهد النحو، ش (١٩٥٥) .
- (٤) ينظر : الزجاجي ، حروف المعاني ، ص ٧٧ ، و البغدادي ، خزنة الأدب ، ٤٩٨/٣ .
- (٥) المبرد ، المقتضب ، ١٤٠/٤ .
- (٦) ينظر : الزجاجي ، حروف المعاني ، ٢٤/١ ، و المبرد ، الكامل في اللغة و الأدب (بوضع "جل" مكان "جو" ، ٨/٤ ، و د. حداد، معجم شواهد النحو، ش (٨٥٨) .



وَلَا يَنْطِقُ الْفَحْشَاءَ مَنْ كَانَ مِنْهُمْ إِذَا قَعَدُوا مِنَّا، وَلَا مِنْ سِوَانَا ١

بقوله: " وإنما اضطر، فحملها على معناها؛ كما أن الشاعر حيث اضطر إلى الكاف التي للتشبيه أن يجعلها اسماً أجراها مجرى (مثل)؛ لأن المعنى واحد؛ نحو قولك: زيد كعمرو، إنما معناه: مثل عمرو" ٢ .

وذهب سيبويه إلى أن الكاف لا تكون إلا حرفاً، قال: " فـ (كاليوم) كقولك (في اليوم) لأن الكاف ليست باسم "٣، و لا تكون اسماً إلا ضرورة، قال: " إلا أن ناساً من العرب إذا اضطروا في الشعر جعلوها بمنزلة ميث، قال الراجز، وهو حَمَيْدُ الأَرْقَطُ:

فصَيَّرُوا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَأْكُولٍ ٤

وقال خَطَامُ المُجَاشِعِي:

وصالِيَاتٍ كَمَا يُؤْتَفِنُ ٥

و تابعه كل من أبي علي الشلوبين ٦ (٦٤٥هـ)، و المرادي ٧ (٧٤٩هـ) في أن الكاف

لا تكون اسماً إلا في ضرورة شعر".

و فصلت كتب النحو العلة التي تمنع مجيء الكاف اسماً ٨ .

١ البيت للمرار بن سلامة العقيلي، ينظر: سيبويه، الكتاب، (بروايتين: جلسوا و قعدوا) منسوباً للشاعر المذكور في: (٣١/١)، و لرجل من الأنصار في: (٤٠٨/١)، و ابن عقيل، شرح الألفية، ٦١٢/١ بلا نسبة، و د. حداد. معجم شواهد النحو، ش (٢٩٢٣).

٢ المبرد، المقتضب، ١٤٠/٤ .

٣ سيبويه، الكتاب، ٢٩٣/٢ .

٤ البيت لحميد الأرقط، و نسب لرؤية في ملحق ديوانه، ينظر: سيبويه، الكتاب، ٤٠٨/١، و د. حداد: معجم شواهد النحو، ش (٣٥٩٠) .

٥ ينظر: شرح ابن يعيش، ٤٣/٨، و د. حداد، معجم شواهد النحو، ش (٣١٠٠).

٦ ينظر: أبو علي الشلوبين، التوطئة، ص ٢٦٦ .

٧ ينظر: المرادي، الجنى الداني، ص ٧٨ .

٨ ينظر: الرضي: شرح الكافية، ٤١/١، و الجنى الداني، ص ٧٨ .

و ذهب أبو الحسن الأخفش و أبو علي الفارسي و جمهرة من النحويين إلى جواز كونها حرفا أو اسما ١.

و أما ابن مضاء القرطبي فيرى أنها لا تكون إلا اسما ، لأنها بمعنى (مثل) ٢. و الحق أن الكاف قد تأتي اسما ، بل تتعين اسميتها إذا كان العامل مفتقرا إليها ، كما هو في الشاهد :

أَتَتْهُونَ؟ وَلَنْ يَنْهَى ذَوِي شَطَطٍ كَالطَّعْنِ يَذْهَبُ فِيهِ الزَّيْتُ وَالْفُتْلُ ٣

و غيره ، كما تأتي حرفا مفتقرا إلى متعلق أو غير مفتقر .

فمذهب الشوكاني في جواز مجيء الكاف اسما في سعة الكلام هو الحق .

و ذهب أستاذي الدكتور حنا حداد - بعد أن ناقش مذاهب القوم فيها - إلى أن " كاف التشبيه تكون اسما أينما وقعت ، و صلح الاستغناء عنها بـ (مثل) أو (شبه) أو غيرهما من الأسماء ، سواء أكان هذا الاستغناء واقعا في شعر أو في نثر " ٤ .

**المطلب السادس - مخالفته الزمخشري (٥٣٨هـ):**

خالف الإمام الشوكاني المبرد في بعض المسائل النحوية، و سيكتفي الباحث بعرض اثنتين منها.

**الفرع الأول - توجيه (مقام إبراهيم)**

هذه المسألة الأولى من المسائل التي خالف فيها الإمام الشوكاني الزمخشري ، و ذلك في

توجيه إعراب (مقام) من قوله تعالى { فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَّقَامُ إِبْرَاهِيمَ } [آل عمران: ٩٧] ؛ إذ

١) ينظر السيوطي ، همع الهوامع ، ٤/١٩٩ .

٢) ينظر : أبو حيان ، ارتشاف الضرب ، ٢/٤٣٧ ، و السيوطي ، همع الهوامع ، ٤/١٩٤ .

٣) مضى القول في تخريج هذا الشاهد.

٤) د. حداد ، شذرات من النحو و اللغة و التراجم ، ص ٣٦٢ .

جعلها بدلا ، و وجهها الزمخشري على أنها عطف بيان ، ثم أورد آراء العلماء الآخرين فيها ١ .

وقد منع البصريون وقوع عطف البيان في النكرات ، وأجازه الكوفيون، و ممن تابعهم في ذلك : أبو علي الفارسي ، وابن جنبي ، والزمخشري ، وابن عصفور ، والسيوطي ٢ .  
و الحق أن عطف البيان ينبغي أن يطابق معطوفه ، كما يطابق النعت منعوته ، فينبغي أن يطابقه في الإعراب : رفعا و نصبا و جرا ، وفي التعريف والتذكير ، وفي التأنيث ، وفي العدد، كما يطابق النعت منعوته .

و قد جاء عطف البيان مطابقا لمعطوفه في كثير من الآيات القرآنية ؛ فمن التطابق بينهما إعراباً ، وقوله تعالى: { وَقَوْلِهِمْ إِنَّا قَتَلْنَا الْمَسِيحَ عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ } [ النساء: ١٥٧] ، وقوله تعالى: { وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَى الْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَارُوتَ وَمَارُوتَ } [ البقرة: ١٠٢] ، وقوله تعالى { نِكْرُ رَحْمَةِ رَبِّكَ عَبْدَهُ زَكَرِيَّا } [مريم : ٢] ، وغير ذلك كثير .

ومن مطابقتها له في التعريف و التذكير قوله تعالى: { مِلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ } [الحج: ٧٨] (في التعريف)، و قوله تعالى: { يُوقَدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ } [النور: ٣٥] ، وقوله تعالى: { مِنْ وَرَائِهِ جَهَنَّمُ وَيُسْقَى مِنْ مَاءٍ صَدِيدٍ } [ابراهيم: ١٦] (في التذكير).

وأما عدم المطابقة، بين عطف البيان و معطوفه ، فقول مرجوح، ففي الآية التي ذكرها الإمام الشوكاني، و هي قوله تعالى: { فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ } [آل عمران: ٩٧] جعل صاحب الكشاف (مقام إبراهيم) عطف بيان لـ (آيات)، و علق الخضري عليها بقوله: "وأما

- ١) ينظر : الشوكاني ، فتح القدير، ١/٤٤٢، ٤٤٣، و الزمخشري ، الكشاف ، ١/٤١٥ .
- ٢) ينظر : الزمخشري ، الكشاف ، ٢/١٧٤، ١٧٥ ، و ابن يعيش ، شرح المفصل ، ٣/٧٢ ، و ابن هشام ، مغني اللبيب ، ص ٧٤٣ ، و ابن عقيل شرح الألفية ، ٢/٢٢٠ ، و الأشموني شرح الألفية، ٣/٨٦ ، و الأوسى ، روح المعاني ، ١٨/١٦٧ .
- ٣) ينظر : الزمخشري ، الكشاف ، ١/٣٣٧ .

قَوْلُ الزَّمْخَشَرِيِّ ، إِنَّ ( مَقَامَ إِبْرَاهِيمَ ) عطف بيانٍ على ( آيَاتٌ ) ، فمخالفٌ لإجماعهم<sup>١</sup> ،  
وبين الصبان أن قد اختلفَ البيانُ والمبينُ من ثلاثة أوجه ، فـ ( مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ ) مفردٌ مذكورٌ  
معرفةً ، و ( آيَاتٌ ) جمعٌ مؤنثٌ نكرةٌ ٢ .

و يتضح أن توجيه الإمام الشوكاني لكلمة ( مقام ) لم يتعرض للنقد كما تعرض له توجيه  
الزمخشري .

#### الفرع الثاني - موقع المصدر المؤول ( أن اعبدوا )

رجح الإمام الشوكاني أن يكون المصدر المؤول ( أن اعبدوا ) في قوله تعالى: ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ  
إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ اعبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ وَكُنْتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَّا دُمْتُ فِيهِمْ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي  
كُنْتُ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ وَأَنْتَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾ [ المائدة: ١١٧ ] - تفسير لقوله ( ما قلت  
لهم ) ، حملا على معنى القول لا لفظه ، ثم ذكر وجوهاً أخرى مرجوحة عنده ، كأن يكون  
عطف بيان للضمير في { به } أو بدلا منه ٣ .

و جوز الزمخشري في المصدر المؤول توجيهين ٤ :

الأول: أن تكون ( أن ) تفسيرية بتأويل فعل القول ( قلت ) بـ ( أمرت ) حملا للكلام على معناه لا  
على لفظه ، و شرحه الزمخشري ، مبينا أن فعل القول ينبغي أن يحكى بعده القول من غير  
توسط ( أن ) ، فلا يجوز ( ما قلت لهم إلا أن اعبدوا ) ، بل الوجه ( ما قلت لهم إلا اعبدوا ) ، و  
بذا أسقط أن تكون ( أن ) تفسيرية - إذا حمل فعل ( القول ) على ظاهر لفظه ، ثم بين أن

(١) ينظر : الخصري، الحاشية ، ٢ / ١٣٩ .

(٢) ينظر: الصبان ، الحاشية ، ٣ / ٨٦ .

(٣) ينظر : الشوكاني ، فتح القدير ، ٢ / ٩٩ .

(٤) ينظر : الزمخشري ، الكشاف ، ١ / ٧٢٦ ، ٧٢٧ .

فعل الأمر مسند إلى ضمير الله عز وجل ، فلو فسرته بـ (اعبدوا الله ربي وربكم) لا يستقيم  
المعنى ؛ لأن الله تعالى لا يقول : اعبدوا الله ربي وربكم.

و الثاني : أن تكون (أن) مصدرية على أن تكون مع مدخولها عطف بيان من الضمير في  
(به) .

و استبعد أن يكون المصدر بدلا من (ما أمرتني به) ، أو من (الهاء) في (به) ، لما في  
هذين الوجهين من إخلال بالصناعة النحوية ؛ لأن البديل هو الذي يقوم مقام المبدل منه ، ولا  
يجوز أن يقال : ما قلت لهم إلا أن اعبدوا الله ، بمعنى ما قلت لهم إلا عبادته ؛ لأن العبادة لا  
تقال ، و اعتراضه هذا مبني على قاعدة نحوية ؛ مؤداها أن البديل على نية تكرار العامل ١ ، و  
هو قول الأخفش الأوسط ، و أبي الحسن الرماني ، و أبي علي الفارسي ، وأكثر المتأخرين ٢ ،  
كما لا يجوز أن تجعله بدلا من الهاء ؛ لأنك لو أقمت ( أن اعبدوا الله ) مقام الهاء ، فقلت (إلا  
ما أمرتني بأن اعبدوا الله) - خلت جملة الصلة من العائد ، فتصبح كأنها أجنبية عن  
الموصول ، فلا تصلح حينها أن تكون صلة ٣ .

فوجه الوفاق بين الزمخشري و الإمام الشوكاني تجويزهما أن تكون ( أن ) مفسرة على أن  
يكون (ما قلت) محمولا على معنى (ما أمرت) لا على لفظه ، غير أن محور الخلاف بينهما  
أن الزمخشري أجاز أن يكون المصدر المؤول عطف بيان ، في حين منع الإمام الشوكاني هذا

١) يُنظر: ابن عصفور: علي بن مؤمن الأشبيلي ، المقرب ، تحقق : أحمد الجوّاري ، وعبد الله الجبوري ،  
مطبعة العاني ، بغداد ط (١) ١٣٩١ هـ ، ٢٤٢/١ ، و الحيدرة اليمني : علي بن سليمان ، كشف المشكل في  
النحو ، تحقق : د. هادي عطية مطر ، ١٦/٢ ، و ابن بابشاذ : طاهر بن أحمد ، شرح المقدمة المحسبة ،  
تحقق : خالد عبد الكريم ، المطبعة العصرية ، الكويت ، ط ١ ، ١٩٧٦ ، ٤٢٣/٢ ، و ابن القواس : أبو  
الفضل عبد العزيز الموصل ، شرح ألفية ابن معطي ، تحقق : د. علي موسى الشمولي ، مكتبة الخانجي ،  
الرياض ، ١٤٠٥ هـ ، ط ١ ، ٧٩٩/٢ .

٢) ينظر: الصبان ، الحاشية ، ١٣١/٢ .

٣) ينظر : الزمخشري ، الكشاف ، ٧٢٦/١ ، ٧٢٧ .

الوجه ، و أما ذكره له - و لغيره - بقوله: " وقيل عطف بيان للمضمر في (به) ، وقيل بدل منه " ١ ؛ فمن باب سرد الأقوال المخالفة ، ليس إلا .

و نقض أبو حيان ما ذهب إليه الزمخشري و الإمام الشوكاني من كونها مفسرة ، بقوله: "وما اختاره الزمخشري وجوّزه غيره ، من كون (أن) مفسرة ، لا يصح ؛ لأنها جاءت بعد(إلا) ، وكل ما كان بعد(إلا) المستثنى بها ، فلا بدّ أن يكون له موضع من الإعراب، و (أن) التفسيرية لا موضع لها من الإعراب " ٢ . كما ضعف أن يكون المصدر المؤول عطف بيان .

و أرى أن توجيه هذا المصدر على أنه عطف بيان أو بدل ؛ فهو أوضح من متبوعه مما يجعله أقرب إلى عطف البيان ، أو يكون بدلا ، على مذهب من لا يرى أن البدل على نية تكرار العامل<sup>٣</sup> .

(١) الشوكاني ، فتح القدير ، ٩٩/٢ .  
(٢) أبو حيان ، البحر المحيط ، ٦٥/٤ .  
(٣) عزا الدماميني القول بأن البدل على نية تكرار العامل إلى الأخفش والرماني والفارسي وأكثر المتأخرين(الصبان ، الحاشية، ١٣١/٢) .

## الفصل الثالث

### القراءات في (فتح القدير)

© Arabic Digital Library - Yamouk University

## توطئة

أجمع أهل العلم على أن القرآن الكريم نُقل إلينا عن النبي ﷺ بروايات متعددة متواترة، ووضع العلماء لذلك علماً أطلقوا عليه علم (القراءات القرآنية) بينوا فيه المقصود من هذا العلم، وأقسام تلك القراءات وأنواعها، وذكروا لنا أبرز القراء الذين رووا تلك القراءات فضلاً عن ذكرهم أهم التوايف التي دوّنت في هذا العلم.

### القراءة لغة و اصطلاحاً

القراءات: -لغة- جمع قراءة، وهي في الأصل مصدر للفعل (قرأ) ١، أما المقصود من علم القراءات في اصطلاح العلماء فهو: علم يعرف به كيفية النطق بالكلمات القرآنية، وطريق أدائها اتفاقاً واختلافاً مع عزو كل وجه لناقله. وموضوعه: كلمات القرآن من حيث أحوال النطق بها، وكيفية أدائها. و ثمرته وفائدته: العصمة من الخطأ في النطق بالكلمات القرآنية، وصيانتها عن التحريف والتغيير، والعلم بما يقرأ به كل من أئمة القراءة، والتميز بين ما يقرأ به وما لا يقرأ به ٢.

و فرق الزركشي بين القراءات و القرآن؛ فجعل القرآن شيء و القراءات شيء آخر، قال: "واعلم أن القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان؛ فالقرآن هو الوحي المنزل على محمد

(١) ينظر: د. محيسن: محمد سالم، المغني في توجيه القراءات العشر المتواترة، دار الجيل، بيروت، ط ٢،

١٩٨٨م، ٤٥/١.

(٢) ينظر: الزرقاني: محمد عبد العظيم، مناهل العرفان في علوم القرآن، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة،

١٣٩٢هـ، ٢٨٤/١ وما بعدها.



تختلف ألقاظ الوحي المذكور في كآبة الحروف  
أو كلفبها من آآفبف وآنقفل وغبرفها ١٠.

و برى البآآ أن آمة آفصلا فف هآة المسألة؛ فبقول: إن صآآ القراءة سناا و منآا<sup>١</sup>  
ورسما ففف القرآن، و إلا فهما آقا آقبقآان منآابرفآن. و ذلك لأن القراءة المنواآرة بآعبا  
بآلاوتها، و بقرا بها فف الصلاة، و هذا هو القرآن، وأما القراءة الشاآة فلا بآعبا بآلاوتها، و لا  
آآل القراءة بها فف الصلاة، ففف شفاء آآر غبر القرآن.

و أظن أن الإمام الزركشف لا بفقوآه ما اسآركه البآآ، غبر أنه - رحمه الله - أوجز  
فأآمل.

### القراءا أنواعها و شروطها

قسّم العلماء القراءا القرآنية إلى قسمن رئفسفن هما: القراءة الصآبحة، والقراءة  
الشاآة.

أما القراءة الصآبحة ففف القراءة التي آوافرا ففها آلاآة أركان - على قول آمهور  
العلماء ٣-:

الأول: أن آوافق العربية و لو بوجه ما.

(١) بنظر: الزركشف: بدر الاءن آآمب بن عبب الله، البرهان فف علوم القرآن، آآق: آآمب أبو الفضل

إبراهفم ببار (آباء الآراآ العربف، ببروا، ط١، ١٩٥٧، ٣١٩/١).

(٢) بقصا البآآ ب صآة (المنآ) أف موافآتها العربية ، و لو بوجه.

(٣) فف عاا هآة الأركان آلاآ عاا بعض العلماء . بنظر: ا. عبب الله: آآمب على آسن ، القراءا  
القرآنية و موقف المفسرفن منها، (آآة البآآ الإسلامفة، العاا: ٣٥، ص١٩٩).

الثاني: أن توافق القراءة رسم أحد المصاحف العثمانية.

الثالث: أن تنقل إلينا نقلاً متواتراً، أو بسند صحيح مشهور.

و قد نظم الإمام ابن الجزري (ت ٨٣٣هـ) هذه الشروط الثلاثة قائلاً:

فَكُلُّ مَا وَافَقَ وَجْهَ نَحْوٍ      وَكَانَ لِلرَّسْمِ احْتِمَالًا يَحْسَبِي

وَصَحِّحْ إِسْنَادًا هُوَ الْقُرْآنُ      فَهَذِهِ الثَّلَاثَةُ الْأَرْكَانُ ١

فكل قراءة استوفت تلك الأركان الثلاثة، جازت القراءة بها في الصلاة، كما جاز أن يُتَعَبَّدَ بتلاوتها. وهذا هو قول عامة أهل العلم، سواء أكانت من القراءات العشر أو غيرها ٢، و يقول الإمام الجزري: "كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً، وصح سندها فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها، ولا يحل إنكارها، بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن، ووجب على الناس قبولها سواء كانت عن الأئمة السبعة أم عن العشرة أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين، ومتى اختلف ركن من هذه الأركان الثلاثة أطلق عليها ضعيفة، أو شاذة، أو باطلة سواء كانت من السبعة أم عن من هو أكبر منهم. هذا هو الصحيح عند أئمة التحقيق من السلف والخلف ٣.

صرح بذلك الإمام الحافظ أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني، ونص عليه في غير

موضع الإمام أبو محمد مكي بن أبي طالب، وكذلك الإمام أبو العباس أحمد بن عمار

(١) ينظر: أبو الخير: محمد بن محمد بن الجزري، طبعة النشر في القراءات العشر، تحقق: علي محمد

الطباع، مطبعة البابي الحلبي، القاهرة، ط ١، ١٣٦٩هـ، ٧/١.

(٢) ينظر: الزرقاني، مناهل العرفان، ٢٨٩/١.

(٣) ينظر: السيوطي، الإتيان في علوم القرآن، ٢٠٣/١.

المهدوي<sup>١</sup>، وحققه الإمام الحافظ أبو القاسم عبد الرحمن بن إسماعيل المعروف بأبي شامة وهو مذهب السلف السذي لا يعرف عن أحد منهم خلاف<sup>٢</sup> و ثمة عشر قراءات اتفقت كلمة أهل العلم على صحتها، وصلت إلينا بطريق متواتر، نقلها إلينا مجموعة من القراء امتازوا بدقة الرواية وسلامة الضبط، وجودة الإتيان، وهم<sup>٣</sup>:

- ١- قراءة نافع المسدني، وأشهر من روى عنه قالون و ورش.
- ٢- قراءة ابن كثير المكي، وأشهر من روى عنه البزي و قنبل.
- ٣- قراءة أبي عمرو البصري، وأشهر من روى عنه الدوري و السوسي.
- ٤- قراءة ابن عامر الشامي، وأشهر من روى عنه هشام و ابن ذكوان.
- ٥- قراءة عاصم الكوفي، وأشهر من روى عنه شعبة و حفص.
- ٦- قراءة حمزة الكوفي، وأشهر من روى عنه خلف و خالد.
- ٧- قراءة الكسائي الكوفي، وأشهر من روى عنه أبو الحارث، و حفص الدوري.
- ٨- قراءة أبي جعفر المدني، وأشهر من روى عنه ابن وردان و ابن جُمَّاز.
- ٩- قراءة يعقوب البصري، وأشهر من روى عنه زويس و روح.
- ١٠- قراءة خلف، وأشهر من روى عنه إسحاق و إدريس.

وكل ما نسب لإمام من هؤلاء الأئمة العشرة، يسمى (قراءة) وكل ما نسب للراوي عن الإمام يسمى (رواية) فيقال مثلاً: قراءة عاصم برواية حفص، وقراءة نافع برواية ورش،

وهكذا.

(١) أبو العباس أحمد بن عمار بن أبي العباس المهدي القيرواني أصله من المهديّة، (ت ٤٤٠هـ)

،صنّف التيسير في القراءات، و الهداية في القراءات و غيرها.(هدية العارفين: ٣٩/١).

(٢) ينظر: الدميّطي، إتحاف فضلاء البشر، ص ٦.

(٣) ينظر: الزرقاني، مناهل العرفان، ٣١٥-٣٢١.

و يتبنى الباحث رأي ابن الجزري في أن صحة القراءة ليس بكونها من القراءات السبع أو العشر أو ما وراء ذلك، بل العبرة بتوافر الشروط الثلاثة.

وذكر ابن عاشور في تفسيره (التحرير والتنوير) أن القراءات التي يُقرأ بها اليوم في بلاد الإسلام هي: قراءة نافع براوية قالون، في بعض القطر التونسي، وبعض القطر المصري، وفي ليبيا، وبرواية ورش في بعض القطر التونسي، وبعض القطر المصري، وفي جميع القطر الجزائري، وجميع المغرب الأقصى، وما يتبعه من البلاد والسودان، وقراءة عاصم براوية حفص عنه في جميع المشرق، وغالب البلاد المصرية، والهند، وباكستان، وتركيا، والأفغان، وقراءة أبي عمرو البصري يُقرأ بها في السودان المجاور لمصر<sup>١</sup>.

وقد صنّف العلماء في علم القراءات العديد من الكتب، وكان أبو عبيد القاسم بن سلام (٢٢٤هـ) من أوائل من قام بالتأليف في هذا العلم، حيث ألف كتاب "القراءات" جمع فيه خمسة وعشرين قارئاً<sup>٢</sup>. واقتصر ابن مجاهد (٣٢٤هـ) على جمع قراءات القراء السبعة<sup>٣</sup>، ومن كتب القراءات المهمة أيضاً كتاب (النشر في القراءات العشر) للإمام ابن الجزري<sup>٤</sup>، وهو من أجمع ما كُتب في هذا الموضوع، وقد وضعت عليه شروح كثيرة، وله نظم شعري بعنوان (طَيِّبَةُ النُشْرِ) للمؤلف نفسه. وكتب مكّي بن أبي طالب (٤٣٧هـ) كتاب "التبصرة في القراءات

(١) ينظر: ابن عاشور: محمد الطاهر بن محمد التونسي، التحرير و التنوير المعروف بتفسير ابن

عاشور، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، ط١، ٢٠٠٠م، ٦٢/١.

(٢) ينظر: الزرقاني، مناهل العرفان، ٤٦٥/١.

(٣) حققه الدكتور شوقي ضيف، و طبع في دار المعارف، بمصر عام ١٩٧٢م، ثم صدرت الطبعة

الثانية عام ١٩٨٠م، ثم الثالثة عام ١٩٨٨.

(٤) هو أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي . الشهير بابن الجزري . ت ٣٣٣ هـ .

السبعة" <sup>١</sup>. ومن التصانيف المعتمدة في هذا العلم كتاب "حزب الأمانى ووجه التهاني" لـ القاسم بن فيرة الشاطبي (ت ٥٩٠هـ)، وهو نظم شعري لكل ما يتعلق بالقراء والقراءات، ويُعرف هذا النظم بـ "الشاطبية" <sup>٢</sup>، وقد وصفها الإمام الذهبي بقوله: "قد سارت الركبان بقصيدته، وحفظها خلق كثير، فلقد أبدع وأوجز وسهل الصعب" <sup>٣</sup>، وقد تكلم فيها على القراء السبعة ورواتهم، في قوله:

أَمَّا الْكَرِيمُ السَّرُّ فِي الطَّيِّبِ نَافِعٌ      فَذَلِكَ الَّذِي اخْتَارَ الْمَدِينَةَ مَنْزِلًا  
 وَقَالُونَ عَيْسَى ثُمَّ عُثْمَانُ وَرَشُهُمْ      بِصُحْبَتِهِ الْمَجْدَ الرَّفِيعَ تَأْتِلًا  
 وَمَكَّةَ عَبْدُ اللَّهِ فِيهَا مَقَامُهُ      هُوَ ابْنُ كَثِيرٍ كَثُرَ الْقَوْمُ مُعْتَلًا  
 رَوَى أَحْمَدُ الْبَزْزِيُّ لَهُ وَمُحَمَّدٌ      عَلَى سَنَدٍ وَهُوَ الْمَلْقَبُ قُنْبَلًا  
 وَأَمَّا الْإِمَامُ الْمَازِنِيُّ صَرِيحُهُمْ      أَبُو عَمْرٍو الْبَصْرِيُّ فَوَالِدُهُ الْعُلَا  
 أَفَاضَ عَلَى يَحْيَى الْيَزِيدِيِّ سَيِّبَهُ      فَأَصْنَحَ بِالْعَذْبِ الْفُرَاتِ مُعْتَلًا  
 أَبُو عَمْرٍو الدُّورِيُّ وَصَالِحُهُمْ أَبُو      شُعَيْبٍ هُوَ السُّوسِيُّ عَنْهُ تَقْبَلًا  
 وَأَمَّا دِمَشْقُ الشَّامِ دَارُ ابْنِ عَامِرٍ      فَتِلْكَ بَعْدَ اللَّهِ طَابَتْ مُحَلَّلًا

(١) حققه محمد غوث الندوي، ونشره في الدار السلفية في بومباي بالهند، و صدرت منه الطبعة الثانية عام ١٩٨٢.

(٢) طبعت في مصر عام ١٣٥٥هـ.

(٣) الذهبي: محمد بن أحمد بن عثمان، معرفة القراء الكبار على الطبقات و الأعصار، نشر محمد سيد جاد الحق، مطبعة دار التأليف، مصر، ١٩٦١م، ٤٥٧/٢.

(٤) قنبل: هو محمد بن عبد الرحمن بن محمد المكي المخزومي، توفي سنة (٢٤٥هـ) على خلاف في ذلك.

هشامٌ وَعَبْدُ اللَّهِ وَهُوَ أَنْتِسَابُهُ      لَذِكْوَانَ بِالْإِسْنَادِ عَنْهُ تَقْلًا

وبالكوفةِ الغراءِ منهم ثلاثةٌ      أذاعوا فقد ضاعتْ شذاً وقرنفلاً

فأما أبو بكرٍ وعاصمٌ اسمه      فشعبةٌ رآويه المبرزُ أفضلًا

وذلك ابنُ عيَّاش أبو بكر الرضا      وحفصٌ وبالإتقانِ كان مفضلًا

وحمزةٌ ما أنكاه من متورِّعٍ      إمامًا صبورًا للقرآنِ مرتلًا

روى خلف عنه وخلاد الذي      رواه سليم متقنا ومحصلا

وأما علي فالكسائي نعتُهُ      لما كان في الإحرامِ فيه تسربلا

روى ليثهم عنه أبو الحارث الرضا      وحفصٌ هو الدورِي وفي الذكر قد خلا

وبعد هذه المقدمة الموجزة حول القراءات ومفهومها وما يتعلق بها، سيناقدش

الباحث في ثلاثة مباحث ما يتعلق بالقراءات عند الإمام الشوكاني، خُصِّص

المبحث الأول منها بموقف الإمام الشوكاني من القراءات، وجعل المبحث الثاني

في مذهبه في الاختيار، وأما المبحث الثالث فقد عرض فيه الباحث لنماذج من

التوجيهات النحوية والصرفية للقراءات القرآنية في (فتح القدير).

## المبحث الأول: موقف الإمام الشوكاتي من القراءات

### المطلب الأول: موقفه من القراءات المتواترة:

من المعلوم أنه لا ينبغي الترجيح بسين القراءات المتواترة أو رد بعضها، قال الزركشي (ت ٧٩٤هـ): "إن القراءات توقيفية وليست اختيارية خلافا لجماعة منهم الزمخشري حيث ظنوا أنها اختيارية تدور مع اختيار الفصحاء واجتهاد البلغاء"، ثم قال: فيمن رد على قراءة حمزة {وَالْأَرْحَامُ} بالخفض... و على قراءته: {وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِحِي} بكسر الياء المشددة: وهذا تحامل وقد انعقد الإجماع على صحة قراءة هؤلاء الأئمة وأنها سنة متبعة ولا مجال للاجتهاد فيها... وإنما كان كذلك لأن القراءة سنة مروية عن النبي ﷺ ولا تكون القراءة بغير ما روي عنه".<sup>١</sup>

و قد نقل السيوطي عن أئمة الدين ما يشي بذلك؛ فقد حكى عن أبي عمر الزاهد (ت ٣٤٥هـ) في كتاب (اليواقيت)<sup>٢</sup> عن ثعلب أنه قال إذا اختلف الإعرابان في القرآن لم أفضل إعرابا على إعراب فإذا خرجت إلى كلام الناس فضلت الأقوى. و نقل قول أبي جعفر النحاس: "السلامة عند أهل الدين إذا صحت القراءتان ألا يقال إحداها أجود لأنها جميعا عن النبي فيأثم من قال ذلك وكان رؤساء الصحابة ينكرون مثل هذا، و نقل عن أبي شامة أنه قال:

(١) الزركشي: بدر الدين محمد بن عبد الله، البرهان في علوم القرآن، دار إحياء التراث

العربي، بيروت، ١/٣٤٠.

(٢) هو محمد بن عبد الواحد بن أبي هاشم البغدادي أبو عمر الزاهد المعروف بـ غلام ثعلب توفي ببغداد، له

شرح كتاب الفصيح لثعلب، و اليواقيت في اللغة، و غيرها.

أكثر المصنفون من الترجيح بين قراءة (مالك) و(ملك) حتى إن بعضهم يبالغ إلى حد يكاد يسقط وجه القراءة الأخرى وليس هذا بمحمود بعد ثبوت القراءتين<sup>١</sup>.

لم يعترض الإمام الشوكاني على القراءات المتواترة أو يردّها فيما عرض له من قراءات، فإذا أورد رأياً لأحد المفسرين في تضعيف قراءة متواترة - فإنه ينفي هذا التضعيف بالأدلة النقلية؛ من ذلك ما نقله عن الزمخشري في قوله تعالى: { قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ أَلَّا تُقَاتِلُوا } [البقرة: ٢٤٦] إذ قال: "عسيتم (بالفتح للسين وبالكسر)<sup>٢</sup> لغتان وبالثانية قرأ نافع، وبالأولى قرأ الباقر<sup>٣</sup>، قال في الكشاف: وقراءة الكسر ضعيفة<sup>٤</sup>، وقال أبو حاتم ليس للكسر وجه. "انتهى"، وقال أبو علي<sup>٥</sup>: وجه الكسر قول العرب هو (عس) بذلك مثل (حَرَ) و(شج) وقد جاء فَعَلَ وفَعِلَ في نحو: نَقَمَ ونَقِمَ فكَذَلِكَ (عَسَيْتَ وعَسَيْتَ)، وكذا قال مكّي، وقد قرأ بالكسر أيضا الحسن وطلحة فلا وجه لتضعيف ذلك"<sup>٦</sup>.

و ينقل أن القراءة سنة لا ينبغي مخالفتها، من ذلك ما نقله عن الزجاج في قوله تعالى: {وَإِذْ قَالُوا اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَابًا مِنَ السَّمَاءِ أَوْ ائْتِنَا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ } [الأنفال: ٣٢]؛ إذ قال: "أي واذكر إذ قالوا اللهم إن كان هذا هو الحق من عندك

(١) السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، ١/٣٢٠، ٣٢١.

(٢) ينظر: الزمخشري، ١/٣١٩.

(٣) ينظر: ابن زنجلة، حجة القراءات، ص ١٣٩، و الشاطبي: القاسم بن فيرة، حرز الأمانى ووجه التهاني في القراءات السبع،: دار الكتاب النفيس، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ، ص ٦٨.

(٤) ينظر: الزمخشري، الكشاف، ١/٣١٩.

(٥) ينظر: أبو علي الفارسي: الحسن بن أحمد، الحجة للقراء السبعة، وضع حواشيه وعلق عليه كامل مصطفى الهنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠١، ١/٤٥٤.

(٦) الشوكاني، فتح القدير، ١/٣٣٨.



( بنصب الحق على أنه خبر كان والضمير للفصل )، ويجوز الرفع. قال الزجاج: ولا أعلم أحدا قرأ بها ولا اختلاف بين النحويين في إجازتها ولكن القراءة سنة<sup>١</sup>.

فالشوكاني يجوز الرفع عريضة، لا أنه يجيز القراءة بالرفع في الآية، يدل على ذلك ما حكاه عن الزجاج.

### المطلب الثاني: عدم نسبة القراءة:

كثيرا ما ينسب الإمام الشوكاني القراءة لمن قرأ بها، ولكنه أحيانا يذكر بعض القراءات من غير نسبة؛ ففي قوله تعالى: { قَالَ ابْنَ أُمَّ إِنَّ الْقَوْمَ اسْتَضَعُّونِي وَكَادُوا يَكْتُلُونِي فَلَا تُشْمِتْ بِيَ الْأَعْدَاءَ وَلَا تَجْعَلْنِي مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ } [الأعراف: ١٥٠] قال: "قرئ (ابن أم) بفتح الميم تشبيها له بخمسة عشر فصار كقولك: يا خمسة عشر، أقبوا، وقال الكسائي والفراء وأبو عبيد: إن الفتح على تقدير (يابن أماً)، وقال البصريون هذا القول خطأ؛ لأن الألف خفيفة لا تحذف، ولكن جعل الاسم اسما واحدا كخمسة عشر"<sup>٢</sup>.

و قال في الآية: {خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ} [البقرة: ٧]: "وقد قرئ: { غشَاوة } بالنصب. قال ابن جرير: يحتمل أنه نصبها

(١) الشوكاني، فتح القدير، ٣٢٣/٢.

(٢) ينظر: الدمياطي، إتحاف فضلاء البشر، ص ٥٤٧.

(٣) الشوكاني، فتح القدير، ٢٦١/٢.

(٤) ينظر: العكبري: عبد الله بن الحسين، دراسة و تحق: محمد السيد أحمد عزوز، إعراب القراءات الشواذ،

عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٩٩٦م، ١١٧/١.

بإضمار فعل تقديره: وجعل على أبصارهم غشاوة، ويحتمل أن يكون نصبها على الإلتباع على محل (وعلى سمعهم)<sup>١</sup>.

و قال في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخَنزِيرِ وَمَا أُهْلَ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [البقرة: ١٧٣]: " قرئ بضم النون في (فمن اضطر) للإلتباع، وبكسرهما على الأصل في النقاء الساكنين<sup>٢</sup> وفيه إضمار: أي فمن اضطر إلى شيء من هذه المحرمات"<sup>٣</sup>.

### المطلب الثالث: توجيهه للقراءة وعرض آراء النحاة:

قلما يعرض الإمام الشوكاني لقراءة من القراءات دون توجيه، بل كان يعرض لآراء كثير من النحويين عند توجيهه للقراءات؛ ففي قوله تعالى: ﴿قَالَ اللَّهُ هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ لَهُمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ [المائدة: ١١٩] قال: "قرأ نافع وابن محيصن (يوم)؛ بالنصب، وقرأ الباقر بالرفع، فوجه النصب أنه ظرف للقول: أي قال الله هذا القول يوم ينفع الصادقين، ووجه الرفع أنه خبر للمبتدأ هو وما أضيف إليه، وقال الكسائي: نُصِبَ (يوم) ها هنا؛ لأنه مضاف إلى الجملة وأنشد:

(١) الشوكاني، فتح القدير، ٩٥/١ .

(٢) ينظر: أبو عمرو الداني، التيسير في القراءات، ص ٦٣.

(٣) الشوكاني، فتح القدير، ٢٣٧/١.

(٤) ينظر: ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص ٢٥٠.

## عَلَى حِينَ عَاتَبْتَ الْمَشِيبَ عَلَى الصَّبَا وَقُلْتَ أَلْمَأْأَصْحُ وَالشَّيْبُ وَارِعْ<sup>١</sup>

وبه قال الزجاج، ولا يجيز البصريون ما قالاه إلا إذا أضيف الظرف إلى فعل ماضٍ، وقرأ الأعمش ( هذا يوم ينفع ) بتنوين (يوم) كما في قوله (وَأَتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا) [البقرة: ٤٨]، فكلاهما مقطوع عن الإضافة بالتنوين<sup>٢</sup>.

فقد ذكر الإمام الشوكاني قراءتين في (يوم)<sup>٣</sup>، ثم بين وجه كل منهما، و ذكر رأي الزجاج و الكسائي في الظرف (يوم) المضاف إلى جملة، مبينا أنهما يريان بناءه على الفتح، ثم ذكر أن البصريين لا يجيزون ذلك إلا إذا أضيف الظرف إلى جملة فعلها ماضٍ.

و ربما ذكر قراءتين، فيترك توجيه إحداهما لوضوحه، و يكتفي بذكر دليل من المسموع يكشف عن وجه القراءة الثانية. من ذلك قوله في قوله تعالى (وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِن جَاءَتْهُمْ آيَةٌ لَيُؤْمِنَنَّ بِهَا قُلُوبُنَا إِنَّمَا الْآيَاتُ عِنْدَ اللَّهِ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ) [الأنعام: ١٠٩]: "قرأ أبو عمرو وابن كثير بكسر الهمزة من (أنها)<sup>٤</sup> وهي قراءة مجاهد ويؤيد هذه القراءة قراءة ابن مسعود (وما يشعركم إذا جاءت لا يؤمنون) قال مجاهد وابن زيد: المخاطب بهذا؛ المشركون: أي وما يدريكم ثم حكم عليهم بقوله: ( أنها إذا جاءت لا يؤمنون) ". فلم يوجّه الإمام قراءة فتح الهمزة في (أنها)، لوضوحه، و اكتفى في توجيه القراءة الثانية بذكر قراءة ابن مسعود؛ لأنها تنفي ببيان وجه الكسر في همزة (إن).

(١) البيت للناطقة الذبياني، ينظر: الزمخشري، المفصل، ١/١٦٤، و الرضي، شرح الكافية، ٣/١٨٠، و ابن

هشام، أوضح المسالك، ٣/١٣٣، و د: حداد، معجم شواهد النحو، ش (١٥٧٧).

(٢) ينظر: الشوكاني، فتح القدير، ٢/١٠٠.

(٣) ينظر: الدمياطي، إتحاف فضلاء البشر، ص ٣٦٤.

(٤) ينظر: ابن زنجلة، حجة القراءات، ص ٢٦٥.

## المطلب الرابع: ربط التوجيه النحوي للقراءة بالمعنى:

لا يكاد الإمام الشوكاني يذكر توجيهها لقراءة من القراءات دون أن يقف على المعنى الذي تحمل عليه القراءة؛ فكثيراً ما يذكر كلمة في القرآن الكريم قرئت بوجوه متعددة، فيشرح المعنى الذي يرمي إليه كل وجه من الوجوه النحوية التي حملت عليها القراءة؛ من ذلك ما ذكره من معاني القراءات التي أوردها في كلمة (رئياً)<sup>١</sup> من قوله تعالى: ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِّنْ قَرْنٍ هُمْ أَحْسَنُ أَثَاثًا وَرِئِيًّا﴾ [مريم: ٧٤]، فقد ذكر معاني الألفاظ في الآية بقوله: "القرن الأمة والجماعة، (هم أحسن أثاثاً ورئياً) الأثاث المال أجمع: الإبل والغنم والبقر والعبيد والمتاع، وقيل: هو متاع البيت خاصة، وقيل: هو الجديد من الفرش، وقيل اللباس خاصة"<sup>٢</sup>. ثم عرض للقراءات في (رئياً)، ذكراً للمعاني التي تحملها هذه القراءات، كما هو آت:

### القراءة الأولى: (رئياً) بياء مشددة، ذكر في أصلها وجهين:

-الأول أن تكون من (رأيت)، ثم خففت الهمزة، فأبدل منها ياء، وأدغمت الياء في الياء، والمعنى على هذه القراءة: هم أحسن منظراً، و عليه قول جمهور المفسرين، ثم بين أن حسن المنظر يكون من جهة حسن اللباس، أو حسن الأبدان وتنعّمها، أو مجموع الأمرين.

-الثاني: أن تكون من (رويت)، فيكون المعنى: رويت ألوانهم و جلودهم: أي امتلأت وحسنت.

(١) ينظر: الدمياطي، إتحاف فضلاء البشر، ص ١٠٥، و ابن جني، المحتسب، ٨٧/٢، و العكبري، (عسراب

القراءات الشواذ، ٥٦/٢، ٥٧.

(٢) الشوكاني، فتح القدير، ٣/٣٤٩.

(٣) قرأ نافع وابن عامر أحسن أثاثاً ورئياً بالتشديد وقرأ ورش عن نافع ورئياً بالهمزة وبه قرأ

الباقون (الدمياطي، إتحاف فضلاء البشر: ص ١٠٥).

القراءة الثانية: (رئياً): بالهمز و تخفيف، فتكون (رأيت) وهو ما رأته العين من حال حسنة وكسوة.

القراءة الثانية: (رئياً) بكسر الراء و تخفيف الياء، على أنه كان أصلها الهمزة فقلبت ياء ثم حذفت إحدى اليامين، و لم يذكر معناها؛ لأنه كالمعنى المذكور في قراءة (رئياً).

القراءة الثالثة: (زياً) بزاي مكسورة و ياء مشددة و ذكر لها وجهين:

الأول: أن تكون من (الزّي)، و هو الهيئة و الحسن.

الثاني: أن تكون من (زويت) بمعنى: جمعت<sup>٢</sup>.

يتضح مما تقدم أن الإمام الشوكاني كان يربط القراءات بالمعاني التي تؤدبها، فقد ذكر ثلاث قراءات، ثم بين الإمكانات الإعرابية في كل وجه من هذه الوجوه، و ما يحتمله من معنى. و كثيراً ما يحتج للتوجيهات النحوية التي يحمل القراءة عليها، فإن كان لها شاهد من القرآن بدأ به، و إلاّ التمس لها شاهداً من كلام العرب شعراً أو نثراً.

و قلما يخطئ قراءة و لا سيما القراءات التي ثبتت صحتها سندا و رسماً و متناً. ثم إنه غالباً ما يبدأ بالوجه الأقوى. و كان يستأنس بأراء علماء العربية و التفسير.

و لم يكن الشوكاني يكتفي بالمستويين النحويّ و الصرفيّ في تجلية المعاني، بل كان

يتجاوز ذلك المستويين، فينبّه على ما جاء وفق لغة من لغات العرب، أو على ما فيه نكتة

بلاغية، و يدعم تفسيره بما ورد في الأثر.

(١) ينظر: العكبري، شواذ القراءات، ٥٧/٢.

(٢) ينظر: الشوكاني، فتح القدير، ٣٥٠/٣.

## المبحث الثاني: مذهبه في الاختيار

جوّز جمهور العلماء الاختيار بين القراءات الصحيحة، واختيارات القراء في ذلك مشهورة، " وأكثر اختياراتهم إنما هو في الحرف إذا اجتمع فيه ثلاثة أشياء: قوة وجهه في العربية وموافقته للمصحف واجتماع العامة عليه "،<sup>١</sup> غير أنه لا يجوز ترجيح إحدى القراءتين ترجيحاً يكاد يسقط القراءة الأخرى، فهذا مما لا يرتضيه جمهور أهل العلم؛ لأن كلتا القراءتين منقولة تواتراً.<sup>٢</sup>

و قد كان الإمام الشوكاني مُقلِّداً في اختياراته، و هذا تواضع منه و اعترافٌ بقدر من تقدمه من العلماء، غير أنه ينقل لنا كثيراً من اختيارات غيره، كقوله في لفظ (الحق) من الآية: {وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ هُوَ الْحَقُّ وَيَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ} [سبأ:٦]: "وبالنصب قرأ الجمهور، وقرأ ابن أبي عبيدة بالرفع على أنه خبر الضمير، والجملة في محل نصب على أنها المفعول الثاني، وهي لغة تميم فإنهم يرفعون ما بعد ضمير الفصل، وزعم الفراء أن الاختيار الرفع وخالفه غيره"<sup>٣</sup>.

و قوله في الآية { وَإِنْ كَانَ مَكْرَهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ } [إبراهيم:٤٦]: "وقرأ ابن محيصة وابن جريج والكسائي { لتزول } بفتح اللام على أنها لام الابتداء، وقرأ الجمهور بكسرها على أنها لام الجحود قال ابن جرير: الاختيار هذه القراءة - يعني قراءة الجمهور -؛ لأنها لو كانت زالت لم تكن ثابتة"<sup>٤</sup>.

(١) الإبانة عن معاني القراءات، ص ٦٥.

(٢) ينظر: الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ٣٣٩/١.

(٣) الشوكاني، فتح القدير، ٣٠٤/٤.

(٤) ينظر: الشوكاني، فتح القدير، ١١٧/٣.

و قد اختار الإمام الشوكاني كغيره من العلماء قراءة من بين القراءات المتواترة، وفق أسس

بنى عليها مذهبه في الاختيار.

**المطلب الأول: الأسس التي استند إليها الإمام الشوكاني في اختياراته:**

**الفرع الأول - قوة الإعراب و المعنى:**

كان الإمام الشوكاني يتكئ في اختياره لقراءة دون غيرها على دعامين:

الدعامة الأولى: اختيار القراءة لقوتها نحوياً، كقوله في الآية: **لِيُدْخِلَ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ**

**وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَاباً أَلِيماً** {[الإنسان: ٣١]: "انتصاب الظالمين بفعل مقدر يدل عليه ما

قبله: أي يعذب الظالمين، نصب الظالمين؛ لأن ما قبله منصوب أي يدخل من يشاء في رحمته

ويعذب الظالمين: أي المشركين ويكون أعد لهم تفسيراً لهذا المضمرة، والاختيار النصب، وإن

جاز الرفع، وبالنصب قرأ الجمهور، وقرأ أبان بن عثمان بالرفع على الابتداء، ووجهه أنه لم

يكن بعده فعل يقع عليه"<sup>١</sup>.

و قد رجح الإمام الشوكاني النصب في (الظالمين)؛ لكي تعطف جملة الاشتغال على جملة

فعلية مثلها، فنصب المشغول عنه في هذا التركيب هو الاختيار"<sup>٢</sup>.

الدعامة الثانية: اختيار القراءة لقبها للمعنى الذي يراه: كتوجيه (يسرى) من قوله

تعالى: **وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَنَا تَأْتِينَا السَّاعَةُ قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَّكُمْ عَالِمِ الْغَيْبِ لَنَا يُعْزَبُ عَنْهُ**

**مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَكَانَ فِي الْأَرْضِ وَكَانَ أَصْغَرُ مِنْ ذَلِكَ وَكُنَّا أَكْبَرُ إِنَّا فِي كِتَابٍ مُّبِينٍ\***

**لِنَجْزِيَ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أُولَٰئِكَ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ\* وَالَّذِينَ سَعَوْا فِي**

(١) الشوكاني، فتح القدير، ٣٥١/٥.

(٢) ينظر: الزمخشري، المفصل، ٧٦/١، وابن هشام، المغني، ص ٥٨٢.

آيَاتِنَا مُعَاجِزِينَ أُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مِّن رَّجْزِ أَلِيمٍ\* وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ هُوَ الْحَقُّ وَيَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ {سبأ: ٣-٦}. قال الإمام الشوكاني: "قيل: و قوله: (يرى) معطوف على (ليجزى)، وبه قال الزجاج والفراء، واعترض عليهما بأن قوله: { ليجزي } متعلق بقوله: لتأتينكم ولا يقال: لتأتينكم الساعة ليرى الذين أوتوا العلم أن القرآن حق. والأولى أنه كلام مستأنف لدفع ما يقوله الذين سعوا في الآيات: أي إن ذلك منهم يدل على جهلهم لأنهم مخالفون لما يعلمه أهل العلم في شأن القرآن".<sup>١</sup>

فقد جعل قوله تعالى {وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ هُوَ الْحَقُّ} كلاماً مستأنفاً، لا معطوفاً على (يجزي) استناداً إلى المعنى.

الفرع الثاني - رد القراءة المخالفة للنحو، و عدم القياس على ضرورة الشعر:

فقد رفض الإمام الشوكاني الأخذ بالقراءة المخالفة لنحو العربية يظهر ذلك في تعليقه على قراءة ابن عامر و أهل الشام<sup>٢</sup> لقوله تعالى: { وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاءَهُمْ } [الأنعام: ١٣٧] ؛ فقد قرؤوا هذه الآية: بضم الزاي ورفع (قتل) ونصب (أولاد) وخفض (شركائهم)، على أن (قتل) مضاف إلى شركائهم ومعموله (أولادهم). قال الإمام الشوكاني: "فمن قرأ بما يخالف الوجه النحوي فقرأته رد عليه"<sup>٣</sup>. كما أنه لا يعتد بضرورة الشعر، يقول: "فإن ضرورة الشعر لا يقاس عليها"<sup>٤</sup>،

(١) الشوكاني، فتح القدير، ٣٠٤/٤.

(٢) مضى القول في هذه الآية وخزجت القراءات فيها، ونقلت كلام الشوكاني فيها من غير اقتضاب بما يغني عن إعادته في هذا الموضع. (البحث، ص ٦٣).

(٣) الشوكاني، فتح القدير، ١٧١/٢.

(٤) السابق: ١٧٢/٢.



و ذلك ردّ منه على من احتج لقضية الفصل بين المتضايين بالمنظوم من كلام العرب<sup>١</sup>.

### الفرع الثالث - تضعيف القراءة المخالفة للقياس:

ضعف الإمام الشوكاني القراءة لمخالفتها للقياس؛ فمن القراءات التي ضعفها لمخالفتها القياس قراءة الرفع في كلمة ( قليلا ) من قوله تعالى: { فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ } [البقرة: ٢٤٩]، قال: " و قرئ ( إلا قليل ) ولا وجه له إلا ما قيل من أنه من هجر اللفظ إلى جانب

المعنى: أي لم يعطه إلا قليل وهو متعسف"<sup>٢</sup>.

فقد ضعف رفع المستثنى في الكلام الموجب؛ لأن توجيهه الرفع يكون بالحمل على المعنى، و معلوم أن الحمل على اللفظ و المعنى أقوى من الحمل على المعنى وحده في مثل هذا الموضوع، قال الرضي: " الحمل على اللفظ و المعنى أولى من الحمل على المعنى دون اللفظ"<sup>٣</sup>.

وقوله: معلقا على قراءة الكسر في ( أم ) ٤ من قوله تعالى: { قَالَ ابْنَ أُمَّ إِنَّ الْقَوْمَ اسْتَضَعُّونِي وَكَادُوا يَقْتُلُونِي فَلَا تُشْمِتْ بِيَ الْأَعْدَاءَ وَلَا تَجْعَلْنِي مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ } [الأعراف: ١٥٠] قال: " وأما من قرأ بكسر الميم فهو على تقدير (ابن أُمي)، ثم حذفت الياء وأبقيت الكسرة لتدل عليها وقال الأخفش وأبو حاتم: ابن أم بالكسر كما تقول: يا غلام أقبل وهي لغة شاذة والقراءة بها بعيدة وإنما هذا فيما يكون مضافا إليك"<sup>٥</sup>.

فالمقبس هو حذف المضاف إليه إذا كان (ياء) المتكلم، و إبقاء الكسرة دليلا عليها؛ و كون الكسرة دليلا على الياء سائغ مقبول؛ لأن الكسرة بعض الياء، استنادا إلى قولهم: الحركات

(١) ينظر: البحث، ص ١٨١

(٢) لشوكاني، فتح القدير، ١/٣٣٩.

(٣) ينظر: الرضي، شرح الكافية، ٢/٥١٠، ٥١١.

(٤) ينظر: أبو عمرو الداني، التيسير في القراءات السبع، ص ٨٢.

(٥) الشوكاني، فتح القدير، ٢/٢٦١.

أبعض الحروف<sup>١</sup>. أمّا إذا كان المضاف غير ذلك فالقياس عدم حذفه، إلا فيما قُطع عن  
الإضافة من الظروف، كـ(قبل)و (بعد).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

---

(١) ينظر: ابن جني، الخصائص، ٣٢٧/٢، و الرضي، شرح الشافية، ٧٨/٣.

## المبحث الثالث: التوجيهات النحوية و الصرفية للقراءات في (فتح القدير)

خصص هذا المبحث لدراسة التوجيهات النحوية والصرفية للقراءات في فتح القدير؛ لذا سيعرض الباحث نماذج من التوجيهات النحوية للقراءات القرآنية عند الإمام الشوكاني، كما سيعرض نماذج من التوجيهات الصرفية للقراءات عنده، وقد جعلها الباحث في مطلبين اثنين.

### المطلب الأول: التوجيهات النحوية:

#### الفرع الأول: المرفوعات:

##### أولاً - الفاعل:

الفاعل: " هو الاسم المسند إليه فعل على طريقة (فَعَلَ) أو شبهه، وحكمه الرفع، والمراد بالاسم ما يشمل الصريح، نحو: قام زيد، والمؤول به نحو: يعجبني أن تقوم: أي قيامك<sup>١</sup>.

و قد اتفقت كلمة أهل النحو على أن الفاعل أحد ركني الإسناد في الجملة الفعلية<sup>٢</sup>، وجعل له جمهور النحويين أحكاماً أهمها: كونه غير جملة- على الأصح-<sup>٣</sup>، ووجوب رفعه، ووقوعه بعد فعله- على خلاف بين المدرستين-<sup>٤</sup>، و أنه لا غنى عنه في الكلام، و أنه قد يذكر في الكلام و... فعله محذوف، و أن الفعل يجب أن يبقى معه في صيغة واحدة إلا ما كان من لغة (وأسرواً

(١) ابن عقيل، شرح الألفية، ٤٦٢/١.

(٢) ينظر: سيبويه، الكتاب، ٢٣/١.

(٣) ينظر: ابن هشام، المغني، ٥٣٨/١.

(٤) ينظر: ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ٥٨٠/٢.

النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَذَا إِنَّا بَشَرًا مِثْلَكُمُ} [الأنبياء: ٣]، و أن الأصل فيه أن يتصل بفعله ما لم يكن ثمة مانع، وأنه إذا كان مؤنثاً أنت له الفعل ١.

و من القراءات التي بني عليها رفع الاسم على الفاعلية القراءة الآتية:

### توجيه لفظ الجلالة (الله)

قال الإمام الشوكاني بعد أن ذكر قوله تعالى ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيُشْهَدُ اللَّهَ عَلَىٰ مَا فِي قَلْبِهِ وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ﴾ [البقرة: ٢٠٤]: "وقرأ ابن محيصن: (ويشهد الله) ٢ بفتح حرف المضارعة ورفع الاسم الشريف على أنه فاعل، والمعنى: ويعلم الله منه خلاف ما قال." ٣.

فقد وجه الإمام الشوكاني لفظ الجلالة على أنه فاعل في قراءة من قرأ الفعل (يشهد) مفتوح الياء، و ذلك أن الفعل عندئذ يكون ثلاثياً، فيصبح لفظ الجلالة مسنداً إليه. والمعنى على هذه القراءة: و الله يعلم كذبه<sup>٤</sup>.

### ثانياً – نائب الفاعل:

و يكون بعد حذف الفاعل: " فيعطى ما كان للفاعل: من لزوم الرفع، ووجوب التأخر عن

رافعه، وعدم جواز حذفه، وذلك نحو: نيل خير نائل " ٥.

(١) ينظر: العكبري، اللباب، ١/١٤٨، و الرضي، شرح الكافية، ١/١٨٥، والصبان، الحاشية، ٢/٦٥.

(٢) ينظر: العكبري، إعراب القراءات الشواذ، ١/٢٤٢.

(٣) الشوكاني، فتح القدير، ١/٢٧٧.

(٤) السابق: ١/٢٤٢.

(٥) ابن عقيل، شرح الألفية، ١/٤٩٩.

و قد اختلف النحويون فيما ينوب عن الفاعل عند حذفه؛ فذهب جمهور البصريين إلى أن الذي ينبغي أن ينوب عن الفاعل بعد حذفه هو المفعول به، إن وجد، فإن لم يوجد قام مقامه الظرف أو المصدر - على أن يكونا متصرفين مختصين ١- أو الجار والمجرور ٢، أو المجرور بحرف الجر الزائد ٣.

و أما الكوفيون فقد جعلوا نيابة المفعول به عن الفاعل من باب اتباع الأولى، لا من باب الوجوب، و تبعهم على ذلك الأخفش الأوسط ٤.

### توجيه (نفخة)

قال الإمام الشوكاني في قوله تعالى: { فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ } [الحاقة: ١٣]:  
قرأ الجمهور { نفخة واحدة } بالرفع فيهما على أن (نفخة) مرتفعة على النيابة، و(واحدة) تأكيد لها، وحسن تذكير الفعل لوقوع الفصل، وقرأ أبو السَّمَّالِ بنصبهما على أن النائب هو الجار والمجرور قال الزجاج: قوله: { في الصور } يقوم مقام ما لم بسم فاعله، و أن الأصل فيه أن يتصل بفعله، لأنه إذا كان مؤنثاً أنث له الفعل.

(١) أجاز سيبويه أن يقال: (سير عليه خلف دارك)، (الكتاب، ١/٢٢٠).

(٢) و اختلفوا في الجار و المجرور إذا كان الجار مفعلاً.

(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية، ٢/٦٠٨، و ابن عقيل، شرح الألفية، ١/٥٠٧، و أبو حيان، ارتشاف .....  
الضرب، ٢/١٨٤.

(٤) ابن جني، الخصائص، ١/٣٩٧.

(٥) ينظر: د. عبد العال سالم مكرم، و د. أحمد مختار عمر، معجم القراءات القرآنية، مطبوعات جامعة الكويت،

الكويت، ط١، ١٩٨٢، ٧/٢٠٩.

(٦) لم أجد قول الزجاج في إعراب القرآن، و لا فيما اطلعت عليه من كتب النحو.

جعل الشوكاني نائب الفاعل شبه الجملة (في الصور) على قراءة من قرأ بنصب النفخة و  
نعتها. و هو جائز عند البصريين و الكوفيين، كما مرّ في مُستَهَلّ هذا الباب.

و يرى الباحث أن إقامة شبه الجملة (في الصور) مقام الفاعل مع وجود المصدر (نفخة) فيها  
مخالفة للأولى؛ لأن العامل أقرّ إلى الاسم منه إلى شبه الجملة.

### ثالثاً - المبتدأ والخبر:

هما ركنا الإسناد في الجملة الاسمية، و لا قيام لها إلا بهما. و قد ذكروا لهما شروطاً  
تتعلق بحكمهما كوجوب الرفع، و أخرى خاصة بالذكر و الحذف و التقديم و التأخير و  
غيرها، و جعلوا الأول منهما، أعني المبتدأ، على نوعين أحدهما ما يحتاج إلى خبر، و آخر ما  
لا يحتاج إليه، و هو المشتق المكتفي بمرفوعه.

و قد أورد الشوكاني كثيراً من القراءات التي حمل فيها اللفظ المرفوع على أنه مبتدأ أو

خبر، و من ذلك:

#### توجيه (وصية):

ذكر الإمام الشوكاني ما قرئت به (وصية) ١ - في قوله تعالى: {وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ

وَيَذُرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لَأَزْوَاجِهِمْ مَتَاعاً إِلَى الْحَوْلِ غَيْرِ إِخْرَاجٍ فَإِنْ خَرَجْنَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ

فِي مَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ مِنْ مَّعْرُوفٍ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ} [البقرة: ٢٤٠]، فقال فيها: قرأ نافع

و ابن كثير و عاصم في رواية أبي بكر و الكسائي بالرفع على أن ذلك مبتدأ لخبر محذوف

(١) ينظر: ابن مجاهد، كتاب السبعة في القراءات، ص ١٨٤، و ابن زنجلة، حجة القراءات، ص ١٣٨.

يقدر مقدما: أي عليهم وصية، وقيل: إن الخبر قوله: { لأزواجهم } وقيل: إنه خبر محذوف:  
أي وصية الذين يتوفون وصية أو حكم الذين يتوفون وصية، وقرأ أبو عمرو وحمزة وابن  
عامر بالنصب على تقدير فعل محذوف: أي فليوصوا وصية، أو أوصى الله وصية، أو كتب  
الله عليهم وصية<sup>١</sup>.

فقد وجه قراءة الرفع على أن ( وصية) مبتدأ، و الخبر شبه جملة محذوفة، تقديرها (   
عليهم)، و ذكر أن هناك من جعل الخبر هو شبه الجملة المذكورة(لأزواجهم)، و ارتضى أن  
يكون الخبر محذوفا على أن يكون( لأزواجهم ) هو الخبر ؛ و ذلك لأن (وصية) نكرة، فمن  
جعل(لأزواجهم) خبرا لها يكون قد جعل المبتدأ نكرة بلا مسوغ، في حين يزول هذا الإشكال  
على الوجهة التي ارتضاها الإمام الشوكاني.

و وجه ابن خالويه الرفع توجيهين: الأول أن تكون وصية فاعل لفعل محذوف قدره (   
فلتكن) التامة، و الثاني: أن تكون (وصية) خبرا لمبتدأ محذوف تقديره(فأمرنا)، قال: " فالحجة  
لمن رفع أنه أراد فلتكن وصية أو فأمرنا وصية ودليله قراءة عبد الله فالوصية لأزواجهم  
متاعا"<sup>٢</sup>.

و ذهب أبو علي الفارسي إلى أن قراءة الرفع على وجهين أيضا: الأول: أن تكون  
(وصية) مبتدأ و (لأزواجهم) خبرا، و بين أنه جاز الابتداء بالنكرة ؛ لأنها موضع تحضيض،

(١) الشوكاني، فتح القدير، ١/٣٣٣.

(٢) ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، ص ٩٨.

مشبها ذلك بالنكرة الدالة على الدعاء؛ لأن معناه كمعنى المنصوب، و الثاني: أن يكون الخبر محذوفا تقديره (عليهم) ١، و تكون شبه الجملة (لأزواجهم) صفة ل (وصية) ٢.

و يرى الباحث أن الوجهين اللذين ذكرهما أبو علي الفارسي أقوى مما ذهب إليه ابن خالويه؛ وأولاهما الأول، لأنه حمل على ظاهر اللفظ من غير تقديرٍ لمحذوف.

و قال ابن زنجلة في قراءة (وصية) بالرفع: "ومن رفع فالمعنى فعلهم وصية لأزواجهم، وحتهم أن في قراءة أبي: الوصية لأزواجهم" ٣.

#### رابعاً - ما أصله المبتدأ والخبر:

ثمة أدوات تدخل على الجملة الاسمية، فتحدث تغييراً في ركنيها، من حيث الحكم الإعرابي، و من حيث المعنى أيضاً.

و قد قسّم النحويون هذه الأدوات إلى طائفتين كبيرتين هما:

- النواسخ الفعلية، ك(كان) و أخواتها، و أفعال المقاربة، و(ظنّ) و بابها.

- النواسخ الحرفية، ك(إنّ) و أخواتها، و (لا) النافية للجنس، و الحروف العاملة عمل

(ليس).

(١) و هو اختيار ابن زنجلة، في (حجة القراءات)، ص ١٣٧.

(٢) ينظر: أبو علي الفارسي، الحجة للقراء السبعة، ٤٥٠/١.

(٣) ابن زنجلة، حجة القراءات، ص ١٣٨.



و لكل من المدرستين البصرية و الكوفية قول مشهور في المنصوب في حيز (كان) - و كذا (ظن) -، أهو خبر لها فيما يتعلق ب (كان) أم حالاً؟ و هل المنصوب الثاني في باب (ظن) مفعول به أو حال؟ و قد فصلّ الباحث القول في هذه المسألة بما يغني عن إعادته ١.

و تكلموا على (إن) أعاملة في الجزأين كليهما أم في الأول و حسباً؟ و هل العامل في المنصوب في حيز (ما) العاملة عمل ليس هو (ليس)، أو حرف الجر المقدر؟  
و قد وجه الإمام الشوكاني الألفاظ في بعض القراءات على أنها أسماء لهذه الأدوات أو أخبار لها، من ذلك:

#### توجيه (تجارة):

قال الإمام الشوكاني - في (تجارة) ٢ بالنصب، من الآية الكريمة: { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ... إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ } [البقرة: ٢٨٢] - "أن في موضع نصب على الاستثناء قاله الأخفش ٣، وكان تامة: أي إلا أن تقع أو توجد تجارة، والاستثناء منقطع: أي لكن وقت تبايعكم وتجارتم حاضرة بحضور البدلين { تديرونها بينكم } تتعاطونها يدا بيد فالإدارة: التعاطي والتقابض،... وقرئ بنصب تجارة على أن (كان) ناقصة: أي إلا أن تكون التجارة تجارة حاضرة" ٤.

(١) ينظر: البحث، ص ١٠٢.

(٢) ينظر: ابن زنجلة، الحجة في القراءات السبع، ص ١٠٣، و الدمياطي، (تحاف فضلاء البشر، ص ٣٠٢.

(٣) ينظر: الأخفش، معاني القرآن، ١/١٨٩.

(٤) الشوكاني فتح القدير، ١/٣٧٩.

فقد وجه الرفع في ( تجارة ) على أنها فاعل لكان التامة، و أما قراءة النصب فقد وجهها

على أنها اسم لـ(كان) الناقصة.

غير أن ابن خالويه جعل الرفع على وجهين: أحدهما أن تكون ( تجارة ) اسما لـ(كان) الناقصة و جملة (تديرونها) الخبر، والثاني أن تكون ( كان تامة ) لا تحتاج إلى خبر فتكون (تجارة) فاعلا لها، و ذكر حجة من نصب أنه أضمر في كان الاسم، ونصب التجارة على الخبر، و ضعف وجه النصب لعدم تقدم ما يعود عليه الضمير ١.

و هو في ذلك متابع لأبي علي الفارسي في توجيهه لقراءتي الرفع و النصب ٢.

و اقتصر الإمام الشوكاني في توجيه قراءة الرفع على وجه واحد هو أن تكون (تجارة) فاعلا لـ(كان) التامة؛ و ذلك استنادا إلى المعنى، فكون (كان) تامة في قراءة الرفع أقوى من كونها ناقصة. و قال الدمياطي: واختلف في (تجارة حاضرة) فعاصم بنصبهما فـ(كان) ناقصة، واسمها مضمر، أي: إلا أن تكون المعاملة أو التجارة والمبايعة، والباقون برفعهما على أنها تامة، أي: إلا تحدث أو تقع ٣.

ف رأي الدمياطي في توجيه قراءة الرفع، و أنها على تمام (كان) يؤيد ما ذهب إليه الإمام

الشوكاني.

فالرفع عنده في (تجارة) على أن (كان) تامة ليس إلا، و هو ما ذهب إليه الإمام الشوكاني في

توجيهه لقراءة الرفع.

(١) ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، ص ١٠٣.

(٢) ينظر: أبو علي الفارسي، الحجة للقراء، ١/٤٩١.

(٣) الدمياطي، إتحاف فضلاء البشر، ص ٣٠٢.

و مما تقدم يلحظ أن الذين وجهوا القراءتين متفقون على أن النصب محمول على وجه واحد، هو أن (تجارة) خبر لكان الناقصة، غير أنهم اختلفوا في قراءة الرفع، على وجهين: الأول أنه على الفاعلية، و الثاني أن (تجارة) اسم لكان الناقصة.

و يرى الباحث أن قراءة الرفع مع تمام كان أقرب للمعنى من جعل (كان) ناقصة، و أمّا قراءة النصب فليس لها وجه معقول في النحو إلا أن تكون خبراً ل(كان)، و أمّا ما قاله ابن خالويه من تضعيف قراءة النصب ففيه نظر من وجهين، الأول: أن قراءة النصب هي قراءة عاصم فلا ينبغي القدح بها شرعاً، و الثاني: أن ما ذكره ابن خالويه من تضعيفه لهذه القراءة، و هو عدم تقدم مرجعية للضمير فغير لازم أن تكون مرجعية للضمير مقالية، بل قد يرجع الضمير على معنى مفهوم من سياق الحال، كقوله تعالى: {كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ النَّوَاصِي} [القيامة: ٢٦] فليس ثمة مرجع ملفوظ به لفاعل الفعل (بلغت) غير أنه مفهوم من السياق، فإذا كان القرآن قد أقرّ هذا فلا ينبغي لبشر أن يردّه.

**توجيه (أمهاتهم):**

قال الإمام الشوكاني في (أمهاتهم)<sup>١</sup> من الآية {الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنكُم مِّن نِّسَائِهِم مَّا هُنَّ أُمَّهَاتُهُمْ} [المجادلة: ٢] قرأ الجمهور { أمهاتهم } بالنصب على اللغة الحجازية في (عمال) (ما) عمل (ليس)، وقرأ أبو عمرو والسلمي بالرفع على عدم الإعمال، وهي لغة نجد وبنو أسد<sup>٢</sup>، و ذكر خلاف النحويين في عامل الخبر في (ما) عند قوله تعالى {مَا هَذَا بَشَرًا} [يوسف: ٣١] قائلاً: "وقال الكوفيون: أصله ما هذا يبشر فلما حذف الباء انتصب قال أحمد بن يحيى ثعلب:

(١) ينظر: ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص ٢٢٨ .

(٢) الشوكاني، فتح القدير، ١٨٠/٥ .

إذا قلت ما زيد بمنطلق فموضع الباء موضع نصب، وهكذا سائر حروف الخفض، وأما الخليل وسيبويه وجمهور النحويين، فقد أعملوها عمل ليس، وبه قال البصريون<sup>١</sup>.

والرفع في قوله {ما هن أمهاتهم} لغة تميم، قال سيبويه وهو أقيس الوجهين<sup>٢</sup>، وذلك أن النفي كالأستفهام، فكما لا يغير الاستفهام الكلام عما كان عليه في الواجب ينبغي ألا يغيره النفي عما كان عليه في الواجب أيضًا.

فالبصريون يرون أن عامل النصب في الخبر هو (ما) نفسها<sup>٣</sup>، و أما الكوفيون فذهبوا إلى أن الخبر منصوب بخافض محذوف هو (الباء)<sup>٤</sup>.

و اعتلّ البصريون لإعمالها بعلّة الحمل على المعنى، و علة الشبه، يقول: المبرد: "وذلك أنهم رأوها في معنى (ليس)، تقع مبتدأة، وتنفي ما يكون في الحال، وما لم يقع، فلما خلصت في معنى (ليس)، ودلت على ما تدل عليه، ولم يكن بين نفييهما فصل البتة حتى صارت كل واحدة تغني عن الأخرى، أجروها مجراها"<sup>٥</sup>.

وحجة الكوفيين في إهمال (ما) وعدم إعمالها بأنها حرف غير مختص، وبأن شبيهها بـ (ليس) ضعيف، ولهذا كانت مهملة غير معملة في لغة بني تميم، وهو القياس، وإنما أعملها أهل الحجاز؛ لأنهم شبهوها بـ (ليس) من جهة المعنى وهو شبه ضعيف، فلم يقو على العمل

(١) ينظر: السابق: ١٨٠/٥.

(٢) ينظر: سيبويه، الكتاب، ٣١٦/٢.

(٣) ينظر: سيبويه، الكتاب، ٥٧/١، والمبرد، المقتضب، ١٨٨/٤، والسهيلي، نتائج الفكر، ص ٧٥، و ابن عصفور، المقرب، ص ١١٢، والمرادي، الجنى الداني، ص ٣٢٩، والأزهري، شرح التصريح، ٢٦١/١.

(٤) ينظر: الفراء، معاني القرآن، ١٣٩/٣، و ثعلب، المجالس، ٥٩٧/٢.

(٥) المبرد، المقتضب، ١٨٨/٤.

في الخبر، كما عملت (ليس)؛ لأن (ليس) فعل، و(ما) حرف، والحرف أضعف من الفعل، فبطل أن يكون منصوباً بـ(ما) ووجب أن يكون منصوباً بحذف حرف الخفض لأن الأصل

ما زيد بقائم" ١

و أما البصريون فعلى أن (ما) مشابهة لـ(ليس) مشابهة قوية، فكلتاهما تدخل على المبتدأ والخبر، و تستعمل للنفي الحال، و تدخل الباء على خبريهما. وإذا شابه الشيء الشيء من وجهين جرى مجراه ٢.

و علة إهمالها عند تقدم اسمها على خبرها- هو أن الأصل في الخبر أن يكون نكرة فإن تقدم لم يعمل إلا معتمداً على نفي أو غيره، و لعل الضعف التي فيها جعلوا شروطاً أربعة لإعمالها ٣. كذلك فإنه عند تقدم الخبر، كان الكلام على معنى الحصر، فكان خبرها قد انتقض بـ(إلا) ٤.

و رأى البصريون أن توهم الكوفيين لوجود الباء في خبرها، و قولهم بانتصابه بعد نزع الخافض لا مسوغ له ٥؛ لأن دخول الباء في خبر (ما) ليس مقصورياً على (ما) الحجازية دون التميمية، بل كلاهما يدخل الباء في الخبر ٦، كما أن مسألة نزع الخافض مسألة سماعية؛ يلجأ إليها ليستقيم المعنى، و المعنى في جملة (ما) بَيِّن، لا يحتاج إلى تقدير الباء.

١ ابن الأثير، الإصناف، (م ٩١).

٢ ينظر: الجرجاني، المقتصد، ٤٢٩/١.

٣ ينظر: ابن هشام، أوضح المسالك، ٢٧٤-٢٨٢.

٤ ينظر: السهيلي، نتائج الفكر، ص ٧٦، ٧٥.

٥ ينظر: ابن الأثير، الإصناف، (م ٩١).

٦ ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ٣٥١/١.

## الفرع الثاني - المنصوبات:

### أولا - المفعول المطلق:

هو الذي يصدق عليه قول مفعول من غير ما تقييد بحرف جر، و قد جعله ابن الحاجب أول أبواب المنصوبات؛ لأنه - كما يقول الرضي - المفعول الحقيقي الذي أوجده فاعل الفعل المذكور ١؛ لذلك خطأ ابن هشام من أعرب السموات في نحو (خلق الله السموات) مفعولا به، فقال: "والصواب أنه مفعول مطلق؛ لأن المفعول المطلق ما يقع عليه اسم المفعول بلا قيد، نحو: قولك ضربت ضربا، والمفعول به ما لا يقع عليه ذلك إلا مقيدا بقولك به، كضربت زيدا وأنت لو قلت: السموات مفعول، كما تقول الضرب مفعول، كان صحيحا ولو قلت السموات مفعول بها كما تقول زيد مفعول به لم يصح" ٢.

فالمفعول المطلق يوجد الفاعل إذ لم يكن، على حين يكون المفعول به موجودا قبل أن يوقع الفاعل فعله عليه، و السموات في نحو: خلق الله السموات أوجدها الله من العدم، إذ لم تكن مخلوقة قبل إيقاع الفعل عليها من قبل الله عز وجل، فاتجه أن تعرب مفعولا بلا قيد.

و ذكر النحويون أن للمفعول المطلق ثلاثة أغراض هي توكيد فعله، أو بيان نوعه، أو بيان عدده. و الغرض الأول لا يحتاج إلى قرينة، على أن الغرضين الآخرين تكشف عنهما القرائن

اللفظية.

(١) ينظر: الرضي، شرح الكافية، ٢٩٥/١.

(٢) ابن هشام، مغني اللبيب، ص ٨٦٧.

و ربما جاء المفعول نائباً عن فعله، دلالة و عملاً، أما الدلالة فلا خلاف، و أما العمل فقد وقع الخلاف فيه بين النحويين: أعملُ للمصدر أم للفعل المحذوف؟ و ذلك في مثل قولهم:

ضرباً زيدا.

توجيه (متاع):

قال الإمام الشوكاني في قوله تعالى ﴿فَلَمَّا أَنْجَاهُمْ إِذَا هُمْ يَنْغُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّمَا بَغْيُكُمْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ مَتَاعَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ثُمَّ إِلَيْنَا مَرْجِعُكُمْ فَأُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [يونس: ٢٣]: "قرأ ابن إسحاق وحفص والمفضل بنصب (متاع) ١، وقرأ الباقر بالرفع" ٢، ثم وجه قراءة النصب على خمسة أوجه:

الأول: مصدر مؤكد، و هو اختيار الإمام الشوكاني، و ذكر أن التقدير: تتمتعون متاع الحياة الدنيا، فيكون ما قبله جملة تامة، كأنه قيل: بغيكم وبال على أنفسكم فـ (بغْيُكُمْ) مبتدأ، و خبره شبه الجملة (على أنفسكم)، و تكون جملة المصدر المؤكد مستأنفة.

الثاني: ظرف زمان، نحو: مقدم الحاج: أي زمن متاع الحياة الدنيا.

الثالث: مفعول له: أي لأجل متاع الحياة الدنيا.

الرابع: منصوب بنزع الخافض: أي كمتاع

الخامس: حال ٣.

و وجه قراءة الرفع على ثلاثة:

(١) ينظر: ابن زنجلة، حجة القراءات، ص ٣٣٠، و أبو عمرو الداني، التيسير في القراءات السبع، ص ١٤٤،

و الهمداني، إتحاف فضلاء البشر، ص ٤٣٩.

(٢) الشوكاني، فتح القدير، ٤٥٢/٢.

(٣) السابق: ٤٥٢/٢.

الأول: خبر المبتدأ: أي بغيكم متاع الحياة الدنيا، ويكون (عَلَى أَنْفُسِكُمْ) متعلقاً بالمصدر،  
والتقدير: إنما بغيكم على أبناء جنسكم متاع الحياة الدنيا ومنفعتها التي مصيرها إلى زوال، و

قال بهذا التوجيه جماعة من المفسرين منهم القرطبي في أحد قوليه ١،

الثاني: ارتفاع (متاع) على أنه خبر ثان.

الثالث: على أنه خبر لمبتدأ محذوف: أي هو متاع ٢.

ثم ذكر قول النحاس: على قراءة الرفع يكون (بَعْيُكُمْ) مرتفعاً بالابتداء وخبره (مَتَاعُ

الْحَيَاةِ الدُّنْيَا)، وعلى أنفسكم مفعول البغي، ويجوز أن يكون خبره (عَلَى أَنْفُسِكُمْ)، و يكون

المبتدأ مضمراً: أي ذلك متاع الحياة الدنيا أو هو متاع الحياة الدنيا ٣.

و لخص المعنى على قراءة الرفع بقوله: "والحاصل أنه إذا جعل خبر المبتدأ (عَلَى

أَنْفُسِكُمْ) فالمعنى: أن ما يقع من البغي على الغير ٤، هو بغي على نفس الباغي، باعتبار ما

يؤول إليه الأمر من الانتقام منه مجازاة على بغيه، وإن جعل الخبر (متاع) فالمراد أن بغي

هذا الجنس الإنساني على بعضه بعضاً هو سريع الزوال قريب الاضمحلال، كسائر أمتعة

الحياة الدنيا، فإنها ذاهبة عن قرب متلاشية" ٥.

١) ينظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ٣٢٦/٨

٢) ينظر الشوكاني، فتح القدير، ٤٥٢/٢.

٣) ينظر: السابق: ٤٥٢/٢، والنحاس، إعراب القرآن، ٢٥٠/٢.

٤) يرى بعض النحويين أن دخول (أل) على (غير، و مثل، و كل، و بعض) لا يجوز، و حجتهم أنها ألفاظ

موغلة في الإبهام لا تكسبها (أل) تعريفاً. و لعلها في عبارة الشوكاني (أل) المعاقبة للمنضاف إليه، و

ليست المعرفة، كقوله تعالى (فإن الجنة هي المأوى) أي: هي مأواه. غير أن افتقار هذه الألفاظ إلى السماع

المعتبر يضعف رأي المجيزين.

٥) الشوكاني، فتح القدير، ٤٥٢/٢.



و يلحظ أن المعاني التي تعبر عنها أوجه القراءات المذكورة- مما يحتمله النص، من غير ما تعارض أو تناقض، غير أن ثمة أصولاً في الصناعة النحوية تجعل توجيهها ما أولى من غيره.

وقف الفراء عند قراءتي الرفع و النصب، فوجه قراءة النصب على أن (متاع) مفعول له قال: " ثم تنصب (متاع الحياة الدنيا) كقولك: مُتَعَّةٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا، و وجه قراءة الرفع على أن (متاع) خبر لمبتدأ محذوف، على تقدير (ذلك)، فتكون هذه الجملة استئنافية، أو خبر للمبتدأ (بغيكم)، مرجحاً الوجه الثاني<sup>١</sup>. و لعل ترجيحه هذا الوجه على الوجه الأول؛ لأنه لا تقدير فيه، و عدم التقدير أولى.

و ذهب الأخفش الأوسط إلى أن (متاع) بالرفع هي خبر لمبتدأ محذوف- ليس (إلا-)، يفهم هذا الإعراب من قوله: " وأرادَ (مَتَاعُكُمْ مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا)"<sup>٢</sup>، أما النحاس فقد أجاز الرفع على الوجهين، أعني على كون متاع خبراً للمبتدأ (بغى) المذكور أو على كونه خبراً لمبتدأ محذوف<sup>٣</sup>، مقدماً أولهما؛ للعلة نفسها التي ذكرتها عند توجيهه الشوكاني.

وقال مكي: " من رفع (متاع) جعله خبراً (البغى)، والظرف ملغى، وهو (على أنفسكم) وعلى متعلقةً بالبغى، ولا ضمير في على أنفسكم؛ لأنه ليس بخبر الابتداء، ويجوز أن ترفع (متاع) على إضمار مبتدأ: أي ذلك متاع أو هو متاع، فيكون (على أنفسكم) خبر (بغيكم) ويكون فيه ضمير يعود على المبتدأ "٤.

(١) ينظر: الفراء، معاني القرآن، ٤٦١/١.

(٢) الأخفش، معاني القرآن، ٣٤٣/٢.

(٣) النحاس، معاني القرآن، ٣٤٢/١، ٣٤٢.

(٤) القيسي، مشكل إعراب القرآن الكريم، ٣٤٢/١.

فمكي لم يخرج عما قال من تقدمه ممن ذكرتهم، و قوله ( و لا ضمير في على أنفسكم ؛ لأنه ليس بخبر الابتداء) اعتقاد الجمهور، و هو أن شبه الجملة متعلقة بمحذوف يقع خبراً، و هذا المحذوف فيه ضمير يعود على المبتدأ.

و يرى الزمخشري أن النصب على أنه مصدر مؤكد، و أما الرفع فعلى أن (متاع) خبر للمصدر (بغي)، أو خبر لمبتدأ مضمراً، و هما التوجيهان عينهما اللذان ذكرهما مكي ٢. و ذهب العكبري إلى أن النصب على أحد وجهين: المصدرية أو المفعولية، مبيناً أن العامل في المفعول به هو المصدر (بغي) حاملاً إياه على أنه من يبغيه المتعدي بمعنى يطلبه، و يكون خبر (بغيتكم) محذوفاً، كأنه قال: إنما بغيتكم متاع الحياة الدنيا خطأ، أو نحو ذلك التقدير ٣، و اقتصر في (إعراب القراءات الشواذ) على الوجه الثاني ٤، و أما الرفع فعلى الوجهين اللذين ذكرهما الزمخشري ٥.

وقد ذكرت الأوجه الخمسة التي ذكرها الإمام الشوكاني في توجيه قراءة النصب عند السمين الحلبي، كما ذكرت الوجوه الثلاثة في توجيه قراءة الرفع عند السمين ٦، غير أن الشوكاني جعل النصب على المصدرية أولاً، على حين كان النصب على الظرفية هو الأولى عند السمين ٧.

(١) ينظر: الزمخشري، الكشاف، ٣٢٣/٢.

(٢) ينظر: القيسي، مشكل إعراب القرآن الكريم، ٣٤٢/١.

(٣) ينظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن، ٢٦/٢.

(٤) ينظر: العكبري، إعراب القراءات الشواذ، ٦٤١/١.

(٥) ينظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن، ٢٦/٢.

(٦) ينظر: السمين الحلبي، ١٥٠/٨، ١٥١.

(٧) ينظر: السابق، ١٥٠/٨.

و أرى أن الوجه الذي اختاره الإمام الشوكاني هو الأولى من حيث الصناعة النحوية؛ لأن التأكيد معنى زائد لا يتحصل إلا بذكر ما يدل عليه، في حين أن الظرفية مفهومة بمجرد ذكر الفعل، فلا يتصور أن ثمة فعلا يقع من غير ما مكان أو زمان، و أمّا المعنى فمتقارب على كلا التوجيهين.

و أما قراءة الرفع فالأولى التوجيه الذي يحمل النص على ظاهره من غير تقدير أو تأويل.

### ثانياً - المنادى:

النداء - في اللغة - معناه الدعاء بأي لفظ كان، و في الاصطلاح: هو طلب الإقبال بحرف ناب مناب (أدعو)، ملفوظ به أو مقدر. ١  
و يقسم المنادى أقساماً أربعة: الأول يبني على ما يرفع به وجوباً، و هو ما اجتمع فيه أمران: التعريف و الأفراد، و الثاني ينصب وجوباً، و يشمل النكرة غير المقصودة، و المضاف، و الشبيه بالمضاف، و الثالث ما جاز فيه الضم و الفتح، و هو ما كان علماً مفرداً موصوفاً بابن متصل به مضاف إلى علم، أو كان علماً مفرداً يُكرَّر مضافاً، نحو: يا زيد الخير، و الرابع ما يجوز ضمه و نصبه، و هو المنادى المستحق للضم المنون ضرورة. ٢

و ثمة أحكام أخرى تتعلق بباب النداء، كالترخيم، و الإضافة إلى ياء المتكلم و غيرها

فصلتها كتب النحو المشار إليها. ٣

(١) ينظر: الصبان، الحاشية، ٢٠٧/٣.

(٢) ينظر: ابن هشام، شرح الألفية، ١٧/٤.

(٣) ينظر: ابن جني، اللمع في العربية، ١٠٦/١، و ابن الأنباري، الإنصاف، (م ٤٥)، و ابن مالك، شرح التسهيل، ٢٤٢/٣، و الرضي، شرح الكافية، ٤٢٥/٤.

و من القراءات التي حمل فيها الإمام الشوكاني الاسم المنصوب على أنه منادى لفظ(حسرة) في قراءة الجمهور.

### توجيه (حسرة):

قال الإمام الشوكاني في توجيه (حسرة) ١ من قوله تعالى: {يَا حَسْرَةَ عَلَى الْعِبَادِ مَا يَأْتِيهِمْ مِّن رَّسُولٍ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ} [يس: ٣٠]: "قرأ الجمهور بنصب (حسرة) على أنها منادى منكر، وقيل إنها منصوبة على المصدرية، والمنادى محذوف، والتقدير: يا هؤلاء تحسروا حسرة)... وقرأ قتادة وأبي في رواية عنه بضم (حسرة)" ٢.

فقد خرج الشوكاني قراءة النصب على أنها منادى، و ذكر رأيا آخر قيل فيها هو أنها مفعول مطلق.

و إيتار النصب على غيره في المنادى النكرة هو مذهب جمهور النحويين، يقول الفراء في تعليل نصبها: "والعرب إذا دعت نكرة موصولة بشيء آثرت النصب، يقولون: يا رجلا كريماً أقبل، ويا راكباً على البعير أقبل. فإذا أفرذوا رفعوا أكثر" ٣ و من الشواهد التي ذكرها الفراء على هذه المسألة قول الشاعر:

أَلَا يَا قَتِيلًا مَا قَتِيلَ بَنِي حِنْسٍ إِذَا ابْتَلَّ أَطْرَافُ الرِّمَاحِ مِنَ الدَّعْسِ

و قال المبرد: "اعلم أنك إذا دعوت مضافاً نصبتة... وكذلك كل ما كان نكرة؛ نحو:

(١) لم أقف على قراءة الرفع في كتب القراءات التي اطلعت عليها، و لم أجدها في: د. مكرم، معجم القراءات، ٢٠٥/٥.

(٢) ينظر: الشوكاني، فتح القدير، ٣٥٥/٤، ٣٥٦، و تنظر أوجه قراءاتها في: الطبري، جامع البيان، ٥١٢/٢٠.

(٣) الفراء، معاني القرآن، ٣٧٥/٢.

(٤) لم أقف لهذا الشاهد على نسبة، ينظر: الفراء، معاني القرآن، ٣٧٥/٢، و الدّعس معناه: الطعن (اللسان مادة دعس).

يا رجلاً صالحاً، ويا قوماً منطلقين، والمعنى واحد. وعلى هذا (يا حسرة على العباد) ١.

و ذهب مكّي ٢ و العكبري ٣ إلى ما ذهب إليه الفراء في توجيه قراءة النصب.

### ثالثاً - الاختصاص:

الاختصاص: "اسم دال على مفهوم الضمير، معرف بالألف و اللام أو الإضافة، و قد يكون علماً".

و ثمة شبه بينه و بين النداء من جهة اللفظ، غير أن أداة النداء لا تصحبه لفظاً و لا تقديراً، و من شواهد:

إِنَّا بَنِي نَهْشَلٍ لَا تَنْتَمِي لِأَبٍ عَنْهُ وَلَا هُوَ بِالْأَبْنَاءِ يَشْرِينَا °

فـ(بني) منصوب على الاختصاص، و عامله فعل محذوف وجوباً تقديره أخص.

و الأكثر فيه أن يلي ضمير المتكلم، و قد يليه ضمير مخاطب، نحو: بك الله نرجو الفضل.

### توجيه (ذرية)

ذكر الإمام الشوكاني أن (ذرية) قرئت بالنصب و بالرفع في قوله تعالى: ﴿وَآتَيْنَا مُوسَى

الْكِتَابَ وَجَعَلْنَاهُ هُدًى لِّبَنِي إِسْرَائِيلَ أَلَّا تَتَّخِذُوا مِن دُونِي وَكَيْلًا \* ذُرِّيَّةً مِّنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ إِنَّهُ

(١) المبرد، المقتضب، ٢٠٢/٤، ٢٠٣.

(٢) ينظر: القيسي، مشكل إعراب القرآن، ٢٠٢/٢.

(٣) ينظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن، ٢٣٩/١.

(٤) ابن مالك، شرح التسهيل، ٢٩١/٣.

(٥) ينظر: البيت بلا نسبة في: ابن السراج، الأصول في النحو، ٣٦٧/١، و ابن مالك، شرح

التسهيل، ٢٩١/٣، و في غيرهما نسب إلى نهشل بن حري، و قيل لبشامة بن حزن النهشلي. ينظر

د. حداد، معجم شواهد النحو، ش (٢٩٦٤).

(٦) ينظر: مكرم، معجم القراءات، ٣٠٦/٣.

كَانَ عَبْدًا شَكُورًا} [الإسراء: ٢، ٣]، ثم وجّه القراءة الأولى على أن النصب على الاختصاص

أو النداء، و وجّه قراءة الرفع على أنها خبرٌ مبتدأٌ محذوف ١.

و وجه الفراء ٢ و النحاس ٣، وابن خالويه ٤ و الزمخشري - في واحد من ثلاثة أقوال له -

قراءة النصب على أنها منادى، و خالفهم مكي، فوجهها على أنها مفعول به ثانٍ لـ (تَتَّخِذُوا)،

و المفعول الأول قوله (وكيلاً) ٦.

و حمل السمين النصب على الاختصاص، أو البديل من (وكيلاً)؛ لأن معناها الجمع، أو

على أنها مفعول به أولٍ لـ (تَتَّخِذُوا)، أو على النداء.

و قال أبو حيان: "وانتصب { نزية } على النداء: أي يا نزية، أو على البديل من وكيلاً، أو

على المفعول الثاني لـ (تَتَّخِذُوا)، ووكيلاً وفي معنى الجمع: أي لا يتخذوا وكلاء نزية، أو

على إضمار أعني" ٧.

و يرى الباحث أن أقرب هذه الوجوه للصناعة النحوية هو النصب على البدلية، و أمّا فيما

يتعلق بالمعنى فإنه متقارب على الوجوه الإعرابية المذكورة كلها. و لا إشكال في إيدال

المعرفة من النكرة، فقد أجازَه جمهور النحويين ٨.

(١) ينظر: الشوكاني، فتح القدير، ٢١٣/٣.

(٢) ينظر: الفراء، معاني القرآن، ١١٦/٢.

(٣) ينظر: النحاس، معاني القرآن، ١٢٠/٤.

(٤) ينظر: ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، ٣١٥/١.

(٥) ينظر: الزمخشري، الكشاف، ٦٠٦/٢، و القول الثاني: النصب على النداء، و الثالث:

النصب على المفعولية.

(٦) ينظر: القيسي، مشكل إعراب القرآن، ٤٢٧/١.

(٧) أبو حيان، البحر المحيط، ٧/٦.

(٨) ينظر: سيويه، الكتاب، ٣٧٩/٢، و الميررد، المقتضب، ٢٩٥/٤، و ابن جني، اللمع في

## رابعاً - الاشتغال:

الاشتغال: أن يتقدم اسم، ويتأخر عنه فعل، قد عمل في ضمير ذلك الاسم أو في سببيه،

وهو المضاف إلى ضمير الاسم السابق "١".

فمثال المشتغل بالضمير "زيداً ضربته، وزيداً مررت به" ومثال المشتغل بالسببي "زيداً

ضربت غلامه ٢".

تتعلق فكرة الاشتغال من نظرية العامل التي ترى أن العامل لا يجوز أن يعمل في الاسم

الظاهر، و في ضميره، فإذا عمل في ضمير الاسم المتقدم يكون العامل قد شغل بهذا الضمير،

و لم يعد مفتقراً إلى المعمول المتقدم، فراح النحويون يلتزمون عاملاً للاسم المتقدم.

و يرى الباحث أن تعريف النحويين للاشتغال، ليس حدّاً له، بل هو وصف لتراكيب

استعملها العرب تشترك في صورة عامة يمكن أن يصورها البحث على النحو الآتي:

اسم + فعل + ضمير [ مرجعه الاسم المتقدم ]

و قد عيّر النحويون عن هذه الصورة العامة كما هو آت:

مشغول عنه + مشغول + مشغول به

و سمّوا العناصر السابقة أركان الاشتغال، و وضعوا شروطاً لكل منها ٣.

(١) ابن عقيل، شرح الألفية، ٥١٧/١.

(٢) يرى ابن الطراوة أن (زيداً) في نحو: زيداً ضربته، و زيداً ضربت - نصب لأنه مقصود إليه بالذكر؛

لأن مذهبه أن المعمول لا يتقدم على عامله. (ينظر: السهيلي نتائج الفكر، ص ٧١).

(٣) ينظر: السابق: هامش التحقيق، ٥١٦/١.

## توجيه (جنات)

ذكر الإمام الشوكاني أن (جنات) ١ من قوله تعالى ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ بإِذْنِ اللَّهِ ذَلِكَ هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِيرُ\*﴾ جنات عدن يدخلونها ٢ يحلون فيها من أساور من ذهب وكؤلوا وكلباسهم فيها حرير [فاطر: ٣٢، ٣٣] قرأت بالرفع على أنها مبتدأ، وما بعدها خبرها، أو على البدل من الفضل، و بالنصب على الاشتغال، ثم ذكر أن أبا البقاء ٣ جوز أن تكون خبرا ثانيا لاسم الإشارة ٤.

و لا خلاف بين النحويين القدماء في حدود ما اطلعت عليه - ٥ في أن وجه النصب محمول على الاشتغال. وحكم النصب في هذا الاسم الجواز مع ترحيح الرفع؛ لأنه ليس ثمة موجب للرفع، و لا موجب للنصب، و لا مما يختار فيه النصب؛ لأن العامل بعده (يدخلون) غير دال على طلب، قال الجزولي في حكم المشغول عنه في هذه الصورة: "و إن عري مما يوجب النصب أو اختياره، و ما يوجب الرفع، و لم يعطف على جملة ذات وجهين الرفع (كذا) أولى" ٦، وقال ابن هشام في (جنات): "أجمعت السبعة على رفعه، و قرئ شاذًا بالنصب وإنما يترجح الرفع في ذلك لأنه الأصل و لا مرجح لغيره ٧.

(١) ينظر: د. مكرم، معجم القراءات، ١٨٤/٥.

(٢) الضمير في (يدخلونها) يعود على الأصناف الثلاثة المتقدمة - كما يرى الشوكاني -.

(٣) ينظر: العكبري، التبيان، ٢٠٠/٢.

(٤) ينظر: الشوكاني، فتح القدير، ٣٣٩/٤.

(٥) ينظر: الزمخشري: الكشاف، ٦٢٣/٣، و السمين، الدر المصون، ٢٤٥/٩.

(٦) الجزولي: أبو موسى عيسى بن عبد العزيز، المقدمة الجزولية في النحو، تحقق: د. شعبان عبد الوهاب

محمد، مطبعة أم القرى، السعودية، ط١، ١٩٨٨م، ص ١٠١.

(٧) ينظر: ابن هشام، عبد الله بن يوسف، شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقق: محمد محيي الدين عبد

الحميد، مطبعة السعادة، مصر، ط١، ١١، ١٣٨٣هـ، ص ١٩٦.



## خامسا - المفعول له:

المفعول له هو: المصدر، المفهم علة، المشارك لعامله: في الوقت، والفاعل ١.  
و اشترط جمهور النحويين لجواز نصبه: أن يكون مصدرا، قلبيا، متحدا مع عامله في الزمن و الفاعل. و ذكر أبوحيان أن المتقدمين من النحويين لم يشترطوا فيه أن يتحد مع عامله لا في الزمن و لا في الفعل ٢.

و ذكر الجزولي أن العامل فيه إسقاط حرف الجر عند سيبويه، أو أنه انتصب انتصاب المصدر الملاقى له في المعنى ٣.  
و يأتي نكرة أو مضافا، أو معرفا ب(أل)؛ فإن كان نكرة نصب كثيرا ٥، وإن كان معرفا ب(أل) فنصبه قليل، كقول الشاعر:

لا أقعدُ الجُبْنَ عن الهِجاءِ و لو تَوالتْ زَمْرُ الأعداءِ ٦

أما إن كان مضافا فالنصب و الجر فيه سواء عند الجمهور، و ذهب ابن مالك إلى أن النصب فيه أشهر ٧.

و قد حمل الإمام الشوكاني بعض وجوه النصب في القراءات التي احتج لها - على أن المنصوب مفعول من أجله، يوضح ذلك ما هو آت:

- (١) ابن عقيل، شرح الألفية، ٥٧٤/١.
- (٢) ينظر: أبوحيان، ارتشاف الضرب، ٢٢٠/٢.
- (٣) ينظر: الجزولي: المقدمة الجزولية في النحو، ص ٢٦٢، ٢٦١.
- (٤) و هو مذهب سيبويه و الجمهور، و خالفهم: الجرمي و الرياشي و المبرد مشترطين فيه أن يكون نكرة، فإن جاء معرفا بأل ف(أل) زائدة عندهم (ارتشاف الضرب: ٢٢٤/٢).
- (٥) منع الجزولي جرَ النكرة إلا أن تكون مختصة (المقدمة: ٢٦٢).
- (٦) لم أقف له على نسبة، ينظر: ابن مالك، شرح الشافية الكافية، ٦٧٢/٢، والعيني، المقاصد النحوية، ٦٧/٣.
- (٧) ينظر: ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ٢٦٤/١.

ذكر الإمام الشوكاني في (لذة) ١ من قوله تعالى ﴿مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وَعِدَ الْمُتَّقُونَ فِيهَا أَنْهَارٌ مِنْ مَاءٍ غَيْرِ آسِنٍ وَأَنْهَارٌ مِنْ لَبَنٍ لَمْ يَتَغَيَّرْ طَعْمُهُ وَأَنْهَارٌ مِنْ خَمْرٍ لَذَّةٍ لِلشَّارِبِينَ وَأَنْهَارٌ مِنْ عَسَلٍ مُصَفًّى وَلَهُمْ فِيهَا مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ وَمَغْفِرَةٌ مِّن رَّبِّهِمْ كَمَنْ هُوَ خَالِدٌ فِي النَّارِ وَسُقُوا مَاءً حَمِيمًا فَقَطَّعَ أَمْعَاءُهُمْ﴾ [محمد: ١٥] ثلاث قراءات:

الأولى: الجر، أنها صفة لخمرة.

الثانية: النصب، على المصدرية أو على أنها مفعول له.

الثالثة: الرفع، على أنها صفة لأنهار ٢.

وقد ذهب الفراء ٣ ومكي ٤ إلى أن وجه النصب محمول على أنها مفعول مطلق، ووجهها العكبري على أنها صفة لخمرة، وهي عنده اسم مشتق، ثم قال: وقيل: هي مصدر: أي ذات لذّة ٥، وقال أبو حيان: إنها "تأنيث (لذ)، وهو اللذيد، ومصدر نعت به، فالجمهور بالجر على أنه صفة لخمرة" ٦.

و يتبين مما تقدم أن تخريج قراءة النصب في هذه الكلمة على ثلاثة أوجه: مفعول مطلق، و صفة، و مفعول لأجله، فمن جعلها مفعولا مطلقا أو مفعولا لأجله حملها على أنها مصدر

(١) ينظر: لم ينسب الشوكاني قراءتي الرفع و النصب، و لم أجدهما فيما اطلعت عليه من كتب القراءات،

ينظر: د. مكرم، معجم القراءات، ١٧٧/٦، و قد ذكر القراءتين أيضا بلا نسبة.

(٢) ينظر: الشوكاني، فتح القدير، ٣٥/٥.

(٣) ينظر: الفراء، معاني القرآن، ٦٠/٣.

(٤) ينظر: مكي، مشكل إعراب القرآن، ٦٧٣/٢.

(٥) ينظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن، ٩٣/١.

(٦) ينظر: أبو حيان، البحر المحيط، ٧٩/٨.

من (لَذًا - لَذَّةً)، و من جعلها صفة فهي عنده صفة مشبهة، مثل: طَبَّ بمعنى طبيب، أو مصدر نعت به للمبالغة، على تأويل (ذات لَذَّة).

و النعت بالمصدر جائز، إذا أُريد به المبالغة، و إن كان خلاف الأصل، ويؤول بـ(ذو، و ذات)، أو باسم المفعول؛ فمن أوله بـ(ذو، و ذات) فكأنه حذف المضاف، و أحلَّ المضاف إليه محله ١.

و يرى الباحث أن حمل وجه النصب على النعت مع كونه مصدرا أقوى؛ لما فيه من معنى المبالغة؛ فقد جاءت هذه الكلمة في سياق غرضه بيان ما أعدّه الله للمؤمنين يوم القيامة؛ وهذا هذا التوجيه يناسب المقام في الآية الكريمة.

و أمّا ما ذهب إليه الإمام الشوكاني في حمل وجه النصب على المصدرية أو على أنه مفعول لأجله فيقويه أنه جعلها مصدرا، و الأصل في المفعول المطلق أو المفعول له أن يكونا مصدرين.

### سادسا - المفعول فيه:

عرّف أبو حيان الأندلسي المفعول فيه قائلا: "هو ما انتصب من وقت أو مكان على تقدير (في) باطراد، لواقع فيه، مذكور أو مقدر" ٢.

و قيده النحويون بأن يكون متضمنا (في) احترازا من الظروف المتصرفة الواقعة فاعلا أو مفعولا أو مجرورا أو غير ذلك، كقوله تعالى: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ مِّنْ

(١) ينظر: ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ٣/ ١١٦٠.

(٢) أبو حيان، ارتشاف الضرب، ٢/ ٢٢٥.

قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا بِنِعِّ فِيهِ وَلَا خَلَّةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ وَالْكَافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ {البقرة: ٢٥٤}،

فالأول منهما يطلبه الجار، و الثاني يطلبه الفعل مسندا.

و قولهم (باطراد) احتراز من نحو: ذهب الشام، و دخلت البيت، و سكنت الدار؛ فهذه ظروف مكان مختصة، و ظرف المكان المختص لا يحذف معه الجار باطراد إلا في أفعال مسموعة كالتي ذكرت آنفا، فهذه لا يصدق عليها حدّ المفعول فيه ١.

و لا ينصب من ظروف المكان إلا ما كان مبهما، كالجهاز الست، أو مصدرا عامله من لفظه أو دالا على مقدار، نحو: ميل، و عدّ السهيلي ما دلّ على مقدار ملحقا بالمصدر، مبينا أن (الميل) في نحو: سرت ميلا، إنما هو لبيان مقدار المشي، لا لبيان مقدار الأرض، فهو على تقدير: سرت خطأ عدتها كيت و كيت ٢.

و يقسم الظرف إلى جامد و متصرف ٣ فالأول نحو: إذا، و عند، و الثاني نحو: ساعة. كما يقسم إلى معرب و مبني، فالمعرب كقوله تعالى {إِنَّ مَوْعِدَهُمُ الصُّبْحُ أَلَيْسَ الصُّبْحُ بِقَرِيبٍ} {هود: ٨١}، و المبني كقوله تعالى: {الرَّ كِتَابٌ أَحْكَمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ} {هود: ١}.

و قد عرض الإمام الشوكاني إلى قراءات وُجِّه فيها المنصوب على أنه ظرف، من ذلك:

- (١) ينظر: ابن عقيل، شرح الألفية، ٥٧٩/١.
- (٢) ينظر: السهيلي، نتائج الفكر، ص ٣٩٢.
- (٣) و صنّفه أبو حيان إلى: كثير التصرف مثل (يمين و شمال) و متوسط التصرف مثل (الجهات الست)، و نادر التصرف مثل (وسط). (ارتشاف الضرب، ٢٥٧/٢ وما بعدها).

ذكر الإمام الشوكاني في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فِرَادَى كَمَا خَلَقْتَانِمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَتَرَكْتُمْ مَا خَوَّلْنَاكُمْ وَرَاءَ ظُهُورِكُمْ وَمَا نَرَى مَعَكُمْ شُفَعَاءَكُمُ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَاءَ لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ وَضَلَّ عَنْكُمْ مَا كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ [الأنعام: ٩٤] " أن (بينكم) اقرئت بوجهين:

الأول: النصب، ونسبه إلى نافع و الكسائي وحفص، وحمله على أن الكلمة منصوبة على الظرفية، وفاعل تقطع محذوف: أي تقطع الوصل بينكم أنتم وشركاؤكم كما دل عليه قوله تعالى (وما نرى معكم شفعاءكم). و جوز أن يكون (بين) فاعلا غير أنه نصب لاطراد النصب فيه.

الثاني: الرفع، ونسبه إلى بقية القراء، وحمله على إسناد القطع إلى البين: أي وقع التقطع

## بينكم ٢.

ذهب كثير من النحويين ٣ إلى أن قراءة النصب في (بينكم) تحتمل وجهين: أن تكون الكلمة مفعولا فيه، أو تكون فاعلا في الموضع، و اختلفوا في علة نصبها، فقال ابن جني: " لاطراد استعمالهم إياه ظرفا" ٤، و قال ابن هشام: لأنه أضيف إلى مبني ٥، و قال السنيوطي: " وما انتصب من المصادر نصب الظرف يجوز فيه التوسع ومنه ﴿لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾ ٦.

(١) ينظر: أبو عمرو الداني، التيسير في القراءات السبع، ص ٧٨، و الدمياطي، إتحاف فضلاء البشر، ص ٣٧٩.

(٢) الشوكاني، فتح القدير، ١٤٦/٢.

(٣) ينظر: الفراء، معاني القرآن، ٣٤٥/١، و الأخفش، معاني القرآن، و أبو علي الفارسي، الحجة للقراء

السبعة، ١٩٠/٢، و ابن جني، الخصائص، ٣٧٠/٢، و الزمخشري، الكشاف، ٤٥/٢، و العكبري،

التيبان، ٢٤٤/٢، و ابن هشام، أوضح المسالك، ٢٨٢/١.

(٤) ابن جني، الخصائص، ٣٧٠/٢.

(٥) ينظر: ابن هشام، أوضح المسالك، ٢٨٢/١.

(٦) ينظر: الرضي، شرح الكافية، ١٣٣/٢.

و لم يخرج الشوكاني في توجيه النصب في (بينكم) عما هو عند النحويين، غير أنه قدّم  
حملة على الظرفية على الحمل على الفاعلية؛ لأن فيه إبقاء (بين) على أصلها من النصب  
على الظرفية، و لا يقال: إن الفعل على هذا التوجيه يفتقر إلى الفاعل؛ لأن الفاعل حينئذٍ  
محذوف لفظاً غير أنه موجود تقديراً، و من القواعد المقررة عند النحويين أن المحذوف إذا  
دلّ عليه الدليل فهو في حكم الموجود ١.

و يرى الباحث أن جعل الفاعل مقدراً و حمل (بين) على الظرفية هو الأولى؛ للعلّة  
المتقدمة.

## سابعاً - الحال:

الحال: اسم منصوب يبين هيئة صاحبه، صالح لجواب كيف ٢.

و الأصل فيها أن تكون وصفاً، منكراً، منتقلاً. و قد تأتي جامدة إذا كانت موصوفة، أو  
مسعرة، أو دالة على مفاعلة أو عدد أو ترتيب أو تشبيه، أو كانت أصلاً أو فرعاً أو نوعاً  
لصاحبها، أو جاءت في طور واقع فيه تفضيل ٤.

و قد تأتي معرفة مؤولة بالكرة، كقوله:

فَأرْسَلَهَا العِرَاكَ ولم يَدْذَمَهَا ولم يُشْفِقْ على نَعْصِ الدَّخَالِ

(١) ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف، ٣٩٨/١.

(٢) ينظر أبو حيان، ارتشاف الضرب، ٣٣٥/٢.

(٣) لم يشترط السهلي في الحال الاشتقاق. (نتائج الفكر: ٤٠٢).

(٤) ينظر: السابق، ٣٣٤/٢، ٣٣٥، ٣٣٦.

(٥) البيت للبيد بن ربيعة، ينظر: سيبويه، الكتاب، ٣٧٢/١، و الرضي، شرح الكافية، ١٥/٢. (الإرسال: التخلية  
و الإطلاق، و فاعل أرسلها: حمار الوحش، و ضمير المونث لأنتيه، و الذود: الطرد، أشفق عليه: إذا رحمه،  
و النعص، مصدر يقال: نعص بنعص: إذا لم يتم مراده، وكذا البعير إذا لم يتم شربه، و الدخال: أن يدخل  
يعبر قد شرب مرة في الإبل التي لم تشرب حتى يشرب معها).

كما تأتي وصفا ثابتا غير منتقل إذا كانت مؤكدة أو دلّ عاملها على خلق أو تجدد<sup>١</sup>.

و يجب أن يكون صاحب الحال معرفة عند جمهور النحويين<sup>٢</sup>، و قد يأتي نكرة بمسوغ<sup>٣</sup>،  
غير أن ابن الطراوة جوزّ مجيء الحال من النكرة، و أيد السهيلي مذهب شيخه، غير أنه قال:  
الشائع في الكلام مجيء صاحب الحال معرفة<sup>٤</sup>.

و ثمة أحكام أخرى تتعلق بالحال، من حيث نوعها وصورها، و ترتيبها، و تعددها و غيرها،  
لا يتسع المقام لبسطها<sup>٥</sup>.

توجيه (طوافون):

قال الإمام الشوكاني في توجيه (طوافون) ٦ في قوله تعالى: ﴿لَيَأْتِيَنَّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِيَسْتَأْذِنَكُمْ  
الَّذِينَ مَكَتَ أَيْمَانُكُمْ وَالَّذِينَ لَمْ يَبْتَغُوا الْحِلْمَ مِنْكُمْ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ مِنْ قَبْلِ صَلَاةِ الْفَجْرِ وَحِينَ  
تَضَعُونَ ثِيَابَكُمْ مِنَ الظَّهْرِ وَمِنْ بَعْدِ صَلَاةِ الْعِشَاءِ ثَلَاثُ عَوْرَاتٍ لَكُمْ لَيْسَ عَلَيْكُمْ وَلَا عَلَيْهِمْ  
جُنَاحٌ بَعْدَهُنَّ طَوَافُونَ عَلَيْكُمْ بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ الْآيَاتِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ {  
[النور: ٥٨]: "وارتفاع ( طوافون ) على أنه خبر مبتدأ محذوف: أي هم طوافون عليكم والجملة  
مستأنفة... وقرأ ابن أبي عبلة { طوافون } بالنصب على الحال"<sup>٧</sup>.

(١) ينظر: ابن هشام، لأوضح المسالك، ٢٩٧/٢.

(٢) ينظر: الرضي، شرح الكافية، ٢٢/٢ و ما بعدها.

(٣) ينظر: السابق: ٢٢/٢.

(٤) ينظر: السهيلي، نتائج الفكر، ص ٢٣٤.

(٥) ينظر: مثلا ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ٧٢٦/٢ والرضي، شرح الكافية، ٧/٢، و ابن هشام، أوضح

المسالك، ٢٩٣/٢.

(٦) ينظر: د. مكرم، معجم القراءات، ٢٦٨/٤.

(٧) الشوكاني، فتح القدير، ٥٢/٤.

حمل الإمام الشوكاني قراءة النصب على أنها حال من (عليكم)، و قال: "قال الفراء: هذا كقولك في الكلام: هم خدمكم وطوافون عليكم، وأجاز أيضا نصب طوافين لأنه نكرة والمضمر في (عليكم) معرفة" ١.

فالفراء يجعلها حالا، كما هو توجيه الإعراب في (ملعونين). و وجهه أبو حيان هذه القراءة على أنها حال؛ قال: "وقرأ ابن أبي عجلة طوافين بالنصب على الحال من ضمير (عليهم) ٢. و يرى الباحث أن توجيه الشوكاني لقراءة النصب على أنها حال من (عليكم)، فيها إشكال يتعلق بالمعنى، فالطوافون هم المماليك، و مدلول الكاف هو أسيادهم، و على هذا لا تكون حالا من الكاف في (عليكم).

و أما عبارة الفراء فنصّها: "وأما قوله {طَوَّافُونَ عَلَيْكُمْ} فإنه أيضاً مُسْتَأْنَفٌ كقولك في الكلام: إنما هم خدمكم، وطوافون عليكم. ولو كان نصبا لكان صواباً تخرجه من (عليهم) لأنها معرفة، {طَوَّافُونَ} نكرة، ونصبه كما قال: {ملعونين أينما تقفوا} ٣ [الأحزاب: ٦١]، فنصب لأن في الآية قبلها ذكرهم معرفة، و {ملعونين} نكرة" ٤.

فالفراء يجعلها حالا من (عليهم)، لا من (عليكم) - كما هي عبارة الإمام الشوكاني -، وتكون (طوافون) موافقة لمدلول الضمير في (عليهم)، فيمكن أن تكون حالا من هذا الضمير، غير أن ثمة إشكالا آخر يرد على هذا التوجيه، هو أن العامل في الحال غير العامل في صاحبها؛ فالعامل في صاحب الحال هنا الضمير المجرور بـ(على)، و أما العامل في الحال فهو متعلق

(١) السابق: ٥٢/٤.

(٢) أبو حيان، البحر المحيط، ٤١٤/٦.

(٣) قال تعالى: "لَنُغْرِبَنَّكَ بِهِمْ ثُمَّ لَأَنجِئَنَّكَ فِيهَا إِلَّا قَلِيلًا" {٦٠} ملعونين أينما تقفوا أخذوا وقتلوا تقتيلاً.

(٤) الفراء، معاني القرآن، ٢٢١/٣.



الجار و المجرور المحذوف، و هذا غير مرضي عند جمهور البصريين الذين يشترطون أن يكون العامل في الحال هو العامل في صاحبها.

و سببويه يجيز مجيء الحال من المبتدأ، كالشاهد الذي أورده:

نَمِيَّةٌ مُوحِشًا ظَلَّلُ      يَبُوحُ كَأَنَّهُ خَلَّلُ<sup>١</sup>

فيكون العامل في الحال غير العامل في صاحبها؛ لأن عامل الرفع في المبتدأ هو الابتداء<sup>٢</sup>، و هو عامل ضعيف، لا يقوى على أن يعمل في الحال و في صاحبها، فتعيّن أن يكون العامل في الحال ليس هو العامل في صاحبها.

### الفرع الثالث - المجرورات:

#### أولاً - المجرور بحرف الجر:

المجرور بحرف الجر هو الأصل في باب المجرورات، وله وظائف مهمة، لعل أبرزها إيصال معاني الأفعال إلى الأسماء، قال ابن الحاجب: "حروف الجر: ما وضع للإفشاء بفعل أو شبهه أو معناه"<sup>٣</sup>.

و عدتها عشرون حرفاً - على خلاف بين العلماء - ٤، منها ثلاثة شاذة هي: (متى) في

لغة هذيل، و استشهدوا عليها بشواهد قليلة، منها قول أبي ذؤيب الهذلي:

(١) البيت لكثير، ينظر: سببويه، ١٢٣/٢، و د. حداد، معجم شواهد النحو، ش (١٩٢٦).

(٢) مضى القول في عامل الرفع في المبتدأ. ينظر الصفحة الخامسة و التسعون من هذا البحث.

(٣) الرضي، شرح الكافية، ٢٦٠/٤.

(٤) أوصلها ابن فلاح اليماني إلى ثلاثة و عشرين حرفاً (المغني في النحو: ١/١٨٢)، ذكر منها ابن مالك

عشرين حرفاً (شرح الكافية الشافية ٢/٧٨٠)، و جعلها ابن الحاجب ثمانية عشر حرفاً (الرضي، شرح

الكافية، ٢٦٠/٤).

شربين بماء البحر ثم ترفعت متى لجج خضر لهن نليج<sup>١</sup>

و (لعل) في لغة عقيل، و من شواهدهما:

لعل الله فضلكم علينا بشيء أن أمكم شريم<sup>٢</sup>

و(لولا) وهي عند سيوييه لا تجر إلا المضمرة.

و هذه الحروف منها ما يجرّ الظاهر و المضمرة، و منها ما لا يجرّ إلا الظاهر. كما تقسم إلى أصلية، و زائدة و شبه زائدة، و يتفق القسمان الأخيران في أنهما لا يحتاجان إلى متعلق. و بعضها يتردد بين الحرفية و الاسمية كالكاف، أو بين الحرفية و الفعلية، كـ(خلا). و لكل حرف معان يرشد إليها السياق. و ثمة أحكام لكل منها فصلتها كتب الأدوات<sup>٣</sup>.

### توجيه (الكفار):

و جّه الإمام الشوكاني قراءة الجر في (الكفار) ٤ في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الَّذِينَ اتَّخَذُوا دِينَكُمْ هُزُؤًا وَلَعِبًا مِّنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِن قَبْلِكُمْ وَالْكَفَّارَ أَوْلِيَاءَ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [المائدة: ٥٧] على تقدير (من)، قال: "قرأ أبو عمرو و الكسائي

(١) ينظر: ابن جنّي، الخصائص، ٨٥/٢، و د. حداد، معجم شواهد النحو، (٤٤٢).

(٢) البيت مجهول القائل ينظر: ابن هشام، شرح قطر الندى و بل الصدى، ص ٢٤٩، و د. حداد، معجم شواهد

النحو (٢٤٦٨).

(٣) منها: حروف المعاني للزجاجي، والأزهية للهرودي، و مغني اللبيب لابن هشام، و رصف المباني للمالقي،

والتحفة الوفية في معاني حروف العربية لإبراهيم السفاقي (٧٤٢هـ)، و الجنى الداني للمراي.

(٤) ينظر: د. مكرم، معجم القراءات، ٢٢٠/٢.

بالجر على تقدير (من) أي: ومن الكفار، قال الكسائي وفي حرف أبي (ومن الكفار)، وقرأ .  
من عداهما بالنصب. قال النحاس: وهو أوضح وأبين ١ ٢.

ووجه ابن خالويه هذا الوجه الذي ذهب إليه الإمام الشوكاني<sup>٣</sup>، إذ حذف حرف الجر، و  
بقي الاسم مجرورا.

و يرى الباحث أن الجر قد يحمل على العطف على موضع (الذين)، وليس ثمة ما يمنع،  
ولا يقال إن ثمة فاصلا بين المعطوف والمعطوف عليه؛ لأن ما بعد (الذين) هو صلة لها،  
والاسم الموصول وصلته بمنزلة اسم واحد؛ لأن الصلة لا تنفك عن الموصول، فلا معنى  
للموصول بغير صلته. وفي هذا التوجيه لا يكون ثمة حذف لحرف الجر وإبقاء لعمله،  
فمعلوم أن الحرف عامل ضعيف، لا يقوى على العمل محذوفا؛ لذلك فإن الاسم المجرور  
ينتصب على التشبيه بالمفعول به إذا ما أسقط حرف الجر.

## ثانيا - المجرور بالإضافة:

الإضافة في اللغة تعني الإسناد، قال امرؤ القيس:

فَلَمَّا دَخَلْنَاهُ أَضْفَقْنَا ظُهُورَنَا إِلَى كُلِّ حَارِيٍّ جَدِيدٍ مُشْطَبٍ ؛

(١) ينظر: النحاس، معاني القرآن، ٣٢٦/٢.

(٢) الشوكاني، فتح القدير، ٥٧/٢.

(٣) ينظر: ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، ص ١٣٢.

(٤) البيت لامرؤ القيس، والمعنى: أي لَمَّا دَخَلْنَا هَذَا الْبَيْتَ أَسْتَدْنَا ظُهُورَنَا إِلَى كُلِّ رَحَلٍ مَنْسُوبٍ إِلَى الْجَبْرِ  
مَخْطُطٍ فِيهِ طَرَائِقُ. ينظر: (ديوانه: ص ٨٨).

و في اصطلاح النحاة: "إسناد اسم إلى غيره على تنزيل الثاني من الأول منزلة تنوينه أو ما يقوم مقام تنوينه"<sup>١</sup>.

و تقسم الإضافة قسمين إضافة محضة و إضافة غير محضة؛ فالمحضة هي الإضافة التي يكتسب فيها المضاف من المضاف إليه التعريف أو التخصيص، و تكون محمولة على معنى (اللام) و هو الأكثر، أو (من) أو (في)، و المشهور عند النحويين حمل الإضافة على (اللام) و (من)، حتى إن بعضهم لم يذكر حملها على (في) ٢ غير أن هناك شواهد من المسموع تقتضي حمل الإضافة على (في)، كقوله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ اسْتَضَعُّوا لِلَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾ [سبأ: ٣٣].

و ينبغي أن يتجرد المضاف في الإضافة المحضة من (أل)، محتجين بالمسموع عن العرب، كقول ذي الرمة:

وَهَلْ يُرْجِعُ التَّسْلِيمَ أَوْ يَكْشِفُ الْعَمَى  
ثَلَاثُ الْأَثَابِي وَالْدَيَارُ الْبَلَاقِعُ<sup>٣</sup>

و أنكر جمهور البصريين على الكوفيين قولهم (الثلاثة الأثواب) تشبيها لها ب(الحسن

الوجه) ٤،

و جعلوا للمضاف إلى ياء المتكلم أحكاما هي:

- (١) ينظر: ابن هشام، شذور الذهب، ص ٤٢٠.
- (٢) ينظر: الزمخشري، المفصل، ص ١١٣.
- (٣) ينظر: ديوانه، ٢ / ١٢٧٤، و أبو حيان: محمد بن يوسف الأندلسي، تذكرة النحاة، تحقق: د. عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤٠٦هـ، ص ٣٤٤ و الشنقيطي، الدرر اللوامع، ٦ / ٢٠١.
- (٤) ينظر: الرضي، شرح الكافية، ٢ / ٢٠٦.

-إذا كان الاسم صحيح الآخر كُسِرَ آخره لمناسبة الياء، و قدرت عليه علامات الإعراب الثلاثة، و قالوا إن تعذر ظهور العلامات التي يجلبها العامل بسبب الكسرة المناسبة للياء.

- فإن كان الاسم المضاف مقصورا أو منقوصا أو مثنى، أو جمع مذكر سالما و جب تسكينه، و بناء الياء على الفتح، و جعلوا من النادر إسكانها بعد الألف كقراءة نافع (مخياي) ١ من قوله تعالى: {قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ} [الأنعام: ١٦٢]، أو كسرها، كقراءة الأعمش والحسن (عصاي) ٢ في قوله تعالى: {قَالَ هِيَ عَصَايَ أَتَوَكَّأَ عَلَيْهَا وَأَهُشُّ بِهَا عَلَى غَنَمِي وَلِيَ فِيهَا مَآرِبُ أُخْرَى} [طه: ١٨] ٣.

و أما الإضافة اللفظية فهي إضافة المشتق إلى معموله، و لا تكسب المضاف تعريفا و لا تخصيصا، إنما غايتها التخفيف اللفظي بحذف التنوين أو ما يقوم مقامه. و ثمة أحكام أخرى أثبتتها النحويون للإضافة، لا يتسع المقام لذكرها ٤.

### توجيه (بني)

ذكر الإمام الشوكاني في الياء المشددة في كلمة (بني) ٥ من قوله تعالى: {وَهِيَ تَجْرِي بِهِمْ فِي مَوْجٍ كَالْجِبَالِ وَنَادَى نُوحٌ ابْنَهُ وَكَانَ فِي مَعْرَلٍ يَا بُنَيَّ ارْكَب مَعَنَا وَلَا تَكُن مَعَ الْكَافِرِينَ} [هود: ٤٢] - قراءتين:

(١) ينظر: أبو عمرو الداني، التيسير في القراءات السبع، ص ٨٠.  
(٢) ينظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ١١/١٨٦.  
(٣) ينظر: ابن هشام، شرح الألفية، ٣/١٩٦، ١٩٧.  
(٤) ينظر: ابن السراج، الأصول، ٥/٢، و الجليس النحوي، ثمار الصناعة، ص ١٢١، والسهيلى، نتائج الفكر، ص ٢١٥، و ابن يعيش، شرح المفصل، ٢/١١٧.  
(٥) ينظر: معجم القراءات، ٣/١١٣.

الأولى: فتح الياء المشددة (بُئِيّ)، و نسبها إلى عاصم.

الثانية: كسر الياء المشددة (بُئِيّ)، و نسبها إلى بقية القراء ١.

ثم وجهها ذاكرا آراء العلماء فيهما، وذلك قوله: "فأما الكسر فلجعله بدلا من ياء الإضافة؛ لأن الأصل (يا بُئِيّ)، وأما الفتح فلقلب ياء الإضافة ألفا؛ لخفة الألف، ثم حذف الألف وبقيت الفتحة؛ لتدل عليه، قال النحاس: وقراءة عاصم مشكلة ٢، وقال أبو حاتم: أصله يا بنياء، ثم تحذف. وقد جعل الزجاج للفتح وجهين وللکسر وجهين؛ أما الفتح بالوجه الأول ما ذكرناه، والوجه الثاني: أن تحذف الألف لالتقاء الساكنين، وأما الكسر فالوجه الأول كما ذكرناه والثاني: أن تحذف لالتقاء الساكنين كذا حكى عنه النحاس ٣.

و يرى الباحث أن الفتحة على الياء المشددة (بُئِيّ)؛ ربما لا تكون دليلا على الألف المحذوفة المنقلبة عن ياء المتكلم؛ إنما هي للتخلص من النقاء الساكنين، لأنه يصعب على اللسان أن ينتقل من حرف ساكن إلى حرف مجانس له من غير ما حركة تفصل بينهما، ففي إدغام المثلين يسكن الحرف الأول، فيعسر على اللسان أن يأتي بالثاني و هو في موضعه الذي كان فيه عند التلفظ بأول المثلين، و لا يشترط في الحركة المجتلية أن تكون ضمة أو فتحة لكي يُنطق بثاني المثلين، غير أنهم يختارون للتخلص من الساكنين حركة تلائم العامل المتقدم، فلو

- (١) ينظر: الشوكاني، فتح القدير، ٥١٢/٢.
- (٢) ينظر: النحاس، إعراب القرآن، ٢٨٤/٢. أرى أن سبب قوله (مشكلة)؛ هو أن الياء المشددة مكونة من لام الكلمة المنقلبة عن واو و (ياء التصغير الساكنة)، فإن قيل إن الفتحة على الياء جلبها العامل فلا دليل لفظيا على ياء المتكلم المحذوفة، و إن قيل: إن الفتحة دليل على ياء الإضافة المحذوفة لم يكن هناك أثر للعامل، فهذا هو الإشكال الذي أشار إليه النحاس.
- (٣) ينظر: الشوكاني، فتح القدير، ٥١٢/٢.
- (٤) أصلها (بُئِيّ) تصغير ابن) اجتمعت الواو و الياء و كانت الأولى منهما ساكنة فقلبت ياء ثم أدغمت الياء في الياء فأصبحتا ياء مشددة.

كان (بُنْيَ) في موضع رفع لقالوا (بُنْيُ أَخِي) مثلا، فكيف يُجزمُ بأن الفتحة في (بُنْيَ) دليل على الألف المحذوفة المنقلبة أصلا عن ياء الإضافة؟ و أرى أن يقال: إن الفتحة على الياء المشددة في (بُنْيَ) هي علامة نصب المنادى، و ياء المتكلم محذوفة، فإن قيل: لا حذف إلا بدليل فالجواب أن الدليل تكشف عنه قرائن الأحوال المشاهدة، ففوح صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ينادي (ابنه)، ثم يأمره بقوله (اركب)، فسياق الحال إذاً هو الذي دلّ على أن هناك ياء متكلم محذوفة، و تبقى الفتحة الأثر الذي اجتلبته أداة النداء أو الفعل الذي نابت منابه- على الخلاف المشهور بين العلماء في عامل النصب في المنادى-.

و أمّا ما حكاه النحاس عن الزجاج في قراءة الفتح (بُنْيَ) من أن الألف تحذف لالتقاء الساكنين- ففيه إشكال، و قد عبّر الشوكاني عن هذا الإشكال بقوله (كذا حكى عن النحاس). و يتضح هذا الإشكال إذا ما تم تحليل الكلمة، و معرفة ما طرأ عليها من إعلال. و هذا تصوّر للتغيرات التي حدثت فيها.

ابن (صغرت فأصبحت) {بُنْيُو} ثم (أعلت الواو فأصبحت) {بُنْيِي} ثم (أدغم المثليين فأصبحت) {بُنْيَ} ثم (أضيفت إلى ياء المتكلم فأصبحت) {بُنْيِي} ثم (قلبت ياء المتكلم ألفا فأصبحت بعد القلب) {بُنْيَا}، فيبتين أنه ليس هناك ساكنان، فكيف حذفت لالتقاء الساكنين كما يقول الزجاج؟ و ربما يكون هناك تصوّر آخر عند الزجاج.

و لم تُستشكل قراءة كسر الياء المشددة (بُنْيَ)؛ لأن علامة الإعراب للمنادى مقدرة على

ما قبل الياء المحذوفة بعد أن دلت الكسرة عليها، و علة حذف ياء الإضافة هي التخفيف؛ فقد

اجتمعت ثلاثة ياءات هي (ياء التصغير المدغمة في لام الكلمة، و لام الكلمة التي أصبحت بعد

(١) ينظر: أبو علي الفارسي، الحجة للقراء السبعة، ٢/٣٩٦.

الإعلال ياء، و ياء الإضافة)، فنفروا من توالي ثلاثة أمثال؛ لذا حذفوا ياء الإضافة و أبقوا الكسرة دليلا عليها.

## الفرع الرابع - التوابع:

### أولا - النعت:

النعت هو: "التابع الذي يُكَمَلُ متبوعه بَدَلَاتِهِ على مَعْنَى فيه أو فيما يَتَعَلَّقُ به" ١. و هو نوعان حقيقي و سببي، و الأصل في النعت الحقيقي أن يوافق منوعته في العدد والجنس و النوع و الإعراب.

و الأصل فيه عند جمهور النحويين أن يكون مشتقا أو مؤولا بالمشتق، و فائدته التوضيح أو التخصص، و قد يأتي لمجرد التوكيد، كقوله تعالى {فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ} [الحاقة: ١٣] ٢.

و الحق أن النعت قد يؤدي وظائف أخرى متعددة لم يشر إليها القدماء؛ فقد يكون لتحديد الهيئة، أو لبيان العدد، أو لإزالة الإبهام، أو لبيان درجة الموصوف، أو لاستمرار وقوع الفعل، أو للدلالة على المساحات و الأحجام و الأطوال... ٣.

(١) ابن هشام، أوضح المسالك، ٣/٣٠٠.  
(٢) ينظر: الرضي، شرح الكافية، ٢/٢٨٩.  
(٣) ينظر: د. استيتيه: سمير شريف، اللسانيات: المجال و الوظيفة و المنهج، عالم الكتب الحديث، إربد- الأردن، ط١، ٢٠٠٥م، ص ١٩٥-١٩٦.



## توجيه (غَيْرُهُ):

بين الإمام الشوكاني أن (غَيْرُهُ) <sup>١</sup> قرئت في قوله تعالى: {لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ فَقَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ} [الأعراف: ٥٩].  
قرئت: بالرفع و بالجر و بالنصب، ثم وجه قراءة الرفع على أنها نعت لـ (إله) على  
الموضع، وقد أجاز أبو علي الفارسي في قراءة الرفع وجهاً آخر: هو أن تكون (غَيْرُهُ) نعتاً  
مرفوعاً على الموضع (مَنْ إِلَهٍ) <sup>٢</sup>، ورجح أبو علي الفارسي الوجه الذي ذكره الشوكاني  
على هذا الوجه.

و أما قراءة الخفض فوجهها على أنها نعت على اللفظ، ثم ذكر أن الكسائي و الفراء أجازا  
النصب على الاستثناء. و ذكر أن أبا عمرو نفى قراءة النصب، فرد الشوكاني قوله محتجاً  
بقول الشاعر:

لَمْ يَمْنَعِ الشَّرْبَ مِنْهَا غَيْرَ أَنْ نَطَقْتُ حَمَامَةً فِي غُصُونِ ذَاتِ أَرْقَالٍ <sup>٣</sup>

ويفهم من الشاهد أن الشوكاني حمل قراءة النصب على النعت، غير أن الاسم بني على  
الفتح لإضافة إلى مبني؛ فهو مبني على الفتح في محل رفع نعت على المحل أو في محل

(١) ينظر: الدمياطي، إتحاف فضلاء البشر، ص ٤٠٠.

(٢) ينظر: أبو علي الفارسي، الحجة للقراء السبعة، ٢/٢٤٧.

(٣) البيت لأبي قيس بن الأسلت، و روي ب(أوقال) بدلا من (أرقال) في: ابن السراج، الأصول، ١/٢٧٦،

وإبن جني، سر صناعة الإعراب، ٢/٥٠٧.

جر نعت على اللفظ، كقوله تعالى: (فَوَرَبَّ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ) [الذاريات: ٣] ١.

ثانياً - العطف:

العطف نوعان: عطف نسق، وعطف بيان؛ فعطف النسق ما استعملت فيه حروف العطف كالواو، و(أو)، وغيرهما.

ولما كان عطف النسق واحداً من التوابع، فقد اشترط فيه أن يكون موافقاً للاسم الذي قبله (المعطوف عليه) في الحكم الإعرابي. ولا يشترط أن يكون ثمة تطابق بين المتعاطفين من حيث العدد أو الجنس، أو التعريف والتكثير.

وقد رتب العلماء لعطف النسق أحكاماً فصلتها كتب النحو.<sup>٢</sup>

عرض الإمام الشوكاني لبعض القراءات المتعلقة بهذا الباب، وسيعرض الباحث لأمثال منها: مما ورد في (فتح القدير).

توجيه (أَرْجُلَكُمْ):

ذكر الإمام الشوكاني أن (أَرْجُلَكُمْ) في قوله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ

(١) ينظر: الشوكاني، فتح القدير، ٣/٤٨٠.

(٢) ينظر الجليس النحوي، ثمار الصناعة، ص ١٦١، وابن يعيش، شرح المفصل ٣/٧٤.

مَنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا  
بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهَّرَكُمْ  
وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ } [المائدة: ٦] قد قرئت بوجهين أحدهما: النصب  
والآخر الجر، ثم وجه قراءة النصب على أن اللفظ معطوف على (أَيْدِيكُمْ)، ويترتب  
على هذه القراءة وجوب الغسل للرجلين في الوضوء ١.

وأما القراءة بالجر فوجهها على أن اللفظ معطوف على رؤوس، ويترتب على  
هذه القراءة حكم المسح للرجلين لا الغسل. ومن التوفيق بين معنى القراءتين أن  
يكون المسح خاصا بمن لديه عذر شرعي كالمسافر أو المريض.

ونكر أبو علي الفارسي التوجيهين اللذين ذكرهما الإمام الشوكاني في اللفظ  
السابق، مبينا أن حجة من قرأ بالجر هو العطف على أقرب العاملين، مقررا أن  
"وجه العاملين إذا اجتمعا في التنزيل أن تحمل على الأقرب منهما دون الأبعد" ٢.

(١) بنظر الشوكاني، فتح القدير ٢/٢٠، ٢١.

(٢) أبو علي الفارسي، الحجة للقراء السبعة، ٢/١١٢.

## المطلب الثاني: التوجيهات الصرفية:

### الفرع الأول - في المصدر:

المصدر هو الحدث<sup>١</sup>، يفهم هذا من تعريف سيبويه للفعل؛ إذ يقول: "وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء...<sup>٢</sup>" فما يصدر عن الأشخاص من أحداث كالقتل والضرب فهذه هي المصادر. و الفرق بين المصدر و الفعل أن الأول لا يدل على زمان، على حين يقترن الفعل بزمان من الأزمنة الثلاثة.

و ثمة أنواع من المصدر، منها المصدر الميمي<sup>٣</sup>، و هو المصدر المبدء بميم زائدة. و قد عرض الإمام الشوكاني في تفسيره للمصدر الميمي. و هو ما سيقف عنده البحث.

### توجيه (مُنزلاً):

عرض الإمام الشوكاني للكلمة (مُنزلاً) ٤ في قول الله تعالى: ﴿وَقُلْ رَبِّ أَنْزِلْنِي مُنْزَلاً مُّبَارَكاً وَأَنْتَ خَيْرُ الْمُنْزِلِينَ﴾ [المؤمنون: ٢٩]. فقال: "أي أنزلني في السفينة. قرأ الجمهور {مُنزلاً} بضم الميم وفتح الزاي على أنه مصدر، وقرأ زر بن حبیش وأبو بكر عن عاصم والمفضل،

(١) ثمة خلاف مشهور بين البصريين و الكوفيين فيما هو أصل للمشتقات. ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف،

م(٤٢).

(٢) ينظر: سيبويه، الكتاب، ١/١٢.

(٣) ينظر: الرضي، شرح الشافية، ١/٢٩.

(٤) ينظر: ابن زنجلة، ص ٤٨٦.

بفتح الميم وكسر الزاي على أنه اسم مكان؛ فعلى القراءة الأولى: أنزلني إنزالا مباركا وعلى

القراءة الثانية: أنزلني مكانا مباركا" ١.

فقد جعل (منزلا) مصدرا ميميًا، و فسر الآية وفق ذلك.

و ليس ثمة ما يمنع أن يكون (منزلا) ٢ على القراءتين مصدرا ميميًا أو اسم مكان ٣.

### الفرع الثاني - في المشتق:

يقسم الاسم في العربية من حيث الاشتقاق و عدمه إلى قسمين: جامد و مشتق ؛ أما الجامد فالذي لم يكن مأخوذاً من فعل، كـ(رجل) و (امرأة)، و أما المشتق فهو ما كان مأخوذاً من فعل، و لا بد أن تكون الحروف الأصلية في المشتق منه موجودة في المشتق لفظاً أو تقديراً، و بالترتيب نفسه الوارد في الأصل.

و الاشتقاق الذي يعنيه الباحث هو الاشتقاق الأصغر، كما سمّاه ابن جني و شرحه بقوله: "وذلك كتركيب (س ل م) فإنك تأخذ منه معنى السلامة في تصرفه نحو سلم ويسلم وسالم و سلمان و سلمى و السلامة" ٤.

و قد وجه الإمام الشوكاني بعض القراءات على أنها اسم فاعل أو اسم مفعول أو صيغ

مبالغة....

(١) الشوكاني، فتح القدير، ٣/٤٧٩.

(٢) انتصاب منزلا على أنه ظرف مكان أو مفعول مطلق.

(٣) ينظر: أبو علي الفارسيين الحجة للقراء، ٣/١٨١.

(٤) ابن جني، الخصائص، ٢/١٣٤.

في قوله تعالى: {وَقَالَ فِرْعَوْنُ ائْتُونِي بِكُلِّ سَاحِرٍ عَلِيمٍ} [يونس: ٧٩] أورد الإمام الشوكاني في لفظ (ساحر) ١ قراءتين، قال: "قرأ حمزة و الكسائي وابن وثاب والأعمش (سَحَارَ)، وقرأ الباقون { ساحر } "٢، ثم وجّه قراءة (سَحَارَ) على أنها صيغة مبالغة. و هذا الوزن (فَعَال) من الأوزان التي يكثر مجيء صيغة المبالغة عليها، كقوله تعالى: {مَنْ عَمِلْ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ} [فصلت: ٤٦]. و قوله تعالى: {سَمَاعُونَ لِلْكَذِبِ أَكَّالُونَ لِلسُّخْتِ} [المائدة: ٤٢].

### الفرع الثالث – في الإعلال:

الإعلال: هو تغيير حرف العلة للتخفيف<sup>٣</sup>، ويجمعه القلب، والحذف، والإسكان<sup>٤</sup>. و يلحق به إبدال حرف العلة همزة.

وقد تناول القدماء في موضع الإعلال كل واحد من حروف العلة الثلاثة، و ما يعتريه من تغييرات بفعل ما جاوره من حروف<sup>٥</sup>، و ألحقوا بذلك الهمزة، فما عدا هذه الأربعة سُمِّي التغيير الذي يطراً على الكلمة إبدالاً. قال: "ولفظ القلب مختص في اصطلاحهم بإبدال حروف

(١) ينظر: الدمياطي، إتحاف فضلاء البشر، ص ١٥.

(٢) ينظر، الشوكاني، فتح القدير، ٤٨٠/٢.

(٣) قُيِّد التغيير في حرف العلة بـ (التخفيف) احترازاً من التغيير للإعراب، في نحو: (مسلمون و مسلمين)

(و مسلمان و مسلمين)، و (أبوك و أباك، و أبيك)، و التغيير لالتقاء الساكنين في بعض المواضع.

(٤) ينظر الرضي، شرح الشافية، ٦٧/٣.

(٥) ينظر مثلاً: الرضي، شرح الشافية، ٦٦/٣، و ابن يعيش، شرح المفصل، ٥٤/١٠.

العلة والهمزة بعضها مكان بعض، والمشهور في غير الأربعة لفظ الإبدال، وكذا يستعمل في  
الهمزة أيضا<sup>١</sup>. وثمة أحكام أخرى للإعلال فصلتها كتب النحو<sup>٢</sup>.

فسر الإمام الشوكاني كثيرا من التغيرات التي طرأت على بنية الكلمة، بفعل ما تعرضت  
له حروف العلة أو الهمزة<sup>٣</sup> من قلب أو حذف أو إسكان. وسيقدم الباحث مثلا على ذلك مما  
ورد في (فتح القدير).

### توجيه (الْقِيَوْمُ):

قال الإمام الشوكاني في (الْقِيَوْمُ)<sup>٤</sup> من قوله تعالى: {اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ لَا  
تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ} [البقرة: ٢٥٥]: "وأصل قِيَوْم (قِيَوْم) اجتمعت الياء والواو وسبقت إحداهما  
بالسكون فأدغمت الأولى في الثانية بعد قلب الواو ياء، وقرأ ابن مسعود وعلقمة و النخعي  
والأعمش (الحي القيّام) بالألف، وروي ذلك عن عمر، ولا خلاف بين أهل اللغة أن (الْقِيَوْم)  
أعرف عند العرب وأصح بناء وأثبت علة<sup>٥</sup>.

ذكر الإمام الشوكاني في (الْقِيَوْمُ) قراءتين، هما (الْقِيَوْمُ) و (الْقِيَامُ)، والكلمة على كلتا  
القراءتين صيغة مبالغة، الأولى على وزن (فَيْعُولُ)، والثانية على وزن (فَيْعَالُ).

(١) الرضي، شرح الشافية، ٦٧/٣. و ما يطرأ على الهمزة من تخفيف بالحذف أو التسهيل أو جعلها بين

بين في مثل (سؤل) و(رأس) و(بئر) يسمى إيدالا.

(٢) ينظر: ابن جني، المنصف شرح كتاب التصريف للمازني، ٢٨٠/١.

(٣) ذكر الرضي أن الهمزة تلحق بحروف العلة. (شرح الشافية ٦٧/١).

(٤) ينظر: الدمياطي، إتحاف فضلاء البشر، ص ٣٠٨.

(٥) الشوكاني، فتح القدير، ٣٤٥/١.

و قد ناقش الإمام الشوكاني ما طرأ على القراءة الأولى من إعلال، مبينا أن الأصل (قَيُوءُم) اجتمعت الواو و الياء وكانت الأولى منهما ساكنة، فقلبت الواو ياء، ثم ادغمت الياء في الياء.

## الفرع الرابع - في الإدغام:

الإدغام (أو الادغام): هو: " أن تصل حرفا ساكنا بحرف مثله متحرك من غير أن تفصل بينهما بحركة أو وقف، فيصيران لشدة اتصالهما بحرف واحد ترتفع اللسان عنهما رفعة واحدة شديدة، فيصير الحرف الأول كالمستهلك لا على حقيقة التداخل والإدغام " ٢.

و قال سيبويه: " هذا باب الإدغام في الحرفين اللذين تضع لسانك لهما موضعاً واحداً لا يزول عنه " ٣.

و لا بد أن يكون الحرف الأول منهما ساكنا، و إلا صار الإدغام ممتعا. ويكون الإدغام في الحرفين المتقاربين في المخرج، مثل (أمحى) في (انمحي)، و ذلك بعد إبدال النون ميما، و في الحرفين المتجانسين، مثل: (قل)، و قد فصلت كتب النحو أنواع الإدغام و أحكامه ٤.

(١) العكبري، إعراب القراءات الشواذ، ٢٦٥/١، و ابن جني، المحتسب، ٢٤٦/١. و اكتفى ابن جني

بتوضيح الإعلال في القراءة (قيام).

(٢) ابن يعيش، شرح المفصل، ١٠/١٢١.

(٣) سيبويه، الكتاب، ٤/٤٣٧.

(٤) ينظر: ابن جني، المنصف شرح كتاب التصريف للمازني، ٧٣/١.



## توجيه (أثاقلتم):

ذكر الإمام الشوكاني في (أثاقلتم) ١ في قوله تعالى: لِيَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ إِثْقَالَكُمْ إِلَى الْأَرْضِ أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ فَمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ [التوبة: ٣٨] قراءتين:

الأولى: (أثاقلتم) ٢.

الثانية: (تثاقلتم) ونسبها إلى الأعمش، و قال: إنها جاءت على الأصل.

ثم قال في توجيه القراءة الأولى: "أصله (تثاقلتم)، أدغمت التاء في التاء لقربها منها، وجيء بألف الوصل؛ ليتوصل بها إلى النطق بالساكن" ٣، فقد بين الإمام الشوكاني أن التاء أدغمت في التاء لتقارب مخرج كل من الحرفين. ثم ذكر قول الشاعر:

تُولِي الضَّجِيعَ إِذَا مَا اسْتَنَاقَهَا حَصِيرًا      عَذَبَ الْمَذَاقَ إِذَا مَا اتَّبَعَ الْقَبْلُ؛

فالأصل (تتابع) أدغمت التاء في التاء، فاجتلبت همزة الوصل ليتوصل بها للنطق بالساكن.

(١) ينظر الطبري، جامع البيان، ٢٥٢/١٤.

(٢) ينظر: العكبري، إعراب القراءات الشواذ، ٦١٧/١.

(٣) الشوكاني، فتح القدير، ٣٨١/٢.

(٤) لم أفه لهذا البيت على نسبة، وقد جاء البيت في فتح القدير ب(توالى)، فأثبت (تولي) ليستقيم الوزن، وهي الرواية التي ذكرت في المصادر التراثية. وروي (استافها حَصِيرًا) في: الفراء معاني القرآن، ٤٣٨/١، و الطبري، جامع البيان، ٢٢٤/٢، و القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ١٤٠/٨. و استافها: شَمَّها، حَصِيرًا: بارداً، و هو من إقامة الصفة مقام الموصوف.

## الخاتمة

### أ- نتائج البحث:

- كان لكثير من النحويين حضور كبير في كتاب فتح القدير؛ لذا ترددت فيه أسماء العديد من أعلام النحو، كالخليل وسيبويه والكسائي وقطرب والفراء والأخفش الأوسط والمبرد، والنحاس، والزمخشري، وغيرهم، وقد كان للفراء القدر المعلى، في تفسير الشوكاني.
- عني الشوكاني عناية كبيرة بالسماع، فقلما يذكر مسألة نحوية تستند إلى هذا الأصل، دون أن يورد شاهدا عليها، مبيِّنا أنها موافقة للصواب، أو أنها لا تتفق والمسموع الذي جول عليه أهل اللغة.
- تؤكد النصوص التي وردت في فتح القدير اهتمام الإمام الشوكاني بالقياس؛ فقد كان على وعي تام بهذا الأصل، وقد تكلم على القياس لا في الفقه وحسب، بل في اللغة أيضا، عارضا آراء العلماء فيه.
- اعتد الشوكاني بالإجماع بوصفه واحدا من أصول النحو المعتمدة؛ لذلك يرد كثيرا عنده ذكر العبارات التي تدل على الإجماع. ومفهوم الإجماع عند الشوكاني هو إجماع النحويين جميعا، فلم يذكر مسألة انفرد بها البصريون أو الكوفيون، فيسميها إجماعا.
- أفاد الشوكاني من الاستصحاب كواحد من أصول النحو، غير أن عناية به أقل من عنيته بأدلة النحو الأخرى، وهذا يعود إلى أن استصحاب الحال من أضعف الأدلة ولا يصار إليه إلا عند انعدام الدليل.
- قلما يفسر الشوكاني آية من آيات الكتاب الكريم دون أن يقف عند إعراب بعض مفرداتها، ولا سيما المفردات التي يؤثر توجيهها النحوي في توجيه معنى الآية، وربما يشير وهو

يعرض لإعراب الآية، إلى الآراء النحوية المختلفة فيها، وكثيراً ما يقف عند الآيات التي فيها خلاف نحوي، بين المذاهب النحوية، ذكراً رأياً كل من المذهبيين البصري والكوفي، مقدماً رأياً البصريين على رأياً نظرائهم في غير موضع.

- إذا لم يقدر للشوكاني أن يعاصر من يُحتج بكلامهم فقد نقل لنا في تفسيره كثيراً من مادة السماع، بل ذكر عدداً من العبارات التي تشي بمدى عنايته بكلام العرب، واتخاذها مرجعاً مهماً في توجيه الإعراب والمعنى.

- كان الإمام الشوكاني ميالاً إلى آراء جمهور البصريين كثيراً؛ لذلك وجّه العديد من الآيات وفق ما قالوا به؛ فقد أيد جمهور البصريين فيما يقرب من خمس عشرة مسألة، ولم يذكر من مسائل الكوفيين سوى مسائل قليلة.

- لم يكن الشوكاني من أنصار القائمين بالمذاهب الأخرى، كالبيغدادي والأندلسي وغيرهما؛ فالمذهب البيغدادي لم يرد له ذكر في تفسيره كله، واكتفى بالمذهبيين البصري والكوفي، وكأنه لا يؤمن بوجود غير هذين المذهبيين، وإن كان قد استشهد بأراء كثير من نحوي المذهب البيغدادي كما لم يلاحظ الباحث أنه ذكر المدرسة الأندلسية أو المذهب الأندلسي، على كثرة استشهاده بأعلام هذا المذهب، كابن عصفور وابن مالك وغيرهم، في حين أنه ذكر البصريين في نيف وسبعين موضعاً، وذكر الكوفيين في نيف وتسعين موضعاً، وكأنه يرى أن ثمة مدرستين نحويتين ليس غير هما المدرسة البصرية والمدرسة الكوفية، والنحاة كلهم بصريّون.

النزعة أو كوفيّوها. وهو الحق.

- قلما يعرض الإمام الشوكاني لقراءة من القراءات دون توجيهه، كما كان يعرض لأراء كثير

من النحويين عند توجيهه للقراءات القرآنية، ولا سيما آراء القدماء منهم كسيبويه، والفراء

والمبرد.

- اتكأ الإمام الشوكاني على قواعد النحو والصرف في شرحه لآيات القرآن الكريم، وما فيها من أحكام، وتوجيهها الوجهة التي يغلب على ظنه أنها الصواب.

#### ب- التوصيات

لم يقصد الباحث أن يحصي القراءات القرآنية التي وجهها الإمام الشوكاني في تفسيره توجيهها نحويًا أو صرفيًا، إنما عرض لنماذج منها موزعة على بعض أبواب النحو يمكن أن تمثل منهج الشوكاني النحوي؛ كما أن الدراسة اقتصرت على مستويين من مستويات التحليل اللغوي؛ هما المستوى النحوي والمستوى الصرفي؛ لذا فإن توجيه القراءات وفق المستويات الصوتية والدلالية والبلاغية يصلح أن يكون بحثًا مستقلًا، بل أبحاثًا.

موضعها في البحث	رقم الآية	السورة	الآية
	٢		{ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ }
٦			
١٢٧، ٣٣	٥		{ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ }
٥٤	٢		{ ذَلِكَ الْكِتَابُ }
١٧٦	٧		{ خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ }
٩٦، ٥٩	١٧		{ مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا }
١٥٩			
١٥٤، ٢٣	٢٣		{ فَاتُوا بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِّن دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ }
١٤٠، ٣٢	٣٢		{ قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا }
٢١	٣٢		{ إِلَّا إبليس }
١١٥، ١١٤	٣٥		{ وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ }
١٣٥	٦١		{ اهبطوا مصرا }
١٧٨	٤٨		{ وَأَنْقُوا يَوْمًا لَا تَجْرِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا }
١٤٨	٨٥		{ وَإِنْ يَأْتِوكُمْ أَسَارَى تَقَادُوهُمْ وَهُوَ مُحْرَمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ }
١٥٥	٨٧		{ أَفَكَلِمًا جَاءَكُمْ رَسُولٌ بِمَا لَا تَهْوَى أَنْفُسُكُمْ }
١٠٤	٩٤		{ فَلْإِنْ كَانَتْ لَكُمْ الدَّارُ الْآخِرَةُ عِنْدَ اللَّهِ خَالِصَةً مِّن دُونِ النَّاسِ فَتَمَنَّوْا الْمَوْتَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ }
١٥٥، ٣٢			

١٥٦	١٠٠	{ أَوْكَلَمَا عَاهَدُوا عَهْدًا نَبَذَهُ فَرِيقٌ مِنْهُمْ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ }
١٦٢	١٠٢	{ وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَى الْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَارُوتَ وَمَارُوتَ }
٢٦	١٢٥	{ وَعَهَدْنَا إِلَى ابْنِ إِسْمَاعِيلَ إِسْمَاعِيلَ أَنْ طَهِّرْ بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ وَالْقَائِمِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ }
٧٨	١٣٠	{ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ }
١٣٤	١٥٠	{ لئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا }
١٧٧، ٨٧	١٧٣	{ فَمَنْ اضْطُرَّ }
٥٧	١٧٧	{ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ }
٢٩	١٨٥	{ وَلِتَكْمَلُوا الْعِدَّةَ }
٥٦	١٩٥	{ وَأَنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ وَأَحْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ }
١٨٧	٢٠٤	{ وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا }

		وَيُشْهِدُ اللَّهُ عَلَىٰ مَا فِي قَلْبِهِ وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ {
٥٣	٢٢٨	{ وَيَعُولُئُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ }
٤٥	٢٢٩	{ إِلَّا أَنْ يَخَافَا }
١٨٩		{ وَالَّذِينَ يَتَّقُونَ مِنكُمُ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ مَتَاعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ فَإِنْ خَرَجْنَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ مِنْ مَعْرُوفٍ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ }
١٧٥	٢٤٦	{ قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ كَتَبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ أَلَّا تُقَاتِلُوا }
١٨٤	٢٤٩	{ فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ }
٥٤	٢٥٢	{ تِلْكَ آيَاتُ اللَّهِ نَتْلُوهَا عَلَيْكَ }
٢١١	٢٥٤	يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَكُمْ يَوْمٌ لَا يَبِيعُ فِيهِ وَلَا خَلَّةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ وَالْكَافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ }
٢٣٠	٢٥٥	{ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ }

	٢٥٨		{ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ أَنْ آتَاهُ اللَّهُ الْمَلْأَكَ إِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّيَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ قَالَ أَنَا أُحْيِي وَأَمِيتُ قَالَ إِبْرَاهِيمُ فَإِنَّ اللَّهَ يَأْتِي بِالشَّمْسِ مِنَ الْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ الْمَغْرِبِ فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ }
٧٥			
٧٥	٢٥٩		{ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا أَوْ قَالَ أَنَّى ... }
١٥٢	٢٧١		{ إِنْ تُبَدُّوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِنْ تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهُا الْفُقَرَاءَ فَهِيَ خَيْرٌ لَكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ }
١٢٥	٢٧٨		{ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنْ الرِّبَا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ }
١٠٣	٢٨٠		{ وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ }
١٩٢	٢٨٢		{ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى فَاكْتُبُوهُ ... إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً }



			تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ {
٧٣	١		{الم}
١٥٧	٢٦		{قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكُ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ وَتَنْزِعُ الْمُلْكَ مِمَّنْ تَشَاءُ {
١٦٢، ١٦١	٩٧		{ فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ {
٨٨	١٠٤		{ وَتَلْتَكُنْ {
٣٠	١٦٦		{ وَمَا أَصَابَكُمْ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ فَبِإِذْنِ اللَّهِ وَلِيَعْلَمَ الْمُؤْمِنِينَ {
٣٣	١٩٥		{ الَّذِينَ هَاجَرُوا وَأُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأُوذُوا فِي سَبِيلِي وَقَاتَلُوا وَقُتِلُوا {
٥٤	٢٥٢		{ تِلْكَ آيَاتُ اللَّهِ نَتْلُوهَا عَلَيْكَ {
١٣٢، ١٣١	١		{ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ {
٧٢	١٦		{ وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانِيهَا مِنْكُمْ {
١٣٧	٢٦		{ يَرْيِئُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنْنَ الذِّينِ مِنْ

آل عم ران

			{ قَاتِلْكُمْ }
٥٨	٣١		{ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَى عَوْرَاتِ النِّسَاءِ }
١٥٤	٤٨		{ إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ }
١٠٠	٩٠		{ إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصْرَتِ صُدُورُهُمْ أَنْ يُقَاتِلُوكُمْ أَوْ يُقَاتِلُوا قَوْمَهُمْ ... }
١٦٢	١٥٧		{ وَقَوْلِهِمْ إِنَّا قَتَلْنَا الْمَسِيحَ عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ }
٥٦	١٦٢		{ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ }
٨٣	١٦٤		{ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا }
٥٢	١٧٢		{ وَلَا الْمَلَائِكَةُ الْمُقَرَّبُونَ }
٢٢٦	٦		{ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ }
١١٦	٢٤		{ قَالُوا يَا مُوسَى إِنَّا لَن نَدْخُلُهَا أَبَدًا مَا دَامُوا فِيهَا فَادْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ فَقَاتِلَا إِنَّا هَاهُنَا قَاعِدُونَ }
٥١	٣٤		{ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ }
٢٢٩	٤٢		{ سَمَاعُونَ لِلْكَذِبِ أَكَلُونَ لِلسُّحْتِ }
٣٢	٥٠		{ أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْتَغُونَ }
٢١٧	٥٧		{ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الَّذِينَ اتَّخَذُوا دِينَكُمْ هُزُوعًا وَلَعِبًا مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ

الْبَدَا

		قَبْلَكُمْ وَالْكَافِرَ أَوْلِيَاءَ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ {
١١٣، ١١١	٦٩	{إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِغُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفَ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ}
١٦٣	١١٧	{مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ وَكُنْتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مِمَّا دُمْتُ فِيهِمْ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنْتُ أَنْتَ الْرَقِيبَ عَلَيْهِمْ وَأَنْتَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ {
١٧٧	١١٩	{قَالَ اللَّهُ هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ لَهُمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ {
١٥٤	٣٤	{وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبِيٍّ الْمُرْسَلِينَ}
٢٣	٤٠	{ قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُ اللَّهِ أَوْ أَتَتْكُمْ السَّاعَةُ أَغَيْرَ اللَّهِ تَدْعُونَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ
١٤٦	٤٧	{ قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُ اللَّهِ بَغْتَةً أَوْ جَهْرَةً هَلْ يُهْلِكُ إِلَّا الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ}
١٠٠	٥٧	{ قُلْ إِنِّي عَلَى بَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّي وَكَذَّبْتُمْ بِهِ}
١٣٧	٧١	{وَأْمُرْنَا لِنُسَلِّمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ}
٥٤	٨٣	{ وَتِلْكَ حُجَّتُنَا آتَيْنَاهَا إِبْرَاهِيمَ عَلَى قَوْمِهِ}
٥٣	٨٦	{ وَإِسْمَاعِيلَ وَالْيَسَعَ }
٢١٢	٩٤	{وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فِرَادَى كَمَا خَلَقْنَاكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَبَرَكْتُمْ مَا خَوَّلْنَاكُمْ وَرَاءَ ظُهُورِكُمْ وَمَا نَرَى مَعَكُمْ شُفَعَاءَكُمُ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَاءُ

			لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ وَضَلَّ عَنْكُمْ مَا كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ {
١٠٠	١٠٠		{ وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ وَخَلَقَهُمْ وَخَرَقُوا لَهُ بَنِينَ وَبَنَاتٍ بِغَيْرِ عِلْمٍ سُبْحَانَہُ {
١٧٨	١٠٩		{ وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَنُنَّ جَاءَتْهُمْ آيَةٌ لِّيُؤْمِنُوا بِهَا قُلْ إِنَّمَا الْآيَاتُ عِنْدَ اللَّهِ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ {
١٨٣، ٦٢	١٣٧		{ وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِم شُرَكَاءَهُمْ {
٢٢٠	١٦٢		{ قُلْ إِنْ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ {
٥٥	١٢	آلَاءُ	{ مَا مَنَعَكَ إِلَّا تَسْجُدَ {
٥٥	١٦		{ قَالَ فِيمَا أُغْوَيْتَنِي لِأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ {
٥٥	٢٠		{ لِيُبْدِيَ لَهُمَا {
٢٢٤، ١٥٣	٥٩		{ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ {
١٥٥	٩٧		{ أَفَأَمِنَ أَهْلُ الْقُرَىٰ أَن يَأْتِيَهُمْ بَأْسُنَا بَيِّنَاتًا وَهُمْ نَائِمُونَ {
١٥٥	٩٨		{ أَوْ أَمِنَ أَهْلُ الْقُرَىٰ أَن يَأْتِيَهُمْ بَأْسُنَا ضُحًى وَهُمْ يُلْعَبُونَ {
١٥٥	٩٩		{ أَفَأَمِنُوا مَكْرَ اللَّهِ {
١٨٤، ١٧٦	١٥٠		{ قَالَ ابْنَ أُمَّ إِنَّ الْقَوْمَ اسْتَضَعُّوْنِي وَكَادُوا يَقْتُلُونَنِي فَلَا تُشْمِتْ بِيَ الْأَعْدَاءَ وَلَا تَجْعَلْنِي مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ {
٦٠	١٥٥		{ وَاخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا لِّمِيقَاتِنَا {
١١١	١٥٦		{ إنا هدنا إليك {
٦١	١٦٠		{ وَقَطَعْنَا لَهُمُ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا {

١٣٠	١٧٧		{سَاءَ مَثَلًا الْقَوْمَ الَّذِينَ كَذَبُوا بِآيَاتِنَا وَأَنْفُسَهُمْ كَانُوا يَظْلِمُونَ}	
٩٦	١٨٤		{أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا مَا بِصَاحِبِهِمْ مِّنْ جِنَّةٍ إِنْ هُوَ إِلَّا نَذِيرٌ مُّبِينٌ}	
٦١	١٨٧		{يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ}	
١٥٠	٢٠٥		{وَأَذْكُرْ رَبَّكَ فِي نَفْسِكَ تَضَرُّعًا وَخِيفَةً وَدُونَ الْجَهْرِ مِنَ الْقَوْلِ بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ وَلَا تَكُن مِّنَ الْغَافِلِينَ}	
١٧٥	٣٢	الأنفال	{وَإِذْ قَالُوا اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِّنَ السَّمَاءِ أَوْ ائْتِنَا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ}	
١١٤	٣	٧٥ ٧٦ ٧٧ ٧٨ ٧٩ ٨٠ ٨١ ٨٢ ٨٣ ٨٤ ٨٥ ٨٦ ٨٧ ٨٨ ٨٩ ٩٠ ٩١ ٩٢ ٩٣ ٩٤ ٩٥ ٩٦ ٩٧ ٩٨ ٩٩ ١٠٠ ١٠١ ١٠٢ ١٠٣ ١٠٤ ١٠٥ ١٠٦ ١٠٧ ١٠٨ ١٠٩ ١١٠ ١١١ ١١٢ ١١٣ ١١٤ ١١٥ ١١٦ ١١٧ ١١٨ ١١٩ ١٢٠ ١٢١ ١٢٢ ١٢٣ ١٢٤ ١٢٥ ١٢٦ ١٢٧ ١٢٨ ١٢٩ ١٣٠ ١٣١ ١٣٢ ١٣٣ ١٣٤ ١٣٥ ١٣٦ ١٣٧ ١٣٨ ١٣٩ ١٤٠ ١٤١ ١٤٢ ١٤٣ ١٤٤ ١٤٥ ١٤٦ ١٤٧ ١٤٨ ١٤٩ ١٥٠ ١٥١ ١٥٢ ١٥٣ ١٥٤ ١٥٥ ١٥٦ ١٥٧ ١٥٨ ١٥٩ ١٦٠ ١٦١ ١٦٢ ١٦٣ ١٦٤ ١٦٥ ١٦٦ ١٦٧ ١٦٨ ١٦٩ ١٧٠ ١٧١ ١٧٢ ١٧٣ ١٧٤ ١٧٥ ١٧٦ ١٧٧ ١٧٨ ١٧٩ ١٨٠ ١٨١ ١٨٢ ١٨٣ ١٨٤ ١٨٥ ١٨٦ ١٨٧ ١٨٨ ١٨٩ ١٩٠ ١٩١ ١٩٢ ١٩٣ ١٩٤ ١٩٥ ١٩٦ ١٩٧ ١٩٨ ١٩٩ ٢٠٠ ٢٠١ ٢٠٢ ٢٠٣ ٢٠٤ ٢٠٥ ٢٠٦ ٢٠٧ ٢٠٨ ٢٠٩ ٢١٠ ٢١١ ٢١٢ ٢١٣ ٢١٤ ٢١٥ ٢١٦ ٢١٧ ٢١٨ ٢١٩ ٢٢٠ ٢٢١ ٢٢٢ ٢٢٣ ٢٢٤ ٢٢٥ ٢٢٦ ٢٢٧ ٢٢٨ ٢٢٩ ٢٣٠ ٢٣١ ٢٣٢ ٢٣٣ ٢٣٤ ٢٣٥ ٢٣٦ ٢٣٧ ٢٣٨ ٢٣٩ ٢٤٠ ٢٤١ ٢٤٢ ٢٤٣ ٢٤٤ ٢٤٥ ٢٤٦ ٢٤٧ ٢٤٨ ٢٤٩ ٢٥٠ ٢٥١ ٢٥٢ ٢٥٣ ٢٥٤ ٢٥٥ ٢٥٦ ٢٥٧ ٢٥٨ ٢٥٩ ٢٦٠ ٢٦١ ٢٦٢ ٢٦٣ ٢٦٤ ٢٦٥ ٢٦٦ ٢٦٧ ٢٦٨ ٢٦٩ ٢٧٠ ٢٧١ ٢٧٢ ٢٧٣ ٢٧٤ ٢٧٥ ٢٧٦ ٢٧٧ ٢٧٨ ٢٧٩ ٢٨٠ ٢٨١ ٢٨٢ ٢٨٣ ٢٨٤ ٢٨٥ ٢٨٦ ٢٨٧ ٢٨٨ ٢٨٩ ٢٩٠ ٢٩١ ٢٩٢ ٢٩٣ ٢٩٤ ٢٩٥ ٢٩٦ ٢٩٧ ٢٩٨ ٢٩٩ ٣٠٠ ٣٠١ ٣٠٢ ٣٠٣ ٣٠٤ ٣٠٥ ٣٠٦ ٣٠٧ ٣٠٨ ٣٠٩ ٣١٠ ٣١١ ٣١٢ ٣١٣ ٣١٤ ٣١٥ ٣١٦ ٣١٧ ٣١٨ ٣١٩ ٣٢٠ ٣٢١ ٣٢٢ ٣٢٣ ٣٢٤ ٣٢٥ ٣٢٦ ٣٢٧ ٣٢٨ ٣٢٩ ٣٣٠ ٣٣١ ٣٣٢ ٣٣٣ ٣٣٤ ٣٣٥ ٣٣٦ ٣٣٧ ٣٣٨ ٣٣٩ ٣٤٠ ٣٤١ ٣٤٢ ٣٤٣ ٣٤٤ ٣٤٥ ٣٤٦ ٣٤٧ ٣٤٨ ٣٤٩ ٣٥٠ ٣٥١ ٣٥٢ ٣٥٣ ٣٥٤ ٣٥٥ ٣٥٦ ٣٥٧ ٣٥٨ ٣٥٩ ٣٦٠ ٣٦١ ٣٦٢ ٣٦٣ ٣٦٤ ٣٦٥ ٣٦٦ ٣٦٧ ٣٦٨ ٣٦٩ ٣٧٠ ٣٧١ ٣٧٢ ٣٧٣ ٣٧٤ ٣٧٥ ٣٧٦ ٣٧٧ ٣٧٨ ٣٧٩ ٣٨٠ ٣٨١ ٣٨٢ ٣٨٣ ٣٨٤ ٣٨٥ ٣٨٦ ٣٨٧ ٣٨٨ ٣٨٩ ٣٩٠ ٣٩١ ٣٩٢ ٣٩٣ ٣٩٤ ٣٩٥ ٣٩٦ ٣٩٧ ٣٩٨ ٣٩٩ ٤٠٠ ٤٠١ ٤٠٢ ٤٠٣ ٤٠٤ ٤٠٥ ٤٠٦ ٤٠٧ ٤٠٨ ٤٠٩ ٤١٠ ٤١١ ٤١٢ ٤١٣ ٤١٤ ٤١٥ ٤١٦ ٤١٧ ٤١٨ ٤١٩ ٤٢٠ ٤٢١ ٤٢٢ ٤٢٣ ٤٢٤ ٤٢٥ ٤٢٦ ٤٢٧ ٤٢٨ ٤٢٩ ٤٣٠ ٤٣١ ٤٣٢ ٤٣٣ ٤٣٤ ٤٣٥ ٤٣٦ ٤٣٧ ٤٣٨ ٤٣٩ ٤٤٠ ٤٤١ ٤٤٢ ٤٤٣ ٤٤٤ ٤٤٥ ٤٤٦ ٤٤٧ ٤٤٨ ٤٤٩ ٤٥٠ ٤٥١ ٤٥٢ ٤٥٣ ٤٥٤ ٤٥٥ ٤٥٦ ٤٥٧ ٤٥٨ ٤٥٩ ٤٦٠ ٤٦١ ٤٦٢ ٤٦٣ ٤٦٤ ٤٦٥ ٤٦٦ ٤٦٧ ٤٦٨ ٤٦٩ ٤٧٠ ٤٧١ ٤٧٢ ٤٧٣ ٤٧٤ ٤٧٥ ٤٧٦ ٤٧٧ ٤٧٨ ٤٧٩ ٤٨٠ ٤٨١ ٤٨٢ ٤٨٣ ٤٨٤ ٤٨٥ ٤٨٦ ٤٨٧ ٤٨٨ ٤٨٩ ٤٩٠ ٤٩١ ٤٩٢ ٤٩٣ ٤٩٤ ٤٩٥ ٤٩٦ ٤٩٧ ٤٩٨ ٤٩٩ ٥٠٠ ٥٠١ ٥٠٢ ٥٠٣ ٥٠٤ ٥٠٥ ٥٠٦ ٥٠٧ ٥٠٨ ٥٠٩ ٥١٠ ٥١١ ٥١٢ ٥١٣ ٥١٤ ٥١٥ ٥١٦ ٥١٧ ٥١٨ ٥١٩ ٥٢٠ ٥٢١ ٥٢٢ ٥٢٣ ٥٢٤ ٥٢٥ ٥٢٦ ٥٢٧ ٥٢٨ ٥٢٩ ٥٣٠ ٥٣١ ٥٣٢ ٥٣٣ ٥٣٤ ٥٣٥ ٥٣٦ ٥٣٧ ٥٣٨ ٥٣٩ ٥٤٠ ٥٤١ ٥٤٢ ٥٤٣ ٥٤٤ ٥٤٥ ٥٤٦ ٥٤٧ ٥٤٨ ٥٤٩ ٥٥٠ ٥٥١ ٥٥٢ ٥٥٣ ٥٥٤ ٥٥٥ ٥٥٦ ٥٥٧ ٥٥٨ ٥٥٩ ٥٦٠ ٥٦١ ٥٦٢ ٥٦٣ ٥٦٤ ٥٦٥ ٥٦٦ ٥٦٧ ٥٦٨ ٥٦٩ ٥٧٠ ٥٧١ ٥٧٢ ٥٧٣ ٥٧٤ ٥٧٥ ٥٧٦ ٥٧٧ ٥٧٨ ٥٧٩ ٥٨٠ ٥٨١ ٥٨٢ ٥٨٣ ٥٨٤ ٥٨٥ ٥٨٦ ٥٨٧ ٥٨٨ ٥٨٩ ٥٩٠ ٥٩١ ٥٩٢ ٥٩٣ ٥٩٤ ٥٩٥ ٥٩٦ ٥٩٧ ٥٩٨ ٥٩٩ ٦٠٠ ٦٠١ ٦٠٢ ٦٠٣ ٦٠٤ ٦٠٥ ٦٠٦ ٦٠٧ ٦٠٨ ٦٠٩ ٦١٠ ٦١١ ٦١٢ ٦١٣ ٦١٤ ٦١٥ ٦١٦ ٦١٧ ٦١٨ ٦١٩ ٦٢٠ ٦٢١ ٦٢٢ ٦٢٣ ٦٢٤ ٦٢٥ ٦٢٦ ٦٢٧ ٦٢٨ ٦٢٩ ٦٣٠ ٦٣١ ٦٣٢ ٦٣٣ ٦٣٤ ٦٣٥ ٦٣٦ ٦٣٧ ٦٣٨ ٦٣٩ ٦٤٠ ٦٤١ ٦٤٢ ٦٤٣ ٦٤٤ ٦٤٥ ٦٤٦ ٦٤٧ ٦٤٨ ٦٤٩ ٦٥٠ ٦٥١ ٦٥٢ ٦٥٣ ٦٥٤ ٦٥٥ ٦٥٦ ٦٥٧ ٦٥٨ ٦٥٩ ٦٦٠ ٦٦١ ٦٦٢ ٦٦٣ ٦٦٤ ٦٦٥ ٦٦٦ ٦٦٧ ٦٦٨ ٦٦٩ ٦٧٠ ٦٧١ ٦٧٢ ٦٧٣ ٦٧٤ ٦٧٥ ٦٧٦ ٦٧٧ ٦٧٨ ٦٧٩ ٦٨٠ ٦٨١ ٦٨٢ ٦٨٣ ٦٨٤ ٦٨٥ ٦٨٦ ٦٨٧ ٦٨٨ ٦٨٩ ٦٩٠ ٦٩١ ٦٩٢ ٦٩٣ ٦٩٤ ٦٩٥ ٦٩٦ ٦٩٧ ٦٩٨ ٦٩٩ ٧٠٠ ٧٠١ ٧٠٢ ٧٠٣ ٧٠٤ ٧٠٥ ٧٠٦ ٧٠٧ ٧٠٨ ٧٠٩ ٧١٠ ٧١١ ٧١٢ ٧١٣ ٧١٤ ٧١٥ ٧١٦ ٧١٧ ٧١٨ ٧١٩ ٧٢٠ ٧٢١ ٧٢٢ ٧٢٣ ٧٢٤ ٧٢٥ ٧٢٦ ٧٢٧ ٧٢٨ ٧٢٩ ٧٣٠ ٧٣١ ٧٣٢ ٧٣٣ ٧٣٤ ٧٣٥ ٧٣٦ ٧٣٧ ٧٣٨ ٧٣٩ ٧٤٠ ٧٤١ ٧٤٢ ٧٤٣ ٧٤٤ ٧٤٥ ٧٤٦ ٧٤٧ ٧٤٨ ٧٤٩ ٧٥٠ ٧٥١ ٧٥٢ ٧٥٣ ٧٥٤ ٧٥٥ ٧٥٦ ٧٥٧ ٧٥٨ ٧٥٩ ٧٦٠ ٧٦١ ٧٦٢ ٧٦٣ ٧٦٤ ٧٦٥ ٧٦٦ ٧٦٧ ٧٦٨ ٧٦٩ ٧٧٠ ٧٧١ ٧٧٢ ٧٧٣ ٧٧٤ ٧٧٥ ٧٧٦ ٧٧٧ ٧٧٨ ٧٧٩ ٧٨٠ ٧٨١ ٧٨٢ ٧٨٣ ٧٨٤ ٧٨٥ ٧٨٦ ٧٨٧ ٧٨٨ ٧٨٩ ٧٩٠ ٧٩١ ٧٩٢ ٧٩٣ ٧٩٤ ٧٩٥ ٧٩٦ ٧٩٧ ٧٩٨ ٧٩٩ ٨٠٠ ٨٠١ ٨٠٢ ٨٠٣ ٨٠٤ ٨٠٥ ٨٠٦ ٨٠٧ ٨٠٨ ٨٠٩ ٨١٠ ٨١١ ٨١٢ ٨١٣ ٨١٤ ٨١٥ ٨١٦ ٨١٧ ٨١٨ ٨١٩ ٨٢٠ ٨٢١ ٨٢٢ ٨٢٣ ٨٢٤ ٨٢٥ ٨٢٦ ٨٢٧ ٨٢٨ ٨٢٩ ٨٣٠ ٨٣١ ٨٣٢ ٨٣٣ ٨٣٤ ٨٣٥ ٨٣٦ ٨٣٧ ٨٣٨ ٨٣٩ ٨٤٠ ٨٤١ ٨٤٢ ٨٤٣ ٨٤٤ ٨٤٥ ٨٤٦ ٨٤٧ ٨٤٨ ٨٤٩ ٨٥٠ ٨٥١ ٨٥٢ ٨٥٣ ٨٥٤ ٨٥٥ ٨٥٦ ٨٥٧ ٨٥٨ ٨٥٩ ٨٦٠ ٨٦١ ٨٦٢ ٨٦٣ ٨٦٤ ٨٦٥ ٨٦٦ ٨٦٧ ٨٦٨ ٨٦٩ ٨٧٠ ٨٧١ ٨٧٢ ٨٧٣ ٨٧٤ ٨٧٥ ٨٧٦ ٨٧٧ ٨٧٨ ٨٧٩ ٨٨٠ ٨٨١ ٨٨٢ ٨٨٣ ٨٨٤ ٨٨٥ ٨٨٦ ٨٨٧ ٨٨٨ ٨٨٩ ٨٩٠ ٨٩١ ٨٩٢ ٨٩٣ ٨٩٤ ٨٩٥ ٨٩٦ ٨٩٧ ٨٩٨ ٨٩٩ ٩٠٠ ٩٠١ ٩٠٢ ٩٠٣ ٩٠٤ ٩٠٥ ٩٠٦ ٩٠٧ ٩٠٨ ٩٠٩ ٩١٠ ٩١١ ٩١٢ ٩١٣ ٩١٤ ٩١٥ ٩١٦ ٩١٧ ٩١٨ ٩١٩ ٩٢٠ ٩٢١ ٩٢٢ ٩٢٣ ٩٢٤ ٩٢٥ ٩٢٦ ٩٢٧ ٩٢٨ ٩٢٩ ٩٣٠ ٩٣١ ٩٣٢ ٩٣٣ ٩٣٤ ٩٣٥ ٩٣٦ ٩٣٧ ٩٣٨ ٩٣٩ ٩٤٠ ٩٤١ ٩٤٢ ٩٤٣ ٩٤٤ ٩٤٥ ٩٤٦ ٩٤٧ ٩٤٨ ٩٤٩ ٩٥٠ ٩٥١ ٩٥٢ ٩٥٣ ٩٥٤ ٩٥٥ ٩٥٦ ٩٥٧ ٩٥٨ ٩٥٩ ٩٦٠ ٩٦١ ٩٦٢ ٩٦٣ ٩٦٤ ٩٦٥ ٩٦٦ ٩٦٧ ٩٦٨ ٩٦٩ ٩٧٠ ٩٧١ ٩٧٢ ٩٧٣ ٩٧٤ ٩٧٥ ٩٧٦ ٩٧٧ ٩٧٨ ٩٧٩ ٩٨٠ ٩٨١ ٩٨٢ ٩٨٣ ٩٨٤ ٩٨٥ ٩٨٦ ٩٨٧ ٩٨٨ ٩٨٩ ٩٩٠ ٩٩١ ٩٩٢ ٩٩٣ ٩٩٤ ٩٩٥ ٩٩٦ ٩٩٧ ٩٩٨ ٩٩٩ ١٠٠٠	{وَأَذَانٌ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ}	
٩١	٦			{وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ}
١٣٧	٣٢			{لِيُرِيدُونَ أَن يُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ}
٢٣٢	٣٨			{يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمْ انْفِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ اثَّاقَلْتُمْ إِلَى الْأَرْضِ أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ فَمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ}
٦١	٤٠			{إِلَّا تَتَصَرَّوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيًا إِثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ}
٣٠	٦٢			{يُحْلِفُونَ بِاللَّهِ لَكُمْ لِيَرْضَوْكُمْ وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَن يُرْضَوْهُ إِنْ كَانُوا مُؤْمِنِينَ}
٦٢	٦٤			{يَخْذَرُ الْمُنَافِقُونَ أَن تَنْزَلَ عَلَيْهِمْ سُورَةٌ}
٢٢٩	٢٨		يونس	{وَقَالَ فِرْعَوْنُ ائْتُونِي بِكُلِّ سَاحِرٍ عَلِيمٍ}
٢١١	١		٧٥ ٧٦ ٧٧ ٧٨ ٧٩ ٨٠ ٨١ ٨٢ ٨٣ ٨٤ ٨٥ ٨٦ ٨٧ ٨٨ ٨٩ ٩٠ ٩١ ٩٢ ٩٣ ٩٤ ٩٥ ٩٦ ٩٧ ٩٨ ٩٩ ١٠٠	{الرَّ كِتَابٌ أَحْكَمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ}
١٠٦	٨			{أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ}
٢٢٠	٤٢	{وَهِيَ تَجْرِي بِهِمْ فِي مَوْجٍ كَالْجِبَالِ وَكَانَ دِى نُوْحٍ}		

			ابْنَهُ وَكَانَ فِي مَعْرَلٍ يَا بُنَيَّ ارْكَبْ مَعَنَا وَلَا تَكُنْ مَعَ الْكَافِرِينَ {
٢١١	٨١		{إِنَّ مَوْعِدَهُمُ الصُّبْحُ أَلَيْسَ الصُّبْحُ بِقَرِيبٍ {
١٣٣	١٠٧		{خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ إِنَّ رَبَّكَ
١١٧، ٨٣، ١١٩	١١١		{وَأَنَّ كُلًّا لَّمَّا لِيُوقِنَهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ {
٢٢	٢٥		{وَاسْتَبَقَا الْبَابَ {
٩٠	٣١		{مَا هَذَا بَشَرًا {
١٣٩	٣٥	تَوْفِيقًا	{ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا آيَاتٍ لِيَسْجُدَّ لَهُ حَتَّىٰ حِينٍ {
٧٥	٤٣		{يَأْكُلُهُنَّ سَنَجَعُ عِجَافًا {
١٠٩	١٠٩		{وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا أَفَلَا تَعْقِلُونَ{
١٥٤	١٠	تَرْفِيقًا	{قَالَتْ رُسُلُهُمْ أَفِئَةُ اللَّهِ شَكًّا فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ يَدْعُوكُمْ لِيَغْفِرَ لَكُمْ مَنْ ذُنُوبِكُمْ وَيُؤَخِّرَكُمْ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى {
١٦٢	١٦		{مِنْ وَرَائِهِ جَهَنَّمُ وَيُسْقَىٰ مِنْ مَاءٍ صَدِيدٍ {
١٨١	٤٦		{وَإِنْ كَانَ مَكْرَهُمْ لِلتَّرْوِيلِ مِنْهُ الْجِبَالُ {
٢٣	٢		{رَبُّمَا يَوْمَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ {
٢٦	٢٠		{وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ وَمَنْ لَسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ {

٢٠٤	٢	الإِسْمَاءُ	{ وَآتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ وَجَعَلْنَاهُ هُدًى لِّبَنِي إِسْرَائِيلَ أَلَّا يَتَّخِذُوا مِن دُونِي وَكَيْلًا }
٢٠٥	٣		{ ذُرِّيَّةً مِّن حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ إِنَّهُ كَانَ عَبْدًا شَكُورًا }
٥١	٣٣		{ فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيهِ سُلْطَانًا }
١٤٦	٦٢		{ قَالَ أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ لَئِنِ أَخَّرْتَنِي إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَأُحْتَكِنَنَّ ذُرِّيَّتَهُ إِلَّا قَلِيلًا }
٧٧	١٢	الكَهْفُ	{ أَحْصَى }
٧٧	١٩		{ فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا }
٥٦، ٢١	٥٠		{ إِلَّا إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ الْجِنِّ }
١٠٤	١٠٧		{ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَانَتْ لَهُمْ جَنَّاتُ الْفِرْدَوْسِ نُزُلًا }
١٦٢	٢	ر	{ ذِكْرُ رَحْمَةِ رَبِّكَ عَبْدَهُ زَكَرِيَّا }
١٢٤	٩		{ قَالَ كَذَلِكَ قَالَ رَبُّكَ هُوَ عَلَيَّ هَيِّئْ }
١٠٣	٢٩		{ فَأَشَارَتْ إِلَيْهِ قَالُوا كَيْفَ نَكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا }
١٧٩	٧٤		{ وَكَمْ أَمْكَنَّا قَبْلَهُم مِّن قَرْنٍ هُمْ أَحْسَنُ أَثَانًا وَرِثِيًّا }

٨٨	٩٣		{ إِنَّ كُلُّ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتِي الرَّحْمَنِ عَبْدًا }
٥٧	٩٧	طه	{ قَالَ فَاذْهَبْ فَإِنَّ لَكَ فِي الْحَيَاةِ أَنْ تَقُولَ لَا مِسَاسَ }
١٨٧، ٥٧	٣	الأنبياء	{ وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَذَا إِلَّا بَشْرٌ مِثْلُكُمْ }
١٠٢	١٦		{ وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَاعِبِينَ }
٢٢	٢٣		{ لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ }
٣٢	١٧		{ إِنَّ اللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ }
١٦٢	٧٨	ج	: { مِلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ }
٢٢٧	٢٩	المؤمنون	{ وَقُلْ رَبِّ أَنْزِلْنِي مُنْزَلًا مُبَارَكًا وَأَنْتَ خَيْرُ الْمُنْزِلِينَ }
٢٣	٣٢		{ فَأَرْسَلْنَا فِيهِمْ رَسُولًا }
٥٨	٩٩		{ قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ }
٧٦	٢	ور	{ الزَّانِيَةَ وَالزَّانِيَ }
٥٨	٣١		{ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَى عَوْرَاتِ النِّسَاءِ }
١٦٢	٣٥		{ يُوقَدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ }



٨٤	٣٧		{وَأَقَامِ الصَّلَاةَ وَإِيتَاءَ الزَّكَاةَ يَخَافُونَ يَوْمًا تَتَقَلَّبُ فِيهِ الْقُلُوبُ وَالْأَبْصَارُ }
٢١٤ ، ٥٨	٥٨		{لَيَأْتِيَنَّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِيَسْتَأْذِنَكُمْ الَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ وَالَّذِينَ لَمْ يَبْلُغُوا الْحُلُمَ مِنْكُمْ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ مِنْ قَبْلِ صَلَاةِ الْفَجْرِ وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُمْ مِنَ الظَّهِيرَةِ وَمِنْ بَعْدِ صَلَاةِ الْعِشَاءِ ثَلَاثَ عَوْرَاتٍ لَكُمْ نَيْسٌ عَلَيْكُمْ وَإِنَّا عَلَيْهِمْ جُنَاحٌ بَعْدَهُنَّ طَوَافُونَ عَلَيْكُمْ بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ الْآيَاتِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ }
٥٦	٦٣		{ فَلَْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ }
٥٦	٧	الفرقان	{وَقَالُوا مَالِ هَذَا الرَّسُولِ يَأْكُلُ الطَّعَامَ وَيَمْشِي فِي الْأَسْوَاقِ لَوْلَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مَلَكٌ فَيَكُونُ مَعَهُ نَذِيرًا }
٥٦	٧٧		{ فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِي إِلا رِبِّ الْعَالَمِينَ }
٢٨	٩٧	الشعراء	{ تَاللَّهِ إِن كُنَّا لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ }
١٣٤	١٠	التميز	{ إِنِّي لَأَخَافُ لَذِي الْمُرْسَلِينَ }
١٣٤	١١		{إِنَّا مَنْ ظَلَمْنَا ثُمَّ بَدَّلْنَا حُسْنًا بَعْدَ سُوءٍ فَإِنِّي غَفُورٌ رَحِيمٌ }
٧٣	٧	القصص	{ أَنْ أَرْضِعِيهِ }

٥٥	٨		{ لِيَكُونَ لَهُمْ عَذَابٌ وَخِزْيَانٌ }
٩٨	٤٧		{ وَلَوْ لَأَنَّ أَصَابَهُمْ مُّصِيبَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ }
٥٤	٦	السَّجْدَةُ	{ وَالشَّهَادَةُ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ ذَلِكَ عَالِمُ الْغَيْبِ }
٨٤	٢٤		{ وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أُمَّةً }
٢٧	٢١	الْأَنْعَامِ	{ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا }
٢١٥	٦١		{ مَلْعُونِينَ أَيْنَمَا تَقِفُوا }
١٨٢	٣	الْبَقَرَةِ	{ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَأَن تَأْتِيَنَا السَّاعَةُ قُلُوبًا بَلَىٰ وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَّكُم عَالِمُ الْغَيْبِ لَأَن يَغْرِبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ وَلَا أَصْغَرُ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرُ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُّبِينٍ }
١٨٢	٤		{ لِيَجْزِيَ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أُولَٰئِكَ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ }

١٨٣، ١٤٩	٦		لَوَيْرَى الَّذِينَ أوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ هُوَ الْحَقُّ وَيَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ الْعَزِيزِ {الْحَمِيدِ}
٢١٩	٣٣		{وَقَالَ الَّذِينَ اسْتَضَعِفُوا لِلَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ }
٢٠٧	٣٢	ظ	{ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ بإِذْنِ اللَّهِ ذَلِكَ هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِيرُ}
٢٠٧	٣٣		{جَنَاتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا يُحَلِّونَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ وَلُؤْلُؤًا وَلِبَاسُهُمْ فِيهَا حَرِيرٌ}
٧٨	٤٩	ر	{يَخْصِمُونَ}
٢٠٣	٣٠		{يَا حَسْرَةً عَلَى الْعِبَادِ مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ}
١٥٨	٤٦	ر	{قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ أَنْتَ تَحْكُمُ بَيْنَ عِبَادِكَ فِي مَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ}

١٢٦	٥٦		{ أَنْ تَقُولَ نَفْسٌ يَا حَسْرَتَى عَلَى مَا فَرَّطْتُ فِي جَنبِ اللَّهِ وَإِن كُنْتُ لَمِنَ السَّٰخِرِينَ }
٧٤	٦٣		{ لَهُ مَقَالِيدُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ }
١٥٦	٧١		{ حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا }
٣١	٣	غافر	{ غَافِرِ الذَّنْبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ شَدِيدِ الْعِقَابِ ذِي الطَّوْلِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ إِلَهَ الْمَصِيرِ }
٢٢٩	٤٦	فصلت	{ مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ }
١٣٧	١٥	الشورى	{ وَأَمْرٌ لِّأَعْدِلٍ بَيْنَكُمُ }
٥٦	٣٠		{ فِيمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ }
٣٢	٤٠	الزخرف	{ أَفَأَنْتَ تَسْمَعُ الصَّمَّةَ }
٥٧	٥٦	الدخان	{ لَآ يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلَّا الْمَوْتَةَ الْأُولَىٰ }

٢٠٩	١٥		<p>بِمَثَلِ الْجَنَّةِ الَّتِي وَعَدَ الْمُتَّقُونَ فِيهَا أَنْهَارٌ مِّنْ مَّاءٍ غَيْرِ آسِنٍ وَأَنْهَارٌ مِّنْ لَّبَنٍ لَّمْ يَتَغَيَّرْ طَعْمُهُ وَأَنْهَارٌ مِّنْ خَمْرٍ لَّذَّةٍ لِلشَّارِبِينَ وَأَنْهَارٌ مِّنْ عَسَلٍ مُّصَفًّى وَلَهُمْ فِيهَا مِن كُلِّ الثَّمَرَاتِ وَمَغْفِرَةٌ مِّن رَّبِّهِمْ كَمَنْ هُوَ خَالِدٌ فِي النَّارِ وَسُقُوا مَاءً حَمِيمًا فَقَطَّعَ أَمْعَاءُهُمْ }</p>
٢٢٥	٢٣	التَّارِيكَاتِ	<p>{فَوَرَبِّ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ }</p>
٦٠	١		<p>{ وَاللَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ }</p>
١١٥	٦	الْمَرَاتِ	<p>ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَىٰ</p>
١١٥	٧		<p>{ وَهُوَ بِالنَّافِقِ الْعُلَىٰ }</p>
١٥٦	٤٧		<p>{ وَكَانُوا يَقُولُونَ أَأَنبَاءُ مِثْنَا وَكَانَ تَرَابًا وَعِظَامًا أَأَنبَاءُ لِمُبْعُوثُونَ }</p>
١٥٦	٤٨	الْوَارِقَةِ	<p>{ أَوْ أَبَاؤُنَا الْمَأْوُتُونَ }</p>
١٠٩	٩٥		<p>{ إِنَّ هَذَا لَهُوَ حَقُّ الْيَقِينِ }</p>

٩٠	٢	المجادلة	{الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْكُمْ مِّنْ نِّسَائِهِمْ مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ }
٥٤	١٠	المتحنة	{ذَلِكُمْ حُكْمُ اللَّهِ يَحْكُمُ بَيْنَكُمْ }
٢١	٦	التحریم	{لَا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ }
٧٤	١١	الملك	{فَسَحَقًا }
١٨٨	١٣	الحاقة	{فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ }
٥٦	٤٩	المدثر	{فَمَا لَهُمْ عَنِ التَّذْكَرَةِ مُعْرِضِينَ }
١٩٤	٢٦	القيامة	{كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ }
١٨٢	٣١	الإسراء	{يُدْخِلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا }
٢٨	٢٤		{أَنَّمَا أَوْكَفَرُوا }

٥٩	١٠	التأزيكات	{ يَقُولُونَ أَأَنَّا لَمُرْتَدُونَ فِي الْحَافِرَةِ }
١١٨، ١١٧	٤	الطارق	{ إِنَّ كُلَّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ }
١٢٦، ١٢٥	٩	الأعلى	{ فَذَكِّرْ إِنَّ نَفْعَتِ الذُّكْرِى }
١٢١	٢	العلق	{ خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ }

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الصفحة	القائل	القافية	مطلع البيت
١٠٣	الربيع بن ضبع الفزاري	الشَّتَاءُ	إِذَا
٢٣	عدي بن الرعلاء	نَجْلَاءُ	رُبَّمَا
٦٠	عمر بن أبي ربيعة	النِّسَاءُ	أَحْسَنُ
٢٠٨	-----	الأعداء	لا أَعُدُّ
١١٠	ضابئ البرجمي	لَعْرِبُ	فَمَنْ
١٣١، ٢٤	---	عَجَبُ	فَالْيَوْمَ
٢١٨	امرؤ القيس	مُسْتَبُّ	فَلَمَّا
٢١٧	أبو ذؤيب الهذلي	نَثِجُ	شَرِبِن
٥٨	-----	سَبُوحُ	أَخُو
٦٣	الحارث بن نهيك	الطَّوَائِحُ	لَيْتَكَ
١٤٢	أمية بن أبي الصلت	وَالْجَمْدُ	سُبْحَانَهُ
٢٥	جرير الخطفي	مُهَنْدُ	إِذَا
١٣٢، ٢٥	-----	مَقْعَدَا	وَقَدْ
٩٨	الجموح الظفري	لَمَحْدُودِ	لَا تَرُ
٩٨	الجموح الظفري	السُّودِ	قَالَتْ
٥٩	الأشهب بن رميلة	خَالِدِ	وَإِنَّ
١٢٨	ذو الرمة	الْقَطْرُ	أَلَا يَا
٩٩	أبو صخر الهذلي	الْقَطْرُ	وَإِنِّي
٥٩	-----	عَارِ	أَخَافِرَةٌ
٦٣	---	صَدُورِهَا	تَمْرُ
٦١	-----	الأقْدَارِ	حَدْرُ
١٤٢، ١٤١	الأعشى ميمون	الْفَاخِرِ	أَقُولُ
٦١	النواح الكلابي	العَشْرِ	وَإِنَّ
١٢٥	المسيب بن علس	وَقَرِ	وَسَمِعَتْ
١٥٤	عمر بن أبي ربيعة	يَضِرُّ	وَيَنْمِي
٢٠٣	-----	الدَّعْسِ	أَلَا
٨٧	-----	مُتَعَبِّسِ	سَلُّ



٩٧	العباس بن مرداس	الضَّبْعُ	أَبَا
١٧٨	النابغة الذبياني	وَأَزِغُ	عَلَى
٢١٩	ذو الرمة	الْبَلَّاقِعُ	وَهَلْ
٢٥	----	وقعا	ما
١١٢	عمرو الخزرجي	مُخْتَلَفُ	نَحْنُ
٦١	جرير الخطفي	جَنَفُ	هُوَ
١٣١، ٢٥	مسكين الدارمي	نَفَانَفُ	نَعْلَقُ
١١١	بشر بن أبي خازم	شَقَاقُ	وَالْأَ
١٥٩	امرؤ القيس	تَرْتَقِي	وَرُحْنَا
١٥٩	---	لِسَوَائِكَا	تَجَانَفُ
٢٣٢	----	الْقَبْلُ	تَوَلِي
١٥٩، ٥٩ ١٦١،	الأعشى ميمون	الْفُتْلُ	أَتَقْتَهُوْنَ
٢١٦	لكثير بن عبد الرحمن	خَلَلُ	لَمِيَّةَ
٦٠	الراعي النميري	السُّوْلُ	اِخْتَرْتُكَ
١١٤	عمر بن أبي ربيعة	رَمَلًا	قَلْتُ
٢٢٤	أبو قيس بن الأسلت	ارْقَالُ	لَمْ يَمْتَع
٢١٣	لبيد بن ربيعة	الدَّخَالُ	فَأَرْسَلَهَا
١٥٦	تميم بن مقبل	بِخِيَالِ	فَإِذَا
٢٩	كثير عزة	سَبِيْلِ	أَرِيْدُ
٦٣	أبو حية النميري	يزيل	كما
١٥٦	أبو كبير الهذلي	يُفْعَلِ	فَإِذَا
٩٨	أبو ذؤيب الهذلي	شُعْلِي	أَلَا
١٥٠	أبو زهير الهذلي	الأَصْلُ	فَتَمَدَّرَتْ
٩٧	الأحوص	الْحُسَامُ	فَطَلَّقَهَا

٦٨	زهير بن أبي سلمى	حَرَمٌ	و إن
٢١٧	----	شَرِيمٌ	لَعَلَّ
١٢٨	حسان بن ثابت	مُصْرِمًا	أَلْسِنَتُ
٦٠		زَيْنٌ	أحسن
١١٢	ابن قيس الرقيات	إِنَّهُ	وَيَقْلُنَّ
١١٢	ابن قيس الرقيات	أَلْوَمُهِنَّةٌ	بَكَرَ
١٣٣	الفرزدق	مَرْوَانَا	مَا بِالْمَدِينَةِ
٢٠٤	----	يَشْرِينَا	إِنَّا
١٠٤	أبو الأسود الدؤلي	بِمَكَانِهَا	دَع
١٠٤	أبو الأسود الدؤلي	بِلِيَانِهَا	فإن
١٣١، ٢٦	عباس بن مرداس	سِوَاهَا	أَكْرَ

فهرست الرجز

المطلع	القافية	الراجز	مكان وروده في البحث
سبحان	الفاخر		١٤٢
يا أقرع	أقرع	جرير البجلي	٦٨
إنك	تصرع	جرير البجلي	٦٨
خالط	وفا	العجاج	١٤٣
فصيروا	مأكول	حميد بن الأرقط	١٦٠
فَسُبْحَانَا	فَسُبْحَانَا	---	١٤٢
أَيَّانَ	أوأنا		٦١
سُبْحَانَكَ	السُّبْحَانَ	---	١٤٤
وَصَالِيَاتٍ	يُوثِقِينَ	خطام المجاشعي	١٦٠

## ثبت المصادر و المراجع

أولاً- الكتب:

- (١) الأمدي: أبو الحسن علي بن محمد:  
- الإحكام في أصول الأحكام ، تحقق : د. سيد الجميلي ، دار الكتاب العربي ، بيروت، ط١ ، ١٤٠٤ هـ.
- (٢) الأخفش: أبو الحسن سعيد بن مسعدة:  
- معاني القرآن، تحقق: فائز فارس، الكويت، ط١، ١٩٧٩م.
- (٣) الأزهري : خالد بن عبد الله:  
- شرح التصريح على التوضيح، بيروت ، دار الفكر ، ( د ت ) .
- (٤) د. استيتيه: سمير شريف:  
- اللسانيات: المجال و الوظيفة و المنهج، عالم الكتب الحديث، إربد- الأردن، ط١، ٢٠٠٥م.
- (٥) الأشموني : أبو الحسن علي بن محمد:  
- شرح الأشموني لألفية ابن مالك ، القاهرة ، دار إحياء الكتب العربية ، د.ت.
- (٦) الأعشى: أبو بصير ميمون بن قيس:  
- الديوان، دار صادر ، بيروت، ١٩٦٦م .
- (٧) الأفغاني : سعيد :  
- في أصول النحو ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ١٩٨٧م .  
- موجز في قواعد اللغة العربية، دار الفكر بيروت، ط٣، ١٩٧٧م.

٨) الأكوغ : إسماعيل بن علي:

- أئمة العلم المجتهدون في اليمن ، دار صادر ، بيروت ، ط ١ ، ٢٠٠٨.

٩) امرؤ القيس:

- الديوان، تحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، ط ٣، د.ت.

١٠) ابن الأنباري : أبو البركات عبد الرحمن بن محمد:

- الإغراب في جدل الإعراب و لمع الأدلة ، تحقق : سعيد الأفغاني ، دار الفكر ،

دمشق ، ط ١ ، ١٩٥٧م.

- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، المكتبة

العصرية، صيدا- بيروت، ١٩٩٨.

- البيان في غريب القرآن ، تحقق : طه عبد الحميد طه ، مراجعة مصطفى السقا ،

دار الكتاب العربي ، القاهرة ، د . ط ، ١٩٦٩.

- نزهة الألباء في طبقات الأدياء ، تحقيق : د . إبراهيم السامرائي ، بغداد ، ١٩٥٩م .

١١) د. الأنصاري: أحمد مكي:

- سيبويه و القراءات، دار المعارف، مصر، ١٩٧٢.

١٢) ابن بابشاذ : طاهر بن أحمد :

- شرح المقدمة المحسبة ، تحقق : خالد عبد الكريم ، المطبعة العصرية ، الكويت ،

ط ١ ، ١٩٧٦ .

١٣) ابن برهان: عبد الواحد بن علي العكبري:

- شرح اللمع، تحقق: د. فارس فائز، ط ١، من منشورات المجلس الوطني للثقافة

والفنون والآداب ، الكويت ، ١٩٨٤م.

(١٤) ابن بري : أبو محمد عبد الله:

- شرح شواهد الإيضاح لأبي علي الفارسي ، تحقق : د. عيد مصطفى درويش ،  
الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، القاهرة ، ١٤٠٥هـ .

(١٥) البغدادي : إسماعيل باشا:

- إيضاح المكنون ، مكتبة المثنى ، بغداد ، د.ت .
- هدية العارفين ، مكتبة المثنى ، بغداد ، ١٩٥١م .

(١٦) البغدادي : عبد القادر بن عمر:

- خزائن الأدب ولب لباب لسان العرب ، تحقق : محمد نبيل طريفي ، بإشراف : إميل  
بديع يعقوب ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، ط١ ، ١٩٩٨م .

(١٧) البكري : أبو عبيد ، عبد الله بن عبد العزيز بن محمد:

- سمط اللآلي في شرح أمالي القالي ، تحقق : عبد العزيز الميمني ، بيروت ، دار  
الحديث ، ط٢ ، ١٩٨٤م .
- فصل المقال في شرح كتاب الأمثال ، تحقق : إحسان عباس ، مؤسسة الرسالة ،  
ط١ ، ١٩٧١م .

(١٨) البهجة : عبد الفتاح حسن:

- ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية بين علماء اللغة القدامى والمحدثين ، عمان ،  
دار الفكر ، ط١ ، ١٩٩٨م .

(١٩) ثعلب: أبو العباس أحمد بن يحيى:

- مجالس ثعلب، شرح وتحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف، مصر، ط٥،  
١٩٨٨م .

(٢٠) الجرجاني: عبد القاهر بن عبد الرحمن:

- المقتصد في شرح الإيضاح، تحقق: د. كاظم مرجان، وزارة الثقافة و الإعلام،  
العراق، د.ط، ١٩٨٢.

(٢١) الجزولي: أبو موسى عيسى بن عبد العزيز:

المقدمة الجزولية في النحو، تحقق: د. شعبان عبد الوهاب محمد، مطبعة أم القرى،  
السعودية، ط١، ١٩٨٨م.

(٢٢) الجعدي : عمر بن علي بن سمرة:

- طبقات فقهاء اليمن ، تحقق: فؤاد سيد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٩٨١م .

(٢٣) الجليس النحوي : أبو عبد الله الحسين بن موسى:

- ثمار الصناعة، حققه و قدم له : د . حنا حداد ، وزارة الثقافة ، عمان - الأردن ،  
ط١ ، ١٩٩٤.

(٢٤) الجمحي : محمد بن سلام:

- طبقات فحول الشعراء ، تحقق : محمود محمد شاكر ، مطبعة المدني ، جدة ، دار  
المدني ، ١٩٧٤م .

(٢٥) ابن جني : أبو الفتح عثمان:

- الخصائص ، تحقق : محمد علي النجار ، عالم الكتب ، بيروت، د.ت.

- سر صناعة الإعراب ، تحقق : د.حسن هندراوي ، دار القلم ، دمشق ، ط١ ، ١٩٨٥ .

- للمع في العربية، تحقق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية ، الكويت ، ١٩٧٢م.

- المنصف في التصريف ، تحقق : إبراهيم مصطفى و عبد الله أمين ، مطبعة ومكتبة

عيسى البابي الحلبي ، القاهرة ، ط١ ، ١٩٥٤م .

(٢٦) د. حجازي، محمود فهمي:

- علم اللغة العربية، وكالة المطبوعات، الكويت، ١٩٧٣.

(٢٧) د حداد: حنا بن جميل:

- شذرات من النحو و اللغة و التراجم ، مؤسسة حمادة للنشر و التوزيع ، إربد -

الأردن ، ٢٠٠٦م.

- معجم شواهد النحو الشعرية ، دار العلوم ، الرياض ، ط١ ، ١٩٨٤.

- ملك النحاة: حياته وشعره ومسائله العشر ، جامعة اليرموك ، إربد ، ط١ ، ١٩٨٢م .

(٢٨) د . الحديثي : خديجة:

- الشاهد وأصول النحو في كتاب سيويوه، مطبوعات جامعة الكويت، الكويت، ط١،

١٩٧٤م.

(٢٩) د . حسن: عباس:

- اللغة والنحو بين القديم والحديث ، القاهرة ، دار المعارف ، ط٢ ، ١٩٧١م.

- النحو الوافي، دار المعارف، مصر، ط٥، د.ت.

(٣٠) د . الحلواني : محمد خير:

- المفصل في تاريخ النحو العربي ، ط١ ، بيروت ، مؤسسة الرسالة ، ١٩٧٩م .

(٣١) الحمصي: الشيخ يس:

- حاشية على التصريح للشيخ خالد الأزهرى، دار إحياء الكتب العربية، د.ت.

(٣٢) أبو حيان: محمد بن يوسف الغرناطي:

- ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحق: د. مصطفى النماس، مطبعة المدني،

القاهرة، ط١، ١٩٨٧م.



- البحر المحيط ، تحقق : عادل أحمد عبد الموجود و الشيخ علي معوض ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ٢ ، ٢٠٠٧م.

- تذكرة النحاة، تحقق: د. عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١ ، ١٤٠٦هـ.

(٣٣) الحيدرة اليمني : علي بن سليمان:

- كشف المُشكّل في النحو ، تحقق : د. هادي عطية مطر، بغداد ، مطبعة الإرشاد ، ط ١ ، ١٩٨٤م.

(٣٤) ابن خالويه: الحسين بن أحمد:

- الحجة في القراءات السبع، تحقق: د. عبد العال سالم مكرم، دار الشروق ، بيروت، ط ٤، ١٤٠١هـ.

(٣٥) الخضري : محمد:

- أصول الفقه ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت . ط ٦ ، ١٣٨٩هـ .

(٣٦) أبو الخير: محمد بن محمد بن الجزري:

- طبية النشر في القراءات العشر، تحقق: علي محمد الطباع، مطبعة البابي الحلبي، القاهرة، ط ١، ١٣٦٩هـ.

(٣٧) الدمياطي: أحمد بن محمد بن عبد الغني:

- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، تحقق: أنس مهرة، دار النشر ، دار الكتب العلمية، لبنان ، ط ١ ، ١٩٩٨م.

(٣٨) ديوان الهذليين، الدار القومية للطباعة والنشر، نسخة مصورة عن طبعة دار

الكتب المصرية، ١٣٦٩هـ) القاهرة ١٣٨٥هـ.

(٣٩) الذهبي: محمد بن أحمد:

- معرفة القراء الكبار على الطبقات و الأعصار، نشر محمد سيد جاد الحق، مطبعة

دار التأليف، مصر، ١٩٦١م.

(٤٠) د. الذهبي: محمد حسين:

- التفسير و المفسرون ، دار الكتب الحديثة ، ط ٢ ، ١٣٩٦هـ.

(٤١) الرازي: فخر الدين محمد بن عمر:

- المحصول في علم الأصول ، تحقق : طه جابر فياض العلواني ، جامعة الإمام

محمد بن سعود الإسلامية ، الرياض ، ط ١ ، ١٤٠٠هـ.

(٤٢) الراعي النميري:

- الديوان ، تحقق: لاينهت فايرت ، المعهد الألماني للأبحاث الشرقية ، بيروت ،

١٩٨٠.

(٤٣) الرضي الأسترابادي: محمد بن الحسن الموسوي:

- شرح شافية ابن الحاجب ، تحقق : محمد نور حسن وآخرين ، دار الكتب العلمية ،

بيروت ، ١٩٨٢م.

- شرح كافية ابن الحاجب ، تحقق: يوسف حسن عمر، جامعة قاربونس، بنغازي،

١٩٧٨م.

(٤٤) زيارة: محمد بن محمد اليميني:

- نيل الوطر من تراجم رجال اليمن في القرن الثالث عشر من هجرة سيد البشر، تحقق

الشيخين عادل عبد الموجود و علي معوض، دار الكتب العلمية،

بيروت، ط ١، ١٩٩٨م.

(٤٥) د. الزبيدي: سعيد جاسم:

- القياس في النحو العربي ، نشأته و تطوره ، دار الشروق ، عمان ، ط ١ ،  
١٩٩٧ .

(٤٦) الزبيدي : عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي:

- ائتلاف النصره في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ، تحق : طارق الجنابي ، بيروت  
، عالم الكتب ، ط ١ ، ١٩٨٧م .

(٤٧) الزبيدي : أبو الفيض، محمد مرتضى:

- تاج العروس من جواهر القاموس ، تحق : علي شيري ، بيروت ، دار الفكر ،  
١٩٩٤م .

(٤٨) الزجاج: : أبو إسحاق ، إبراهيم بن السري:

- إعراب القرآن (المنسوب إليه). تحق: إبراهيم الأبياري ، بيروت ، دار الكتاب  
الليبناني، ط ٣ ، ١٩٨٦م .

(٤٩) الزرقاني: محمد عبد العظيم:

- مناهل العرفان في علوم القرآن، تحق: مكتب البحوث والدراسات، دار الفكر،  
بيروت، ط ١، ١٩٩٦ .

(٥٠) الزركشي: بدر الدين محمد بن عبد الله:

- البرهان في علوم القرآن، تحق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء التراث  
العربي، بيروت، ط ١، ١٩٥٧ .

(٥١) الزركلي: خير الدين بن محمود بن محمد:

- الأعلام ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ط ٩ ، ١٩٩٠م .

٥٢) الزمخشري: أبو القاسم محمود بن عمر:

- الكشاف، تحقق: عبد الرازق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت،  
١٤١٧هـ.

- المفصل في صنعة الإعراب، تحقق: د. علي بو ملح، مكتبة الهلال، بيروت،  
ط١، ١٩٩٣.

٥٣) ابن زنجلة: أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد:

- حجة القراءات، تحقق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٩٨٢م.

٥٤) د. سالم: سيد مصطفى:

- وثائق يمنية، المطبعة الفنية، القاهرة، ١٩٨٢.

٥٥) ابن السراج: أبو بكر محمد بن سهل:

- الأصول في النحو، تحقق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣،  
١٩٨٨م.

٥٦) سركريس: يوسف إلبان:

- معجم المطبوعات العربية، مطبعة سركريس، مصر، ١٣٤٦هـ.

٥٧) أبو السعود: محمد بن محمد العمادي:

- إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، المشهور بـ (تفسير أبي السعود)، دار

إحياء التراث العربي، بيروت، د. ت.

٥٨) السلسيلي: أبو عبد الله محمد بن عيسى:

- شفاء العليل في إيضاح التسهيل، تحقق: الشريف عبد الله بن علي الحسيني

البركاتي، بيروت، دار الندوة، ط١، ١٩٨٦م.

(٥٩) السلمي : العباس بن مرداس:

- الديوان ، تحقق: د. يحيى الجبوري ، مؤسسة الرسالة، بيروت ، ط١، سنة ،  
١٩٩١ م .

(٦٠) السهيلي: عبد الرحمن بن عبد الله:

- نتائج الفكر في النحو، تحقق: د. محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، القاهرة ، ط٢ ،  
١٩٨٤ م .

(٦١) سيبويه : أبو بشر عمرو بن عثمان:

- الكتاب ، تحقق : عبد السلام هارون ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط٣ ،  
١٩٨٨ م .

(٦٢) السيرافي : أبو سعيد الحسن بن عبد الله المرزبان:

- أخبار النحويين البصريين ومراتبهم وأخذ بعضهم عن بعض ، تحقق : محمد  
إبراهيم البنا ، دار الاعتصام ، ط١ ، ١٩٨٥ م .

- شرح كتاب سيبويه ، تحقق : رمضان عبد التواب ، القاهرة ، الهيئة العامة المصرية  
للكتاب ، ط١ ، ١٩٩٠ م .

- ما يحتمل الشعر من الضرورة، تحقق: د. عوض القوزي، منشورات جامعة الملك  
سعود، الرياض، ط٢، ١٩٩١ م .

(٦٣) السيوطي: جلال الدين، عبد الرحمن بن أبي بكر:

- الاقتراح في علم أصول النحو ، تحقق : د. أحمد محمد قاسم، مطبعة السعادة،  
القاهرة، ط١، ١٩٧٦ .

- المزهري في علوم اللغة و أنواعها ، شرح و تصحيح: محمد أحمد جاد المولى و آخرين، دار الفكر، بيروت. د.ن.

- همع الهوامع شرح جمع الجوامع، تحقق: عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، ١٩٧٥م.

(٦٤) الشاطبي: القاسم بن فيرة:

- حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع،: دار الكتاب النفيس، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ.

(٦٥) ابن الشجري : أبو السعادات علي بن حمزة العلوي:

- أمالي ابن الشجري ، تحقق: محمود الطناحي ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط١ ، ١٩٩٢.

(٦٦) د. الشرجي: عبد الغني قاسم:

- الإمام الشوكاني حياته و فكره ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط١ ، ١٩٨٨ .

(٦٧) الشنقيطي : أحمد بن الأمين:

- الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع ، تحقق : عبد العال سالم مكرم ، بيروت ، مؤسسة الرسالة ، ط٢ ، ١٤١٤هـ .

(٦٨) الشنقيطي : محمد الأمين بن محمد المختار الجكني:

- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن ، تحقق : صلاح الدين العلايلي ، بيروت ، دار إحياء التراث العربي ، ط١ ، ١٩٩٦م.

(٦٩) الشوكاني: محمد بن علي:

- إتحاف الأكابر بإسناد الدفاتر، تحقق: خليل السبيعي، بيروت، دار ابن حزم، ١٤٢٠هـ.

- أدب الطلب، تحقق: مركز الدراسات والبحوث اليمنية، صنعاء، ١٩٧٩.

- إرشاد الفحول إلي تحقيق الحق من علم الأصول، تحقق: الشيخ أحمد غزو، دار الكتاب العربي، دمشق - كفر بطنا، ط ١، ١٩٩٩م.

- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن التاسع، دار المعرفة، بيروت، د. ت.

- الفتح الرباني، تحقق: محمد صبحي حلاق، مكتبة الجيل الجديد، صنعاء، ١٤٢٣هـ.

- فتح القدير الجامع بين فني الرواية و الدراية من علم التفسير، تحقق: د عبد الرحمن عميرة، دار الوفاء، مصر، ط ١، ١٩٩٤.

- قطر الولي على حديث الولي، تحقق: د إبراهيم هلال، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ١٩٧٦.

(٧٠) الصبان: محمد بن علي:

- حاشية الصبان على شرح الأشموني، تحقق: د. عبد الحميد هندراوي، المكتبة العصرية، بيروت، ط ١، ٢٠٠٤م.

(٧١) الطبري، محمد بن جرير:

- جامع البيان في تأويل القرآن، تحقق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط ١، ٢٠٠٠م.

(٧٢) ابن عادل: أبو حفص سراج الدين عمر بن علي الدمشقي:

- اللباب في علوم الكتاب ، تحق: عادل أحمد عبد الموجود ، دار الكتب العلمية ، بيروت، ط١.

(٧٣) ابن عاشور: محمد الطاهر بن محمد التونسي:

- التحرير و التنوير المعروف بـ(تفسير ابن عاشور)، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، ط١، ٢٠٠٠م.

(٧٤) د. عبد العال سالم مكرم، و د. أحمد مختار عمر:

- معجم القراءات القرآنية، مطبوعات جامعة الكويت، الكويت، ط١، ١٩٨٢.

(٧٥) أبو عبيدة : معمر بن المثنى:

- مجاز القرآن ، تحق : محمد فؤاد سزكين ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط٢ ، ١٩٨١م.

(٧٦) د . عثمان : عبد الرؤوف محمد:

- مع الحديث النبوي و الاحتجاج النحوي ، دار الطباعة المحمدية ، القاهرة ، ط١ ، ١٩٩٢م.

(٧٧) العسكري :أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل:

- جمهرة الأمثال، تحق:محمد أبو الفضل إبراهيم و عبد المجيد قطامش، دار الفكر،بيروت، ط٢، ١٩٨٨.

(٧٨) ابن عصفور، علي بن مؤمن الأشبيلي:

- شرح جمل الزجاجي، تحق: صاحب أبو جناح، بيروت، عالم الكتب، ط١، ١٩٩٩م.



- المقرَّب ، تحق : أحمد الجوارى، وعبد الله الجبّوري، مطبعة العاني، بغداد ط١،  
١٣٩١هـ .

- الممتع في التصريف ، تحق: د. فخر الدين قباوة ، دار الأفاق الجديدة ، بيروت ،  
١٩٧٩م .

(٧٩) العكبري: أبو البقاء عبد الله بن الحسين:

- إعراب القراءات الشواذ، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٩٩٦م  
- التبيان في إعراب القرآن، تحق: علي الجاوي، دار إحياء الكتب  
العربية، القاهرة، ١٩٧٦.

- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين و الكوفيين، تحق: عبد الرحمن العثيمين، دار  
الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ.

- اللباب في علل البناء و الإعراب، غازي مختار ظليمات، دار الفكر، دمشق،  
ط١، ١٩٩٥ .

- مسائل خلافية في النحو، تحق: محمد خير الحلواني، دار الشرق العربي، بيروت  
وحلب، ط (١) ١٤١٢هـ.

(٨٠) أبو علي الشلوبين : عمر بن محمد:

- التوطئة، تحق: يوسف المطوع ، مطابع سجل العرب ، القاهرة ، ١٩٨١م .

(٨١) أبو علي الفارسي: الحسن بن أحمد:

- الحجة للقراء السبعة، وضع حواشيه وعلق عليه كامل مصطفى الهنداوي، دار  
الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠١م .

- المسائل الحلبيات، تحق: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤٠٧هـ .

(٨٢) علي النجدي ناصف، سيبويه:

- إمام النحاة، عالم الكتب، بيروت، ط٢، ١٩٧٩م.

(٨٣) أبو عمرو الداني: عثمان بن سعيد بن عثمان:

- التيسير في القراءات السبع، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٢، ١٩٨٤.

(٨٤) د. العمري: حسين بن عبد الله:

- الإمام الشوكاني رائد عصره، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط١، ١٩٩٠.

(٨٥) د. الغماري: محمد حسن:

- الإمام الشوكاني مفسراً، دار الشروق، جدة، المملكة العربية السعودية، ط١،

١٩٨١م.

(٨٦) الفراء: أبو زكريا يحيى بن زياد:

- معاني القرآن، تحقق: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، دار الكتب

المصرية، القاهرة، ١٩٥٥م.

(٨٧) ابن فلاح اليمني: أبو الخير تقي الدين منصور:

- المغني في النحو، تحقق: د. عبد الرزاق السعدي، دار الشؤون الثقافية، بغداد،

ط١، ١٩٩٩م.

(٨٨) القالي: أبو علي إسماعيل بن القاسم:

- نيل الأمالي والنوادر، مراجعة: لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة،

بيروت، دار الجيل، ط٢، ١٩٨٧م.

(٨٩) القرطبي: أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري:

- الجامع لأحكام القرآن ، تحقق : هشام سمير البخاري ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٩٥ م .

(٩٠) القزاز القيرواني، أبو عبد الله محمد التميمي:

- ضرائر الشعر أو (كتاب ما يجوز للشاعر في الضرورة) تحقق: د. محمد زغلول سلام و د. محمد هدارة، منشأة المعارف، الإسكندرية، د. ت.

(٩١) القنوجي: أبو الطيب محمد صديق حسن:

- أبجد العلوم ، تحقق : عبد الجبار زكار ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٧٨ م.

(٩٢) ابن القواس : أبو الفضل عبد العزيز الموصلي:

- شرح ألفية ابن معطي، تحقق : د. علي موسى الشوملي ، مكتبة الخانجي ، الرياض ، ط ١ ، ١٤٠٥ هـ .

(٩٣) القيسي: أبو محمد مكي بن أبي طالب:

- مشكل إعراب القرآن ، تحقق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢ ، ١٤٠٥ هـ .

(٩٤) الكتاني : عبد الحي بن عبد الكبير:

- فهرس الفهارس ، تحقق : إحسان عباس ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ط ٢ ، ١٩٨٢ م.

(٩٥) الكتاني : محمد بن جعفر:

- الرسالة المستطرفة ، تحقق : محمد الزمزمي ، دار البشائر الإسلامية ، بيروت ، ط ٤ ، ١٩٨٦ م.

(٩٦) د . كحالة : عمر رضا:

- معجم المؤلفين ، بيروت ، مؤسسة الرسالة ، ط ١ ، ١٩٩٣م.

(٩٧) كيلكدي: صلاح الدين أبو سعيد العلاني الدمشقي:

- الفصول المفيدة في الواو المزيدة، تحقق: حسن موسى الشاعر، دار البشير، عمان،

ط ١ ، ١٩٩٠.

(٩٨) ابن مالك :محمد بن عبد الله:

- إيجاز التعريف في علم التصريف، تحقق: محمد المهدي عبد الحي، عمادة البحث

العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية ط ١، ٢٠٠٢م.

- شرح التسهيل، تحقق : محمد عبد القادر عطا ، وطارق فتحي السيد ، بيروت ، دار

الكتب العلمية ، ط ١ ، ٢٠٠١م.

- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ، تحقق: عدنان عبد الرحمن الدوري ، بغداد ،

مطبعة العاني ، ط ١ ، ١٩٧٧م.

- شرح الكافية الشافية ، تحقق: عبد المنعم هريدي ، مكة المكرمة ، جامعة أم القرى

، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، دت .

(٩٩) الماوردي: أبو الحسن علي بن محمد:

- النكت و العيون ، مراجعة السيد عبد المقصود حسب الله ، دار الكتب العلمية ،

بيروت ، ط ١ ، ١٩٩٢م.

(١٠٠) المبرد: أبو العباس محمد بن يزيد:

- الكامل في اللغة و الأدب ، تحقق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي ،

القاهرة ، ط ٣ ، ١٩٩٧م.

- المقتضب ،تحقق:محمد عبد الخالق، عضيمة، عالم الكتب، بيروت، دت.

(١٠١) المجاشعي: أبو الحسن علي بن فضال:

- شرح عيون الإعراب، تحقق: د. حنا بن جميل حداد، مؤسسة حمادة، إربد-الأردن، ط١،  
٢٠٠٧م.

(١٠٢) ابن مجاهد: أحمد بن موسى التميمي:

- السبعة في القراءات، تحقق: د. شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط٢،  
١٤٠٠هـ.

(١٠٣) مجمع اللغة العربية بالقاهرة:

- المعجم الوسيط، ط٢، دار المعارف، مصر، ١٩٧٢م.

(١٠٤) د. محيسن: محمد سالم:

- المغني في توجيه القراءات العشر المتواترة، دار الجيل، بيروت، ط٢، ١٩٨٨م.

(١٠٥) المخزومي: عمر بن أبي ربيعة:

- الديوان، شرح محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى، مطبعة  
السعادة، مصر، ط١، ١٩٥٢م.

(١٠٦) المرادي: الحسن بن قاسم:

- الجنى الداني في حروف المعاني، تحقق: د. فخر الدين قباوه و الأستاذ محمد نديم  
فاضل، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط١، ١٩٨٣م.

(١٠٧) المرزوقي: أبو علي، أحمد بن محمد:

- شرح ديوان الحماسة، نشره: أحمد أمين، وعبد السلام هارون، القاهرة،  
مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ط١، ١٩٥٣م.

(١٠٨) ابن مضاء القرطبي: أحمد بن عبد الرحمن:

- الرد على النحاة ، تحقق : د شوقي ضيف ، دار المعارف ، مصر ، د . ت .
- (١٠٩) ابن مقبل: تميم:
- الديوان، تحقق: د. عزت حسن، إحياء التراث، دمشق ١٣٨١ هـ.
- (١١٠) د . أبو المكارم : علي:
- أصول التفكير النحوي عند العرب ، منشورات الجامعة الليبية، ليبيا ١٩٧٣.
- (١١١) د. الموسى: نهاد:
- حاشية على الاستشراق المعاصر، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، بيروت  
ط١ ، ١٩٨٠ م.
- (١١٢) الميداني: أحمد بن محمد:
- مجمع الأمثال، تحقق: محمد محيي الدين ، دار المعرفة ، بيروت .
- (١١٣) النحاس: أحمد بن محمد:
- إعراب القرآن، تحقق: د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب، مكتبة النهضة  
العربية، ط٣، ١٩٨٨ م.
- معاني القرآن، تحقق: الشيخ محمد علي الصابوني، مطبوعات جامعة أم القرى،  
السعودية، ط١، ١٩٨٨
- (١١٤) د. نحلة: محمود أحمد:
- أصول النحو العربي ، دار المعرفة الجامعية ، القاهرة ، ٢٠٠٤ م.
- (١١٥) د . نومسوك : عبد الله:
- منهج الإمام الشوكاني في العقيدة ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط٢ ، ١٩٩٤ م.
- (١١٦) الهروي: أبو الحسن علي بن محمد النحوي:

- الأزهية في علم الحروف، تحقق: عبد المعين الملوحي، مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٤١٣هـ.

(١١٧) الهروي: أبو سهل محمد بن علي بن محمد النحوي:

- إسفار الفصيح، تحقق: أحمد بن سعيد بن محمد قشاش، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، السعودية، ط١، ١٤٢٠هـ.

(١١٨) ابن هشام الأنصاري : عبد الله بن يوسف:

- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، ط٥، ١٩٧٩م.

- شرح شنور الذهب، تحقق: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع، دمشق، ط١، ١٩٨٤م.

- شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، مصر، ط١١، ١٣٨٣هـ.

- مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تحقق: مازن المبارك، دار الفكر، بيروت، ط٦، ١٩٨٥.

(١١٩) الوطواط : محمد بن إبراهيم الأنصاري الكتبي:

- غرر الخصائص الواضحة و غرر النقائص الفاضحة، مطبعة بولاق، مصر، ط٢، ١٢٩٩هـ.

(١٢٠) ياقوت : أبو عبد الله بن عبد الله الحموي:

- معجم الأدباء، تحقق: د. إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، ط١، بيروت، ١٩٩٣م.

١٢١) ابن يعيش: موقف الدين يعيش بن علي:

- شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت، د.ت.

### ثانيا- الدوريات

١. د. الأسعد: عبد الكريم بن محمد ، الأخص الأوسط أمقلد هو أم مجدد ؟ مجلة البحوث الإسلامية ، السعودية ، العدد : ٣٨ ، ١٤١٣ هـ.

٢. د . الدليل : عبد الله بن حمد ( رأي و فروع ) ،مجلة جامعة أم القرى ، العدد : ٢٣ ، مكة المكرمة ، شوال ، ١٤٢٢ هـ.

٣. د. عبد الله :محمد علي ،القراءات القرآنية و موقف المفسرين منها، مجلة البحوث الإسلامية، العدد:٣٥، ١٤١٣ هـ.

### ثالثا- الرسائل العلمية:

(١) البلوشي: سالم بن عبد الله، حروف الجر بين النحاة و المفسرين، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية جامعة عدن، اليمن، ٢٠٠٣م.

(٢) عيسى: فارس محمد، النفي اللغوي، بين الدلالة و التركيب في ضوء علم اللغة المعاصر، رسالة ماجستير غير منشورة،كلية الآداب، جامعة اليرموك،

الأردن، ١٩٨٤م.

(٣) القرينات: ماجد شتيوي ، أساليب تعريف المصطلح النحوي،رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب و العلوم، جامعة آل البيت،الأردن، ٢٠٠٢م.



# Imam *al-Shawkani* as a Grammarian through his Work

## "*Fathelqadeer*"

By

*Majed Shtaiwi Al-Qrayat*

Supervisor

*Prof. Dr. Hanna Jamil Hadad*

### ABSTRACT

This study consists of an introduction, prelude, three chapters and a conclusion. The introduction included study objectives and methodology followed to achieve them as well as the research design and organization. The prelude was biography of Imam *al-Shawkani* in terms of sheikhs, disciples, and works.

Chapter one addressed over three sections the grammatical thought of Imam *al-Shawkani*, grammarian school, background culture, sources of grammar like audible, unanimity, analogy, and *Istishab*.

Chapter two demonstrated grammatical and morphological views in "*Fathelqadeer*" in two sections: the first dealt with grammatical and morphological views in which Imam *al-Shawkani* followed the Arabic linguists. However, the second discussed arguments in which deviated from the Arabic linguists.

Chapter three dealt with the Koranic readings as cited in "*Fathelqadeer*" was divided into three sections. Section one presented the attitude of Imam *al-Shawkani* from the readings; the second demonstrated *al-Shawkani's* selective approach; whereas section was a grammatical and morphological study of the Koranic readings.

The conclusion demonstrated results from the current study and recommendations followed by a list of resources and references and English abstract.